PCHR

المركز الفلسطيني
لحقوق الإنسان

التقرير السنوي 2016

PCHR
المركز الفلسطيني
لحقوق الإنســـان

المركـز الفلسطيني لحقـوق الإنسـان

مركز حقوق إنسان فلسطيني مستقل (مسجل كشركة مساهمة خصوصية غير ربحية) مقره مدينة غزة، يتمتع بصفة استشارية خاصة لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة، عضو لجنة الحقوقيين الدولية – جنيف، عضو الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان – باريس، عضو الشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الإنسان – كوبنهاجن، عضو مجموعة المساعدة القانونية الدولية (أيلاك) – ستوكهولم، عضو التحالف الدولي لمناهضة عقوبة الإعدام، عضو المنظمة العربية لحقوق الإنسان – القاهرة،. حائز على جائزة الجمهورية الفرنسية لحقوق الإنسان لعام ١٩٩٦ (فرنسا)، وجائزة برونو كرايسكي للإنجازات المتميزة في ميدان حقوق الإنسان للعام ٢٠٠٢ (النمسا). جائزة منظمة الخدمات الدولية لرابطة الأمم المتحدة (UNAIS) للعام ٢٠٠٣ – بريطانيا. تأسس المركز عام ١٩٩٥ من قبل مجموعة من المحامين و ناشطي حقوق الإنسان الفلسطينيين بهدف العمل على:

- حماية واحترام حقوق الإنسان طبقا للمعايير والمواثيق المقرة دوليا ودعم مبدأ سيادة القانون.
- العمل على تنمية مؤسسات ديمقراطية ومجتمع مدني فعال وتعزيز الثقافة الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني.
- يساند المركز كل الجهود من اجل ممارسة الشعب الفلسطيني حقه في تقرير المصير والاستقلال وفقاً لقرارات الشرعية الدولية.

يتمحور عمل المركز في متابعة وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان والتحقيق فيها، وتقديم الاستشارة والمساعدة القانونية للأفراد والجماعات، وإعداد الأبحاث والدراسات المتعلقة بسيادة القانون وأوضاع حقوق الإنسان للفلسطينيين في الارض الفلسطينية المحتلة. كما يقوم المركز بالتعليق على مشاريع القوانين الفلسطينية ويشجع تبني تشريعات تتماثل والمعايير الدولية لحقوق الإنسان وتهتدي بالمبادئ الأساسية للديمقراطية. وقد جند المركز لهذا الغرض طاقم من العاملين الملتزمين والناشطين في مجال حقوق الإنسان.

فلسفة عمل المركز

بعد قراءة قانونية للاتفاقات الموقعة بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل، خلص المركز إلى أن الاحتلال الإسرائيلي مازال قائما بشكليه المادي والقانوني. فقد تم إعادة تموضع القوات الإسرائيلية داخل القطاع، وبقيت المستوطنات وبعض المنشآت العسكرية الإسرائيلية على حالها محتلة جزءا لا يستهان به من الأراضي الفلسطينية. كما بقيت الجوانب القانونية للاحتلال الإسرائيلي على حالها لحد كبير، فالأوامر العسكرية الإسرائيلية لم تلغ وبقيت سارية المفعول بموجب الاتفاقات، وما تزال المحاكم العسكرية قائمة، وما يزال آلاف الفلسطينيين أسرى في السجون الإسرائيلية. هذا بالإضافة إلى أن العناصر الجوهرية للقضية الفلسطينية بقيت دون حل: الحق في تقرير المصير؛ إزالة المستوطنات الإسرائيلية؛ حق العودة للاجئين الفلسطينيين؛ وقضية القدس. إن جميع هذه القضايا هي حقوق أساسية للشعب الفلسطيني، لهذا توجب علينا في المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان الاستمرار في العمل على انتهاكات حقوق الإنسان الفلسطيني من جانب إسرائيل.

من ناحية أخرى، خلقت عملية السلام والتحولات السياسية التي تلتها وقيام مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية على أجزاء من الأراضي الفلسطينية دورا نشطا للمركز من أجل حماية الحقوق المدنية والسياسية والعمل على تنمية وتعزيز بناء الديمقراطية ومؤسسات المجتمع الفلسطيني والسعي لتطوير نظام قانوني ديمقراطي في فلسطين.

وحدات المركز

يتكون المركز من عدد من الوحدات المتخصصة التي تباشر مهامها بقدر كبير من التسيير الذاتي ولكنها تكمل بعضها البعض في عملها، وهي:

١) وحدة البحث الميداني

يعتبر البحث الميداني العمود الفقري في عمل المركز للحصول على معلومات دقيقة وموثقة قانونياً حول انتهاكات حقوق الإنسان. يقوم بهذه المهمة فريق من الباحثين الميدانيين المدربين يعملون في كافة مناطق القطاع لمتابعة وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان أولا بأول، من خلال جمع الإفادات من الضحايا أو شهود العيان بشكل دقيق. وللمحافظة على دقة التوثيق، يقوم منسق وحدة البحث الميداني و باحثو المركز بمراجعة ما يجمعه الباحثون الميدانيون. ومن خلال تواجد الباحثين الميدانيين بصورة مستمرة بين الجمهور فان المركز يحافظ على علاقات وثيقة مع البيئة المحيطة، و بهذا يمكن للمجتمع التأثير على عمل المركز، كما يتمكن المركز من الوقوف على احتياجات واهتمامات المجتمع.

٢) الوحدة القانونية

تضم هذه الوحدة فريقاً من المحامين لتقديم الإرشاد والمساعدة والاستشارة القانونية للأفراد والجماعات مجاناً. كذلك تقوم الوحدة بالمداخلة القانونية مع الجهات المختصة بالإضافة إلى التمثيل القانوني أمام المحاكم في بعض القضايا، خصوصا ذات الطابع الجماعي أو التي تعود نتائجها بالنفع الجماعي. كما تشجع الوحدة في عملها استقلال القضاء وتدعم مبدأ سيادة القانون.

٣) وحدة تطوير الديمقراطية

تختص هذه الوحدة بالعمل على تعزيز الديمقراطية وتنمية المجتمع المدني الفلسطيني وترسيخ مبدأ سيادة القانون. من أجل ذلك يقوم طاقم العمل في الوحدة بإعداد الأبحاث وتنظيم ندوات تتناول موضوعات حقوق الإنسان والديمقراطية و تعزيز ممارستها. كما يقوم الطاقم كذلك بإعداد المراجعات والدراسات للقوانين ومشاريع القوانين الصادرة عن السلطة الوطنية الفلسطينية للمساهمة في تبني تشريعات فلسطينية تدعم التوجه نحو الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.

٤) وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

تسعى هذه الوحدة إلى التأكيد على أهمية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وإبلائها الاهتمام اللائق بها بالبحث والدراسة لاسيما في ظل عدم التناول الكافي فلسطينياً لها حتى الآن. ومن اجل ذلك تقوم الوحدة من خلال الباحثين العاملين بها بإعداد الدراسات والأبحاث وورش العمل والندوات التي تتناول واقع هذه الحقوق في الضفة الغربية وقطاع غزة. كما تسعى الوحدة إلى تطوير توصيات ومعايير خاصة لكل من تلك الحقوق للوفاء بها في الحالة الفلسطينية. وتقوم الوحدة بمراجعة التشريعات ومشاريع القوانين الصادرة عن السلطة الفلسطينية وذات العلاقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية لضمان تشريعات تتماشى والمعايير الدولية للوفاء بها. كما أن الوحدة تسعى إلى توفير قاعدة تدريبية ومعلوماتية للأفراد المكلفين بوضع الخطط وتطبيق البرامج والسياسات الخاصة بتلك الحقوق بما يتماشى والمقبول دولياً لضمان أقصى درجة من الوفاء بتلك الحقوق.

٥) وحدة حقوق المرأة

بدأت في مطلع مايو ١٩٩٧. وجاءت استحداث هذه الوحدة بعد دراسة شاملة لوضع المرأة الفلسطينية ولعمل المؤسسات النسوية في قطاع غزة. وتهدف الوحدة إلى تقديم المساعدة القانونية للمؤسسات النسوية وللنساء على حد سواء، بما في ذلك التوجه للمحاكم الشرعية في قضايا تتعلق على وجه الخصوص بالحضانة والنفقة. بالإضافة إلى ذلك تعمل الوحدة على توعية المرأة الفلسطينية وتعريفها

بحقوقها التي تكفلها مواثيق حقوق الإنسان الدولية، و كذلك توعيتها بالقوانين المحلية ذات العلاقة من خلال إعداد دليل قانوني للمرأة. وتهدف الوحدة أيضا إلى إعداد الدراسات والأبحاث المتعلقة بالمرأة الفلسطينية، وكذلك مساندة كل الجهود الرامية إلى تغيير القوانين المحلية التي تجحف بحق المرأة و تنطوي على تمييز ضدها.

٦) وحدة التدريب

تشكل وحدة التدريب أحد الأدوات الرئيسة في عمل المركز من اجل النشر وتطوير ثقافة حقوق الإنسان وتعميق مفاهيم الديمقراطية على مستوى المجتمع المحلي لكافة شرائحه وفئاته. وتعمل الوحدة عبر تنظيم وعقد دورات تدريبية وورشات عمل، على تطوير المعارف النظرية وإكساب مهارات عملية، تسهم في خلق تغيير حقيقي على مستوى سلوك المجتمع، يؤدي إلى تعزيز واحترام حماية حقوق الإنسان وتعزيز عملية مشاركته في بناء المجتمع. وتستهدف الوحدة بشكل خاص الفئات الشبابية من طلبة الجامعات، نشطاء الأحزاب السياسية، المحامين، العاملين في مجال الإعلام، أعضاء النقابات المهنية المختلفة والمؤسسات النسائية، وغيرها من منظمات المجتمع المدني.

٧) المكتبة

أسس المركز مكتبة قانونية متخصصة في القانون المحلي والدولي وحقوق الإنسان والديمقراطية. تحتوي المكتبة على مراجع ومجلات وإصدارات متنوعة باللغتين العربية والإنجليزية، بالإضافة إلي القوانين الفلسطينية ونصوص الأوامر العسكرية الإسرائيلية وكذلك بعض القوانين والتشريعات من البلدان العربية. كذلك توفر المكتبة العديد من المواد والدراسات المتعلقة بالقضية الفلسطينية والصراع العربي – الإسرائيلي. ويسعى المركز باستمرار لإغناء وتوسيع مكتبته وهي مفتوحة لاستخدام الباحثين والأكاديميين والمهتمين مجاناً.

التمويل

يتلقى المركز تمويله من عدد من المنظمات والمؤسسات الدولية غير الحكومية المهتمة بقضايا حقوق الإنسان والديمقراطية والعدالة الاجتماعية ومن بعض الحكومات الصديقة للشعب الفلسطيني، وتشمل:

- European Commission (Via Oxfam NOVIB)
- Human Right & IHL secretariat
- Dan Church Aid
- Grassroots International
- Chritian Aid
- Kvinna Till Kvinna
- Representative office of Finland
- Foundation to promote Open society
- Iris O'Brien Foundation
- AL Quds Malaqa
- UNDP
- Reprentative of Solidarity for development and Peace
- Irish Aid
- The Bertha Foundation
- Misreor KZE
- United Nation High Commissioner for Human Rights/United Nations Voluntary Fund for victims of Torture
- Trocaire
- Spanish cooperation office -Jerusalem
- Spanish cooperation office -Jerusalem through NOVA Center for social Innovation
- Catalan Agency of cooperation through NOVA Center for social Innovation
- Municipality of Barcelona through NOVA through NOVA center for social innovation
- United Nation Entity for Gender Equality and the empowerment of Women -UN Women
- Norwegian Representative office to the Palestinian Authority

مجلس الإدارة: د. رياض الزعنون أ. نادية أبو نحلة أ. هاشم الثلاثيني أ. عيسى سابا أ. راجي الصوراني

المدير :راجي الصوراني

إن المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان هو هيئة قانونية مستقلة مكرسة لحماية حقوق الإنسان، احترام سيادة القانون ورعاية مبادئ الديمقراطية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، على أن معظم نشاطات المركز واهتماماته تتركز في قطاع غزة بسبب القيود التي تفرضها سلطات الاحتلال الإسرائيلي على الحركة بين الضفة الغربية وقطاع غزة.

عنوان المراسلة

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان
المقر الرئيسي: ٢٩ شارع عمر المختار – بجوار فندق الأمل – غزة – ص.ب ١٣٢٨.
تليفاكس: ٢٨٢٤٧٧٦ / ٢٨٢٥٨٩٣ / ٠٨ ٢٨٢٣٧٢٥
فرعنا في خانيونس: شارع الأمل – متفرع من شارع جمال عبد الناصر بجوار كلية التربية.
تليفاكس: ٢٠٦١٠٢٥ / ٠٨ ٢٠٦١٠٣٥
فرعنا في جباليا: عمارة عز الدين – الشارع العام – مدخل مخيم جباليا الشمالي
تليفاكس: ٢٤٥٦٣٣٦ – ٠٨ ٢٤٥٦٣٣٥

فرعنا في الضفة الغربية – رام الله: البيرة – شارع نابلس – خلف مؤسسة النقد الفلسطينية.
تليفاكس: ٢٤٠٦٦٩٧ / ٠٢ ٢٤٠٦٦٩٨

بريد إلكتروني: **pchr@pchrgaza.org**
صفحة الويب بيج: **www.pchrgaza.org**

المحتويات

هذا التقرير	٩
القسم الأول: حالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة	١١
ملخص عام	١١
التوصيات	٢٧
الجزء الأول: انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي	٣٤
جرائم القتل العمد وغيرها من انتهاكات الحق في الحياة والسلامة الشخصية	٣٥
استمرار الإغلاق وانتهاك الحق في حرية التنقل والحركة.	٤٥
الاعتقال وممارسة التعذيب وغيره من صنوف المعاملة القاسية و اللا إنسانية	٥٠
اعتداءات قوات الاحتلال بحق الصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام	٥٥
تدمير الممتلكات والأعيان المدنية	٥٧
استمرار جرائم الاستيطان واعتداءات المستوطنين	٥٩
غياب العدالة في النظام القضائي الإسرائيلي وجهود ملاحقة مجرمي الحرب	٦٦
الجزء الثاني: الانتهاكات الفلسطينية لحقوق الإنسان ومعوقات عملية التحول الديمقراطي	٧٢
انتهاك الحق في الحياة والاعتداء على السلامة الشخصية	٧٥
تصاعد استخدام عقوبة الاعدام	٧٨
الاعتقال غير القانوني وممارسة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللا إنسانية أو المهينة	٨٢
استمرار تعطيل عمل المجلس التشريعي	٨٣
استمرار التعدي على استقلال السلطة القضائية	٨٨
تعطيل الانتخابات العامة والمحلية	٩٢
انتهاك الحق في حرية الرأي والتعبير	٩٤
انتهاك الحق في التجمع السلمي	٩٧
انتهاك الحق في تكوين الجمعيات	٩٩
أثر الانقسام السياسي على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في قطاع غزة	١٠٣

القسم الثاني: تقرير نشاطات المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان للعام ٢٠١٦ ..... ١١٠

مقدمة ١١١

النتيجة (١): تم تحدي مناخ الحصانة والإفلات من العقاب لمرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإسرائيليين، وتحسنت فرص وصول الضحايا الفلسطينيين للإنصاف القانوني. ١١٣

تم تقديم المساعدة القانونية للفلسطينيين ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي الإسرائيلية من خلال التدخل مع القضاء الإسرائيلي ١١٥

تم تقديم المساعدة القانونية لضحايا جرائم القتل والإصابة، وتدمير وسلب الممتلكات ١١٥

تم تقديم المساعدة القانونية للمعتقلين في السجون الإسرائيلية ١١٨

تم تقديم المساعدة القانونية لضحايا الانتهاكات الإسرائيلية في المناطق مقيدة الوصول ١١٩

تم تقديم المساعدة القانونية لتمكين مواطنين من حقهم في حرية الحركة ١١٩

تم تقديم المساعدة القانونية لحماية الحق في الصحة من خلال تمكين مواطنين من الوصول إلى المرافق الطبية ١١٨

تم تقديم المساعدة القانونية لإعادة جثامين محتجزة لدى إسرائيل ١٢١

تمت مساعدة الضحايا الفلسطينيين للوصول إلى آليات التقاضي الدولية من خلال العمل في المحكمة الجنائية الدولية والولاية القضائية الدولية. ١٢٢

بناء ملفات قانونية للقضاء الدولي ١٢٣

عقد اجتماعات خبراء والتنسيق مع شركاء لتحديد قضايا للاستخدام أمام القضاء الدولي ١٢٣

اجراء اتصالات مع مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية وآليات التقاضي الدولي الأخرى ١٢٤

تقديم معلومات ومذكرات قانونية لآليات التقاضي الدولية (المحكمة الجنائية الدولية، لجان التحقيق الأممية، الأجسام التعاقدية) ١٢٤

رفع قضايا أمام محاكم وطنية وفقاً للاختصاص العالمي ١٢٦

قام المركز بالتأثير على أصحاب المصلحة الدوليين والوطنيين من أجل العمل في مواجهة انتهاكات إسرائيل لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي ١٢٧

قام المركز برصد وتوثيق انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في الأرض الفلسطينية المحتلة. ١٢٨

قام المركز بنشر انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي ١٢٩

قام المركز بالتشبيك على المستويين الوطني والدولي لتطوير استراتيجيات ولعمل مناصرة مشتركة ١٣٦

قام المركز برفع الوعي وبناء القدرات الفلسطينية في القانون الإنساني الدولي وآليات التقاضي الدولية ١٣٨

قام المركز بالضغط على اصحاب المصلحة الدوليين والوطنيين من أجل القيام بأعمال في مواجهة الحصانة التي تحظى بها إسرائيل ١٣٩

استخدم المركز آليات حقوق الإنسان في الأمم المتحدة للحث على اتخاذ إجراءات ضد الحصانة الإسرائيلية ١٥٢

النتيجة (٢): تم دعم عملية التحول الديمقراطي وسيادة القانون وحماية حقوق الإنسان في السلطة الفلسطينية ١٥٦

تم تقديم المساعدة القانونية للفلسطينيين ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان في السلطة الفلسطينية ١٥٧

تم تقديم المساعدة القانونية للمعتقلين في السجون ومراكز الاعتقال الفلسطينية ١٥٧

تم تقديم المساعدة القانونية لضحايا التعسف في استخدام السلطة ١٥٨

تم تقديم المساعدة القانونية لضحايا الإهمال الطبي ١٥٩

تم تقديم المساعدة القانونية للنساء المهمشات في قضايا الأحوال الشخصية والنوع الاجتماعي ١٦١

رفع قضايا أمام المحاكم الشرعية ١٦١

تقديم المساعدة القانونية للنساء السجينات ١٦٢

تم تقديم المساعدة القانونية للنزيلات في بيت الأمان ١٦٣

تم الضغط من قبل المركز على أصحاب الواجب من أجل حماية حقوق الإنسان، سيادة القانون والتحول الديمقراطي ١٦٤

قام المركز برصد وتوقيق انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها السلطة الفلسطينية ١٦٤

قام المركز بمراقبة الانتخابات العامة والمحلية في السلطة الفلسطينية ١٦٦

راقب المركز التشريعات الفلسطينية لضمان توافقها مع مغايير حقوق الإنسان الدولية ١٦٨

قام المركز بكشف انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها السلطة الفلسطينية ١٦٩

قام المركز برفع الوعي لدى الفلسطينيين بحقوق الإنسان والديمقراطية، بما في ذلك حقوق المرأة والعنف على أساس النوع الاجتماعي ١٧١

قام المركز ببناء قدرات المدافعين عن حقوق الإنسان ١٧٥

قام المركز بتعزيز الحوار وقاد مناقشات حول قضايا حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق المرأة ١٧٦

قام المركز بالتشبيك مع الشركاء حول قضايا حقوق الإنسان الوطنية، بما فيها حقوق المرأة ١٨٢

قام المركز بالضغط على أصحاب الواجب الفلسطينيين من أجل احترام حقوق الإنسان ١٨٢

النتيجة (٣): تم تحسين القدرات التنظيمية للمركز وقدرات طاقمه ١٨٣

تم توسيع قاعدة التمويل للمركز ١٨٣

مراجعة وتحديث استراتيجية التمويل ١٨٣

تعزيز الشراكات القائمة والبحث عن شراكات جديدة ١٨٣

تم تطوير أنظمة المركز ١٨٤

تطوير دليل إداري ومالي، وتدريب العاملين عليه ١٨٤

تدريب طاقم المركز ذات الصلة على الدليل الجديد ١٨٤

تم تطوير نظام رقابة ومتابعة ومحاسبة وتعلم (*MEAL System*) للمؤسسة ١٨٤

إعداد الإطار المنطقي ١٨٤

إجراء دراسة خط أساس لنشاطات التوعية التي يقوم بها المركز ١٨٥

زادت الكفاءة والحافزية لطاقم المركز ١٨٥

تنفيذ تدريبات لبناء قدرات طاقم المركز ١٨٥

انتداب أعضاء من طاقم المركز للمشاركة في دورات تدريبية نفذها الشركاء ١٨٦

تنفيذ نشاط ترفيهي سنوي ١٨٧

تم تعزيز النوع الاجتماعي في المؤسسة وبرامجها ١٨٨

تنفيذ توصيات من سياسة النوع الاجتماعي وتقييم المركز عام ٢٠١٢ ..... ١٨٨

تم تعزيز إجراءات الأمان في المؤسسة ١٨٨

هذا التقرير

نضع بين يدي القارئ التقرير السنوي للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان عن العام ٢٠١٦، وهو نتاج وحصاد عمل المركز على مدى عام كامل من الجهد المتواصل. وقد بات إصدار هذا التقرير تقليداً سنوياً للمركز دأب على ممارسته بانتظام منذ العام ١٩٩٧.
ينقسم التقرير إلى قسمين:

- **القسم الأول:** وهو عبارة عن تقرير شامل ومفصل عن أوضاع حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة خلال الفترة الممتدة من ١ يناير وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٦. ويحتوي هذا القسم على جزأين: الأول، يتعلق بجرائم الحرب وانتهاكات القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان التي اقترفتها قوات الاحتلال الإسرائيلي في الأرض الفلسطينية المحتلة على مدار العام؛ والثاني، يتناول انتهاكات حقوق الإنسان ومعوقات التحول الديمقراطي المتصلة بالسلطة الوطنية الفلسطينية، في نطاق ما تمارسه من صلاحيات.
- **القسم الثاني:** وهو تقرير نشاطات المركز خلال الفترة الممتدة أيضاً من ١ يناير وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٦. ويغطي التقرير نشاطات المركز المختلفة، فضلاً عن النشاطات العامة، المحلية والدولية، التي نفذها المركز على مدار العام.

وأسوة بالتقارير السابقة، يأمل المركز أن يساهم هذا التقرير الجديد في رسم صورة وافية عن أوضاع حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، وأن تأخذ الأطراف المعنية بالتوصيات الواردة فيه، وبخاصة المجتمع الدولي والسلطة الوطنية الفلسطينية. كما يُتوخى أن يكون هذا التقرير دليلاً ومرشداً للمركز في رسم استراتيجياته ووضع خططه المستقبلية. ومن وجهة نظر المركز فإن إصدار هذا التقرير هو أيضاً التزام أساسي من جانبه تجاه المجتمع الفلسطيني، حرصاً على الشفافية في العمل، وانطلاقاً من الوضع القانوني للمركز كمنظمة أهلية لا تتوخى الربح وتقدم جميع خدماتها مجاناً. وأخيراً، فإن نشر التقرير والتعريف بنشاطات المركز يتضمن دعوة لكل ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان لطلب المساعدة من المركز، وعدم التردد في طرق أبوابه في كل وقت.

القسم الأول:

حالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة

ملخص عام

مع نشر هذا التقرير حول حالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة خلال العام ٢٠١٦، نكون على اعتاب الذكرى الخمسين للاحتلال الاسرائيلي المستمر منذ العام ١٩٦٧ – خمسون عاماً من التنكر المستمر للحقوق المشروعة وغير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني، استغلتها قوات الاحتلال لإحكام سيطرتها على ما تبقى من فلسطين التاريخية، وقوضت حل الدولتين الذي يحظى باجماع دولي وعربي وفلسطيني، بإقامة دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة، تكون عاصمتها القدس، إلى جانب دولة اسرائيل، وهي ما يعادل ٢٢٪ من مساحة فلسطين في عهد الانتداب البريطاني. ولإحكام سيطرتها وهيمنتها وتنفيذ مخططها الاستعماري–الاحلالي، ارتكبت إسرائيل وقواتها المحتلة انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الانسان والقانون الانساني الدولي ضد المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم، يرتقي بعضها الى جرائم ضد الانسانية وجرائم حرب.

كان الهدف الأساس لدولة الاحتلال على مدى عقود، هو الاستيلاء على المزيد من الأرض الفلسطينية وتهويدها وتطهيرها من سكانها الاصليين. بدأ ذلك المخطط في مدينة القدس، حيث اتخذت الحكومة الإسرائيلية قراراً بتاريخ ٢٥ يونيو ١٩٦٧، قضى بسريان القانون الإسرائيلي على القدس العربية المحتلة، واصبحت القدس الشرقية تابعة لبلدية القدس. وفي العام ١٩٨٠، اقرت الحكومة الاسرائيلية قانون ضم القدس، واعتبرت ان القدس الكاملة والموحدة (الغربية والشرقية) عاصمة لدولة اسرائيل. وسرعان ما تعاظمت في بقية انحاء الضفة الغربية، سياسة خلق الوقائع على الأرض ومصادرة أراضي المواطنين وإقامة مستوطنات إسرائيلية عليها. ولم تمنع اتفاقيات التسوية المرحلية الفلسطينية – الإسرائيلية، التي أقيمت بموجبها سلطة وطنية فلسطينية في قطاع غزة وأجزاء محدودة في الضفة الغربية دولة الاحتلال من المضي قدماً في مخططها الاستعماري الإحلالي. وعلى مدى ٢٣- عاماً من عملية السلام، ضاعفت دولة الاحتلال من الاستيطان اليهودي في الضفة الغربية، وصادرت المزيد من أراضي وممتلكات الفلسطينيين. وواصلت دولة الاحتلال بناء جدار الضم داخل الخط الأخضر، في عمق الأرض الفلسطينية، وقضمت وصادرت المزيد من الأراضي، خاصة المناطق المصنفة (C) وفق اتفاقيات أوسلو. كما مضت دولة الاحتلال في تهويد مدينة القدس المحتلة، وإضفاء الطابع اليهودي عليها، بتعزيز الاستيطان في داخلها وفي محيطها لخلق أغلبية يهودية، وفي المقابل، التضييق على سكانها الأصليين، بوسائل تشريعية وإدارية لضمان تهويدها وطردهم منها وتنفيذ مخطط كامل من التطهير العرقي.

ومع أن اتفاقية التسوية (اوسلو)، والتي أوجدت حكماً ذاتياً على بعض اجزاء من الأرض الفلسطينية المحتلة، نصت على الوحدة الاقليمية للأراضي الفلسطينية، وتأمين ممر آمن بين الضفة الغربية وقطاع غزة، إلا أن إسرائيل قد عملت بكل مثابرة على فصل الضفة الغربية عن قطاع غزة بشكل تدريجي، انتهت بعزل كامل لقطاع غزة، وفرض عقاب جماعي على (٢) مليون فلسطيني، وعزله عن بقية الأرض المحتلة. كما عزلت اسرائيل القدس كلياً عن محيطها، وأقامت الحواجز العسكرية على مداخل القرى والمدن الفلسطينية، لتفتيت أوصالها وعزلها في كانتونات منفصلة.

وقد خدمت خطة اعادة الانتشار في غزة عام ٢٠٠٥، استراتيجية إسرائيل في عزل قطاع غزة عن باقي الأرض الفلسطينية المحتلة، مع ابقاء سيطرتها براً وبحراً وجواً من خلال التحكم بحركة المرور عبر جميع المنافذ البحرية والبرية، ومن خلال التحكم بكل تفاصيل الحياة للغزيين. وفي الضفة الغربية، أحكمت إسرائيل سيطرتها، واستولت على نحو ٦٠٪ منها لصالح المستوطنات وجدار الضم الذي شيدته في عمق الأرض الفلسطينية، فيما حولت المدن والقرى والبلدات الفلسطينية إلى معازل منفصلة بفعل مئات الحواجز العسكرية التي تقطع أوصال الضفة الغربية. وكثفت دولة الاحتلال من نشاطاتها الاستيطانية، بما في ذلك التهويد المتواصل والتطهير العرقي في مدينة القدس المحتلة. وخلقت الممارسات الإسرائيلية المنهجية نظام فصل عنصري من طراز جديد، يحظى فيه المستوطنون بامتيازات ودعم الدولة، فيما يحرم الفلسطينيون من أبسط حقوقهم الإنسانية.

وعلى مدى الـ ٢٣ عاماً الماضية، أي منذ توقيع اتفاق أوسلو، عملت إسرائيل بشكل منهجي على إضعاف السلطة الفلسطينية وتقويض مؤسساتها ومحاصرتها، لأنها أرادت لها أن تكون كياناً هشاً يساعدها على إحكام سيطرتها الأمنية، وبالتالي الاستمرار في تنفيذ مخططاتها الاستراتيجية في تهجير السكان الفلسطينيين، أو حشرهم في بقع جغرافية منفصلة عن بعضها البعض، وتدمير مقومات الدولة الفلسطينية. وكان لهذه الممارسات غاية واحدة، وهدف استراتيجي لدى دولة الاحتلال، وهو الدفع باتجاه مأسسة كيان فلسطيني في قطاع غزة، والاستيلاء على الضفة الغربية، وانهاء حل الدولتين المتفق عليه دولياً، وحصر الحديث عن الدولة الفلسطينية في قطاع غزة فقط.

وخلال العام ٢٠١٦، واصلت قوات الاحتلال سياساتها الرامية للسيطرة على الأرض الفلسطينية ووتفتيت أوصالها، واستكمال مخططاتها في التهويد. فقد شهد قطاع غزة تفاقماً في الأوضاع الانسانية جراء استمرار الحصار وفرض العقاب الجماعي على نحو (٢) مليون نسمة، للعام العاشر على التوالي. ولا تزال تلك القوات تفرض قيوداً على حرية الحركة للأفراد والبضائع، مما فاقم من معاناة السكان وأدى إلى المزيد من التدهور في ظروفهم المعيشية، وأعاق آفاق التنمية وتطور الحياة الاقتصادية. ووفقا لتقديرات مؤسسات دولية، ارتفع معدل البطالة في قطاع غزة إلى ٤٣٪، وهي النسبة الأعلى على المستوى العالمي، فيما وصل معدل البطالة في صفوف الشباب إلى نحو ٦٠٪، وبين النساء ٦٥٪، وبات نحو ٧٥٪ من سكان القطاع يعتمدون على المساعدات الخارجية. ومن ناحية أخرى، ما يزال عشرات الآلاف من المدنيين بلا مأوى، بعد تعرض منازلهم للتدمير جراء ثلاثة حروب شنتها قوات الاحتلال على القطاع في أقل من ست سنوات، حيث أثبتت آلية الأمم المتحدة «روبرت سيري» لإعادة الإعمار فشلها وعدم جدواها في ظل توقع أشد المتفائلين بإنجاز ملف إعمار القطاع خلال خمسة عشر عاماً في أحسن التقديرات.

وفي قطاع غزة، واصلت قوات الاحتلال، وعلى مدار العام، اعتداءاتها على المدنيين، خصوصاً في المناطق المقيد الوصول إليها البرية والبحرية، بما في ذلك اعتداءات يومية على الصيادين قبالة سواحل القطاع وحرمانهم من مصادر عيشهم. كما شهد هذا العام أيضاً المزيد من عمليات القتل جراء التوظيف المفرط للقوة، كانت في معظمها في مواجهة أعمال احتجاج نظمها فلسطينيون بمحاذاة الشريط الحدودي مع إسرائيل، فضلاً عن جرائم قصف المنازل والممتلكات، والتي أسفرت عن مقتل مزيد من المدنيين.

وفي الضفة الغربية، واصلت قوات الاحتلال الاسرائيلي توسيع المستوطنات وبناء وحدات سكنية جديدة وجلب المزيد من المستوطنين اليهود، بالإضافة الى مصادرة المزيد من أراضي المواطنين، لصالح تلك المستوطنات، أو إقامة مستوطنات جديدة. واستمرت تلك القوات في ممارساتها العنصرية بحق مدينة القدس، من عزل وتطهير عرقي بحق سكانها الاصليين. وخلال العام زادت اعتداءات المستوطنين ضد المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم، بما في ذلك جرائم القتل وتدمير المزروعات. كما واصلت تلك القوات اقامة المزيد من الحواجز العسكرية على مداخل

وبين القرى والمدن الفلسطينية لتفتيت أوصالها، وخلق وقائع جديدة على الأرض، وحرمان المواطنين من الحركة. كما شهد العام استمرار جرائم القتل وتوظيف القوة المفرطة وغير المتناسبة بحق المدنيين الفلسطينيين خلال الاحتجاجات التي لا تزال تشهدها الأرض الفلسطينية منذ اكتوبر عام ٢٠١٥. وتعتبر هذه الاحتجاجات نتاجاً لعقود من الظلم والاضطهاد التي واجهها الفلسطينيون.

فلسطينياً، كان العام ٢٠١٦ من أسوأ السنوات على مستوى الأوضاع الداخلية. فمن ناحية لا تزال حالة حقوق الانسان تشهد مزيداً من التدهور، في ظل استمرار حالة الانقسام ومأسسته، وانعدام أفق المصالحة الوطنية شيئاً فشيئاً. وقد أدى الانقسام الى استمرار حالة الانهيار في النظام السياسي الفلسطيني، بما في ذلك المزيد من التدهور في أوضاع السلطة القضائية، ووجود جهازين قضائيين منفصلين عن بعضهما البعض في الضفة الغربية وقطاع غزة، واستمرار شلل المجلس التشريعي وعجزه عن القيام بمهامه الرقابية والتشريعية، وتفرد السلطات التنفيذية بالعمل دون مساءلة برلمانية من ناحية أخرى، أو مساءلة شعبية من استمرار تجاهل الانتخابات، وضرورة العودة لصناديق الانتخابات.

وقد تواصل الانهيار في هياكل السلطة الفلسطينية، حيث شهد العام اتخاذ السلطة التنفيذية اجراءات قوضت السلطة القضائية، ومست باستقلاليتها وهيبتها، كان أبرزها الإطاحة برئيس مجلس القضاء الأعلى، سامي صرصور، بطريقة مهينة. واعتبرت تلك الحادثة مقدمة لمزيد من السيطرة على السلطة القضائية، واعطاء مزيداً من الصلاحيات لرئيس السلطة التنفيذية. يضاف إلى ذلك، قرار الرئيس الفلسطيني الصادر بتاريخ ٣ ابريل ٢٠١٦ الخاص بتشكيل المحكمة الدستورية، والذي انعكس في الحكم الصادر عن المحكمة الدستورية بتاريخ ٦ نوفمبر ٢٠١٦، واعطى الرئيس حق رفع الحصانة عن اعضاء المجلس التشريعي، واستلاب صلاحية المجلس التشريعي ذاته، الذي يخوله فقط في رفع الحصانة عن أعضائه.

وفي خطوة، تعكس تغول السلطة التنفيذية على باقي السلطات، وكتطبيق عملي لقرار المحكمة الدستورية السابق ذكره، أصدر الرئيس الفلسطيني قراراً برفع الحصانة عن ٥ نواب من كتلة فتح البرلمانية، بمن فيهم أبرز خصومه السياسيين، محمد دحلان. وكخطوة احتجاجية، اعتصم ٤ نواب في مقر اللجنة الدولية للصليب الأحمر، برام الله، احتجاجاً على قرار رفع الحصانة عنهم. وبتاريخ ١٩ ديسمبر، أقدمت قوة شرطية على فض اعتصامهم بالقوة.

وانعكس هذا الانهيار في هياكل السلطة الفلسطينية، والتغول من قبل السلطة التنفيذية على السلطتين التشريعية والقضائية، على حالة حقوق الانسان في مناطق ولاية السلطة الفلسطينية برمتها. فمن ناحية، لا تزال غالبية الانتهاكات الداخلية تتصل بحالة الانقسام، بما في ذلك تراجع حالة الحريات العامة، بما تشمله من حرية التعبير والحق في التجمع السلمي، واستمرار عمليات الاعتقال السياسي التعسفي، وجرائم التعذيب. ومن ناحية أخرى، فاقم الانقسام من الأزمات المعيشية التي يواجهها الفلسطينيون، خاصة في قطاع غزة، بشكل لافت. فقد تفاقمت خلال العام أزمة معبر رفح الحدودي بشكل غير مسبوق، حيث لم يفتح سوى ايام معدودة، الأمر الذي فاقم من أوضاع عشرات الآلاف من المرضى والطلاب وأصحاب الاقامات والتأشيرات. كما تفاقمت أزمة الكهرباء المستمرة منذ نحو عشر سنوات، وزادت فترات انقطاع التيار الكهربائي بشكل لافت.

أما على صعيد المجتمع الدولي، فقد ساهم غياب المساءلة، وغياب اجراءات فعالة، واستمرار تفشي أجواء الحصانة والافلات من العقاب، بغطاء سياسي امريكي، في تدهور الأوضاع في الأرض الفلسطينية المحتلة، وشجع دولة الاحتلال على التمادي في جرائمها بحق المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم، وتحديها السافر لقواعد القانون الدولي.

وخلال العام، برزت بعض التطورات الايجابية على صعيد المساءلة الدولية لدولة الاحتلال، فقد استمرت المحكمة الجنائية الدولية في الدراسة الاولية للوضع في فلسطين، من

أجل تحديد إذا ما سيتم المضي قدما في التحقيقات في جرائم مشتبه بارتكابها من قبل قوات الاحتلال الاسرائيلي في دولة فلسطين. ومن المؤمل أن تتخذ المدعي العام للمحكمة، السيدة فاتو بنسودا، قراراً إيجابياً بالتحرك نحو فتح تحقيق جنائي في الوضع في فلسطين خلال الشهور القادمة. وقد ساهم المركز الفلسطيني وشركاؤه في هذه الجهود من خلال لقاءات مع المدعي العام وطاقم المحكمة، وكذلك تقديم ثلاث مذكرات قانونية لها حول الجرائم الاسرائيلية ضد الفلسطينيين.

وانتهى العام بقرار مجلس الامن الدولي بشأن الاستيطان الاسرائيلي في الأرض الفلسطينية المحتلة، حيث تبنى المجلس يوم ٢٣ ديسمبر، قراراً طالب بوقف النشاط الاستيطاني الإسرائيلي في الأرض الفلسطينية المحتلة. وشدد القرار، الذي قدمته كل من ماليزيا ونيوزيلاندا والسنغال وماليزيا، أن مجلس الأمن لن يعترف بأي تغييرات على خطوط الرابع من يونيو/حزيران ١٩٦٧، بما في ذلك ما يتعلق بالقدس المحتلة، وطالب بوقف فوري للاستيطان. وقد رحب المركز بقرار مجلس الأمن الدولي، ورأى فيه علامة فارقة طال انتظارها من الهيئة الأممية الأهم، وطالب بتحرك دولي فوري وفاعل لإعادة الاعتبار لسيادة القانون، ووضع حد للتحدي والتنكر المزمنين من قبل دولة الاحتلال لمبادئ القانون الدولي، وللحصانة المتأصلة التي تحظى بها إسرائيل على مدى عقود.

أولاً:

انتهاكات قوات الاحتلال للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان

١. انتهاكات الحق في الحياة والاعتداء على السلامة البدنية للمدنيين

وثق المركز خلال العام مقتل (٩٧) فلسطينياً[١]، بينهم (٩٥) مدنيا، منهم (٣٦) أطفال، و(٨) نساء. ومن بين إجمالي الضحايا، وثق المركز مقتل (٨٨) فلسطينيا في الضفة الغربية، بينهم (٨٦) مدنياً، بينهم (٣٣) أطفال، و(٧) نساء، ومقتل (٩) فلسطينيين في غزة، بينهم (٨) مدنيين، منهم (٣) أطفال، وإمرأة واحدة. كما أصيب خلال ذات الفترة (٨٤٠) شخصاً، غالبيتهم من المدنيين.

واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال العام ٢٠١٦ اقتراف المزيد من جرائم القتل العمد وانتهاكات الحق في الحياة بحق المدنيين الفلسطينيين في الأرض المحتلة. وكان العنوان الأبرز لتلك الجرائم، استمرار توظيف قوات الاحتلال للقوة المفرطة وغير المتناسبة بحق المدنيين، بما في ذلك، «جرائم الإعدام الميداني» لفلسطينيين، بمن فيهم أطفال ونساء، بادعاء قيامهم، أو الاشتباه بمحاولاتهم القيام بطعن، أو دهس عناصر أمن إسرائيليين ومستوطنين، في الضفة الغربية وداخل إسرائيل. وقد تصاعدت جرائم الإعدام الميدانية خلال النصف الأول من هذا العام، وذلك استمراراً لسلسلة مماثلة من الجرائم رافقت عمليات الاحتجاج واسعة النطاق التي شهدتها الأرض الفلسطينية المحتلة منذ أكتوبر ٢٠١٥. ووثق المركز بهذا الصدد، (٥٨) من جرائم الإعدام الميداني بحق مدنيين فلسطينيين، وثق العديد منها بواسطة كاميرات أو من خلال وسائل الإعلام الاجتماعي. وأظهرت تحقيقات المركز ومؤسسات حقوق الإنسان، بما فيها مؤسسات حقوقية إسرائيلية أنه كان بالإمكان تجنب حدوث كثير من حالات القتل التي تمت، لو استخدمت قوة أقل، خاصة وأن الكثير من الحالات التي ادعت فيها قوات الاحتلال أنها محاولات طعن أو دهس، لم تكن تشكل خطورة مباشرة على حياة عناصر الأمن الإسرائيليين. كما أظهرت التحقيقات أن قوات الاحتلال وظفت القوة المفرطة دون مراعاة مبدأ التناسب في جميع الحالات، فيما ترك العديد من الضحايا ينزفون على الأرض حتى الموت دون أن تقدم لهم الرعاية الطبية من قوات الاحتلال، و لم يسمح لطواقم الإسعاف بعلاجهم. كما أثبتت التحقيقات في عدد من الحالات زيف الادعاءات الإسرائيلية بتعرض قوات أمنها لعمليات طعن أو دهس، وفبركة الوقائع، في محاولة لتبرير جرائمها بحق المدنيين، وأن ما جرى فعلياً هو عمليات قتل مباشرة وبدم بارد لمدنيين عزل، جرت تصفيتهم بدم بارد، لمجرد الاشتباه بهم أو بسبب حالة الفزع والتوتر التي أصابت جنود الاحتلال على الحواجز العسكرية المنتشرة في الضفة الغربية، أو في محيط المستوطنات. وفي قطاع غزة، صعدت قوات الاحتلال من استخدام القوة المفرطة في مواجهة أعمال

١. **بتاريخ ٧ يوليو، توفي** المواطن **نائل سليمان صلاح، ١٨ عاماً**، من سكان حي العطاطرة في بلدة بيت لاهيا، شمالي القطاع، متأثرا بجراحه التي أصيب بها بتاريخ ٨ مايو ٢٠١٥، جراء إطلاق النار عليه من قبل جنود الاحتلال المتمركزين داخل الشريط الحدودي الفاصل بين القطاع وإسرائيل، شمال غربي بلدة بيت لاهيا. أسفر ذلك في حينه عن إصابته بعيار ناري في الرأس، وقد تم نقله إلى عدة مستشفيات في قطاع غزة ومدينة القدس لتلقي العلاج، قبل الإعلان عن وفاته.

الاحتجاج التي شهدتها المناطق الحدودية الشرقية بين قطاع غزة وإسرائيل. وقتل خلال العام (٤) فلسطينيين بالرصاص خلال مواجهات مع قوات الاحتلال، استخدمت خلالها الحجارة، على المواقع العسكرية الحصينة المنتشرة على طول الحدود. كما قتلت قوات الاحتلال (٣) فلسطينيين بينهم طفلان، خلال قصفها لمواقع عسكرية تابعة للمقاومة الفلسطينية، ملاصقة لمنازل المدنيين.

٢. استمرار الإغلاق وانتهاك الحق في حرية التنقل والحركة

واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال العام ٢٠١٦ فرض مزيد من إجراءات الحصار والقيود على حرية الحركة في الأرض الفلسطينية المحتلة. ففي قطاع غزة تواصل الحصار للعام العاشر على التوالي، واستمرت القيود على حركة المعابر التجارية وتلك المتعلقة بحركة الأفراد. فقد فرضت سلطات الاحتلال منذ بداية العام قيوداً جديدة على سكان القطاع، قلصت بموجبها الأعداد القليلة من الفئات المحددة التي كانت تسمح بتحركها من خلال معبر بيت حانون «ايريز». وفي سياق متصل واصلت سلطات الاحتلال الإسرائيلية خلال العام ٢٠١٦ استخدام معبر بيت حانون «ايريز» كمصيدة لسكان قطاع غزة ووسيلة لابتزازهم أو اعتقالهم، بمن فيهم حالات اعتقال بحق تجار، مرضى أو مرافقي المرضى أثناء مرورهم عبر المعبر.

ورغم زيادة عدد أيام فتح معبر رفح الحدودي خلال الشهرين الأخيرين من عام ٢٠١٦، غير أن المعبر ما زال مغلقاً بشكل شبه دائم، حيث بلغ عدد أيام الإغلاق ٣٢٣ يوماً بنسبة ٨٨,٥٪ من مجمل أيام العام، و لم يتم فتحه خلال العام سوى ٤٢ يوماً، بواقع ١١,٥٪ من مجمل أيام العام، وقد أدى ذلك إلى حرمان سكان القطاع من حقهم في حرية التنقل والسفر من وإلى القطاع.

وعلى صعيد حركة البضائع والسلع التجارية، فقد وثق المركز إغلاق سلطات الاحتلال الإسرائيلية المعبر التجاري الوحيد لقطاع غزة خلال عام ٢٠١٦ لمدة (١٣٢) يوماً أي ما نسبته (٣٦,١٪) من مجمل أيام العام. ومنذ شهر سبتمبر ازداد الحصار الاسرائيلي حدة، وتراجعت كمية البضائع التي سُمح بدخولها إلى القطاع بشكل غير مسبوق،كما استمرت القيود المشددة على توريد نحو ٤٠٠ سلعة إلى القطاع، معظمها من السلع الأساسية والمواد الخام.

كما استمرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي في حظر تصدير كافة منتجات قطاع غزة إلى أسواق الضفة الغربية، إسرائيل والعالم للعام العاشر على التوالي، وفي استثناء محدود سمحت بتصدير كميات محدودة جداً من المنتجات الغزية (معظمها سلع زراعية).

وقد أدى الحصار إلى انتهاك حق السكان في السكن "المأوى الملائم"، ووفقاً لأحدث التقديرات الصادرة عن وزارة الأشغال العامة والإسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي "UNDP" ووكالة الغوث "أونروا" تقرير فإن ٧٨٤ عائلة، مكونة من نحو ٥١،٠٠٠ فرداً ما زالت بدون مأوى. كما أدى الحصار إلى انتهاك حقوق السكان الاقتصادية، فقد تسبب فرض قيود على دخول المواد الخام اللازمة للإنتاج، وحظر تصدير المنتجات الغزية، إضافةً إلى تدمير نحو ٧٠٪ من المنشآت الاقتصادية العاملة خلال العمليات العسكرية الإسرائيلية ضد قطاع غزة، في شلل أصاب القطاعات الاقتصادية المختلفة، وجراء ذلك بلغ عدد العاطلين عن العمل في قطاع غزة حسب تعريف منظمة العمل الدولية ٢٠٢،٨٠٠ فرداً، بمعدل ٤١,٢٪، وذلك بحسب إحصائيات الجهاز المركز للإحصاء الفلسطيني لعام ٢٠١٦.

وفي الضفة الغربية، استمرت قوات الاحتلال الإسرائيلي في فرض قيودها التعسفية على حركة السكان المدنيين في الضفة الغربية المحتلة خلال العام ٢٠١٦، وكرّست من خلالها سياسة العقاب الجماعي، والمعاملة القاسية والحاطة بالكرامة الإنسانية. ففي أعقاب تزايد عمليات و/أو محاولات دهس وطعن جنود الاحتلال والمستوطنين، فرضت قوات الاحتلال قيوداً مشدّدة على حركة المدنيين الفلسطينيين، وحركة تنقل البضائع بين محافظات الضفة.

وخلال عام ٢٠١٦ وصل عدد الحواجز الثابتة إلى (٤٧٢) حاجزاً، من ضمنها (١٧) حاجزاً في منطقة **H2**[٢] في مدينة الخليل. ومن بين مجموع تلك الحواجز هناك (٣٩) حاجزاً مقاماً على امتداد الخط الأخضر (خط الهدنة)، وتعتبر معابر حدودية بين الضفة الغربية وإسرائيل. هذا وتدير شركات حراسة خاصة إسرائيلية جزءاً من الحواجز تحت إشراف إدارة المعابر في قيادة جيش الاحتلال الإسرائيلي. وخلال هذا العام، ضاعفت قوات الاحتلال من نصب الحواجز الفجائية على مفترقات الطرق الرئيسة بين المدن الفلسطينية بشكل عشوائي، كما وتقوم بإغلاق العديد من الشوارع المخصّصة للمستوطنين، والتي تسمح للفلسطينيين باستخدامها في بعض الأوقات، مما زاد من معاناتهم.

وفي مدينة القدس المحتلة، ففضلاً عن استمرار فرض الحصار عليها وعزلها تماماً عن محيطها، وحظر دخول المواطنين الفلسطينيين من بقية الأرض الفلسطينية المحتلة من الضفة والقطاع إليها إلا بشروط محددة، وعلى نطاق ضيّق، استمرت قوات الاحتلال في فرض حصار على الأحياء الفلسطينية داخل المدينة بشكل غير مسبوق. ففي أعقاب تزايد عمليات، و/أو محاولات طعن اُسْتُهْدِفَ فيها جنود أو مستوطنون في المدينة المحتلة، فرضت قوات الاحتلال قيوداً مشدّدة على حركة المدنيين الفلسطينيين داخل أحياء المدينة وضواحيها، وبلداتها. وطالت تلك الإجراءات إقامة العديد من البوابات الإلكترونية، والحواجز الشرطية داخل أحياء البلدة القديمة، وعلى مداخلها. لقد حرمت تلك الإجراءات المواطنين الفلسطينيين من حقهم في الدخول إلى المدينة المحتلة.

وضاعف بناء جدار الضم (الفاصل) في أراضي الضفة الغربية من معاناة المدنيين الفلسطينيين، سواء أولئك الذين عُزِلَت مناطقُهم السكنية خلف الجدار، و/أو عُزِلَت أراضيهم الزراعية خلفه، أو الأشخاص الذين يعملون داخل تلك المناطق من مدرسين وأطباء وعاملين صحيين وغيرهم.

٣. الاعتقال وممارسة التعذيب وغيره من صنوف المعاملة غير الإنسانية والحاطة بالكرامة

تواصل قوات الاحتلال الإسرائيلي اعتقال ما يزيد عن (٧٠٠٠) فلسطيني في السجون ومراكز التوقيف التابعة لها بصورة تعسفية، يواجهون خلالها ظروفاً قاسية وغير إنسانية. ومن بين إجمالي المعتقلين (٣٧٠) معتقلاً من قطاع غزة، و(٣٠٠) طفلاً، و(٦٤) امرأة، و(٧٠٠) معتقلاً إدارياً دون محاكمة. ويتوزع هؤلاء المعتقلين على أكثر من٢٠ سجناً ومركز توقيف مقامة في غالبيتها خارج الأرض الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧[٣]، في مخالفة واضحة لاتفاقيات جنيف الرابعة، خاصة المادة (٧٦) التي تلزم الدولة المحتلة باحتجاز المعتقلين من السكان المحتلين في الأقاليم المحتلة حتى انتهاء فترة عقوبتهم.

٢. في العام ١٩٩٧، تم الاتفاق بين السلطة الفلسطينية واسرائيل على تقسيم اعادة الانتشار لجيش الاحتلال في المدينة، حيث تم تقسيم المدينة إلى قسمين: منطقةH1 ، والتي تم تسليم السيطرة عليها للسلطة الفلسطينية، ومنطقة – H2 التي بقيت تحت سيطرة الجيش الإسرائيلي . لكن في العام ٢٠٠٢، بعد عملية السور الواقي، سيطرت قوات الاحتلال على المدينة بأكملها، ووضعت أبراج مراقبة ثابتة في منطقة H1 .

٣. باستثناء سجن عوفر، المقام غرب مدينة رام الله داخل الضفة الغربية.

وشهد العام استمرار الإضرابات الفردية عن الطعام التي خاضها عشرات المعتقلين الاداريين احتجاجاً على ظروف اعتقالهم بدون محاكمة كوسيلة عقابية. واستمرت سلطات الاحتلال في استخدام التغذية القسرية للمعتقلين المضربين عن الطعام، بعد أن شرعنها الكنيست الاسرائيلي في يوليو ٢٠١٥. وقد طبقت قوات الاحتلال الإسرائيلي بتاريخ ١٢ يناير ٢٠١٦، قانون التغذية القسرية بحق المعتقل الإداري الصحفي محمد القيق،[٤] بعد تكبيله بالقوة وتغذيته بالسوائل عبر الوريد. كما شهد العام محاولات أخرى من سلطات الاحتلال لتغذية المعتقلين المضربين عن الطعام قسرياً، كان من بينها محاولة تغذية مالك القاضي، ٢٠ عاماً. كما طرحت المحكمة العليا على النيابة العسكرية مؤخراً مسألة تغذية المعتقلين المضربين عن الطعام شديد وأبو فارة قسرياً.

وبرز خلال العام إصدار قوات الاحتلال الإسرائيلي أحكاماً قاسية ومبالغ فيها بحق معتقلين أطفال قصر، حيث اصدرت المحكمة العسكرية الاسرائيلية في القدس بتاريخ ٧ نوفمبر، حكماً على الطفل أحمد المناصرة، ١٤ عاماً، بالسجن الفعلي لمدة ١٢ عاماً، بدعوى محاولته وابن عمه طعن إسرائيليين[٥] في القدس المحتلة العام الماضي. وتعد هذه الأحكام تصعيدا للنهج الذي تتبعه سلطات الاحتلال، حيث سبق وأن أصدرت المئات من الأحكام بالسجن على أطفال قصر.

٤. الاعتداء على الصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام

وعلى مدار العام، اقترفت قوات الاحتلال المزيد من الاعتداءات بحق الصحافيين والعاملين في وكالات الأنباء المحلية والعالمية العاملة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بهدف ثنيهم عن تغطية جرائمها المستمرة بحق المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم، ونقلها للعالم. وشملت تلك الاعتداءات جرائم الاعتداء على السلامة الشخصية للصحفيين، حيث تعرض (٢٠) صحفياً لاصابات جراء الرصاص الحي، أو الرصاص المعدني، أو بقنابل الغاز بشكل مباشر؛ وتعرض (٩) صحفيين للضرب وغيره من وسائل العنف أو الإهانة والمعاملة الحاطة بالكرامة الإنسانية؛ وجرى اعتقال (٣٠) صحافياً، بينهم (٧) صدرت بحقهم أحكام بتهمة التحريض على قوات الاحتلال على مواقع التواصل الاجتماعي؛ وتمت مداهمة (٨) مقار ومحطات إذاعية وتلفزيونية ومؤسسة اعلامية؛ وإغلاق (٥)محطات إذاعية ومؤسسة اعلامية، ومداهمة منازل صحفيين؛ وإغلاق (١٠) مطابع بتهمة طباعة مواد تحرض على قوات الاحتلال.

وقد برز خلال العام تصاعد اعتقال ومحاكمة مواطنين، بينهم صحفيون، بتهم التحريض ضد قوات الاحتلال على مواقع التواصل الاجتماعي. ويأتي هذا التصعيد في أعقاب قرار مجلس الوزراء الإسرائيلي المصغر في ١٠ مارس ٢٠١٦، بإغلاق محطات إذاعية وقنوات فضائية بدعوى "التحريض. وقد توج هذا القرار بإغلاق العديد من محطات الاذاعة في الضفة الغربية، ومطابع، وبحملة اعتقالات في صفوف عشرات المواطنين، ومحاكمتهم لفترات متراوحة، بتهم التحريض على اسرائيل على صفحات التواصل الاجتماعي.

٤. علق القيق إضرابه عن الطعام بتاريخ ٢٦ فبراير، بعد ٩٤ يوماً من الإضراب، وأفرج عنه في ٢٩ مايو ٢٠١٦، بعد قضاء محكوميته.
٥. كانت قوات الاحتلال قد اعتقلت الطفل المناصرة، بعد أن أطلقت النار عليه وعلى ابن عمه الطفل حسن خالد مناصرة، ١٥ عاماً، بتاريخ ١٢ أكتوبر ٢٠١٥، بدعوى محاولتهما طعن إسرائيليين في القدس المحتلة، حيث أصيب هو بجراح خطيرة، وقتل ابن عمه. وخضع الطفل المناصرة – وكان وقتذاك يبلغ من العمر ١٣ عاماً– للاعتقال والتعذيب على الرغم من إصابته الخطيرة، حيث أظهر مقطع فيديو مسرب من داخل مركز التحقيق الإسرائيلي، مشاهد توضح تعرضه للتعذيب النفسي والجسدي من قبل المحققين.

أسفرت جرائم إطلاق النار من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي على الصحفيين والعاملين في وكالات الأنباء المحلية والعالمية عن إصابة (٢٠)[٦] صحفياً بجروح، جراء الرصاص الحي، أو الرصاص المعدني، أو بقنابل الغاز بشكل مباشر، حيث يتعمد جنود الاحتلال إطلاق قنابل الغاز على أجساد المواطنين بشكل مباشر، لإلحاق الأذى في صفوف المدنيين. فبتاريخ ٢ سبتمبر، أصيب الصحفي نضال اشتيه، ٤٢ عاماً، من قرية سالم، شرقي مدينة نابلس، بقنبلة غاز بمؤخرة الرأس، أدت إلى تفتّت خوذته وإصابته بجراح في رأسه. أصيب المذكور بينما كان يقوم بواجباته المهنية في تغطية فعاليات مسيرة قرية كفر قدوم الأسبوعية، شمال شرقي مدينة قلقيلية. كما تعرض (٩) صحفيين للضرب وغيره من وسائل العنف أو الإهانة والمعاملة الحاطة بالكرامة الإنسانية. فبتاريخ ٢٧ يونيو، اعتدت قوات الاحتلال بالضرب والدفع على الطواقم الصحفية في ساحات المسجد الاقصى وعرف من بينهم الصحفيان احمد جرادات واسيد عمارنة. وتعرض (٣٠) صحافيا وعاملاً في وسائل الاعلام للاعتقال أو الاحتجاز، رافقتها أحياناً أعمال اقتحام وتفتيش لمنازل الصحفيين من قبل قوات الاحتلال. وصدر بحق (٧) منهم أحكاماً فعلية، بتهم متفاوتة، بينها التحريض على قوات الاحتلال، أفرج عن بعضهم، فيما لا يزال آخرون معتقلون. من بينهم الصحفي سامي سعيد الساعي، ٣٦ عام، الذي اعتقل بتاريخ ٩ مارس، وحكم عليه بتاريخ ١٥ مايو، لمدة ٩ أشهر، بتهمة التحريض على قوات الاحتلال على الفيسبوك. كما تعرضت (٨) مؤسسات اعلامية لأعمال مداهمة، خاصة محطات اذاعية، حيث قامت قوات الاحتلال بعمليات تفتيش دقيق وعبث بمحتويات تلك المؤسسات خلال اقتحامها، ومصادرة بعضها. وأغلقت تلك القوات (٥) من هذه المؤسسات، بتهم التحريض. فبتاريخ ٣١ أغسطس، اقتحمت قوات إغلاق محطة سنابل الإذاعية في الخليل واعتقلت مديرها وصادرت ممتلكاتها. كما نفذت قوات الاحتلال عمليات مداهمة لمنازل صحفيين آخرين بغرض التفتيش. بتاريخ ٥ أبريل اقتحمت قوات الاحتلال الإسرائيلي منزل الصحفية ديالا جويحان في حي الثوري، جنوبي مدينة القدس المحتلة، وأجرت أعمال تفتيش وعبث بمحتوياته.

ولا تزال قوات الاحتلال تمنع طباعة صحيفتي الرسالة وفلسطين اللتين تصدران في غزة، في مطابع الضفة الغربية، بموجب قرار عسكري صادر بتاريخ ٢٨ مايو ٢٠١٤، بعد اقتحام مقر مؤسسة «الأيام» للصحافة والطباعة والنشر، والواقع في بلدة بيتونيا، غربي مدينة رام الله، وسط الضفة الغربية. كما صعدت قوات الاحتلال بشكل غير مسبوق من اغلاق مطابع فلسطينية في الضفة الغربية، بما فيها القدس، ومصادرة محتوياتها، بتهم استخدامها في طبع مواد مختلفة تحرض على سلطات الاحتلال. ووثق المركز اغلاق (١٠) مطبعة على مدار العام، كان من بينها مطبعة الريان في بلدة الرام، شمال القدس، حيث اقتحمتها بتاريخ ٢٠ اكتوبر، وصادرت وممتلكاتها، وأغلقتها بتهمة التحريض على قوات الاحتلال.

٥. هدم وتدمير الممتلكات والأعيان المدنية

تركزت أعمال الهدم خلال العام ٢٠١٦، في الضفة الغربية بما فيها القدس المحتلة، حيث شهد هذا العام تصعيداً ملحوظاً في أعمال تجريف المنازل السكنية، والأعيان المدنية الأخرى التي تستخدم لأغراض زراعية أو صناعية أو تجارية. وخلال هذا العام، بلغ عدد المساكن التي جرى هدمها على خلفية البناء دون ترخيص (٢٥٦) مسكناً، منها (٨٩) منزلاً في مدينة القدس الشرقية وضواحيها، من بينها (٧) منازل أجبرت تلك القوات ساكنيها على هدمها بأنفسهم، و(١٦٧) منزلاً ومأوى في باقي مناطق الضفة. وبذلك، يرتفع عدد المساكن التي تعرضت للتجريف على خلفيتي البناء غير المرخص والعقاب الجماعي إلى (٢٨١) منزلا ومأوى. وتستخدم سلطات الاحتلال في مدينة القدس

٦. لا تتضمن هذه الإحصائية، سواء الصحفيين الذين تعرضوا لحالة إغماء وتعب شديدين جراء استنشاقهم الغاز المسيل للدموع الذي تطلقه قوات الاحتلال بحق المدنيين كل أسبوع تجاههم في المسيرات السلمية، أو الصحفيين الآخرين الذين تعرضوا لكدمات ورضوض وكسور في أنحاء مختلفة من أجسادهم، جراء الاعتداء عليهم بالضرب بالعصي وأعقاب البنادق من قبل جنود الاحتلال، وخلال الهرب من قنابل الغاز وإطلاق النار والملاحقة في تلك المسيرات.

الشرقية سياسة إجبار المواطنين الفلسطينيين على هدم منازلهم بأيدهم (الهدم الذاتي). وعادة ما يُضطَرُ بعضُهم لفعل ذلك لكي لا يدفعوا غرامات مالية باهظة تتضمن غرامات مخالفات البناء بدون ترخيص، وأجرة آلات الهدم الإسرائيلية التي تنفذ قرارات الهدم.

وفي قطاع غزة، وثق المركز، خلال العام، تعرض (٣) منازل لأضرار جزئية جراء تعرضها لقصف قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي، والتي تتمركز على امتداد الشريط الحدودي الشرقي للقطاع، بقذائف المدفعية لمناطق في مدينة بيت حانون، في محافظة شمال غزة. كما وثق المركز تعرض عدة دونمات زراعية لأعمال التجريف، والتي نفذتها القوات المحتلة خلال عمليات التوغل المحدودة، والتي نفذتها في محافظات رفح، خان يونس ومحافظة الوسطى. وقد أسفر ذلك عن إتلاف بعض المزروعات والأشجار.

٦. استمرار جرائم الاستيطان واعتداءات المستوطنين

واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي العمل بسياسة مصادرة المزيد من ممتلكات المدنيين الفلسطينيين لخدمة أغراضها الاستيطانية. وخلال هذا العام، تعرضت المناطق المصنفة (C) عملية استهداف من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي لتفريغها من سكانها الفلسطينيين لصالح مشاريع التوسع الاستيطاني. فقد شهدت تلك المناطق، أعمال تجريف واسعة النطاق طالت العشرات من الموائل السكنية، والمنشآت الزراعية. بالاضافة إلى اعتداءات المستوطنين على اصحاب الاراضي الزراعية بهدف تهجيرهم، حيث تم تخريب (٩٧٠٠) شجرة من قبل جرافات الاحتلال والمستوطنين. وبالمقابل استمر التوسع الاستيطاني على اراضي المواطنين الفلسطينيين في الضفة الغربية، وذلك من خلال طرح العديد من العطاءات والمخططات للبناء في المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية حيث تمت المصادقة على مخططات لبناء (٣ آلاف) وحدة استيطانية جديدة في مختلف المستوطنات، هذا بالإضافة إلى الأوامر العسكرية التي طالت آلاف الدونمات من الأراضي الفلسطينية. وصادرت قوات الاحتلال الإسرائيلي حوالي (١٣٢٩٥) دونما خلال العام ٢٠١٦ تحت إدعاءات مختلفة كالاستخدام لأغراض أمنية، جدار الضم (الفاصل)، أراضي دولة، مناطق عسكرية مغلقة، وغيرها من تلك الإدعاءات. وتم الكشف عن قيام طواقم الإدارة المدنية الإسرائيلية بترسيم ومسح حوالي (٦٢) ألف دونم من أراضي الضفة الغربية في إجراء يُخشى منه أنها خطوة أولى لضمها للمستوطنات الإسرائيلية في وقت لاحق.

٧. جدار الضم (الفاصل) في عمق أراضي الضفة الغربية

استمرت المعاناة التي خلقها جدار الضم الاسرائيلي على المواطنين الفلسطينيين، من خلال واقع العزل الذي فرضته على المواطنين، والذي طال في كثير من الاحيان أسرة واحدة فصل بينها الجدار، وكذلك بين الناس واعمالهم، وما استتبع ذلك من أجراءات معقدة للتواصل، بات ممكناً فقط عبر المعابر الاسرائيلية، وبإجراءات طويلة وطرق التفافية، للوصول إلى ممتلكاتهم التي كانت قبل الجدار على بعد خطوات. وتشير الدلائل الواقعية وما أكدة قرار محكمة العدل العليا في العام ٢٠٠٤ إلى أن إسرائيل، التي تتشبث بادعاءات أمنية لبناء جدار الضم (الفاصل) أنها خلقت حقائق أحادية الجانب على أرض الواقع، وجعلت من الجدار حدوداً للتفاوض عليها مع الفلسطينيين الذين يسعون لإقامة دولتهم في حدود الرابع من حزيران (يونيو) ١٩٦٧. ووفق تقديرات فلسطينية، فإن مساحة الأراضي الفلسطينية المعزولة والمحاصرة بين الجدار وخط الهدنة (الخط الأخضر) بلغت حوالي ٦٨٠ كم٢، أي نحو ١٢,٠٪ من مساحة الضفة، منها حوالي ٤٥٤ كم٢ أراضٍ زراعية ومراعٍ.

٨. العدالة المنتظرة والعدالة الغائبة

مازال الشعب الفلسطيني، وللسنة الثالثة على التوالي، يترقب قرار المحكمة الجنائية الدولية لفتح تحقيق في الجرائم التي ارتكبت في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ ١٣ يونيو ٢٠١٤، واصدار مذكرات استدعاء واعتقال ضد القادة الاسرائيليين المسؤولين عن هذه الجرائم، سيما جرائم العدوان الاسرائيلي على قطاع غزة في يوليو ٢٠١٤. وكانت مؤسسات حقوق الانسان الفلسطينية قد قدمت ثلاث مذكرات قانونية حول جرائم ارتكبت في الارض الفلسطينية منذ يونيو ٢٠١٤، كان أخرها بتاريخ ٢٢ نوفمبر ٢٠١٦ عن الحصار الاسرائيلي على قطاع غزة، وما ينطوي عليه من جرائم ضد الانسانية، دعت المنظمات لفتح تحقيق فيها. كما سبق وان تقدمت المؤسسات بمذكرتين عن عدوان ٢٠١٤، أحدهما عن العدوان الاسرائيلي على قطاع غزة في العام ٢٠١٤، والأخرى عن مذبحة يوم الجمعة الأسود في رفح (عملية هنيبعل) بشكل خاص.

واستمرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي في تجاهل الشكاوى المقدمة للتحقيق في أفعال يرجح بأنها تشكل جرائم حرب ضد المدنيين الفلسطينيين، أو إعطاء ردود سلبية بادعاء عدم وجود أي تجاوز، كوسيلة منها لتحصين مجرمي الحرب الاسرائيليين. وقد قام المركز بتقديم (٢٤٧) شكوى للنيابة العسكرية الإسرائيلية لفتح تحقيق جنائي في هذه الانتهاكات التي ارتكبتها قوات الاحتلال، خلال العدوان على قطاع غزة في العام ٢٠١٤. وقد تلقى المركز حتى تاريخه (٣١) رداً فقط، (٧) ردود منها ادعت النيابة العسكرية بأن الشرطة العسكرية تباشر التحقيق، و(١٠) ردود أرسلت النيابة العسكرية بطلب بينات اضافية، و(١٤) رداً الأخيرة افادت فيها بإغلاق الملف بادعاء عدم توافر شبهات جنائية حول الحادث. وكان المركز قد تقدم بـ(١٠) اعتراضات على إغلاق الملفات خلال العام ٢٠١٦ و لم يتلق أي رد من قبل النيابة العسكرية.

وداوم المركز خلال العام ٢٠١٦ على متابعة البلاغات التي تقدم بها لوزارة الدفاع الإسرائيلية للسماح بتحريك دعاوى تعويض ضد اعتداءات الجيش الإسرائيلي، وذلك وفق ما يتطلبه القانون الإسرائيلي. وكان المركز قد تقدم بـ (١٠٧٨) بلاغاً لوزارة الدفاع الإسرائيلية، في أعقاب العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في العام ٢٠١٤، و لم يتلق إلا رداً عاماً منها يفيد باستلام البلاغات.

كرس منظومة العدالة الإسرائيلية الحصانة للجنود الاسرائيليين من أي ملاحقة على الجرائم والتجاوزات التي يرتكبونها بحق المدنيين الفلسطينيين. وتساهم هذه السياسة الاسرائيلية بشكل واضح في تصاعد وتيرة الانتهاكات من قبل جنود ومستوطني الاحتلال ضد المواطنين الفلسطينيين. وتحاول هذه المنظومة من خلال الادعاء بوجود آليات رقابة دقيقة على سلوك جيش الاحتلال، ومن خلال توظيف ماكينة اعلامية ضخمة، أن تعكس صورة غير حقيقية بأنها تحقق في كافة الادعاءات التي تقدم لها عن تجاوزات جنودها.

ثانياً: الانتهاكات الفلسطينية لحقوق الإنسان ومعوقات التحول الديمقراطي

للعام العاشر على التوالي، ظلت حالة الانقسام والصراع السياسي بين حركتي (فتح) و(حماس) هي العنوان الأبرز والأخطر وراء تدهور حالة حقوق الإنسان على المستوى الداخلي. ولم تفلح كل الجهود في انهاء حالة الانقسام، على الرغم من مرور أكثر من عام ونصف على توقيع اتفاق المصالحة وتشكيل حكومة التوافق الوطني في منتصف العام ٢٠١٤. وانعكس ذلك بشكل سلبي ومتزايد على حالة حقوق الانسان في أراضي السلطة الفلسطينية، حيث يؤكد المركز أن أغلب الانتهاكات التي وقعت خلال العام ٢٠١٦ ذات علاقة وثيقة بحالة الانقسام.

١. انتهاك الحق في الحياة والاعتداء على السلامة الشخصية

تواصلت جرائم انتهاك الحق في الحياة والاعتداء على السلامة الشخصية خلال العام ٢٠١٦، جراء استمرار حالة سوء استخدام السلاح والاعتداء على سيادة القانون في الأرض الفلسطينية المحتلة. وشهدت الأراضي الفلسطينية استمراراً في حوادث القتل خلال نزاعات عائلية وشخصية، وحوادث القتل جراء سوء استخدام السلاح أو العبث به خارج إطار القانون، وحوادث قتل النساء على خلفيات مختلفة، بما فيها حوادث قتل على خلفية ما يسمى بقضايا الشرف. وبرز خلال العام مقتل عدد من المواطنين على أيدي أفراد الأجهزة الأمنية خلال مهام انفاذ القانون استخدمت في بعضها تلك الأجهزة القوة المفرطة بحق المواطنين.

ووفقاً لتوثيق المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، فقد قتل خلال العام (٥٠) شخصاً، في حوادث تتعلق بسوء استخدام السلاح والاعتداء على سيادة القانون، بينهم (٢٧) شخصاً سقطوا في قطاع غزة، و(٢٣) آخرين في الضفة الغربية. ومن بين مجموع الضحايا سقط (٥) أطفال و (٦) نساء، فيما أصيب (٤٠) آخرين. وكانت أبرز جرائم انتهاك الحق في الحياة تندرج ضمن السياقات التالية: استخدام السلاح في نزاعات شخصية وعائلية (٢٦)؛ سوء استخدام السلاح أو العبث به خارج إطار القانون (١١)؛ مقتل مواطنين على أيدي أفراد الأجهزة الأمنية خلال مهام انفاذ القانون استخدمت فيها تلك الأجهزة القوة المفرطة بحق المواطنين (١٠)؛ وجرائم قتل مواطنين على خلفية ما يسمى بـ»قضايا شرف العائلة» (٢). فيما قُتل أحد الأشخاص في حادث فردي يتصل بأعمال المقاومة في قطاع غزة.

٢. تصاعد استخدام عقوبة الاعدام

شهد العام ٢٠١٦ تراجعاً خطيرا في احترام الحق في الحياة من خلال الاستخدام المفرط لعقوبة الاعدام وتنفيذ احكام اعدام خارج اطار القانون. وقد شهد هذا العام زيادة في أحكام الاعدام وعودة تنفيذ احكام اعدام دون مصادقة الرئيس الفلسطيني بل خارج إطار القانون ومؤسسة القضاء. وكانت سلطات السجون في غزة قد نفذت هذا العام ثلاثة احكام بالإعدام على مدانين بجرائم قتل. وقد اصدرت المحاكم في قطاع غزة (٢٣) حكماً بالإعدام خلال هذا العام، منها حكماً بالإعدام على امرأة، في سابقة هي الاولى من نوعها

في تاريخ القضاء الفلسطيني، و لم يسجل أي حكم بالإعدام في الضفة الغربية، و لم تنفذ أي حكم بالإعدام في الضفة الغربية منذ العام ٢٠٠٢.

وقد رصد المركز زيادة كبيرة نسبياً في عدد احكام الاعدام الصادرة في السلطة الفلسطينية هذا العام. فقد صدر (٢٣) حكماً بالإعدام خلال العام ٢٠١٦ جميعها في قطاع غزة، (١٦) منها حكماً جديداً، صدر عن محاكم البداية، والـ (٧) أحكام الأخرى صدرت تأييداً لأحكام سابقة. وقد صدر (٩) أحكام من مجمل الاحكام الصادرة هذا العام عن محاكم عسكرية. وبذلك وصل عدد احكام الاعدام الصادرة منذ قيام السلطة الفلسطينية (١٨٤) حكماً، (١٥٤) منها في قطاع غزة. من بين هذه الاحكام، (٩٦) حكماً صدرت في قطاع غزة بعد الانقسام الفلسطيني في العام ٢٠٠٧. وقد نفذت السلطة الفلسطينية (٣٥) حكماً بالإعدام، نفذ (٢) منها في الضفة الغربية و(٣٣) في قطاع غزة، (٢٢) حكماً منها نفذت في غزة بعد الانقسام في السلطة الفلسطينية دون مصادقة الرئيس الفلسطيني.

٣. الاعتقال غير القانوني وممارسة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللا إنسانية أو المهينة

تلقى المركز ومنظمات حقوق الانسان الفلسطينية خلال العام مزيداً من الإفادات والشكاوى من مواطنين ادعوا تعرضهم لشكل من اشكال التعذيب والمعاملة القاسية واللا إنسانية والحاطة بالكرامة، في سجون ومراكز توقيف فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة. وأكد هؤلاء المشتكون بأنهم تعرضوا لأشكال من التعذيب، بما في ذلك تعرضهم لأنواع مختلفة من التعذيب الجسدي، منها الشبح؛ العزل الانفرادي؛ الحرمان من النوم؛ الضرب بالفلكة، والتهديدات بالقتل وغيرها من أساليب التعذيب النفسي أثناء احتجازهم أو التحقيق معهم من قبل الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية وقطاع غزة. معظم الشكاوى التي وثقها المركز تتعلق بأشخاص جرى التحقيق معهم على خلفيات جنائية، في أقسام المباحث الجنائية. ولكن تلقى المركز أيضاً إفادات بادعاء التعذيب على خلفيات سياسية أو أمنية. وهذا بالإضافة إلى وضع المحتجزين في ظروف مهينة في زنازين أو غرف ضيقة تفتقر للتهوية ولا تتمتع بظروف صحية ملائمة، الأمر الذي يعد انتهاكاً لأبسط حقوقهم الإنسانية.

كما استمرت الأجهزة الأمنية في الضفة وغزة اعتقال المواطنين واستدعائهم على خلفيات سياسية خلال عام ٢٠١٦، وانتهاك حقوقهم التي كفلها القانون الأساسي الفلسطيني والمعايير الدولية ذات العلاقة، ورغم قرار محكمة العدل العليا الفلسطينية الصادر بتاريخ ٢٠ فبراير ١٩٩٩، والقاضي بعدم مشروعية الاعتقال السياسي، وأن على جميع الجهات التنفيذية احترام قرار المحكمة والامتناع عن ممارسة الاعتقالات السياسية غير المشروعة. وتتم الاعتقالات في أغلب الأحيان دون مذكرة اعتقال قانونية، كما يتعرض المعتقلون خلال ذلك للضرب والإهانة والمعاملة الحاطة بالكرامة.

وتوفي خلال العام ٢٠١٦، اثنان من المعتقلين داخل مراكز التوقيف والسجون التابعة للأجهزة الأمنية الفلسطينية، واحد في الضفة الغربية، والآخر في غزة. وتشير المعلومات إلى وجود شبهات بالإهمال أو التقصير من جانب الجهات الرسمية، في توفير الرعاية الطبية اللازمة للسجين الذي توفي في مقر المباحث الجنائية في دير البلح، أو تجاهل المرض الذي يعاني منه المعتقل، والذي من المفترض أن يتم اكتشافه في الكشف الطبي الاولي فور وصوله للمعتقل. فيما قتل الموقوف الآخر بعد اعتقاله مباشرة داخل سجن الجنيد بنابلس، بعد الاعتداء عليه من قبل عشرات من عناصر الأمن. وبهذا الصدد، يجدد المركز مطالبته بالتحقيق في ظروف وفاة المعتقلين ونشر نتائج التحقيق على الملأ.

٤. استمرار تعطيل المجلس التشريعي وفوضى التشريع

برز هذا العام تغول واضح للسلطة التنفيذية على السلطة التشريعية، حيث أعلن المستشار القانوني للرئيس الفلسطيني

بتاريخ ١٢ ديسمبر ٢٠١٦ عن اصدار الرئيس قراراً برفع الحصانة عن ٥ نواب من كتلة فتح البرلمانية. وتأتي هذه الخطوة بعد الرأي الاستشاري للمحكمة الدستورية، الصادر بتاريخ ٦ نوفمبر ٢٠١٦، والذي اقرت فيه بحق الرئيس الفلسطيني اصدار قرار بقانون برفع الحصانة عن نواب المجلس التشريعي استناداً إلى صلاحياته بموجب المادة ٤٣ من القانون الاساسي الفلسطيني.

تعيش السلطة الفلسطينية برمتها حالة من فقدان الشرعية السياسية، نتيجة لتعطيل الحق الدستوري في الانتخابات التشريعية والرئاسية منذ العام ٢٠١٠. وبالرغم من وجود اسانيد ومبررات قانونية لاستمرار الرئيس الفلسطيني والمجلس التشريعي في ممارسة مهامهم رغم انتهاء ولايتهم، إلا إن هذا الوضع يعكس تعد خطير على حق المواطنين في سلطات تمثل توجهاتهم الحقيقية، وخاصة إذا وضعنا في الحسبان تغير الكتلة الانتخابية بشكل حاسم في العشر سنوات التي تلت أخر انتخابات.

واستمرت فوضى التشريع في السلطة الفلسطينية للعام العاشر على التوالي. فقد اصدر الرئيس الفلسطيني (٢٤) قرارا بقانون خلال العام ٢٠١٦. واصبح الرئيس يتعامل وكأنه سلطة تشريعية مطلقة دون التقيد بالقانون الاساسي والذي أجاز له اصدار تشريعات في حالة الضرورة القصوى فقط. واستمرت كتلة التغيير والاصلاح في اصدار قوانين باسم المجلس التشريعي دون أي سند قانوني، حيث اصدرت الكتلة (٣) قوانين نافذة في قطاع غزة فقط.

وما تزال قوات الاحتلال تحتجز ستة نواب من المجلس التشريعي الفلسطيني، حيث يقضي النائبان أحمد سعدات ومروان البرغوثي عقوبة السجن بعد صدور أحكام ضدهما، فيما تحتجز ٤ نواب آخرين، ٣ منهم يخضعون للاعتقال الإداري. واعتقلت قوات الاحتلال ٦ نواب خلال العام ٢٠١٦، افرجت عن اثنين منهم قبل نهاية العام. وكانت سلطات الاحتلال قد افرجت عن ثلاث نواب، أثنين منهما كانت قد اعتقلتهما خلال العام الحالي لمدة ٦ شهور ادارياً، وهما عبد الجابر فقهاء وحاتم قفيشة، والثالثة هي النائب خالدة جرار، والتي افرج عنها بعد أن قضت مدة محكوميتها، والتي كانت معتقلة منذ العام ٢٠١٥.

٥. تدهور أوضاع السلطة القضائية

استمر تدهور اوضاع السلطة القضائية منذ الانقسام الفلسطيني في العام ٢٠٠٧، وما تمخض عنه من انقسام في الجهاز القضائي بين الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد تكشّف العام ٢٠١٦ عن تطورات خطيرة في مساعي السلطة التنفيذية للسيطرة على السلطة القضائية وتقويض ما تبقى من استقلاليتها. وتأتي هذه التطورات لتزيد من خطورة الاوضاع التي يمر بها القضاء الفلسطيني، وخضوعه للكثير من التجاذبات السياسية، في اعقاب الانقسام في السلطة الفلسطينية في العام ٢٠٠٧. وقد كانت الاطاحة برئيس مجلس القضاء الأعلى أبرز مظاهر الاعتداء على السلطة القضائية خلال العام. وتأتي كمؤشر صاعق على الحالة التي وصل إليها القضاء الفلسطيني، وتأكيداً على أن الفصل بين السلطات لم يعد موجودا، بما تكشفه هذه الحادثة من سيطرة كاملة للسلطة التنفيذية على رأس الهرم في السلطة القضائية. كما شهد العام ٢٠١٦ تشكل الرئيس الفلسطيني للمحكمة الدستورية وسط أجواء أثارت الكثير من الشكوك حول الهدف من تشكيلها في ظل الانقسام وفي هذا الوقت بالذات. وقد تأكدت هذه الشكوك بعد قيام المحكمة بتعزيز سلطات الرئيس، والتي استهلتها بإعطاء الرئيس صلاحية رفع الحصانة عن نواب المجلس التشريعي، والتي كانت من ابرز صور التجني على الفصل بين السلطات خلال العام المنصرم.

٦. استمرار تعطيل الانتخابات العامة والمحلية

تراجعت الآمال المنعقدة على إعادة الحياة للعملية الديمقراطية في السلطة الفلسطينية خلال العام ٢٠١٦، بعد إعلان تأجيل إجراء الانتخابات المحلية في الضفة الغربية وقطاع غزة لمدة ٤ أشهر، والتي كان من المفترض أن تعقد في الثامن من أكتوبر، بناءً على قرار مجلس وزراء حكومة التوافق الوطني. ويأمل المركز أن تعقد الانتخابات في كافة مجالس الهيئات المحلية بشكل توافقي خلال العام ٢٠١٧، وأن تكون مقدمة لإجراء الانتخابات العامة، تمهيداً لإعادة الاعتبار لمؤسسات السلطة الفلسطينية، ولإنهاء حالة الانقسام.

ومع انتهاء العام ٢٠١٦، لا تزال العملية الديمقراطية فلسطين معطلة، منذ الانقسام الفلسطيني في العام ٢٠٠٧. فمن ناحية، لم تعقد الانتخابات العامة (التشريعية أو الرئاسية) المستحقة منذ العام ٢٠١٠ حتى الآن، فيما لم تجر انتخابات مجالس الهيئات المحلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، منذ العام ٢٠٠٥، باستثناء اجرائها بشكل جزئي في الضفة الغربية في العام ٢٠١٢. ويضاف إلى ذلك تعطيل عمل المجلس التشريعي بشكل كامل، ووجود مجالس غير منتخبة في قطاع غزة تدير البلديات، وبلديات منتخبة في الضفة الغربية وانتهاء ولايتها، ولكن في انتخابات جرت في أجواء غير حرة قاطعتها حركة حماس، والتي كانت تمثل الكتلة الاكبر في انتخابات البلديات التي عقدت في العام ٢٠٠٥.

٧. انتهاك الحق في حرية الرأي والتعبير

استمرت انتهاكات حرية التعبير في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، تؤججها تبعات حالة الانقسام السياسي الفلسطيني التي دخلت عامها العاشر. واستمر طرفا الانقسام في الاستخدام السيء للقوانين القائمة لتقويض حرية التعبير وتغييب حرية الوصول للمعلومات. ويمثل الاستدعاء المتكرر والحجز على ذمة التحقيق والمعاملة القاسية واللاإنسانية التي قد تصل لحد التعذيب أبرز الوسائل التي تستخدم لتقويض حرية الرأي والتعبير. وقد كانت مواقع التواصل الاجتماعي المسرح الابرز الذي عملت السلطات على تقويض حرية الرأي فيه، من خلال ملاحقة نشطاء مواقع التوصل الاجتماعي على خلفية آرائهم السياسية وانتقادهم للسلطات العامة. كما وشهد العام ٢٠١٦ تطورا خطيرا على صعيد حرية الاعتقاد، حيث حدثت اعتداءات لممارسة حرية التعبير ارتكبها المكلفين بإنفاذ القانون في قطاع غزة، أثيرت خلالها اتهامات مذهبية، بل وارتكبت جريمة قتل على نفس الخلفية. وما زالت حرية الوصول للمعلومات دون قانون يحميها وواقع يثبت عدم وجودها. وتعتبر حرية الوصول للمعلومات المكون الأهم لحرية الرأي والتعبير، حيث يصبح الرأي قاصرا طالما لم تتوافر حرية الوصول للمعلومات التي تشكل هذا الرأي. ويفتقر النظام القانوني الفلسطيني إلى قانون يحمي الحق في الوصول للمعلومات.

٨. انتهاك الحق في التجمع السلمي

استمرت القيود والعراقيل التي وضعتها السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة أمام الحق في حرية التجمع السلمي، خلال العام ٢٠١٦، بما في ذلك القيود القانونية والإجراءات العملية لحرمان المواطنين من التمتع بهذا الحق، كحظر اقامة التجمعات السلمية وفضها بالقوة، والاعتداء والضرب والتهديد للمشاركين فيها. وقد تجاوزت تلك الانتهاكات القيود الرسمية لتطال التجمعات الخاصة التي لا تندرج تحت مظلة قانون الاجتماعات العامة رقم (١٢) لسنة ١٩٩٨، والتي لا تتطلب إشعار الشرطة أو المحافظ، كالندوات، الحفلات، أو المؤتمرات التي تعقد في أماكن مغلقة رغم أن القانون الأساسي الفلسطيني وقانون الاجتماعات العامة يكفل عقدها دون تدخل الشرطة.

وقد ادت تلك القيود والمعيقات إلى التراجع في استخدام الحق في التجمع السلمي، بأشكاله المختلفة، في أراضي السلطة الفلسطينية كأداة من أدوات التعبير أو الاحتجاج السلمي أو السعي للتأثير في السياسات العامة. وفي المجمل،

فقد تراجعت المسيرات والاعتصامات التي لا تخدم توجهات، أو ضد مصالح السلطة الحاكمة سواء في قطاع غزة أو في الضفة الغربية بشكل كبير. وفي معظم الحالات التي تم تنظيم مثل تلك الاجتماعات العامة، خصوصاً المسيرات، تعرضت للانتهاك، إما بالحظر، أو بالفض بالقوة، أو بالاعتداءات بالضرب والاستدعاءات والاعتقال لبعض المشاركين.

٩. انتهاك الحق في تكوين الجمعيات

تصاعدت سياسة التضييق على المجتمع المدني من قبل السلطة الفلسطينية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة في العام ٢٠١٦. وقد فرض مجلس وزراء حكومة التوافق قيودا جديدة على تمويل الجمعيات كما استمرت القيود القانونية التي فرضت على الجمعيات في السنوات السابقة والتي تقوض عمل ونشاط الجمعيات، وتجعل المجتمع المدني في حالة ضعف في مواجهة السلطة السياسية. كما استمرت الوزارات والأجهزة الأمنية في قطاع غزة في استهداف الجمعيات من خلال إجراءات التفتيش التعسفية والتعدي على استقلال الجمعيات والتدخل في عملها ونشاطاتها، وذلك من خلال سلسلة من اللوائح والقرارات التي اصدرتها وزارة الداخلية منذ حدوث الانقسام الفلسطيني. وقد أوجدت هذه الحالة قيوداً كافيه لتنشئ حالة من الالتزام الذاتي لدى الجمعيات بتجنب كل ما يغضب السلطات، وخاصة الجمعيات الناشئة أو تلك التي لا يتمتع القائمين عليها بنفوذ كافي لحمايتها.

١٠. أثر الانقسام السياسي على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في قطاع غزة

للعام العاشر على التوالي، استمر الانقسام السياسي الفلسطيني، والذي بدأ مع سيطرة حركة حماس على قطاع غزة في حزيران/ يونية من العام ٢٠٠٧. وتميز العام ٢٠١٦ بارتفاع حدة ووتيرة تبادل الاتهامات بين طرفي الانقسام، وذلك عبر قيامهما بالعديد من التدابير والإجراءات، بما في ذلك إصدار القوانين والقرارات والسياسات، التي خلفت آثاراً مريرة على حياة المواطنين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة. فقد بلغ تفاقم أوضاع سكان القطاع وحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مستوى لم تصله من قبل، وباتت توصف بأنها الأسوأ منذ بدء الانقسام السياسي الفلسطيني. وقد استمر الصراع السياسي بين طرفي الانقسام السياسي، وتواصل معه الصراع على الصلاحيات لإدارة قطاع غزة، عبر اتخاذ جملة من الإجراءات والقرارات التي باتت تعيق تحقيق الحد الأدنى من إعادة إعمار القطاع، والذي كان ضحية عملية حربية لقوات الاحتلال واسعة النطاق خلال العام ٢٠١٤، وهو ما أسفر عن دمار واسع وهائل، شمل عشرات آلاف المساكن والممتلكات والأعيان المدنية الأخرى. وفي المقابل ما يزال أكثر من خمسة وستين ألفاً من المهجرين من منازلهم التي دمرتها عمليات قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي، بدون مأوى ينتظرون وعوداً دولية بإعادة إيوائهم، ووسط قيود الحصار غير القانوني الذي تفرضه إسرائيل على دخول مواد البناء، وفقاً للآلية الأممية لإعمار القطاع، والتي أثبتت عدم جدواها حتى هذه اللحظة.

التوصيات

في ظل تواصل انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي وتصاعد الاستيطان في الضفة الغربية ومحاولات تقنين البؤر الاستيطانية وبناء أخرى جديدة، واستمرار الحصار على قطاع غزة للعام العاشر على التوالي، واصرار الاحتلال الإسرائيلي على تحصين مجرمي الحرب الإسرائيليين من المساءلة، وانكار حق الفلسطينيين في جبر الضرر، واستمرار حصار غزة للعام العاشر على التوالي، واستمرار تعثر عملية إعادة الإعمار ومعاناة مشردي الحرب، وفي ظل ترقب قرار المحكمة الجنائية الدولية بفتح تحقيق في الجرائم الاسرائيلية، وصدور قرار مجلس الأمن بإدانة الاستيطان الاسرائيلي في الضفة الغربية ومطالبة اسرائيل بوقفه، وفي ظل استمرار حالة الانقسام الفلسطيني، ووأد الاتفاق على تنفيذ المصالحة الوطنية في مهده، وسياسة تعميق الانقسام التي ينتهجها كل من طرفي الانقسام، ويتحمل تبعاتها المواطنون، لاسيما في قطاع غزة، فإن المركز يوجه التوصيات التالية للمجتمع الدولي وصناع القرار الفلسطيني.

التوصيات للمجتمع الدولي:

يحذر المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان من تصاعد البناء الاستيطاني في الضفة الغربية ومحاولة شرعنة البؤر الاستيطانية القائمة على ارض المواطنين في الضفة الغربية، واستمرار الاعدامات الميدانية ضد فلسطينيين بحجة تشكيلهم خطراً أمنياً، وانعكاسات ذلك على حياة المواطنين في الأرض الفلسطينية المحتلة. ويذكر المركز المجتمع الدولي بأن قطاع غزة ما زال تحت الحصار للعام العاشر على التوالي، وما زال هناك مشردين من ديارهم بسبب العدوان الاسرائيلي على قطاع غزة في العام ٢٠١٤ يعيشون في الكرفانات في ظروف مأساوية. ويرحب المركز بقرار مجلس الأمن رقم (٢٣٣٤) والذي أكد على أن الاستيطان مخالفة جسيمة لاتفاقيات جنيف وطالب اسرائيل بوقفه وعدم الاعتراف بأي تغيير ديمغرافي في الأرض المحتلة منذ العام ١٩٦٧، ويأمل المركز أن يكون مقدمة لإزالة جريمة الاستيطان ومحاكمة المسؤولين عنها. ويؤكد المركز على أن قطاع غزة والضفة الغربية بما فيها القدس أرض محتلة رغم إعادة انتشار قوات الاحتلال الإسرائيلي على حدود قطاع غزة في العام ٢٠٠٥، مما يبقي التزامات إسرائيل كدولة محتلة. ويشدد المركز على الإقرار الدولي بضرورة التزام إسرائيل باتفاقيات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، وأن إسرائيل ملزمة بتطبيق القانون الدولي لحقوق الإنسان وقانون الحرب بالتبادل أحياناً وبالتوازي أحياناً أخرى، وفق ما يحقق حماية أفضل للمدنيين وإنصاف الضحايا.

١. يطالب المجتمع الدولي باحترام قرار مجلس الأمن رقم (٢٣٣٤) والعمل على ضمان احترام اسرائيل لهن وخاصة البند الخامس والذي يلزم الدول بعدم التعامل مع المستوطنات كأنها جزء من دولة اسرائيل.
٢. يطالب المحكمة الجنائية الدولية بأن يكون عام ٢٠١٧ عام فتح التحقيق في جرائم الاحتلال في الارض المحتلة، سيما جرائم الاستيطان والعدوان على قطاع غزة.
٣. يطالب الاتحاد الاوروبي وجميع الهيئات الدولية بمقاطعة المستوطنات وحظر العمل والاستثمار فيها، تطبيقاً لالتزامات هذه الهيئات بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الانسان، باعتبار المستوطنات جريمة حرب.
٤. يطالب المجتمع الدولي بالعمل المشترك والجدي من أجل تمكين الشعب الفلسطيني من نيل حقه في تقرير المصير، وتجسيد الدولة الفلسطينية، والتي أقرت بوجودها الجمعية العامة بأغلبية ساحقة، وأن تستخدم في ذلك وسائل القانون الدولي المختلفة، بما فيها الوسائل العقابية، لإنهاء الاحتلال للدولة الفلسطينية.
٥. يطالب المجتمع الدولي والأمم المتحدة باتخاذ كل الإجراءات اللازمة لوقف السياسة الإسرائيلية الرامية إلى تهويد الأرض الفلسطينية، وإفراغ الأرض من سكانها الأصليين من خلال الطرد والإبعاد، وسياسة هدم المنازل كعقاب، والتي تمثل خروقات جسيمة للقانون الدولي الإنساني قد ترتقي لجرائم ضد الإنسانية.
٦. يطالب المجتمع الدولي بإدانة الإعدامات الميدانية التي تنفذها سلطات الاحتلال الإسرائيلي ضد الفلسطينيين، والضغط عليها من أجل وقفها.
٧. يطالب جمعية الدول الأعضاء في ميثاق روما المنشئ للمحكمة الجنائية الدولية بالعمل من أجل ضمان مساءلة وملاحقة مجرمي الحرب الاسرائيليين.
٨. يطالب الأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقيات جنيف الوفاء بالتزاماتها بموجب المادة (١) المشتركة، والتي تقضي بضمان احترام الاتفاقيات في كافة الظروف، وكذلك الوفاء بالتزاماتها بموجب المادتين ١٤٦ و ١٤٧ من اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، والخاصة بحماية المدنيين في أوقات الحرب، واللتين تقضيان بملاحقة ومحاكمة الأشخاص المسئولين عن ارتكاب مخالفات جسيمة للاتفاقية. وذلك من خلال تفعيل مبدأ الولاية القضائية الدولية، لتمكين الفلسطينيين من الحصول على حقهم في العدالة والانصاف، وخاصة في ظل الانكار لحق الفلسطينيين في العدالة أمام القضاء الاسرائيلي.

٩. يطالب المجتمع الدولي بتسريع عملية إعادة إعمار ما دمرته آلة الحرب الإسرائيلية خلال العدوان على غزة.

١٠. التحرك العاجل والفوري لإجبار سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي على رفع الحصار الشامل المفروض على القطاع، والذي يمنع حرية التنقل والحركة للأشخاص والبضائع، وإنقاذ نحو مليونين من سكان القطاع المدنيين الذين يعيشون حالة غير مسبوقة من الخنق الاقتصادي، الاجتماعي، السياسي والثقافي، بسبب سياسة العقاب الجماعي وتدابير الاقتصاص من المدنيين.

١١. يطالب الاتحاد الأوروبي بتطبيق المعايير المتعلق بحقوق الانسان والمتضمنة في اتفاقية الشراكة الأوروبية الاسرائيلية، وإلزامها بالانصياع لها، وكذلك باحترام تعهداته بموجب اتفاقية حقوق الانسان الاوروبية في تعاملها مع دولة الاحتلال.

١٢. على المجتمع الدولي، لاسيما الدول التي تستورد الأسلحة والخدمات العسكرية الاسرائيلية، الوقوف عند مسؤولياتهم الاخلاقية والقانونية وعدم السماح لدولة الاحتلال باستخدام العدوان على غزة لترويج الأسلحة الجديدة التي تمت تجربتها في قطاع غزة، أو لقبول خدمات التدريب المستندة في الترويج لها إلى خبرة الميدان في العدوان على قطاع غزة، حتى لا يتحول المدنيين في قطاع غزة إلى حقل تجارب للأسلحة والتكتيكات العسكرية الاسرائيلية.

١٣. على الدول الموقعة على اتفاقيات حقوق الإنسان وخاصة العهدين الدوليين، الضغط على إسرائيل للالتزام ببنود الاتفاقيات في الأرض الفلسطينية المحتلة، وإلزامها بتضمين حالة حقوق الإنسان في الأرض المحتلة في تقاريرها المرفوعة للجان المختصة.

١٤. يناشد المجتمع الدولي والدول العربية خاصة بدعم جهود المصالحة الفلسطينية، من خلال ممارسة ضغط سياسي على طرفي الانقسام لإتمام المصالحة، وقبول المجتمع الدولي بنتائجها، لضمان عدم تكرار الإجراءات العقابية التي اتخذها المجتمع الدولي ضد حكومة الوحدة الوطنية السابقة.

١٥. يناشد الاتحاد الأوروبي وهيئات حقوق الإنسان الدولية بالضغط على قوات الاحتلال الإسرائيلي لمنعها من التعرض للصيادين والمزارعين، لاسيما في المناطق الحدودية.

١٦. يطالب المجتمع الدولي ولاسيما الدول العربية بالعمل من أجل حل مشكلة معبر رفح، بما يضمن حرية انسياب العبور خلاله للمواطنين الفلسطينيين، ويحقق الأمن المصري في منطقة سيناء.

التوصيات لصناع القرار الفلسطيني:

في ظل التغول المتصاعد للسلطة التنفيذية على السلطتين التشريعية والقضائية، وتراجع عملية المصالحة، ومحاولات إدارة الانقسام عوضاً عن إنهائه، واستمرار حالة الانقسام في السلطة الفلسطينية بالرغم من تشكيل حكومة توافق وطني في يونيو ٢٠١٤، حالة تراجع الحقوق والحريات والغياب الكامل للمجلس التشريعي، وانقسام القضاء، واستمرار حوادث الفلتان الأمني، وتفاقم الأزمات الإنسانية والنقص الحاد في المواد الأساسية في قطاع غزة، وفي ظل استمرار الوضع المأساوي لبعض ضحايا العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة ٢٠١٤، والذي فاقم الحالة الإنسانية فيها، فإن المركز الفلسطيني يطالب صناع القرار الفلسطيني بالتعاون والتكامل والأخذ بالتوصيات الآتية:

١. يطالب الرئيس الفلسطيني بالتراجع عن كل الاجراءات التي استهدفت السلطة التشريعية في العام ٢٠١٦، وأخرها رفع الحصانة عن ٥ نواب من المجلس التشريعي.
٢. تشكيل لجنة وطنية للتحقيق في الادعاءات التي صدرت عن رئيس مجلس القضاء الأعلى السابق سامي صرصور بأنه وقع استقالته قبل توليه منصبه، والتأكد من عدم وجود حالات مشابهة تمارس بحق رأس الهرم في السلطة القضائية.
٣. يطالب رئيس مجلس الوزراء والذي يشغل منصب وزير الداخلية بوقف سلسلة الاجراءات الرامية إلى السيطرة الكاملة على الجمعيات من خلال السيطرة على مصادر تمويلها وتقييد نشاطاتها، وإلغاء كافة القرارات المتعلقة بالجمعيات والتي صدرت في ظل الانقسام في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث إن جميعها مخالف للمعايير الدولية الملزمة للسلطة الفلسطينية كأحد المنضمين للعهدين الدوليين لحقوق الإنسان.
٤. التحضير لعقد الانتخابات مجالس الهيئات المحلية في الضفة الغربية وقطاع غزة في العام ٢٠١٧، والتمهيد لعقد الانتخابات التشريعية والرئاسية.
٥. إعادة الوحدة والاعتبار للسلطة القضائية كخطوة أولى على طريق انهاء كامل للانقسام، حتى تتوفر جهة محايدة لها القدرة على الفصل في أي نزاع قد ينشأ خلال عملية اعادة الوحدة.
٦. الالتزام بالشروط التي وضعتها المادة (٤٣) من قبل الرئيس الفلسطيني لممارسة صلاحياته في إصدار قرارات بقانون، وأهمها شرط الضرورة القصوى التي لا تحتمل التأخير.
٧. وقف انعقاد المجلس التشريعي في غزة من قبل كتلة التغيير والاصلاح، وعدم إصدار أي قانون، دون التئام حقيقي للمجلس، وتوافر النصاب القانوني.
٨. عرض جميع القوانين التي صدرت في ظل الانقسام على المحكمة الدستورية فور تشكيلها، بصفتها الجهة الوحيدة التي تقرر في دستورية القوانين.
٩. وقف جميع الانتهاكات المتعلقة بحرية الرأي والتجمع السلمي، ومحاسبة المسئولين عن هذه الانتهاكات بالطرق القانونية.
١٠. التوقف فوراً عن الاعتقال السياسي، ويؤكد المركز أن جميع الضحايا لهم الحق في ملاحقة مسئولي الوزارة جنائياً والمطالبة بالتعويض، إذا ثبت أن اعتقالهم جاء خلافاً للقانون، وأن حقهم في ملاحقة المنتهكين لحقوقهم لا تسقط بالتقادم.
١١. تدخل النيابة الفوري لوقف ظاهرة استدعاء المواطنين أمام الأجهزة الأمنية دون إذن من النيابة، ويؤكد المركز أن النيابة العامة هي الجهة الوحيدة المسؤولة عن توجيه أمر بالحضور أو الإحضار.
١٢. إطلاق جميع المحتجزين والموقوفين بشكل غير قانوني، فوراً ودون أي تأخير. ويشدد المركز على أن مديري مراكز التوقيف والسجون لهم السلطة الكاملة في ذلك، بل عليهم واجب قانوني، وإلا تعرضوا للمسؤولية القانونية ولملاحقة

قضائية لا تسقط بالتقادم.

١٣. وقف التعذيب في السجون ومراكز الاحتجاز، وعلى النيابة العامة تقديم كل المشتبه فيهم بارتكابها للمحاسبة والمحاكمة، ويؤكد المركز على عدم سقوط هذه الجرائم بمرور المدة وفق ما أكده القانون الأساسي الفلسطيني.

١٤. الحفاظ على الملكية العامة، لاسيما الأراضي الحكومية، وعدم التصرف فيها إلا وفق للقانون، مع الأخذ في الحسبان مراعاة مصالح الأجيال القادمة، ويؤكد المركز رفضه لتخصيص الأراضي كبديل عن الرواتب في قطاع غزة.

١٥. العمل المشترك من أجل حل مشكلة الكهرباء والغاز، وعمل كل ما يلزم لفتح المعابر للأفراد والبضائع، لاسيما معبر رفح البري.

١٦. وقف العمل بعقوبة الإعدام، والامتناع عن تنفيذ الأحكام التي صدرت، إلى حين إلغاء عقوبة الإعدام من التشريعات الفلسطينية.

١٧. تفعيل مبدأ الشفافية في مؤسسات السلطة الفلسطينية، وذلك بتسهيل الوصول للمعلومات، من خلال توفير جميع المعلومات المتعلقة بالشأن العام للجمهور، وخاصة عن طريق المواقع الالكترونية للوزارات والهيئات الحكومية المختلفة.

١٨. العمل على احترام حقوق ذوي الإعاقة، وتفعيل "قانون حقوق المعوقين الفلسطينيين" رقم (٤) لسنة ١٩٩٩، وخاصة فيما يتعلق بحقهم في مرافق مناسبة لهم، وحقهم في العمل.

١٩. احترام الحق في التنقل، ويؤكد المركز في هذا السياق أن تقييد حرية التنقل والسفر لا تكون إلا بأمر قضائي، وفق ما نص عليه القانون الأساسي الفلسطيني.

٢٠. يطالب السلطة الفلسطينية باستثمار قرار مجلس الأمن والعمل الجدي على ايجاد آليات لتطبيقه من خلال اللجوء إلى مجلس الأمن وإلي الجمعية العامة وكافة هيئات الأمم المتحدة.

الجزء الأول:

انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي

جرائم

القتل العمد وغيرها من انتهاكات الحق في الحياة والسلامة الشخصية

واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال العام ٢٠١٦ اقتراف المزيد من جرائم القتل العمد وانتهاكات الحق في الحياة بحق المدنيين الفلسطينيين في الأرض المحتلة. وكان العنوان الأبرز لتلك الجرائم، استمرار توظيف قوات الاحتلال للقوة المفرطة وغير المتناسبة بحق المدنيين، بما في ذلك، «جرائم الإعدام الميداني» لفلسطينيين، بمن فيهم أطفال ونساء، بادعاء قيامهم، أو الاشتباه بمحاولاتهم القيام بطعن، أو دهس عناصر أمن إسرائيليين ومستوطنين، في الضفة الغربية وداخل إسرائيل. وقد تصاعدت جرائم الإعدام الميدانية خلال النصف الأول من هذا العام، وذلك استمراراً لسلسلة مماثلة من الجرائم رافقت عمليات الاحتجاج واسعة النطاق التي شهدتها الأرض الفلسطينية المحتلة منذ أكتوبر ٢٠١٥. ووثق المركز بهذا الصدد، (٥٨) من جرائم الإعدام الميداني بحق مدنيين فلسطينيين، وثق العديد منها بواسطة كاميرات أو من خلال وسائل الإعلام الاجتماعي. وأظهرت تحقيقات المركز ومؤسسات حقوق الإنسان، بما فيها مؤسسات حقوقية إسرائيلية أنه كان بالإمكان تجنب حدوث كثير من حالات القتل التي تمت، لو استخدمت قوة أقل، خاصة وأن الكثير من الحالات التي ادعت قوات الاحتلال أنها محاولات طعن أو دهس، لم تكن تشكل خطورة مباشرة على حياة عناصر الأمن الإسرائيليين. كما أظهرت التحقيقات أن قوات الاحتلال وظفت القوة المفرطة دون مراعاة مبدأ التناسب في جميع الحالات، فيما ترك العديد من الضحايا ينزفون على الأرض حتى الموت دون أن تقدم لهم الرعاية الطبية من قوات الاحتلال، ولم يسمح لطواقم الإسعاف بعلاجهم. كما أثبتت التحقيقات في عدد من الحالات زيف الادعاءات الإسرائيلية بتعرض قوات أمنها لعمليات طعن أو دهس، وفبركة الوقائع، في محاولة لتبرير جرائمها بحق المدنيين، وأن ما جرى فعلياً هو عمليات قتل مباشرة وبدم بارد لمدنيين عزل، جرت تصفيتهم بدم بارد، لمجرد الاشتباه بهم أو بسبب حالة الفزع والتوتر التي أصابت جنود الاحتلال على الحواجز العسكرية المنتشرة في الضفة الغربية، أو في محيط المستوطنات.

وفي قطاع غزة، صعدت قوات الاحتلال من استخدام المفرطة في مواجهة أعمال الاحتجاج التي شهدتها المناطق الحدودية الشرقية بين قطاع غزة وإسرائيل. وقتل خلال العام (٤) فلسطينيين بالرصاص خلال مواجهات مع قوات الاحتلال، استخدمت خلالها الحجارة، على المواقع العسكرية الحصينة المنتشرة على طول الحدود. كما قتلت قوات الاحتلال (٣) فلسطينيين بينهم طفلين، خلال قصفها لمواقع عسكرية تابعة للمقاومة الفلسطينية، ملاصقة لمنازل المدنيين.

وفي المجمل، وثق المركز خلال العام مقتل (٩٧) فلسطينياً[٧]، بينهم (٩٥) مدنيا، منهم (٣٦) طفلاً، أي (٣٧٪) من اجمالي الضحايا، و(٨) نساء، أي نحو (٨٪). ومن بين إجمالي الضحايا،

وثق المركز مقتل (٨٨) فلسطينياً في الضفة الغربية، بينهم () مدنياً، بينهم (٣٣) طفلاً، و(٧) نساء، ومقتل (٩) فلسطينيين في قطاع غزة، بينهم اثنين من المدنيين، منهم (٣) أطفال، وامرأة واحدة. كما أصيب خلال ذات الفترة ٨٠) شخصاً، غالبيتهم من المدنيين. وقد قتل هؤلاء أو أصيبوا خلال اقتراف قوات الاحتلال والمستوطنين جرائم الإعدام الميداني بحق فلسطينيين بادعاء محاولاتهم طعن أو دهس جنود الاحتلال وعناصر الأمن الإسرائيليين؛ المواجهات والتظاهرات ضد قوات الاحتلال احتجاجاً على ما يجري في الأرض المحتلة من جرائم قتل واستيطان، في الضفة وغزة. كما قتل فلسطينيون خلال جرائم الاغتيال والقصف لمدنيين ومنازلهم وأراضيهم في قطاع غزة، بمن فيهم عائلة في مدينة غزة، وجرائم قتل أخرى على الحواجز العسكرية وفي محيط المستوطنات والطرقات القريبة منها.

قوات الاحتلال تقتحم المدن الفلسطينية

٧.بتاريخ ٧ يوليو، توفي المواطن نائل سليمان صلاح، ١٨ عاماً، من سكان حي العطاطرة في بلدة بيت لاهيا، شمالي القطاع، متأثراً بجراحه التي أصيب بها بتاريخ ٨ مايو ٢٠١٥، جراء إطلاق النار عليه من قبل جنود الاحتلال المتمركزين داخل الشريط الحدودي الفاصل بين القطاع وإسرائيل، شمال غربي بلدة بيت لاهيا. أسفر ذلك في حينه عن إصابته بعيار ناري في الرأس، وقد تم نقله إلى عدة مستشفيات في قطاع غزة ومدينة القدس لتلقي العلاج، قبل الإعلان عن وفاته.

أولاً: جرائم إعدام ميدانية

شكلت جرائم «الإعدام الميداني» التي اقترفتها قوات الاحتلال وعناصر أمنها النمط الأبرز لجرائم القتل العمد للمدنيين الفلسطينيين خلال العام ٢٠١٦، خاصة في الضفة الغربية. ووثق المركز مقتل (٥٨) فلسطينياً، أي نحو (٦٠٪)، من إجمالي القتلى خلال العام، بادعاء قيامهم بتنفيذ، أو الاشتباه بمحاولة تنفيذ عمليات طعن أو دهس ضد جنود وعناصر أمن وإسرائيليين، في الأرض المحتلة وداخل إسرائيل، من بينهم (١٦) طفلاً و (٣) نساء. وكانت أبرز النماذج على هذا النوع من الجرائم، على النحو التالي:

- **بتاريخ ٧ يناير، قتل جنود الاحتلال ثلاثة مواطنين من عائلة كوازبة من مدينة الخليل، بالقرب من مستوطنة غوش عتصيون، جنوب بيت لحم، بدعوى محاولتهم تنفيذ عملية طعن.** والمواطنون الثلاثة، **هم:** أحمد سالم كوازبة، ٢١ عاماً؛ مهند زياد كوازبة، ٢١ عاماً؛ وعلاء الدين عبد كوازبة، ١٨ عاماً.
- **بتاريخ ٩ يناير، قتلت قوات الاحتلال المتمركزة على حاجز الحمرا، جنوب شرقي مدينة طوباس، مواطنين، وهما: علي محمد حج محمد، ٢١ عاماً، من سكان قرية الجديدة، قضاء جنين، والشاب سعيد جودت أبو الوفا، ٣٨ عاماً، من سكان قرية الزاوية، قضاء جنين. وادعت قوات الاحتلال أن أحدهما حاول تنفيذ عملية طعن للجنود الذين يقومون بتفتيش السيارات على الحاجز، علماً أن أبو الوفا قتل داخل سيارته أثناء عملية التفتيش.**
- **بتاريخ ١٧ يناير، قتل المواطن** وسام مروان قصاروة، ٢١ عاماً، **من بلدة مسلية، جنوب مدينة جنين، عندما أطلق جنود الاحتلال النار عليه على حاجز حوارة، جنوب نابلس، بدعوى محاولة طعن جنود الاحتلال. ووفقا للتحقيقات، فقد قذف قصاروة سكيناً كانت بحوزته على جنود الاحتلال من مسافة بعيدة، ولم تصب أحداً بأذى، وعلى الفور أطلق الجنود من أعلى البرج العسكري النار باتجاهه، فأصابوه بعشرة أعيرة نارية في مختلف أنحاء جسمه، وأردوه قتيلاً.**
- بتاريخ ١٩ فبراير، قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلي المواطن **عابد حامد، ١٩ عاماً، من** بلدة سلواد، شمال شرقي مدينة رام الله، وذلك عندما أطلقت النار تجاهه بعد قيامه بدهس عدد من أفرادها الذين كانوا يطلقون النار على متظاهرين فلسطينيين على المدخل الغربي للبلدة. وأفاد شاهد عيان للمركز أن طواقم الإسعاف الإسرائيلية التابعة لنجمة داوود الحمراء التي حضرت إلى المكان، قامت بتقديم العلاج للجنود، فيما تُرِكَ المصاب الفلسطيني ينزف وهو وملقى على الأرض لمدة ساعة تقريباً دون تقديم أي علاج، أو إسعاف له حتى لفظ أنفاسه الأخيرة.
- **بتاريخ ٨ مارس، قتلت المواطنة** فدوى أحمد أبو طير، ٥٠ عاماً، من مدينة القدس، **عندما أطلق أفراد الشرطة الإسرائيلية النار عليها من مسافة صفر قرب باب القطانين بالبلدة القديمة لمدينة القدس. وادعت شرطة الاحتلال** محاولة أبو طير طعن جندي إسرائيلي بالقرب من باب الحديد، أحد أبواب المسجد الأقصى في البلدة القديمة من مدينة القدس الشرقية المحتلة. ووفقا لتحقيقات المركز فقد أصيبت أبو طير بثلاثة أعيرة نارية، وتركت تنزف أكثر من نصف ساعة وهي ملقاة على الأرض في مكان الحادث حتى لفظت أنفاسها الأخيرة.
- بتاريخ ٢٤ مارس، فتح جنود الاحتلال الإسرائيلي المتمركزون على الحاجز العسكري المعروف باسم "قلبرت"، وسط حي تل الرميدة في مدينة الخليل، النار تجاه مواطنيْن فلسطينييْن بعد قيامهما

بطعن أحد الجنود في ذراعه، ما أسفر عن إصابتهما بجراح. وفي أعقاب ذلك أطلق جنود الاحتلال النار تجاه المصابين في فترات زمنية متفاوتة، وأردوهما قتيلين وسط صيحات المستوطنين الذين وصلوا إلى المكان. والقتيلان هما: **رمزي عزيز مصطفى قصراي، ٢٠ عاماً؛ وعبد الفتاح يسري عبد الفتاح الشريف، ٢٠ عاماً**. وأظهرت مقاطع فيديو صورها احد المواطنين لجريمة الاعدام، قيام جنود جيش الاحتلال بإطلاق النار تجاههما، وهما مصابان، ما أسفر عن مقتلهما. وفي أعقاب انتشار شريط الفيديو، وفضح تفاصيل تلك الجريمة، أعلنت قوات الاحتلال أنها تحفظت على الجندي الذي أطلق النار، وأنها فتحت تحقيقاً فيها.

» بتاريخ ٢٣ مايو، قتلت الطفلة **سوسن علي منصور، ١٧ عاماً**، من سكان قرية بدو، قرب مدينة القدس، عندما أطلق جنود الاحتلال النار عليها على حاجز بيت اكسا. وادعت تلك القوات أن الطفلة وصلت إلى حاجز عسكري قرب بلدة بدو، وحاولت طعن أحد الجنود على الحاجز قرب مستوطنة "جفعات زئيف" بسكين كانت تحملها، وأطلقت قوات الجيش النار عليها ما تسبب في إصابتها بجراح بالغة، وتم اعتقالها، ثم فارقت الحياة بعد ذلك. وذكر شهود عيان أن قوات الاحتلال أغلقت الحاجز، ومنعت المواطنين الذين تصادف وجهودهم في المنطقة من الاقتراب منها لمساعدتهما. كما ومنعت أطقم الإسعاف التي وصلت إلى المكان من تقديم الإسعافات اللازمة لها، وتركتها تنزف في المكان لمدة ساعة تقريباً قبل نقلها بواسطة سيارة إسعاف إسرائيلية إلى جهة غير معلومة.

» بتاريخ ١٦ سبتمبر، قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلي المواطن الأردني الجنسية، **سعيد هايل العمرو، ٢٨ عاماً**، أثناء مروره في منطقة باب العامود في البلدة القديمة من مدينة القدس الشرقية المحتلة، وذلك بزعم محاولته طعن أحد جنودها. ووفق تحقيقات المركز، وما أفاد به شهود عيان لباحثته، بينما كان الشاب العمرو يخرج من داخل البلدة القديمة عبر باب العامود، اقترب من مجموعة من جنود الاحتلال المتمركزين على يسار الباب، وهتف: "الله أكبر" بصوت عالٍ. وعلى الفور أطلق جنود الاحتلال النار باتجاهه ما أدى إلى إصابته بأكثر من ٨ أعيرة نارية في صدره ورقبته، أدت إلى مصرعه في المكان.

» بتاريخ ٣٠ أكتوبر، قتل **الشاب خالد عليان اخليل، ٢٥ عاماً**، من بيت أمر، شمال الخليل، بعد أن أطلق جنود الاحتلال النار عليه، وهو يقود مركبة **من نوع "فولكسفاجن – بولو" على الحاجز**. و ادعت تلك القوات أن إخليل قام بتنفيذ عملية دهس متعمدة بحق عدد من جنودها، وأنّ أحد أفرادها أصيب، فيما أكد والده لباحث المركز أن نجله يعاني من حالة صحية صعبة بسبب مرض في الأعصاب، وإنه أفرج عنه قبل يومين من الحادثة من سجن الشرطة الفلسطينية لدواعٍ صحية.

ثانياً) جرائم قتل خلال المواجهات والاحتجاجات

تصاعدت جرائم قتل المدنيين، بمن فيهم أطفال ونساء، أثناء المواجهات بين المواطنين الفلسطينيين وقوات الاحتلال، خلال العام ٢٠١٦. وتشهد الأرض الفلسطينية المحتلة موجة احتجاجات وتظاهرات منذ أكتوبر ٢٠١٥، قوبلت بمزيد من العنف واستخدام القوة المفرطة وغير المتناسبة من قبل قوات الاحتلال، بما في ذلك إطلاق النار وقنابل الصوت والغاز على المتظاهرين. وتنطلق تظاهرات أسبوعية في قطاع غزة، على الشريط الحدودي، شرق القطاع، وخاصة في منطقة البريج، فيما تشهد بعض مناطق الضفة الغربية تظاهرات أسبوعية احتجاجا على الجدار والاستيطان. ويسقط مزيدا من الضحايا المدنيين خلال المواجهات مع قوات الاحتلال خلال عمليات الاجتياح والاقتحام التي تنفذها تلك القوات داخل المدن والقرى الفلسطينية في الضفة الغربية. وكانت تلك الجرائم على النحو التالي:

وفي المجمل قتل خلال العام (١٣) فلسطينياً، بينهم (٥) أطفال، وأصيب نحو (١٥) شخصاً. بين القتلى (٤) في قطاع غزة، بينهم طفل، و(٥) مصابين. كما قتل في الضفة الغربية (٩) فلسطينيين، بينهم (٤) أطفال، وأصيب (١٠) آخرين.

- بتاريخ ١٥ يناير، قتل **المواطنان محمد مجدي قيطة، ٢٥ عاماً، من مدينة خان يونس، ومحمد عادل ابو زايد، ١٨ عاماً، من مخيم البريج**، عندما أطلق جنود الاحتلال المتمركزين على الشريط الحدودي، شرق مخيم البريج النار على متظاهرين. وكان عشرات من الأطفال والشبان قد قذفوا جنود الاحتلال على الشريط الحدودي بالحجارة، فرد الجنود بإطلاق النار فأصيب قيطة بعيار ناري في البطن أدى إلى مقتله، فيما أصيب أبو زايد في الرقبة، وأصيب ثالث بجراح.
- بتاريخ ١٩ فبراير، قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلي **المواطن خالد طقاقطة، ٢١ عاماً**، أثناء مشاركته في مسيرة تضامنية مع المعتقل الإداري في سجون الاحتلال، والمضرب عن الطعام، الصحفي محمد القيق، جرى تنظيمها على المدخل الغربي لبلدة بيت فُجَّار، جنوبي مدينة بيت لحم. وبعد إصابته بعيارين ناريين في صدره، اعتدى جنود الاحتلال عليه بالضرب، وقاموا بسحله وتقييده، ومنعوا الطواقم الطبيّة الفلسطينية من الوصول إليه لتقديم الإسعافات الأولية له. وترك المذكور لمدة نصف ساعة على تلك الحال حتى وصلت سيارة إسعاف تابعة لنجمة داود الحمراء ونقلته إلى مستشفى هداسا عين كارم، حيث أُعلن هناك عن وفاته في ساعات المساء.
- بتاريخ ١٩ يونيو، توفي في مستشفى الأهلي بالخليل **المواطن عريف جرادات، ٢٢ عاماً**، من سكان بلدة سعير، شرقي مدينة الخليل، متأثراً بجراحه التي اصيب بها بتاريخ ٤ مايو ٢٠١٦. وكان جرادات قد أصيب بعيار ناري أطلقه عليه جنود الاحتلال أثناء اقتحامهم البلدة، ونقل إلى المستشفى الأهلي في مدينة الخليل، وخضع لعملية جراحية أزيل خلالها جزء بسيط من الكبد، والأمعاء الغليظة، وخرج من المستشفى في وقت لاحق. يشار إلى أن المواطن المذكور كان يعاني من مرض عقلي.
- بتاريخ ٩ سبتمبر، قتل **الطفل عبد الرحمن الدباغ، ١٦ عاما**، جراء إصابته بقنبلة إنارة في رأسه،

خلال المواجهات بين المواطنين الفلسطينيين وقوات الاحتلال على الشريط الحدودي شرق مخيم البريج، وسط قطاع غزة. ووفقا للتحقيقات، فقد أطلق احد جنود الاحتلال قنبلة إنارة من مسافة قصيرة تتراوح بين ١٠-١٥ متراً، بينما كان يلقي الحجارة ومتظاهرين آخرين على جنود الاحتلال المتحصنين شرق الجدار الأمني. أصيب الطفل الدباغ في أعلى عينه اليسرى، فسقط على الأرض والنيران تشتعل من رأسه، وبقي ممدداً على الأرض، حيث منع الجنود أي شخص من محاولة اسعافه أو الاقتراب منه، حتى انطفأت النيران، ومن ثم اقترب شبان منه ونقلوه إلى مستشفى شهداء الأقصى في مدينة دير البلح، وبعد دقائق من وصوله إلى المستشفى أعلن الأطباء عن وفاته.

» بتاريخ ١١ أكتوبر، قتل **المواطن علي عاطف شيوخي، ٢٠ عاماً،** من سلوان بالقدس المحتلة، عندما أطلق جنود الاحتلال النار على متظاهرين القوا الحجارة على دوريات إسرائيلية اقتحمت البلدة. وقد أصيب الشيوخي بعيار ناري في الحوض، وسقط أرضاً وترك ينزف لمدة ساعتين، دون أن تسمح قوات الاحتلال لطواقم الإسعاف بإسعافه.

ثالثاً) جرائم قتل مدنيين خلال قصف الطائرات لمنازل وممتلكات المدنيين في غزة

نفذت قوات الاحتلال العديد من جرائم القصف على منازل وممتلكات مدنية، ومواقع عسكرية داخل التجمعات السكانية، في قطاع غزة خلال العام ٢٠١٦، أسفرت عن مقتل (٣) فلسطينين، هما طفلان، وامرأة واحدة.

» بتاريخ ١٢ مارس، قتل **الطفلان ياسين سلمان أبو خوصة، ٩ أعوام، واسراء سلمان أبو خوصة، ٦ أعوام،** فيما أصيب **شقيقيهما أيوب، ١٢ عاماً، واكرام، عامان،** بجراح متوسطة، جراء قصف قوات الاحتلال منزلهم الواقع بمنطقة السيفا، شمال غرب بيت لاهيا. وكانت طائرات حربية قد قصفت بثلاثة صواريخ موقع "عسقلان"، التابع لكتائب القسام "الجناح العسكري لحركة حماس"، مما أدى الى تدمير الموقع وتطاير الركام والكتل الطينية على منازل المواطنين، بينها منزل سلمان ابو خوصة.

» بتاريخ ٥ مايو، قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلي **المواطنة زانة عطية محمد العمور، ٥٩ عامًا،** وأصابت أحد أقاربها، وهو الطفل أمير ناجي عميرة العمور، ١٦ عامًا، بشظايا في رجله، إثر قصف مدفعي استهدف الأرض التي كانا يعملان فيها شرقي بلدة الفخاري، إلى الشرق من مدينة خان يونس، جنوبي قطاع غزة.

رابعاً) جرائم قتل على الحواجز العسكرية

قتلت قوات الاحتلال (٢٤) فلسطينياً، على الحواجز العسكرية المنتشرة في أنحاء الضفة الغربية، خلال العام ٢٠١٦، بينهم (٧) أطفال وامرأتين. وفي أغلب حالات القتل، ادعت قوات الاحتلال أن القتيل كان يحاول تنفيذ عملية ضد قوات الاحتلال على الحاجز العسكري، بما في ذلك محاولة طعن جنود، أو الاشتباه بمحاولتهم القيام بطعن جنود. وفي كل الحالات قتل الفلسطينيون بدم بارد، وفي ظروف تسمح لتلك القوات بالسيطرة عليهم.

- بتاريخ ٢٧ أبريل، قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلي المتمركزة على حاجز قلنديا العسكري، شمالي مدينة القدس المحتلة **المواطنة مرام صالح أبو إسماعيل، ٢٣ عاما**، وشقيقها **الطفل إبراهيم، ١٦ عاما**، بعد أن فتح أفرادها النار تجاههما. ترك الشقيقان لأكثر من ساعة وهما ينزفان على أرضية الحاجز إثر منع قوات الاحتلال لطواقم جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني من تقديم الإسعافات لهما، حتى لفظا أنفاسهما الأخيرة. ادعت تلك القوات أن الشقيقين حاولا تنفيذ عملية طعن ضد جنديين إسرائيليين، وذلك بعد أن دخلا مسلك المركبات حيث يتواجد جنود الاحتلال في العادة لفحص هويات السائقين، تم تحذيرهما. وأفاد شهود العيان أن عملية تحذير الشقيقين لم تستغرق سوى عدة ثوانٍ فقط، وعلى ما يبدو أنهما كانا يجهلان المسرب المفترض أن يسيرا فيه.
- بتاريخ ١٦ سبتمبر، أطلق جنود الاحتلال الإسرائيلي المتمركزون على الحاجز العسكري "جلبرت" المقام في الجهة الشمالية لحي تل الرميدة، وسط مدينة الخليل، النار تجاه الطفل **"محمد ثلجي" رجبي، ١٥ عاماً**، ما أسفر عن مقتله على الفور. ادعت قوات الاحتلال أنّ الطفل حاول تنفيذ عملية طعن، واستدعت والده إلى الحاجز العسكري (١٦٠) في المنطقة الجنوبية من المدينة، وتم إبلاغه بمقتل نجله.

خامساً) جرائم الاغتيال لناشطين فلسطينيين

وثق المركز اقتراف قوات الاحتلال جريمة اغتيال واحدة خلال العام ٢٠١٦، وقعت في غزة، أسفرت عن مقتل احد أفراد المقاومة الفلسطينية، وإصابة اثنين آخرين، فضلاً عن إصابة مواطن صادف وجوده في مكان وقوع الجريمة.

- بتاريخ ١٣ يناير، استهدفت قوات الاحتلال الإسرائيلي المتمركزة في المنطقة الحدودية الساحلية، شمال غربي بلدة بيت لاهيا، شمالي القطاع، بقذيفة مجموعة من رجال المقاومة الفلسطينية على شاطئ البحر. أسفر ذلك عن إصابة أحد أفرادها، ويدعى **موسي أبو زعيتر، ٣١ عاماً**، من سكان مخيم جباليا، بعدد كبير من الشظايا في الناحية اليسرى من الصدر، وقتل على الفور. كما أصيب اثنان من أفراد المجموعة بشظايا بأنحاء متفرقة من جسديهما، بالإضافة لإصابة **المواطن عبد الحفيظ السلطان، ٢٨ عاماً**، بشظية في الخاصرة اليسري، وهو تاجر أسماك واعتاد التوجه إلى هناك لشراء الأسماك من الصيادين.

جرائم قتل أطفال

قتلت قوات الاحتلال (٣٦)٨ طفلاً خلال العام ٢٠١٦، في سياقات مختلفة، فقد قتل (١٦) طفلاً في حالات ادعت قوات الاحتلال أنهم حاولوا طعن جنود الاحتلال أو مواطنين إسرائيليين، بعضهم تقل أعمارهم عن الـ١٥ عاماً؛ و(٥) أطفال خلال مواجهات مع قوات الاحتلال؛ وطفلين خلال جريمة قصف لمنازل سكنية في قطاع غزة، فيما قتل أطفال آخرون في سياقات مختلفة على مدار العام.

» بتاريخ ٢٣ يناير، قتل حارس أمن مستوطنة "عنتوت"، شمال شرقي مدينة القدس المحتلة، **الطفلة رقية عيد أبو طبيخ، ١٣ عاماً**، من سكان بلدة عناتا، شمال شرقي مدينة القدس المحتلة. زعمت سلطات الاحتلال أن الطفلة تخاصمت مع أفراد من عائلتها، وخرجت من منزلها مع سكين للقيام، فهرولت نحو حارس الأمن المدني على مدخل مستوطنة عنتوت، الذي رد بإطلاق أعيرة نارية تجاهها وأصابها بجراح حرجة توفيت على أثرها في المكان. وأفادت عائلة الطفلة القتيلة أن قوات الاحتلال أعدمت الطفلة رقية بدم بارد حيث أنها لم تكن تحمل سكينا، و لم تفكر قط بارتكاب أي عملية، على الرغم من شجارها مع عائلتها قبل وقت قصير من إطلاق النار عليها.

» بتاريخ ٢٦ فبراير، قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلي المتمركزة على حاجز (بيت إيل) العسكري (D.C.O) شمالي مدينة البيرة، **الطفل محمود شعلان، ١٦ عاما، من سكان بلدة دير دبوان**، شمال شرقي مدينة رام الله، ويحمل الجنسية الأميركية، وذلك بادعاء محاولته طعن الجنود. واستناداً لتحقيقات المركز، فقد وصل الطفل شعلان إلى الحاجز المذكور سيرا على الأقدام، وكان متوجها إلى مدينة البيرة. طلب منه جندي بالإشارة بسلاحه للرجوع إلى الخلف، فرجع أربع خطوات إلى الخلف، وعلى الفور أطلق الجندي نفسه ثلاثة أعيرة نارية تجاهه بشكل مباشر، وسقط أرضاً. وأفاد أحد شهود العيان أنّ الجندي تقدم إلى الطفل وهو ملقى على الأرض وأطلق عيارين ناريين آخرين من مسافة صفر على الطفل، ما أدى إلى إصابته في الصدر واليد، وترك ينزف حتى الموت.

» بتاريخ ٢١ يونيو، قتلت قوات الاحتلال الطفل محمود رأفت بدران، ١٥ عاماً، وأصابت ٤ آخرين، منهم ثلاثة أطفال، عندما أطلقت النيران على سيارة كانوا بداخلها بالقرب من جسر قرية بيت سيرا وقرية بيت عور التحتا، جنوب غربي مدينة رام الله. جرى ذلك عندما فتحت تلك القوات النار تجاه سيارة كان يستقلها الأطفال الستة، ويقودها **المواطن عهد عثمان، ٢١ عاماً**، وكانوا عائدين فجرا من رحلة استجمام في مسبح إلى منازلهم في قرية بيت عور التحتا. ومنع جنود الاحتلال، تحت تهديد السلاح طواقم الإسعاف الفلسطينية التي وصلت إلى المكان من الاقتراب وتقديم الإسعافات الأولية للمصابين. وفي وقت لاحق، جرى نقل جثمان الطفل بواسطة سيارة إسعاف إسرائيلية إلى جهة غير معلومة. ادعت قوات الاحتلال في البداية أن الأطفال الفلسطينيين رشقوا الحجارة تجاه سيارات المستوطنين على طريق (٤٤٣) التي تربط مدينة القدس الشرقية المحتلة وإسرائيل، ما أسفر عن إصابة مستوطنيْن، فأطلق الجنود النار على الشبان ملقي الحجارة. وبعد ساعات قليلة فقط، عاد جيش الاحتلال واعترف أن قتل الطفل تم عن طريق الخطأ. وذكر موقع "يديعوت أحرونوت" الإلكتروني نقلاً عن تحقيقات قوات الاحتلال أن

٨. بينهم الطفل يوسف الزعلان، ١٢ عاماً، من مدينة غزة، الذي توفي بتاريخ ١١ فبراير، متأثرا بجراحه التي اصيب بها في العام ٢٠١١، عندما قصفت قوات الاحتلال منزله وقتل في حينه والده وشقيقه الأكبر.

الطفل كان "يسافر بسيارة بالقرب من بقع زيت وحجارة، فاعتقد الجنود أن الزيت سُكبَ من السيارة التي كان يستقلها الطفل عمداً بهدف التسبب بزحلقة السيارات وخروجها عن مسارها، فهاجموا السيارة وقتلوا الطفل بداخلها".

» بتاريخ ١٩ يوليو، قتل **الطفل محي الدين محمد طباخي، ١١ عاماً**، من بلدة الرام، شمال مدينة القدس، عندما أطلق جنود الاحتلال الإسرائيلي، الذين يقومون بحراسة جدار الضم (الفاصل)، بالقرب من منطقة نزلة الكسارات في البلدة الأعيرة المعدنية المغلفة بطبقة رقيقة من المطاط باتجاهه، أثناء تواجده ومجموعة من الأطفال بالقرب من تلة تطل على الجدار. جرى ذلك بالتزامن مع مواجهات شهدتها المنطقة بين جنود الاحتلال وعشرات من الفتية الفلسطينيين، أسفر ذلك إصابته بعيار معدني في الجهة اليسرى من الصدر.

» بتاريخ ١٦ سبتمبر، قتل **الطفل فراس موسى الخضور، ١٧ عاماً**، وأصيبت قريبته **الطفلة رغد الخضور، ١٦ عاماً**، وكلاهما من منطقة البركة ببلدة بني نعيم، شرق الخليل، عندما أطلق جنود الاحتلال الإسرائيلي المتمركزون على مدخل تجمع مستوطنات "جفعات خارصينا"؛ شرقي مدينة الخليل، النار تجاه مركبة من نوع "تويوتا تندر" رمادية اللون، بادعاء محاولة تنفيذ عملية دهس ضدهم. جرى نقل الطفلة المذكورة بواسطة سيارة إسعاف عسكرية إلى مستشفى هداسا في مدينة القدس، فيما تم احتجاز جثمان القتيل.

» وفي ذات اليوم، أطلق جنود الاحتلال الإسرائيلي المتمركزون على الحاجز العسكري "جلبرت" المقام في الجهة الشمالية لحي تل الرميدة، وسط مدينة الخليل، النار تجاه **الطفل محمد ثلجي رجبي، ١٥ عاماً**، ما أسفر عن مقتله على الفور. ادعت قوات الاحتلال أنّ الطفل حاول تنفيذ عملية طعن، واستدعت والده إلى الحاجز العسكري (١٦٠) في المنطقة الجنوبية من المدينة، وتم إبلاغه بمقتل نجله.

» بتاريخ ٢٠ سبتمبر، قتل **الطفل عيسى طرايرة، ١٦ عاماً**، من سكان بلدة بني نعيم، بينما كان يتقدم نحو الحاجز سيراً على الأقدام. فتح جنود الاحتلال الإسرائيلي، الذين أقاموا حاجزاً عسكرياً طياراً على مدخل بلدة بني نعيم، شرقي مدينة الخليل، من مسافة ٣٠ متراً، فأصيب بجراح، وتُرِكَ ينزف على الأرض حوالي نصف ساعة قبل أن يتم نقله من المكان بعد أن أعلن عن مقتله. ادعت قوات الاحتلال أن الطفل طرايرة كان يحمل سكينا، وحاول تنفيذ عملية طعن ضد جنودها.

جرائم قتل نساء

قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلي (٨) نساء خلال العام ٢٠١٦، في سياقات مختلفة، بينهن واحدة في قطاع غزة، و(٧) في الضفة الغربية. كما أصيب خلال نفس الفترة، (١٥) امرأة. وكانت أبرز الحالات على النحو التالي:

» بتاريخ ١٩ أكتوبر، أطلقت قوات الاحتلال المتمركزة على حاجز زعترة، جنوب شرقي مدينة نابلس، أعيرة نارية تجاه **المواطنة رحيق شجيع محمد يوسف، ١٩ عاماً** من سكان بلدة عصيرة الشمالية، شمال غربي مدينة نابلس، وأردوها قتيلة، أثناء تواجدها خلف محطة توقف المستوطنين على يمين الحاجز للخارجين من مدينة نابلس وعلى يسار الحاجز للقادمين من مدينة رام الله. وزعمت تلك القوات أنها أطلقت النار تجاه المواطنة المذكورة خلال محاولتها تنفيذ عملية طعن ضد جنود الاحتلال والمستوطنين الموجودين على الحاجز وفي الكابينة المذكورة. واحتجزت قوات الاحتلال جثمان المواطنة و لم تسلمه لسيارات الإسعاف الفلسطينية التي حضرت للمكان.

الحصار والقيود على حرية الحركة في الأرض الفلسطينية المحتلة

واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال العام ٢٠١٦ فرض مزيد من إجراءات الحصار والقيود على حرية الحركة في الأرض الفلسطينية المحتلة. ففي قطاع غزة تواصل الحصار للعام العاشر على التوالي، واستمرت القيود على حركة المعابر التجارية وتلك المتعلقة بحركة الأفراد. ونجم عن استمرار الحصار تدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، وارتفاع معدلات الفقر ونسبة البطالة، كما تأخرت عملية الإعمار رغم مرور ما يزيد عن عامين على انتهاء العدوان الحربي الأخير الذي خلف دماراً هائلاً لحق بآلاف المنشآت المدنية والمساكن. كما لا يزال سكان قطاع غزة محرومين من حقهم في التنقل والوصول إلى خارج القطاع أو العودة إليه بحرية، ما تسبب في تدهور الأوضاع الإنسانية في القطاع بشكل غير مسبوق.

وفي الضفة الغربية بما فيها مدينة القدس المحتلة، استمرت قوات الاحتلال الإسرائيلي في فرض قيودها التعسفية على حركة السكان المدنيين في الضفة الغربية المحتلة خلال العام ٢٠١٦، وكرّست من خلالها سياسة العقاب الجماعي، والمعاملة القاسية والحاطة بالكرامة الإنسانية. فقد فرضت قوات الاحتلال قيوداً مشدّدة على حركة المدنيين الفلسطينيين، وحركة تنقل البضائع بين محافظات الضفة. كما ضاعفت الحواجز الثابتة والفجائية، والتي تعد بالمئات على الطرق الرئيسة بين المدن الفلسطينية، وأعادت إغلاق العديد من الشوارع المخصّصة للمستوطنين، والتي كانت تسمح للفلسطينيين باستخدامها. كما وظفت قوات الاحتلال العديد من الحواجز العسكرية الداخلية كمعابر حدودية لتعزل من خلالها مناطق مُصَنَّفَةً بمناطق(c) بأكملها عن باقي مناطق الضفة. وفي نفس السياق، تواصل سلطات الاحتلال حرمان آلاف المواطنين من حقهم في السفر عبر جسر الكرامة (اللنبي) الحدودي مع المملكة الأردنية الهاشمية.

وفي مدينة القدس المحتلة، استمر فرض الحصار عليها وعزلها تماماً عن محيطها، وحظر دخول المواطنين الفلسطينيين من بقية الأرض الفلسطينية المحتلة من الضفة والقطاع إليها إلا بشروط محددة، وعلى نطاق ضيّق، حيث للعام الثالث على التوالي لا يسمح للمواطنين من الضفة من دخولها، إلا للنساء فوق عمر ٥٥ عاماً، والرجال فوق ٦٠ عاماً. كما استمرت قوات الاحتلال في فرض حصار على الأحياء الفلسطينية داخل المدينة بشكل غير مسبوق.

كما ضاعف بناء جدار الضم (الفاصل) في أراضي الضفة الغربية من معاناة المدنيين الفلسطينيين، وتطال المعاناة الناجمة عن جدار الضم (الفاصل) كافة أوجه الأنشطة الحياتية للسكان، حيث تكبل القيود على حرية الحركة والتنقل حرية وصول السكان إلى المستشفيات والمدارس الموجودة في المدن المجاورة. ويحتاج السكان على طرفي الجدار على حد سواء، الحصول على تصاريح خاصة للتنقل، كما أن البوابات المقامة في هيكل الجدار تُفْتَحُ وتُغْلَقُ ضمن نظام أمني صارم، وفي ساعات محددة.

وتفرض قوات الاحتلال سياسة تمييز عنصري ضد السكان المدنيين الفلسطينيين في استخدام الطرق العامة، حيث تحرمهم من استخدام العديد من الطرق، وتقصر استخدامها على المستوطنين فقط، ما يتسبب في معاناة إضافية للفلسطينيين، حيث يضطرون لاستخدام طرق طويلة، وغير مؤهلة بشكل جيد للسير عليها.

أولاً/ استمرار حصار قطاع غزة للعام العاشر على التوالي

واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال عام ٢٠١٦ حصار قطاع غزة للعام العاشر على التوالي، وفرضت مزيد من القيود المشددة على حركة المعابر التجارية وتلك المتعلقة بحركة الأفراد. وازدادت القيود حدة منذ شهر سبتمبر، حيث تراجعت كمية البضائع التي سُمح بدخولها إلى القطاع بشكل غير مسبوق، كما استمرت القيود المشددة على توريد عشرات السلع إلى القطاع، معظمها من السلع الأساسية والمواد الخام.

وعلى صعيد حركة الأفراد، فرضت سلطات الاحتلال منذ بداية العام قيوداً جديدة على سكان القطاع، قلصت بموجبها الأعداد القليلة من الفئات المحددة التي كانت تسمح بتحركها من خلال معبر بيت حانون «ايريز»، وقد انعكست القيود الجديدة على حركة المواطنين كماً ونوعاً، فقد ارتفعت نسبة رفض التصاريح التي تمنحها السلطات المحتلة لأعداد قليلة من فئات محددة تسمح بموجبها لهم باجتياز معبر بيت حانون «ايريز». وأدى ذلك إلى تراجع عدد المرضى المسموح لهم باجتياز المعبر، كما تراجع عدد مرافقي المرضى، التجار، ذوي المعتقلين في السجون الإسرائيلية، العاملون في المنظمات الدولية، المسافرون عبر معبر الكرامة «جسر اللنبي» وأصحاب الحاجات شخصية، المواطنين (كبار السن) المسموح لهم بالصلاة في المسجد الأقصى، المواطنين المسيحيين المسموح لهم بحضور احتفالات الأعياد بمدينة بيت لحم بالضفة الغربية المحتلة. ورغم ذلك فقد سمح للعدد المحدود من هؤلاء باجتياز المعبر في ظل قيود مشددة وإجراءات معقدة ومعاملة حاطة بالكرامة الإنسانية.

وفي سياق متصل واصلت سلطات الاحتلال الإسرائيلية خلال العام ٢٠١٦ استخدام معبر بيت حانون «ايريز» كمصيدة لسكان قطاع غزة ووسيلة لابتزازهم أو اعتقالهم، بمن فيهم حالات اعتقال بحق تجار، مرضى أو مرافقي المرضى أثناء مرورهم عبر المعبر.

ورغم زيادة عدد أيام فتح معبر رفح الحدودي خلال الشهرين الأخيرين من عام ٢٠١٦، غير أن المعبر ما زال مغلقاً بشكل شبه دائم، حيث بلغ عدد أيام الإغلاق ٣٢٣ يوماً بنسبة ٨٨,٥٪ من مجمل أيام العام، ولم يتم فتحه خلال العام سوى ٤٢ يوماً، بواقع ١١,٥٪ من مجمل أيام العام، وقد أدى ذلك إلى حرمان سكان القطاع من حقهم في حرية التنقل والسفر من وإلى القطاع. وما زال عدد المواطنين ممن هم بحاجة ماسة للسفر ومسجلين للسفر، بحسب وزارة الداخلية في غزة، أكثر من ١٤،٠٠٠ شخصاً، غالبيتهم من المرضى الذين لا يتوفر لهم علاج في مستشفيات القطاع، طلبة الجامعات في الخارج، والذين لديهم تصاريح إقامة أو تأشيرات سفر لدول العالم، وذلك عدا عن الآف المواطنين الراغبين في السفر، وغير مسجلين في كشوفات السفر، بسبب إغلاق باب التسجيل. ووفقاً لنفس المصدر فإن أعداد المسافرين الذين غادروا قطاع غزة عبر المعبر خلال هذا العام وصل إلى ٢١،٩٧٥ مسافر، فيما بلغ عدد القادمين للقطاع ١٥،٧٠٧ مسافر، أما المرجعين من الجانب المصري فوصل عددهم إلى ٢،٠٣٩ شخصاً .

وعلى صعيد حركة البضائع والسلع التجارية، فقد وثق المركز إغلاق سلطات الاحتلال الإسرائيلية المعبر التجاري الوحيد لقطاع غزة خلال عام ٢٠١٦ لمدة (١٣٢) يوماً أي ما نسبته (٣٦,١٪) من مجمل أيام العام. ومنذ شهر سبتمبر ازداد الحصار الاسرائيلي حدة، وتراجعت كمية البضائع التي سُمح بدخولها إلى القطاع بشكل غير مسبوق، كما استمرت القيود المشددة على توريد نحو ٤٠٠ سلعة إلى القطاع، معظمها من السلع الأساسية والمواد الخام. وتسبب ذلك في نقص عشرات السلع الأساسية خاصة المواد اللازمة لمشاريع البنية التحتية والمواد اللازمة للتصنيع والإنتاج، مثل مواد البناء، الوقود

بمختلف أنواعه، غاز الطهي، المعدات الصناعية، ماكينات وخطوط الإنتاج، أنابيب الحديد بجميع أقطارها، أجهزة لحام المعادن وقضبان الصهر المستخدمة في اللحام، أنواع متعددة من الأخشاب، أجهزة UPS التي تحمي الأجهزة الكهربائية من الضرر عند انقطاع في التيار الكهربائي بشكل مفاجئ، أجهزة التصوير بالأشعة السينية، الرافعات والمعدات الثقيلة، وأنواع من البطاريات، والعديد من أصناف الأسمدة.

وقد استمرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي في حظر تصدير كافة منتجات قطاع غزة إلى أسواق الضفة الغربية، إسرائيل والعالم للعام العاشر على التوالي، وفي استثناء محدود سمحت بتصدير كميات محدودة جداً من المنتجات الغزية (معظمها سلع زراعية). وتشكل كمية الصادرات الشهرية التي سُمح بتصديرها خلال عام ٢٠١٦، بحسب توثيق المركز، ٣,٦٪ من صادرات القطاع قبل فرض الحصار في يونيو ٢٠٠٧، والتي كانت تصل إلى نحو ٤٥٠٠ شاحنة شهرياً. وقد أدى حظر تصدير منتجات القطاع إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية وإغلاق مئات المصانع، من ضمنها عشرات مصانع الحياكة والملابس وعشرات مصانع الأثاث المنزلي والمكتبي التي تشتهر بجودتها العالية، وتسريح آلاف العمال، وانضمامهم إلى صفوف العاطلين عن العمل، ما رفع نسبة الفقر إلى معدلات غير مسبوقة.

وقد نجم عن سياسة الحصار المستمر والخنق الاقتصادي والاجتماعي بروز مؤشرات خطيرة على مستوى الأوضاع الإنسانية التي يعيشها السكان، وتدهورت الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للسكان الغزيين بفعل التأثيرات الخطيرة، وطويلة الأجل، لسياسات السلطات المحتلة الإسرائيلية التي نجحت في تقويض أية فرص حقيقية لإعادة إعمار غزة أو لإنعاش اقتصاد القطاع، وإعادة تشغيل القطاعات الاقتصادية فيه. وخلفت تلك السياسة المنهجية والمنظمة انتهاكاً متواصلاً لحقوق سكان القطاع في مستوى معيشي ملائم، حقهم في مأوى ملائم، وحقوقهم الاقتصادية، وحقهم في الصحة وحقهم في التعليم.
فقد أدى استمرار الحصار والعمليات الحربية الإسرائيلية على قطاع غزة إلى انتهاك حق سكان قطاع غزة في مستوى معيشي ملائم. وتسبب فرض قيود على دخول مواد البناء إلى قطاع غزة، وفشل آلية الأمم المتحدة لإعمار غزة، في انتهاك حق السكان في السكن "المأوى الملائم"، ووفقاً لأحدث التقديرات الصادرة عن وزارة الأشغال العامة والإسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي "UNDP" ووكالة الغوث "أونروا" تقرير فإن ٧٨٤ عائلة، مكونة من نحو ٥١،٠٠٠ فرداً ما زالت بدون مأوى، وتعيش هذه العائلات في مساكن مؤقتة وشقق مستأجرة وبيوت شبه آيلة للسقوط وخيام، وهم غير قادرين على استئناف حياتهم الطبيعية، ويحرمون من التمتع بالحياة الكريمة. وفي نفس السياق أعلنت وزارة الإسكان والأشغال العامة أن غزة تحتاج في الوقت الحالي إلى ١٣٠ ألف وحدة لتجاوز أزمة السكن فيها، الناجمة عن تدمير المنازل والزيادة السكانية الطبيعية.

وتشير مصادر سلطة المياه ومصلحة مياه بلديات الساحل أن ١٠٠٪ من مياه الشرب في القطاع ملوثة وغير صالحة للاستخدام الآدمي وغير مناسبة للشرب، ولا تتوافق مع معايير الصحة العالمية. ورغم ذلك فإن كمية المياه المتاحة للسكان بغزة غير كافية، فكل شخص يحصل على نحو ٩٠ لتراً في اليوم الواحد، وهو أقل مما تضعه منظمة الصحة العالمية التي تقول بأنّ الفرد يجب أن يحصل على نسبة من المياه تتراوح ما بين ١٠٠–١٥٠ لتراً يوميًا.

كما أدى الحصار إلى انتهاك حقوق السكان الاقتصادية، فقد تسبب فرض قيود على دخول المواد الخام اللازمة للإنتاج، وحظر تصدير المنتجات الغزية، إضافةً إلى تدمير نحو ٧٠٪ من المنشآت الاقتصادية العاملة خلال العمليات العسكرية الإسرائيلية ضد قطاع غزة، في شلل أصاب القطاعات الاقتصادية المختلفة، وجراء ذلك بلغ عدد العاطلين عن العمل في قطاع غزة حسب تعريف منظمة العمل الدولية ٢٠٢،٨٠٠ فرداً، بمعدل ٤١,٢٪، وذلك بحسب إحصائيات الجهاز المركز للإحصاء الفلسطيني لعام ٢٠١٦.

كما انعكس استمرار الحصار سلباً على حق سكان قطاع غزة في التعليم. فما يزال الآلاف من طالبات وطلاب

قطاع غزة محرومين من فرصة التعليم في جامعات الضفة الغربية، في التخصصات التي يفضلونها، والتي تعتبر حيوية وضرورية لسكان القطاع. وجراء ذلك أصبحت جامعات الضفة الغربية تخلو من الطلبة الغزيين، بعد أن كانت نسبتهم تزيد عن الرُبع (٢٦٪) في العام ١٩٩٤.

على صعيد الأوضاع الصحية، تسبب الحصار في انتهاك حق سكان القطاع في التمتع بأعلى مستوى من الصحة ممكن بلوغه. فقد واصلت السلطات الإسرائيلية خلال عام ٢٠١٦ حرمان المرضى من العلاج في الخارج، وبحسب وزارة الصحة فإن سلطات الاحتلال عرقلت سفر ١٠،٠٠٣ من مرضى القطاع المحولين للعلاج إلى المستشفيات الإسرائيلية أو في مستشفيات الضفة الغربية، وعزت سلطات الاحتلال رفض ١،٧٢٦ مريضاً لأسباب أمنية، فيما طلبت السلطات المحتلة من ٤١١ مريضاً تغيير مرافقيهم، وأخرت الردود على ٤٦ مريضاً ما اضطرهم لانتظار مواعيد جديدة، فيما تأخر سفر ٧،٨٢٠ مريضاً بذرائع مختلفة كانتظار الرد بعد المقابلة الأمنية ووجود الطلب تحت الدراسة أو الانتظار لما بعد المقابلة الأمنية.

كما شهد قطاع غزة نقصاً مستمراً في الأدوية والمستلزمات والمهمات الطبية اللازمة لسكان القطاع، وخاصة خلال شهر أكتوبر ٢٠١٦، وقد طال النفاذ أصنافاً ضرورية تخص أقسام الحضانة، العمليات الجراحية، جراحة المناظير، العناية المركزة، جراحة العظام، ورق تخطيط القلب والولادة، جميع أصناف القسطرة البولية، جراحة العيون، أفلام الأشعة المقطعية، وأصناف أخرى تستخدم في عمليات التخدير والتنفس الصناعي، إضافة إلى البلاستر والحقن بمختلف المقاسات.

ثانياً: القيود على الحركة في الضفة الغربية

استمرت قوات الاحتلال الإسرائيلي في فرض قيودها التعسفية على حركة السكان المدنيين في الضفة الغربية المحتلة خلال العام ٢٠١٦، وكرّست من خلالها سياسة العقاب الجماعي، والمعاملة القاسية والحاطة بالكرامة الإنسانية. ففي أعقاب تزايد عمليات و/أو محاولات دهس وطعن جنود الاحتلال والمستوطنين، فرضت قوات الاحتلال قيوداً مشدّدة على حركة المدنيين الفلسطينيين، وحركة تنقل البضائع بين محافظات الضفة. يؤكد المركز أن سلطات الاحتلال تنتهك في تلك الإجراءات الحق في حرية الحركة والتنقل للمواطنين الفلسطينيين على نطاق واسع، وتستخدمه في إطار سياسة العقاب الجماعي ضدهم، إذ أن وتيرة هذه القيود كانت تتصاعد وتنخفض تبعاً للأوضاع الميدانية على الأرض.

وخلال عام ٢٠١٦ وصل عدد الحواجز الثابتة إلى (٤٧٢) حاجزاً، من ضمنها (١٧) حاجزاً في منطقة H2[٩] في مدينة الخليل. ومن بين مجموع تلك الحواجز هناك (٣٩) حاجزاً مقاماً على امتداد الخط الأخضر (خط الهدنة)، وتعتبر معابر حدودية بين الضفة الغربية وإسرائيل. هذا وتدير شركات حراسة خاصة إسرائيلية جزءاً من الحواجز تحت إشراف إدارة المعابر في قيادة جيش الاحتلال الإسرائيلي. وخلال هذا العام، ضاعفت قوات الاحتلال من نصب الحواجز الفجائية على مفترقات الطرق الرئيسة بين المدن الفلسطينية بشكل عشوائي، كما وتقوم بإغلاق العديد

٩. في العام ١٩٩٧، تم الاتفاق بين السلطة الفلسطينية واسرائيل على تقسيم اعادة الانتشار لجيش الاحتلال في المدينة، حيث تم تقسيم المدينة إلى قسمين: منطقة H١، والتي تم تسليم السيطرة عليها للسلطة الفلسطينية، ومنطقة H2 – التي بقيت تحت سيطرة الجيش الإسرائيلي. لكن في العام ٢٠٠٢، بعد عملية السور الواقي، سيطرت قوات الاحتلال على المدينة بأكملها، ووضعت أبراج مراقبة ثابتة في منطقة H1 .

من الشوارع المخصّصة للمستوطنين، والتي تسمح للفلسطينيين باستخدامها في بعض الأوقات، مما زاد من معاناتهم.

وفي مدينة القدس المحتلة، ففضلاً عن استمرار فرض الحصار عليها وعزلها تماماً عن محيطها، وحظر دخول المواطنين الفلسطينيين من بقية الأرض الفلسطينية المحتلة من الضفة والقطاع إليها إلا بشروط محددة، وعلى نطاق ضيّق، استمرت قوات الاحتلال في فرض حصار على الأحياء الفلسطينية داخل المدينة بشكل غير مسبوق. ففي أعقاب تزايد عمليات، و/أو محاولات طعن أُسْتُهْدِفَ فيها جنود أو مستوطنون في المدينة المحتلة، فرضتَ قوات الاحتلال قيوداً مشدّدة على حركة المدنيين الفلسطينيين داخل أحياء المدينة وضواحيها، وبلداتها. وطالت تلك الإجراءات إقامة العديد من البوابات الإلكترونية، والحواجز الشرطية داخل أحياء البلدة القديمة، وعلى مداخلها. لقد حرمت تلك الإجراءات المواطنين الفلسطينيين من حقهم في الدخول إلى المدينة المحتلة.

توظّف قوات الاحتلال العديد من الحواجز العسكرية الداخلية كمعابر حدودية لتعزل من خلالها مناطق مُصَنَّفَةً بمناطق(C) بأكملها عن باقي مناطق الضفة، كما هي الحال في مدينة القدس الشرقية المحتلة، ومنطقة الأغوار على امتداد الحدود الفلسطينية مع المملكة الأردنية الهاشمية، والأراضي الواقعة خلف جدار الضم (الفاصل). إن حكومة الاحتلال، التي أعلنت منذ عدة عقود عن ضم مدينة القدس الشرقية المحتلة لها خلافاً للقانون الدولي وقرارات هيئة الأمم المتحدة، لا تنفي مطامعها في ضمّ مناطق الأغوار، والأراضي الواقعة خلف الجدار إليها أيضاً.

وتستخدم قوات الاحتلال الحواجز العسكرية والمعابر الحدودية كمصائد لاعتقال مواطنين فلسطينيين، تدعي أنهم مطلوبون لها. وعادة ما يقوم أفرادها المتمركزون على تلك الحواجز بممارسة سياسة التنكيل والاعتداء على المدنيين الفلسطينيين. وخلال هذا العام، ووفقاً لما استطاع المركز توثيقه، اعتقلت تلك القوات ما لا يقل عن (٢٩١) مدنيا فلسطينيا، كان من بينهم (٣٣) طفلاً، و(١٣) امرأة.

وفي سياق متصل، تمعن سلطات الاحتلال العاملة على جسر الكرامة (ألنبي) الحدودي مع المملكة الأردنية الهاشمية في إذلال السكان المدنيين الفلسطينيين من مواطني الضفة خلال محاولتهم اجتياز معبر الكرامة الحدودي الواقع تحت سيطرتها، وفي الاتجاهين. كما وتحرم تلك السلطات آلاف المواطنين من حقهم في السفر، وعادة ما تترافق حالات الحرمان مع إخضاع السلطات الإسرائيلية المواطنين الفلسطينيين المحرومين من السفر لممارسات تحط من كرامتهم الإنسانية، تتمثل في التفتيش الدقيق، والتحقيق على أيدي ضباط من المخابرات، إلى جانب إجبارهم على الانتظار ساعات طويلة. كما وأن تلك القوات تقوم بين حين وآخر بإغلاق هذا المعبر لساعات طويلة دون إبداء الأسباب ما يضطر مئات المسافرين للمكوث داخل حافلات نقل الركاب، بما فيهم النساء والشيوخ والأطفال والمرضى، لساعات طويلة، وبخاصة في فصل الصيف قائظ الحرارة، والذي يشهد حركة سفر نشطة.

وضاعف بناء جدار الضم (الفاصل) في أراضي الضفة الغربية من معاناة المدنيين الفلسطينيين، سواء أولئك الذين عُزِلَت مناطقُهم السكنية خلف الجدار، و/أو عُزِلَت أراضيهم الزراعية خلفه، أو الأشخاص الذين يعملون داخل تلك المناطق من مدرسين وأطباء وعاملين صحيين وغيرهم. وعادة ما تتجلى الآثار السلبية لبناء الجدار على المزارعين الفلسطينيين في موسم قطف ثمار الزيتون الذي يشكّل الدخل الوحيد لمئات العائلات الفلسطينية في ظل الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي يعانون منها. تمنع قوات الاحتلال الإسرائيلي المزارعين الفلسطينيين من الوصول إلى أراضيهم المعزولة خلف الجدار لقطف الثمار، أو تحديد ساعات عبورهم وخروجهم من البوابات المقامة في هيكله، والتي يبلغ عددها (١٠٤) بوابات. وتهدف تلك القيود والإجراءات إلى حرمانهم من مصدر دخلهم الوحيد، وكذلك من أجل إجبارهم على ترك أراضيهم وإهمالها تمهيدا لمصادرتها.

ولا تتوقف آثار القيود على الحركة على القطاع الزراعي فقط، بل إنه يشمل كافة أوجه الأنشطة الحياتية للسكان.

تكبل القيود على حرية الحركة والتنقل حرية وصول السكان إلى المستشفيات الموجودة في المدن المجاورة. كما ويتضرر جهاز التعليم وذلك لأن الكثير من المدارس، وبخاصة في القرى، تعتمد على المعلمين الذين يأتون من خارجها، فضلاً عن المساس بالعلاقات الأسرية والاجتماعية، حيث يحتاج السكان، وعلى طرفي الجدار على حد سواء، للحصول على تصاريح خاصة للتنقل، كما أن البوابات المقامة في هيكل الجدار تُفْتَحُ وتُغْلَقُ ضمن نظام أمني صارم، وفي ساعات محددة. وعادة ما يفاجئ السكان بإغلاق هذه البوابات دون إبداء الأسباب.

وتفرض قوات الاحتلال سياسة تمييز عنصري ضد السكان المدنيين الفلسطينيين في استخدام الطرق العامة، حيث تحرمهم من استخدام العديد من الطرق، وتقصر استخدامها على المستوطنين فقط، ما يتسبب في معاناة إضافية للفلسطينيين، حيث يضطرون لاستخدام طرق طويلة، وغير مؤهلة بشكل جيد للسير عليها.

وتشكل الحواجز العسكرية عائقاً أمام حرية حركة نقل البضائع، ما يزيد من تكلفة النقل التي تنعكس على أسعار السلع ما يزيد من الأعباء المالية على المستهلكين. لقد خلفت سياسة الحصار وفرض القيود على حركة المواطنين الفلسطينيين آثاراً خطيرة على تَمَتُّع الفلسطينيين بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فضلاً عن آثارها على حرمانهم من التمتع بحقوقهم المدنية والسياسية. وأصبح الفلسطينيون يعيشون أزمة اقتصادية خانقة شملت مختلف القطاعات الاقتصادية، بما في ذلك التجارة، الصناعة، الزراعة، العمل، السياحة، النقل والمواصلات، الاستثمار، والتنمية.

تمثّل سياسة الحصار شكلاً من أشكال العقاب الجماعي التي يحظرها القانون الإنساني الدولي، وبخاصة أحكام اتفاقية جنيف الرابعة لحماية المدنيين وقت الحرب للعام ١٩٤٩، والقانون الدولي لحقوق الإنسان. فالمادة ٣٣ من الاتفاقية المشار إليها تحظر على قوات الاحتلال الحربي القيام بمعاقبة الأشخاص على جرائم لم يرتكبوها، كما تحظر على تلك القوات اتخاذ تدابير اقتصاص من الأشخاص المحميين وممتلكاتهم. وتكرس قوات الاحتلال استخدام سياسة الإغلاق والحصار الشامل كإجراء من إجراءات الاقتصاص أو الثأر والمعاقبة للسكان المدنيين، وذلك عبر فرض سياسة العزل وإغلاق الطرق، ما يؤدي إلى توقف حركة الأفراد والواردات والصادرات من البضائع. وتتجلى تلك السياسة في أعقاب أي عملية طعن، أو دهس، أو إطلاق نار يتعرض لها جنود الاحتلال أو المستوطنون، حيث تتعمّد قوات الاحتلال إعادة إغلاق مداخل المدن والمخيمات والبلدات بالعوائق المادية كالبوابات الحديدية، والمكعبات الإسمنتية والصخور والأتربة أمام حركة المدنيين الفلسطينيين.

الاعتقال

و ممارسة التعذيب و غيره من صنوف المعاملة القاسية واللا إنسانية

تواصل قوات الاحتلال الإسرائيلي اعتقال ما يزيد عن (٧٠٠٠) فلسطيني في السجون ومراكز التوقيف التابعة لها بصورة تعسفية، يواجهون خلالها ظروفاً قاسية وغير إنسانية، بما في ذلك تعرضهم لصنوف التعذيب والمعاملة الحاطة بالكرامة التي تشمل: حرمانهم من الزيارات العائلية؛ إجراء التفتيشات العارية الليلية المتكررة، والمداهمات الليلية؛ العزل الانفرادي؛ الاهمال الطبي وعدم توفير رعاية طبية كافية، خاصة لأصحاب الأمراض المزمنة والخطيرة؛ وحرمانهم من استكمال تعليمهم الجامعي، وغيرها من المعاملات القاسية. ومن بين إجمالي المعتقلين (٣٧٠) معتقلاً من قطاع غزة، و(٤٠٠) طفلاً، و(٦٤) امرأة، و(٧٠٠) معتقلاً إدارياً دون محاكمة. ويتوزع هؤلاء المعتقلين على أكثر من ٢٠ سجناً ومركز توقيف مقامة في غالبيتها خارج الأرض الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧[١٠]، في مخالفة واضحة لاتفاقيات جنيف الرابعة، خاصة المادة (٧٦) التي تلزم الدولة المحتلة باحتجاز المعتقلين من السكان المحتلين في الأقاليم المحتلة حتى انتهاء فترة عقوبتهم.

وخلال العام ٢٠١٦، وثق المركز اعتقال قوات الاحتلال الإسرائيلي (٣٩٨٢) فلسطينياً في الأرض المحتلة، بينهم (٧٠٠) طفلاً، و(٦٣) امرأة، و(٥) من أعضاء المجلس التشريعي. بين إجمالي المعتقلين كان هناك (٣٥٤٩) اعتقلوا في الضفة الغربية على مدار العام. كما جرى اعتقال نحو (١٦٢) فلسطينياً من قطاع غزة على مدار العام، (١٦) منهم اعتقلوا خلال محاولاتهم التسلل للعمل داخل إسرائيل عبر الشريط الحدودي، فيما اعتقلت تلك القوات (٢٠) فلسطينياً على معبر إيرز «بيت حانون»، لدى مرورهم إلى الضفة الغربية للعمل أو العلاج. كما اعتقلت تلك القوات (١١٤) صياداً خلال قيامهم بعملية الصيد في المناطق المسموح بها الصيد في بحر غزة، على مسافة قريبة من الشاطيء، فيما جرى اعتقال (١٦) فلسطينيين خلال المواجهات التي دارت بين الفلسطينيين وجنود الاحتلال على مناطق التماس، في الحدود الشرقية لقطاع غزة.

وشهد العام استمرار تنامي ظاهرة الإضرابات الفردية عن الطعام التي خاضها عشرات المعتقلين الاداريين احتجاجاً على ظروف اعتقالهم بدون محاكمة كوسيلة عقابية. وأمام ذلك، شرعت دولة الاحتلال التغذية القسرية للمعتقلين المضربين عن الطعام، حيث صادق الكنيست الاسرائيلي على التعديل الخاص بإجازة التغذية القسرية على قانون «منع أضرار الإضراب عن الطعام،» بتاريخ ٣٠ يوليو ٢٠١٥. وكتطبيق عملي لهذا التشريع، طبقت قوات الاحتلال الإسرائيلي بتاريخ ١٢ يناير ٢٠١٦، قانون التغذية القسرية بحق المعتقل الإداري الصحفي محمد القيق،[١١] الذي كان قد مر على إضرابه، في حينه، نحو ٥٠ يوماً، بعد تكبيله بالقوة وتغذيته بالسوائل عبر الوريد. كما شهد العام محاولات أخرى من سلطات الاحتلال لتغذية المعتقلين المضربين عن الطعام قسرياً، كان من بينها محاولة تغذية مالك القاضي، ٢٠ عاماً، الذي اعلن اضرابه المفتوح عن الطعام في ١٥ تموز، واحتجز في مستشفى ولفنسون الاسرائيلي، لكن مقاومته الشديدة، حالت دون ذلك.

١٠. باستثناء سجن عوفر، المقام غرب مدينة رام الله داخل الضفة الغربية.
١١. علق القيق إضرابه عن الطعام بتاريخ ٢٦ فبراير، بعد ٩٤ يوماً من الإضراب، وفرج عنه في ٢٩ مايو ٢٠١٦، بعد قضاء محكوميته.

وتعتبر التغذية القسرية أو التهديد بها أحد أنواع المعاملة القاسية والحاطة بالكرامة التي حظرتها اتفاقية مناهضة التعذيب، وجرمها القانون الجنائي الدولي، كما تمثل انتهاكاً لا يمكن تبريره لحرية المعتقلين الشخصية، وحقهم في سلامة جسدهم، وحقهم في الإضراب والاحتجاج، بعد استنفاد كل السبل.

وعلى مدار العام، خاض العديد من المعتقلين الإداريين إضرابات فردية عن الطعام، احتجاجاً على ظروف اعتقالهم، كان من أبرزهم المعتقل بلال كايد، ٣٥ عاماً، من قرية عصيرة الشمالية، قضاء نابلس، الذي أعلن إضرابه المفتوح عن الطعام بتاريخ ١٥ يونيو ٢٠١٦، احتجاجاً على تحويله للاعتقال الإداري دون تهمة أو محاكمة، على الرغم من انتهاء مدة محكوميته البالغة ١٤ عاماً ونصف العام. وبتاريخ ٢٤ أغسطس، وبعد ٧١ يوما من الإضراب، توصل محاموه لاتفاق ينهي بموجبه الإضراب، شريطة الإفراج عنه في ١٢ ديسمبر. وبتاريخ ١٢ ديسمبر أفرج عن كايد من سجون الاحتلال.

وبتاريخ ١ يوليو، أعلن المعتقل محمد أحمد بلبول، ٢٦ عاماً، إضرابه عن الطعام احتجاجاً على اعتقاله الإداري لمدة ستة أشهر، تبعه بعد ثلاثة ايام شقيقه محمود، ٢٢ عاماً، وأعلن الإضراب المفتوح عن الطعام. وكان الشقيقان قد اعتقلا بتاريخ ٩ يونيو من منزلهما في بيت لحم، وحولا للاعتقال الاداري. وبتاريخ ٧ أغسطس، ثبتت محكمة عوفر العسكرية الاعتقال الاداري بحق الشقيقين رغم تدهور حالتهما الصحية. واستمر الشقيقان في اضرابهما مدة ٨٠ يوماً، حتى توصلا لاتفاق يقضي بعدم تجديد الاعتقال لهما والافراج عنهما بتاريخ ٨ ديسمبر ٢٠١٦، حيث أفرج عنهما في تاريخه.

وخاض المعتقلان أنس إبراهيم شديد، ١٩ عاماً، من سكان دورا قضاء الخليل، وأحمد محمد أبو فارة، ٢٩ عاماً، من سكان صوريف قضاء الخليل، إضرابا مفتوحاً عن الطعام ابتداءً من تاريخ ٢٥ سبتمبر، احتجاجاً على ظروف اعتقالهما. وقد تدهورت صحة المعتقلين ابو فارة وشديد على نحو خطير، بعد امتناعهما في الايام الاخيرة عن تناول شرب المياه. ورفضت سلطات الاحتلال الافراج عن المعتقلين رغم تدهور حالتهما الصحية، حيث أشارت مصادر حقوقية حدوث ضرر في جسديهما في عضلة القلب وأعصاب الرؤية، وإلى تقرحات في الفم والبلعوم، واوجاع في الرأس والأسنان والعضلات والمفاصل، والبطن والخاصرتين، بالإضافة إلى ضمور العضلات ونقصان الوزن بشكل كبير.. وبتاريخ ٢٢ ديسمبر، أي بعد مرور نحو ثلاثة شهور على اضرابهما المتواصل، أعلن عن تعليق اضرابهما، بعد التوصل الى اتفاق يقضي بتجديد الاعتقال الإداري لهما مرة واحدة فقط على ان يتم الافراج عنهما في بداية شهر حزيران من العام ٢٠١٧

وبرز خلال العام إصدار قوات الاحتلال الإسرائيلي أحكاماً قاسية بحق معتقلين قصر، في مخالفة لقواعد القانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وخاصة الاتفاقيات الخاصة بحقوق الطفل، واستمراراً للنهج الذي تتبعه سلطات الاحتلال، حيث سبق وأن أصدرت المئات من الأحكام المماثلة على أطفال قصر. فبتاريخ ٧ نوفمبر، أصدرت المحكمة العسكرية الإسرائيلية في القدس المحتلة على الطفل أحمد المناصرة، ١٤ عاماً، بالسجن الفعلي لمدة ١٢ عاماً، بدعوى محاولته وابن عمه طعن إسرائيليين[١٢] في القدس المحتلة العام الماضي.

١٢. كانت قوات الاحتلال قد اعتقلت الطفل المناصرة، بعد أن أطلقت النار عليه وعلى ابن عمه الطفل حسن خالد مناصرة، ١٥ عاماً، بتاريخ ١٢ أكتوبر ٢٠١٥، بدعوى محاولتهما طعن إسرائيليين في القدس المحتلة، حيث أصيب هو بجراح خطيرة، وقتل ابن عمه. وخضع الطفل المناصرة – وكان وقتذاك يبلغ من العمر ١٣ عاماً– للاعتقال والتعذيب على الرغم من إصابته الخطيرة، حيث أظهر مقطع فيديو مسرب من داخل مركز التحقيق الإسرائيلي، مشاهد توضح تعرضه للتعذيب النفسي والجسدي من قبل المحققين.

وتسلط قضية اعتقال الطفل المناصرة، والمعاملة القاسية التي تعرض لها في سجون الاحتلال، والحكم الجائر بحقه لمدة ١٢ عاماً، الضوء على مئات الأطفال الذين يخضعون للاعتقال والحجز في سجون الاحتلال في ظروف مهينة، ومعاملة حاطة بالكرامة الإنسانية.

وبرزت أيضا خلال العام اعتقال قوات الاحتلال لمواطنين على خلفية تعبيرهم عن آرائهم على صفحات التواصل الاجتماعي، ومحاكماتهم على خلفية اتهامهم بالتحريض على دولة الاحتلال. ووثق المركز العديد من الحالات، خاصة في صفوف الصحفيين والاعلاميين، كان من بينهم الصحفية المقدسية سماح علاء الدين جميل دويك، ٢٥ عاماً، والتي اعتقلت بتاريخ ١٠ أبريل ٢٠١٦، وأدانتها المحكمة بالتحريض على الفيسبوك، وحكمت عليها بالاعتقال لمدة ستة اشهر. وبتاريخ ١٥ مايو،أصدرت محكمة إسرائيلية، حكما بالسجن على الصحفي الفلسطيني سامي الساعي من مدينة طولكرم، بتهمة «التحريض" عبر موقع التواصل الاجتماعي "فيسبوك». وذكرت أماني الجندب، زوجة الصحفي، أن محكمة "سالم العسكرية"، أصدرت حكما بالسجن مدة تسعة أشهر بحق زوجها، و١٢ شهرا مع وقف التنفيذ لمدة ثلاث سنوات.[١٣]

وحتى نهاية العام، كانت ما يزال (٦) من أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني معتقلين في سجون الاحتلال الاسرائيلي، بينهم النائب عن حركة فتح، مروان البرغوثي المعتقل منذ العام ٢٠٠٢، ومحكوم بالمؤبد، والنائب عن الجبهة الشعبية، أحمد سعدات، الأمين العام للجبهة، ومعتقل منذ العام ٢٠٠٦، ويقضي حكما بالسجن لمدة ٣٠ عام، فيما تحتجز اداريا (٤) نواب آخرين. فقد قامت سلطات الاحتلال بتجديد حبس النائب حسن يوسف اداريا، حيث اعتقلته بتاريخ ٢٠ أكتوبر ٢٠١٥، بعد أن اقتحمت منزله في بيتونيا. وكان النائب يوسف قد اعتقل عدة مرات في فترات سابقة. كما جددت سلطات الاحتلال الاعتقال الإداري للمرة الثامنة، ولمدة ٦ شهور للنائب محمد جمال النتشة. ويشار إلى أن النائب النتشة معتقل لدى سلطات الاحتلال منذ تاريخ ٢٧ مارس ٢٠١٣. كما قامت قوات الاحتلال باعتقال النائب المقدسي المبعد عن مدينة القدس محمد ابو طير بتاريخ ٢٨ يناير ٢٠١٦. وقد اصدرت محكمة عوفر الاسرائيلية بتاريخ ١٣ ديسمبر ٢٠١٦ حكماً بالسجن الفعلي لمدة ١٧ شهرا، إضافة إلى غرامة مالية قدرها ٨ آلاف شيكل، و٣٠ شهرا مع وقف التنفيذ ضد النائب ابو طير، ويأتي ذلك بعد أن قضى ١١ شهرا رهن الاعتقال الاداري. كما وقامت قوات الاحتلال باعتقال النائب عزام سلهب بتاريخ ٢٨ نوفمبر ٢٠١٦، وتخضعه حاليا للاعتقال الاداري.

وقد اعتقلت قوات الاحتلال ٤ نواب خلال العام ٢٠١٦، افرجت عن اثنين منهم قبل نهاية العام، ومن ثم أعادت اعتقال احدهما، فيما بقى اثنان آخران رهن الاعتقال الإداري. من ناحية أخرى، افرجت قوات الاحتلال خلال العام ٢٠١٦، عن ثلاثة نواب، أثنين منهم كانت قد اعتقلتهما خلال العام لمدة ٦ شهور اداريا، وهما النائب، عبد الجابر فقهاء والنائب حاتم قفيشة، وكلاهما عن كتلة التغيير والإصلاح، والثالث هو النائب خالدة جرار، والتي افرج عنها بعد أن قضت مدة محكوميتها والتي بدأت بتاريخ ٤ فبراير ٢٠١٥.

١٣. أفرج عن الساعي بتاريخ ١٧ نوفمبر ٢٠١٦، بعد قضاء مدة محكوميته.

الاعتقال الإداري:

يخضع مئات الفلسطينيين في سجون الاحتلال للاعتقال تحت مسمى "الاعتقال الإداري"، وهو إجراء يسمح بتوقيف فلسطينيين لفترة غير محددة، دون توجيه تهمة معينة، بل استناداً الى معلومات سرية، بناءً على أمر صادر من القائد العسكري الإسرائيلي بموجب صلاحياته المخولة له وفقا للأمر العسكري رقم (١٦٥١). وقد مارست حكومة الاحتلال الإسرائيلي منذ احتلالها للضفة الغربية وقطاع غزة في العام ١٩٦٧ هذا النوع من الاعتقال كوسيلة من وسائل العقاب الجماعي المحرمة دولياً بموجب اتفاقيات جنيف الرابعة للعام ١٩٤٩، وفي تحايل واضح على القانون، لإخضاع آلاف المعتقلين ممن لم توجه لهم تهم معينة، أو تقديم أدلة ضدهم، لأطول فترة اعتقال ممكنة.

وخلال العام، كان من اللافت، وفي ضوء استمرار مظاهر الاحتجاج ضد قوات الاحتلال، خاصة في الضفة الغربية، بما فيها مدينة القدس، اصدار العشرات من احكام الاعتقال الاداري لفلسطينيين، بتهم التحريض على قوات الاحتلال على صفحات التواصل الاجتماعي. وفي المجمل تحتجز سلطات الاحتلال الإسرائيلي نحو (٧٠٠) معتقلاً إدارياً في سجون ومراكز الاعتقال التابعة لقوات الاحتلال الإسرائيلي، بينهم (٤) من أعضاء في المجلس التشريعي، في انتهاك صارخ لحقهم في المحاكمة العادلة، بما يشمله ذلك من حقه في تلقي الدفاع الملائم ومعرفة التهم الموجهة إليه. ويأتي انتهاك الاعتقال الإداري لحق المتهم في المحاكمة العادلة من طبيعة الاعتقال الإداري نفسه، الذي ينفذ وفق أمر إداري فقط دون أي قرار قضائي، وبطريقة تمس الإجراءات القضائية النزيهة، بما في ذلك إجراءات المحاكمة العادلة.

الإهمال الطبي في السجون

بتاريخ ٢٥ سبتمبر، توفي المعتقل ياسر ذياب حمدونة، ٤٠ عاماً، من سكان يعبد قضاء جنين في الضفة الغربية، داخل قسم العناية المكثفة في مستشفى سوروكا العسكري في بئر السبع، داخل دولة الاحتلال. وكان حمدونة قد نقل الى المستشفى بعد تدهور حالته الصحية، واصابته بنزيف حاد في الدماغ، حيث عانى من مشاكل في القلب. وكان حمدونة معتقلاً منذ العام ٢٠٠٣، في سجن ريمون، داخل دولة الاحتلال، ومحكوم عليه بالمؤبد.

ويخشى المركز أن تكون وفاة حمدونة ناجمة عن تعمد الاهمال الطبي وعدم تقديم الرعاية الطبية اللازمة له أثناء مرضه. ويعد هذا الأمر سياسة ممنهجة لدى سلطات الاحتلال الإسرائيلي بحق المعتقلين الفلسطينيين، حيث تتباطأ في تقديم الحد الأدنى من العلاج الملائم والمناسب لمئات المرضى، ما يؤدي إلى تفاقم أوضاعهم الصحية، والتسبب في كثير من الأحيان في الوفاة. ويعد **هذا الأمر مخالفة للمادة (٧٦) من اتفاقية جنيف الرابعة، والتي نصت على»...ويخضعون لنظام غذائي وصحي يكفل المحافظة على صحتهم ويناظر على الأقل النظام المتبع في سجون البلد المحتل. وتقدم لهم الرعاية الطبية التي تتطلبها حالتهم الصحية...**"

ووفقاً لمؤسسات حقوق الانسان المحلية، والإسرائيلية، فإن أعداد الحالات المرضية، بما فيها المزمنة والخطيرة، التي يعاني أصحابها من أمراض، كالسرطان والقلب والإعاقة والشلل، داخل سجون ومعتقلات الاحتلال في تزايد مستمر، جراء سياسة الإهمال الطبي المتعمد، وعدم توفير ظروف بيئية وصحية مناسبة لهم. وتشير الاحصائيات إلى وجود نحو (١٠٠٠) حالة مرضية داخل تلك السجون بحاجة الى علاج، بينها العشرات بحاجة الى تدخل عاجل لانقاذ حياتهم. يحتجز الأشخاص المحميون المتهمون في البلد المحتل، ويقضون فيه عقوبتهم إذا أدينوا. ويفصلون إذا أمكن عن بقية المحتجزين، ويخضعون لنظام غذائي وصحي يكفل المحافظة على صحتهم ويناظر على الأقل النظام المتبع في سجون البلد المحتل.

التعذيب وسوء المعاملة

يخضع المعتقلون الفلسطينيون في سجون الاحتلال إلى سلسلة من حلقات التعذيب والمعاملة الحاطة بالكرامة الإنسانية منذ اللحظات الأولى للاعتقال على أيدي قوات الاحتلال. تبدأ تلك الرحلة الطويلة من العذاب والمعاناة، بالضرب المبرح على أيدي جنود الاحتلال بالأيدي والهراوات، وتوجيه السباب والشتائم إلى حين الوصول إلى مراكز التوقيف والتحقيق حيث تبدأ رحلة أخرى من المعاناة يتولاها رجال المخابرات الإسرائيلية «الشاباك»، يخضع فيها المعتقل إلى جولات من التعذيب على مدى فترة طويلة. ولا تتوقف معاناة المعتقلين في سجون الاحتلال الإسرائيلي بانتهاء فترة التحقيق، بل تمتد طيلة فترة أسره. وفي أغلب الأوقات، يخضع المعتقلون لإجراءات قاسية بحقهم من قبل إدارة السجون والمعتقلات الإسرائيلية، تشمل: التعذيب والمعاملة الحاطة بالكرامة، الحرمان من النوم وتلقي الرعاية الصحية الملائمة، الحرمان من الحق في تلقي الزيارات العائلية، علاوة على العراقيل التي تضعها قوات الاحتلال على حرية المعتقلين في ممارستهم حقهم في التمتع بمقابلة ممثلي الدفاع عنهم، وتلقي الاستشارات القانونية.

جرافات الاحتلال تهدم منازل المواطنين

اعتداءات قوات الاحتلال بحق الصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام

استمرت قوات الاحتلال الإسرائيلي في انتهاكاتها الممنهجة ضد الطواقم الصحفية ووسائل الإعلام المحلية والعالمية العاملة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، التي تقوم بتغطية الأحداث. وعلى الرغم من الحماية التي يتمتع بها الصحفيون والعاملون في وكالات الأنباء وفقاً لقواعد القانون الدولي، إلا أن تلك القوات لا تزال تصعد من انتهاكاتها الجسيمة بحقهم، بما في ذلك تهديد السلامة الشخصية لهم، ضمن حملة منظمة لعزل الأرض الفلسطينية المحتلة عن باقي أرجاء العالم، وللتغطية على ما تقترفه من جرائم بحق المدنيين.

برز خلال العام تصاعد اعتقال ومحاكمة مواطنين، بينهم صحفيون، بتهم التحريض ضد قوات الاحتلال على مواقع التواصل الاجتماعي. ويأتي هذا التصعيد في أعقاب قرار مجلس الوزراء الإسرائيلي المصغر في ١٠ مارس ٢٠١٦، بإغلاق محطات إذاعية وقنوات فضائية بدعوى "التحريض. وقد توج هذا القرار بإغلاق العديد من محطات الاذاعة في الضفة الغربية، ومطابع، وبحملة اعتقالات في صفوف عشرات المواطنين، ومحاكمتهم لفترات متراوحة، بتهم التحريض على اسرائيل على صفحات التواصل الاجتماعي.

وعلى مدار العام، اقترفت قوات الاحتلال المزيد من الاعتداءات بحق الصحافيين والعاملين في وكالات الأنباء المحلية والعالمية العاملة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بهدف ثنيهم عن تغطية جرائمها المستمرة بحق المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم، ونقلها للعالم. وقد وقعت تلك الاعتداءات في سياق عمل الصحفيين المهني بتغطية ما يدور من أحداث على أرض الواقع ونقلها للعالم، بما في ذلك تغطيتهم للمسيرات السلمية التي يشارك فيها المدنيون الفلسطينيون والمتضامنون الدوليون من المدافعين عن حقوق الإنسان احتجاجاً على مصادرة أراضي المواطنين الفلسطينيين في قرى ومدن الضفة الغربية المحتلة لصالح إقامة جدار الضم أو توسيع المستوطنات، أو ما يدور من أحداث أخرى في مختلف المناطق، كحوادث اطلاق النار، واغلاق الطرقات، والقصف الاسرائيلي، وهدم المساكن وغير ذلك من انتهاكات يومية. وشملت تلك الاعتداءات جرائم الاعتداء على السلامة الشخصية للصحفيين؛ تعرض صحفيين للضرب وغيره من وسائل العنف أو الإهانة والمعاملة الحاطة بالكرامة الإنسانية؛ اعتقال واحتجاز صحفيين؛ منع صحفيين من التصوير وتغطية الأحداث؛ مداهمة مقار ومحطات إذاعية وتلفزيونية؛ إغلاق محطات إذاعية، و مداهمة منازل صحفيين.

أسفرت جرائم إطلاق النار من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي على الصحفيين والعاملين في وكالات الأنباء المحلية والعالمية عن إصابة (٢٠)[١٤] صحفياً بجروح، جراء الرصاص الحي، أو الرصاص المعدني، أو بقنابل الغاز بشكل مباشر، حيث يتعمد جنود الاحتلال إطلاق قنابل الغاز

١٤. لا تتضمن هذه الإحصائية، سواء الصحفيين الذين تعرضوا لحالة إغماء وتعب شديدين جراء استنشاقهم الغاز المسيل للدموع الذي تطلقه قوات الاحتلال بحق المدنيين كل أسبوع تجاههم في المسيرات السلمية، أو الصحفيين الآخرين الذين تعرضوا لكدمات ورضوض وكسور في أنحاء مختلفة من أجسادهم، جراء الاعتداء عليهم بالضرب بالعصي وأعقاب البنادق من قبل جنود الاحتلال، وخلال الهرب من قنابل الغاز وإطلاق النار والملاحقة في تلك المسيرات.

على أجساد المواطنين بشكل مباشر، لإلحاق الأذى في صفوف المدنيين. فبتاريخ ٢ سبتمبر، أصيب الصحفي نضال اشتيه، ٤٢ عاماً، من قرية سالم، شرقي مدينة نابلس، بقنبلة غاز بمؤخرة الرأس، أدت إلى تفتّتت خوذته وإصابته بجراح في رأسه. أصيب المذكور بينما كان يقوم بواجباته المهنية في تغطية فعاليات مسيرة قرية كفر قدوم الأسبوعية، شمال شرقي مدينة قلقيلية. كما تعرض (٩) صحفيين للضرب وغيره من وسائل العنف أو الإهانة والمعاملة الحاطة بالكرامة الإنسانية.فبتاريخ ٢٧ يونيو، اعتدت قوات الاحتلال بالضرب والدفع على الطواقم الصحفية في ساحات المسجد الاقصى وعرف من بينهم الصحفيان احمد جرادات واسيد عمارنة. وتعرض (٣٠) صحافيا وعاملاً في وسائل الاعلام للاعتقال أو الاحتجاز، رافقتها أحياناً أعمال اقتحام وتفتيش لمنازل الصحفيين من قبل قوات الاحتلال. وصدر بحق (٧) منهم أحكاماً فعلية، بتهم متفاوتة، بينها التحريض على قوات الاحتلال، أفرج عن بعضهم، فيما لا يزال آخرون معتقلون. من بينهم الصحفي سامي سعيد الساعي، ٣٦ عام، الذي اعتقل بتاريخ ٩ مارس، وحكم عليه بتاريخ ١٥ مايو، لمدة ٩ أشهر، بتهمة التحريض على قوات الاحتلال على الفيسبوك. كما تعرضت (٨) مؤسسات اعلامية لأعمال مداهمة، خاصة محطات اذاعية، حيث قامت قوات الاحتلال بعمليات تفتيش دقيق وعبث بمحتويات تلك المؤسسات خلال اقتحامها، ومصادرة بعضها. وأغلقت تلك القوات (٥) من هذه المؤسسات، بتهم التحريض. فبتاريخ ٣١ أغسطس، اقتحمت قوات إغلاق محطة سنابل الإذاعية في الخليل واعتقلت مديرها وصادرت ممتلكاتها.كما نفذت قوات الاحتلال عمليات مداهمة لمنازل صحفيين آخرين بغرض التفتيش. بتاريخ ٥ أبريل اقتحمت قوات الاحتلال الإسرائيلي منزل الصحفية ديالا جويحان في حي الثوري، جنوبي مدينة القدس المحتلة، وأجرت أعمال تفتيش وعبث بمحتوياته.

ولا تزال قوات الاحتلال تمنع طباعة صحيفتي الرسالة وفلسطين اللتين تصدران في غزة، في مطابع الضفة الغربية، بموجب قرار عسكري صادر بتاريخ ٢٨ مايو ٢٠١٤، بعد اقتحام مقر مؤسسة «الأيام» للصحافة والطباعة والنشر، والواقع في بلدة بيتونيا، غربي مدينة رام الله، وسط الضفة الغربية. كما صعدت قوات الاحتلال بشكل غير مسبوق من اغلاق مطابع فلسطينية في الضفة الغربية، بما فيها القدس، ومصادرة محتوياتها، بتهم استخدامها في طبع مواد مختلفة تحرض على سلطات الاحتلال. ووثق المركز اغلاق (١٠) مطبعة على مدار العام، كان من بينها مطبعة الريان في بلدة الرام، شمال القدس، حيث اقتحمتها بتاريخ ٢٠ اكتوبر، وصادرت وممتلكاتها، وأغلقتها بتهمة التحريض على قوات الاحتلال.

هدم وتدمير الممتلكات والأعيان المدنية

واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي انتهاج سياسة هدم المنازل السكنية والأعيان المدنية الأخرى في المناطق المصنفة بـ (C) وفق تصنيفات اتفاق أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل عام ١٩٩٣. وإن طالت تلك السياسة المنازل السكنية في العديد من مناطق الضفة الغربية، إلا أن تركيز هذه السياسة جرى في مدينة القدس الشرقية بشكل لافت، وذلك في إطار سياساتها المحمومة لتهويد المدينة نهائياً. تجري أعمال الهدم في الضفة الغربية بذريعة البناء دون الحصول على ترخيص من دائرة التنظيم والبناء التابعة للإدارة (المدنية) الإسرائيلية في مستوطنة بيت إيل، وهي أحد أذرع قوات الاحتلال، أو من قبل بلدية الاحتلال فيما يتعلق بمنازل القدس الشرقية المحتلة.

وخلال هذا العام، استمرت قوات الاحتلال في تفعيل سياسة هدم المنازل السكنية كسياسة عقاب جماعي. وكان رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتانياهو، قد قرر في نهاية العام ٢٠١٥ تفعيل هذه السياسة ضد عائلات الفلسطينيين الذين يُنفِّذون عمليات دهس، و/أو طعن يستهدفون فيها جنود الاحتلال والمستوطنين في الأرض الفلسطينية المحتلة، وذلك بهدم أو تفجير، أو إغلاق منازلها. وخلال هذا العام، نفّذت قوات الاحتلال عمليات هدم و/أو تفجير و/أو إغلاق طالت (٢٥) منزلاً، وكانت تلك المنازل موزعة على النحو التالي: مدينة القدس الشرقية المحتلة وضواحيها (٧) منازل؛ الخليل (٨ منازل)؛ نابلس (٤) منازل؛ جنين (٤) منازل؛ رام الله (منزل واحد؛ وقلقيلية (منزل واحد). المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان وإذْ يدين هذه السياسة، فإنه يؤكد على أنها تندرج في إطار سياسة العقاب الجماعي التي تنتهجها قوات الاحتلال ضد الأبرياء الفلسطينيين، وذلك خلافاً للمادة الثالثة والثلاثين من اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية المدنيين في وقت الحرب، والتي تحظر العقاب الجماعي، وتدابير الاقتصاص من الأشخاص المحميين وممتلكاتهم.

في الوقت الذي تعمل فيه سلطات الاحتلال الإسرائيلي على تسهيل أعمال البناء الاستيطاني في مدينة القدس الشرقية والمستوطنات، بادعاء الحاجة الضرورية للتناسب مع التزايد السكاني للمستوطنين، تُضَيِّقُ تلك السلطات الخناق على الفلسطينيين، وتضع العراقيل أمام إجراءات الحصول على التراخيص. وأمام هذه السياسة، وتحت ضغط الحاجة للسكن، فإن آلاف المواطنين الفلسطينيين يضطرون لبناء منازل سكنية جديدة لهم، أو إضافة أبنية للأبنية القائمة، رغم معرفتهم المسبقة بالنتائج. ورغم تأكيد المركز القاطع على عدم شرعية البناء الاستيطاني في الأرض الفلسطينية المحتلة، واعتبار الاستيطان برمته جريمة حرب، إلا أن سلطات الاحتلال تكرس نظام تمييز عنصري في تعاملها مع البناء غير المرخص في القرى الفلسطينية ومثيله في المستوطنات، سواء في إجراءات البناء، أو في إجراءات التعامل مع البناء غير المرخص.

وشهد هذا العام تصعيداً ملحوظاً في أعمال تجريف المنازل السكنية، والأعيان المدنية الأخرى التي تستخدم لأغراض زراعية أو صناعية أو تجارية في الضفة الغربية. وخلال هذا العام، بلغ عدد المساكن التي جرى هدمها على خلفية البناء دون ترخيص (٢٥٦) موئلاً للسكن، منها (٨٩) منزلاً في مدينة القدس الشرقية وضواحيها، من بينها (٧) منازل أجبرت تلك القوات ساكنيها على هدمها بأنفسهم، و(١٦٧) منزلاً ومأوى في باقي مناطق الضفة. وبذلك، يرتفع عدد المساكن التي تعرضت للتجريف على خلفيتي البناء غير المرخص والعقاب الجماعي إلى (٢٨١) منزلا ومأوى. وتستخدم سلطات الاحتلال في مدينة القدس الشرقية سياسة إجبار المواطنين الفلسطينيين على هدم منازلهم بأيدهم (الهدم الذاتي). وعادة ما يُضطَرُ بعضُهم لفعل ذلك لكي لا يدفعوا غرامات مالية باهظة تتضمن غرامات مخالفات البناء بدون ترخيص، وأجرة آلات الهدم الإسرائيلية التي تنفذ قرارات الهدم.

وكانت عمليات الهدم حسب المحافظات كالتالي: القدس (٨٩) منزلاً (من بينها (٧) منازل أجبرت تلك القوات ساكنيها على هدمها بأنفسهم)، طوباس والأغوار الشمالية (٤٨) منزلاً؛ الخليل (٢٥) منزلاً؛ بيت لحم (٩) منازل؛ أريحا (٩) منازل؛ نابلس (٧٠) منزلا؛ رام الله والبيرة (٥) منازل؛ طولكرم (منزل واحد).

كما هدمت (٣٤٤) منشأة تستخدم لأغراض غير سكنية؛ من بركسات، ومحال تجارية، وأسوار، وخيم، ومخازن، ومناشير حجر وتجريف طرق، وشبكات كهرباء، وكانت تلك المنشآت موزعة كالتالي: القدس (٥٤) (من بينها (٧) منشآت أجبرت تلك القوات ساكنيها على هدمها بأنفسهم)،؛ الخليل (٢٨)؛ طوباس والأغوار الشمالية (١٠٣)؛ بيت لحم (٣)؛ أريحا (٣٣)؛ نابلس (٩٣)؛ جنين (٥)؛ رام الله والبيرة (٢٢)؛ وقلقيلية (٣) منشآت.

وفي قطاع غزة، وثق المركز، خلال العام، تعرض (٣) منازل لأضرار جزئية جراء تعرضها لقصف قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي، والتي تتمركز على امتداد الشريط الحدودي الشرقي للقطاع، بقذائف المدفعية لمناطق في مدينة بيت حانون، في محافظة شمال غزة. كما وثق المركز تعرض عدة دونمات زراعية لأعمال التجريف، والتي نفذتها القوات المحتلة خلال عمليات التوغل المحدودة، والتي نفذتها في محافظات رفح، خان يونس ومحافظة الوسطى. وقد أسفر ذلك عن إتلاف بعض المزروعات والأشجار.

استمرار

جرائم الاستيطان واعتداءات المستوطنين

واصلت الحكومة الإسرائيلية وقوات احتلالها الحربي والمستوطنون القاطنون في الأرض الفلسطينية المحتلة خلافاً للقانون الدولي اقتراف المزيد من جرائم التوسع الاستيطاني في أراضي الضفة الغربية. فيما واصل المستوطنون المسلحون والمحميُّون من قوات الاحتلال اقتراف المزيد من جرائمهم واعتداءاتهم المنظمة ضد المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم. وخلال العام قتل المستوطنون مواطناً فلسطينياً، وأصابوا شقيقه الطفل بجراح بالغة.

مشاريع التوسع الاستيطاني

واصلت حكومة الاحتلال الحربي الإسرائيلي تنفيذ سياساتها الرامية إلى تكثيف النشاطات الاستيطانية في المناطق المصنفة بمناطق (C) بشكل عام، وفي مدينة القدس الشرقية، بشكل خاص. ورغم انتقادات المجتمع الدولي المتواصلة للنشاطات الاستيطانية الإسرائيلية، استمرت سلطات الاحتلال في زيادة تلك النشاطات خلال هذا العام بشكل غير مسبوق. وشهد نهاية العام صدور قرار جديد عن مجلس الأمن الدولي، بموافقة (١٤) عضواً، وامتناع الولايات المتحدة عن التصويت، يؤكد على عدم شرعية المستوطنات التي أقيمت على الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها مدينة القدس الشرقية، بموجب القانون الدولي. وكرر المجلس في قراره الذي أصدره بتاريخ ٢٠١٦/١٢/٢٣، وحمل رقم (٢٣٣٤) مطالبته إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بأن توقف على الفور، وبشكل كامل، جميع الأنشطة الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وأن تحترم بشكل تام جميع التزاماتها القانونية في هذا المجال. كما أكد على أنه لن يعترف بأي تغييرات على حدود ما قبل ١٩٦٧، بما فيها ما يتعلق بالقدس، باستثناء ما يتفق عليه الطرفان. ورغم تلك الانتقادات، والقرار المشار إليه، إلا أنّ المجتمع الدولي لم يتخذ إجراءات رادعة تلزم قوات الاحتلال باحترام القانون الإنساني الدولي، الأمر الذي يشجعها على الاستمرار في هذه السياسة. وفور صدور قرار مجلس الأمن، أعلن رئيس الحكومة الإسرائيلية أنّه لن يعترف، ولن يتقيد به.

وفي تحدٍّ سافر للقانون الإنساني الدولي، أقرت الكنيست (البرلمان) الإسرائيلي، بتاريخ ٢٠١٦/١٢/٥ بالقراءة التمهيدية، وبتاريخ ٢٠١٦/١٢/٧، بالقراءة الأولى مشروع قانون «التسوية» كما يسمى في إسرائيل، الذي ينصّ على الإبقاء على البؤر الاستيطانية المقامة على أراضٍ فلسطينية خاصة الملكية، في مقابل تعويض أصحاب الأراضي الفلسطينيين مالياً، أو بتخصيص أراضٍ بديلة لهم. وينص القانون على تحويل أكثر من ٥٥ بؤرة استيطانية إلى مستوطنات رسمية، وسيسري هذا على حوالي ٤ آلاف وحدة استيطانية بالضفة. جاء طرح هذا القانون، والتصويت عليه بالقراءة الأولى في أعقاب القرار الذي أصدرته المحكمة العليا الإسرائيلية بإخلاء البؤرة الاستيطانية (عمونا) المقامة على أراضٍ فلسطينية خاصة الملكية لمواطنين من بلدة سلواد، شرق مدينة رام الله.

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان يؤكد أن الأرض الفلسطينية، بما فيها مدينة القدس الشرقية، هي أرض محتلة وفق القانون الإنساني الدولي، وقرارات الشرعية الدولية، وعليه فقد دأب منذ سنوات

على مطالبة المجتمع الدولي بالتحرك الفوري والعاجل من أجل إجبار حكومة إسرائيل على وقف جميع نشاطاتها الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، وبخاصة في مدينة القدس الشرقية المحتلة، وإزالة المستوطنات الإسرائيلية، والتي تشكل جريمة حرب وفق قواعد القانون الإنساني الدولي، من تلك الأرض.

مصادرة المزيد من ممتلكات المدنيين الفلسطينيين

واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي العمل بسياسة مصادرة المزيد من ممتلكات المدنيين الفلسطينيين لخدمة أغراضها الاستيطانية. وتعتبر مصادرة الممتلكات المدنية وإحداث تغيير من قبل قوات الاحتلال في طبيعة الأرض المحتلة عملاً منافياً لأحكام القانون الإنساني الدولي الذي يشترط إحداث هذا التغيير بالضرورة الحربية. وهذا شرط لا يتوفر في المخططات والأهداف المعلنة لدولة الاحتلال الإسرائيلي.

وخلال هذا العام، تعرضت المناطق المصنفة (C)وفق اتفاق أوسلو الموقع بين الحكومة الإسرائيلية ومنظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٩٣ لأوسع عملية استهداف من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي لتفريغها من سكانها الفلسطينيين لصالح مشاريع التوسع الاستيطاني. فقد شهدت تلك المناطق، وبخاصة مناطق الأغوار، أعمال تجريف واسعة النطاق طالت العشرات من المواثل السكنية، والمنشآت الزراعية كآبار المياه، وبرك تجميع مياه الأمطار، وحظائر إيواء وتربية المواشي. كما وأصدرت تلك القوات مئات الإخطارات التي تقضي بهدم تلك المنشآت.

وعلى التوازي مع انتهاكات المستوطنين، وإجراءات سلطات الاحتلال، فقد كان للمستوطنات غير الشرعية نصيبها الوافر من الدعم المطلق من الحكومة الإسرائيلية، التي طرحت ممثلة بوزارتها وهيئاتها المختلفة العديد من العطاءات والمخططات للبناء في المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية حيث تمت المصادقة على مخططات لبناء (٣ آلاف) وحدة استيطانية جديدة في مختلف المستوطنات، هذا بالإضافة إلى الأوامر العسكرية التي طالت آلاف الدونمات من الأراضي الفلسطينية. وصادرت قوات الاحتلال الإسرائيلي حوالي (١٣٢٩٥) دونما خلال العام ٢٠١٦ تحت إدعاءات مختلفة كالاستخدام لأغراض أمنية، جدار الضم (الفاصل)، أراضي دولة، مناطق عسكرية مغلقة، وغيرها من تلك الإدعاءات. وتم الكشف عن قيام طواقم الإدارة المدنية الإسرائيلية بترسيم ومسح حوالي (٦٢) ألف دونم من أراضي الضفة الغربية في إجراء يُخشى منه أنها خطوة أولى لضمها للمستوطنات الإسرائيلية في وقت لاحق.

وبالترافق مع الأعمال الاستيطانية، جرى الاعتداء على آلاف الأشجار في أراضي الضفة الغربية المحتلة من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنين على حد سواء. تمثلت تلك الاعتداءات في اقتلاع وحرق وتكسير الأشجار وإغراقها بالمياه العادمة وتسميمها بالمواد الكيماوية، وذلك لصالح توسيع المستوطنات. وخلال هذا العام بلغ عدد الأشجار المعتدى عليها قلعاً وحرقاً وتكسيراً وإغراقاً بالمياه العادمة، حوالي (٩٧٠٠) شجرة، منها (٦٥٥٠) شجرة زيتون، وتتوّزع باقي الأشجار بين الحمضيات واللوزيات والعنب، وغيرها من الأشجار المثمرة والحرجية، وذلك بالاستناد إلى مركز أبحاث الأراضي.

سياسة تطهير عرقي

في أعقاب التوقيع على اتفاق أوسلو بين حكومة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في أيلول (سبتمبر) ١٩٩٣، وتصنيف الأراضي المحتلة إلى مناطق (A) و(B) و(C)، وإحالة المسؤولية الكاملة عن المناطق المصنفة (C) إلى قوات الاحتلال الإسرائيلي، أطلقت تلك القوات يدها في مناطق (C) لصالح مشاريع التوسع الاستيطاني. تستخدم قوات الاحتلال الإسرائيلي مجموعة من الذرائع لتنفيذ سياسات التطهير العرقي في المناطق المصنفة (C) في الضفة الغربية. ولعل أشدها قسوة تدمير حياة السكان المدنيين الفلسطينيين هناك، من خلال تجريف مساكنهم، وحظائر إيواء مواشيهم بادعاء بنائها دون الحصول على تراخيص من (الإدارة المدينة)، وترحيلهم الجماعي من منطقة إلى أخرى بادعاء إجراء تدريبات عسكرية، أو الإعلان عن مناطق شاسعة من الأراضي الزراعية والمناطق الرعوية مناطق عسكرية مغلقة، وترحيل المواطنين غير المثبتة عناوينهم السكنية في المنطقة عنها، وذلك بهدف تدمير مقومات حياتهم اليومية، وزيادة معاناتهم.

وخلال هذا العام، استمرت قوات الاحتلال الإسرائيلي، وعلى نطاق واسع، في استهداف التجمعات البدوية الفلسطينية بهدف اقتلاعهما من مناطق سكناها، وبخاصة على السفوح الشرقية للضفة الغربية والأغوار، حيث جرى تهجير حوالي (١٤٠) عائلة عن مساكنها. ففي تاريخ ٢٠١٦/٢/٤، جرّفت تلك القوات (٤) خيام سكنية، و(١٦) منشأة أخرى في منطقة (ذراع عواد) في الأغوار الشمالية. وفي تاريخ ٢٠١٦/٢/٩، جرّفت (١٢) خيمة سكنية، و(٦) حظائر لإيواء المواشي، و(٦) مخازن لتخزين الأعلاف في منطقة طانا المطلة على الأغوار الوسطى. وفي تاريخ ٢٠١٦/٢/١٠، أقدمت قوات الاحتلال على تجريف (٣) بركسات سكنية مسقوفة بالصفيح وشبكات المياه والكهرباء؛ وحظيرتين لإيواء الأغنام والطيور، في منطقتي المصفح وخربة الشونة، غرب قرية الجفتلك، شمال مدينة أريحا، فيما اقتلعت في التاريخ نفسه (٤) خيام سكنية في منطقة (ذراع عواد) للمرة الثانية خلال أقل من أسبوع.

في تاريخ ٢٠١٦/٢/١١، جرّفت آليات الاحتلال الإسرائيلي (١١) مسكناً؛ و(٢٥) منشأة أخرى ملحقة بها، في مناطق الفارسية، عين البيضا، وبردلا في الأغوار الشمالية، شرق محافظة طوباس، في تاريخ ٢٠١٦/٢/١٥، جرّفت (٢٤) خيمة سكنية؛ و(٣٠) حظيرة لإيواء وتربية المواشي، و(١٢) منشأة خدمات ملحقة بها، في منطقة الرشاش، جنوب بلدة دوما، جنوب شرقي مدينة نابلس. وفي تاريخ ٢٠١٦/٣/٢، جرّفت تلك القوات (١٠) خيام سكنية، و(٦) خيام تستخدم حظائر لإيواء المواشي في خربة طانا للمرة الثانية خلال أقل من شهر واحد. وفي تاريخ ٢٠١٦/٤/٧، جرّفت (١٦) خيمة سكنية، و(٥) كهوف تستخدم كمساكن، و(١٥) حظيرة لإيواء المواشي، في خربة طانا، وذلك للمرة الثالثة منذ بداية هذا العام. وفي تاريخ ٢٠١٦/٩/٧، جرفت قوات الاحتلال الإسرائيلي (٣) مساكن، و(١١) منشأة ملحقة بها على الطرف الشرقي لقرية العقبة، في الأغوار الشمالية. وفي تاريخ ٢٠١٦/٩/٢٧، جرفت (٦) مساكن وملحقاتها من المطابخ ودورات المياه، و(٩) حظائر لإيواء الأغنام وملحقاتها من القواطع الحديدية والطاولات، في خربة الحَمَّة في الأغوار الشمالية أيضاً. وفي تاريخ ٢٠١٦/١٠/٩، جرفت قوات الاحتلال (١١) مسكناً؛ و(٣٠) منشأة ملحقة بها في منطقة خربة الرأس الأحمر، شرق

محافظة طوباس، فيما جرّفت (٤) مساكن، و(١٣) منشأة ملحقة بتاريخ ٢٠١٦/١٠/٣١، في خربة الدير في الأغوار الشمالية، شرق محافظة طوباس. وفي تاريخ ٢٠١٦/١١/١٤، جرّفت (٢٨) مخزناً في قرية العوجا، شمالي مدينة أريحا.

و لم يقتصر استهداف قوات الاحتلال الإسرائيلي للتجمعات البدوية على منطقة الأغوار والمناطق القريبة منها والمطلة عليها فقط، بل إن هذا الاستهداف شمل المناطق الجنوبية لمحافظة الخليل. ففي تاريخ ٢٠١٦/٤/٦، جرّفت تلك القوات (٦) مساكن من الصفيح، في خربة أم الخير، جنوب شرقي مدينة يطا، جنوب غربي المحافظة، فيما جرّفت بتاريخ ٢٠١٦/٨/٢٤، مسكنين، ومركزاً شبابياً في الخربة المذكورة. وفي تاريخ ٢٠١٦/٨/٩ جرّفت قوات الاحتلال خمسة مساكن في خربة أم الخير أيضاً، فيما جرفت (٧) منازل سكنية، وبركسا لإيواء الأغنام في خربة جورة الخيل، شرق بلدة سعير، شرق مدينة الخليل، بتاريخ ٢٠١٦/٨/١٦.

المزيد من إجراءات تهويد مدينة القدس الشرقية

واصلت حكومة إسرائيل وسلطات احتلالها الحربي تنفيذ خططها الرامية إلى تهويد مدينة القدس الشرقية المحتلة نهائياً. ففضلاً عن تعزيز إجراءات عزل المدينة عن محيطها الفلسطيني في الضفة الغربية، واستكمال بناء جدار الضم (الفاصل) حولها، ومواصلة البناء في المستوطنات القائمة في قلبها والمحيطة بها، استمرت تلك القوات في التضييق على مجمل مناحي حياة السكان الفلسطينيين في المدينة. وواصلت بلدية الاحتلال سياسة تجريف منازل المدنيين الفلسطينية السكنية بادعاء عدم الحصول على تراخيص خاصة بذلك و/أو إجبارهم على هدمها بأيديهم. وشهد عام ٢٠١٦ زيادة ملحوظة في أعداد المنازل التي تعرضت للهدم، وفي إصدار إخطارات الهدم التي تستَهدِف منازل المواطنين الفلسطينيين وممتلكاتهم المدنية الأخرى في المدينة وضواحيها. ويعرب المَركز عن قلقه البالغ من استهداف منازل المواطنين الفلسطينيين على نطاق واسع في العام المقبل بعد الأوامر التي أصدرها رئيس حكومة الاحتلال الإسرائيلي، بنيامين نتانياهو، للتسريع في عمليات هدم منازل الفلسطينيين في مدينة القدس الشرقية المحتلة، بحجة عدم الترخيص.

وخلال العام، استمرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي، ومن خلال البلدية، في اقتراف المزيد من جرائم تجريف المنازل السكنية الفلسطينية في مختلف أنحاء المدينة وضواحيها بادعاء بنائها دون الحصول على التراخيص اللازمة. وفي هذا الصدد لا تزال سلطات البلدية تضع سلسلة من الإجراءات الطويلة والمعقدة التي تسبق إصدار تراخيص بناء للمواطنين الفلسطينيين، مما يضطرهم، وتحت ضغط الحاجة لتلبية ضرورات الزيادة السكانية الطبيعية، للجوء إلى بناء منازل لهم دون الحصول على التراخيص اللازمة، أو إضافة غرف إلى منازلهم القائمة، رغم معرفتهم المسبقة بالنتائج. وفي المقابل، أقرت سلطات الاحتلال بأذرعها المختلفة (بلدية القدس، وزارة الإسكان، وزارة الداخلية، والجمعيات الاستيطانية) بناء مئات الوحدات السكنية الاستيطانية داخل المدينة المحتلة وحولها خلال هذا العام. شهد عام ٢٠١٦ ارتفاعا ملحوظا في عدد المخططات الاستيطانية في مدينة القدس المحتلة. وقالت صحيفة "هآرتس" العبرية، في تقرير نشرته بتاريخ ٢٠١٦/١٢/٢٦، إن العام الحالي شهد زيادة حادة في المخططات الاستيطانية التي

قدمت وصودق عليها في القدس. وأضافت: "منذ بداية العام الجاري صودق على بناء ١٥٠٦ وحدات سكنية (استيطانية) مقارنة مع (٣٩٥) وحدة في عام ٢٠١٥، و(٧٧٥) وحدة في العام ٢٠١٤".

وفي إطار الاستيلاء على العقارات الفلسطينية لصالح الجمعيات الاستيطانية، استولت الجمعيات الاستيطانية، وبقرارات من محاكم الاحتلال، على أرض في حي الشيخ جراح، شمال المدينة، مساحتها (٣) دونمات تعود لعائلتي أبو طاعة وصيام. كما استولت على منزلين في القدس القديمة. ففي منتصف شهر تموز (يوليو) استولت جمعية "عطيرت كوهنيم" على عقار لعائلة البكري في منطقة باب حطة بالبلدة القديمة، بحجة أن العائلة "مستأجر غير محمي"، ويقطن فيه (٦) أشخاص بينهم (٣) أطفال. وفي منتصف شهر أيلول (سبتمبر) استولت جمعية "عطيرت كوهنيم" على عقار لعائلة المواطن مازن قرش في البلدة القديمة، بحجة أن العائلة "مستأجر غير محمي"، وفقدت حق الحماية باعتبارها "الجيل الرابع"، علما أن العائلة تُقيم في العقار منذ عام ١٩٣٦، ويعيش فيه (٨) أفراد بينهم طفلان.

وفي سياق متصل، جرى تسريب بناية سكنية مكونة من طابقين، وقطعة أرض تحيط بها في حارة بيضون (حي وادي حلوة) في بلدة سلوان، لجمعية (العاد) الاستيطانية، كما سربت بناية في حي وادي حلوة في البلدة ذاتها مؤلفة من طابقين. وسيطر المستوطنون على بناية سكنية ضخمة مطلة على البلدة القديمة، مُكونة من عدة غرف في حارة السعدية بالقدس القديمة، تعود لعائلة "اليوزباشي". وفي تاريخ ٢٠١٦/١٢/٣٠، استولت الجمعيات الاستيطانية على عقار في حوش الفاخوري، في حي واد حلوة، في بلدة سلوان. العقار مكون من طابقين، وتبلغ مساحته ١٦٠م٢. وأفادت مصادر محلية في البلدة أنه لم يتم التأكد من تسريب العقار، أو الاستيلاء عليه، وذلك بسبب انتقال ملكيته بين عدة عائلات فلسطينية في الحي.

وبالترافق مع تلك السياسات والإجراءات المنافية للقانون الدولي، استمرت وزارة داخلية الاحتلال في تنفيذ سياسات سحب بطاقات هوية سكان المدينة الفلسطينيين، وحرمانهم من حقهم في السكن وممارسة حياتهم الطبيعية فيها. وتستخدم سلطات الاحتلال عدة وسائل لسحب تلك البطاقات، سواء من خلال سحبها المباشر بذريعة عمل وسكن المواطنين المقدسيين خارج الحدود البلدية للمدينة وفق التقسيم الإداري الإسرائيلي لها، أو رفض شمل الأزواج والأبناء، أو لأسباب سياسية.

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان وإذْ يؤكد على عدم شرعية الإجراءات الإسرائيلية في مدينة القدس المحتلة وضواحيها كونها جزءً لا يتجزأ من الأرض المحتلة، يشير إلى أن بلدية الاحتلال تُميِّز ضد الفلسطينيين بكل ما يتصل بتراخيص البناء والخدمات. ويرى المركز أن سياسة تهجير السكان الفلسطينيين من مدينة القدس تعتبر إحدى الوسائل المعتمدة لدى دولة الاحتلال الإسرائيلي من أجل خلق واقع جديد يكون فيه اليهود النسبة الغالبة في المدينة.

وواصلت سلطات الاحتلال سياسة التضييق على نشاط المؤسسات الأهلية الفلسطينية العاملة في المدينة بادعاء تبعيتها لمنظمة التحرير الفلسطينية، و/أو للسلطة الوطنية الفلسطينية، على الرغم من وضوح هوية تلك المؤسسات. وشملت الإجراءات الإسرائيلية مداهمة تلك المؤسسات، منع عقد اجتماعات لهيئاتها العامة والإدارية، منع إقامة أية احتفال أو اجتماعات داخل تلك المؤسسات، حتى وإن كان النشاط المنوي إقامته نشاطاً اجتماعياً بادعاء أنه نشاط يخص المنظمة أو السلطة. ففي تاريخ ٢٠١٦/٨/٨، أغلقت شرطة الاحتلال الإسرائيلي مؤسسة «ساعد للاستشارات التربوية» في البلدة القديمة من مدينة القدس الشرقية المحتلة بادعاء «دعمها للإرهاب». وكانت شرطة الاحتلال قد استدعت الشيخ جميل حمامي، عضو الهيئة الإسلامية العليا، والمدير التنفيذي لمدارس الإيمان، وعضو جمعية الثقافة الإسلامية، إلى مقرها في شرطة «المسكوبية» في القدس الغربية وسلمته أمرا بإغلاق الجمعية موقعاً من روني الشيخ، المفتش العام للشرطة الإسرائيلية.

كما واستمرت قوات الاحتلال في انتهاك الحقوق الدينية للفلسطينيين من خلال استمرارها في إغلاق مدينة القدس الشرقية أمام المسلمين والمسيحيين وعدم تمكينهم

من الدخول السلس للمدينة لأداء شعائرهم الدينية في مساجدها وكنائسها. ترافق ذلك مع استمرار أعمال الحفريات في محيط المسجد الأقصى بشكل أضحت تلك الأعمال تهدد سلامة بنيانه، وتعرضه لخطر الانهيار، فضلاً عن اقتحاماته المتكررة من قبل المستوطنين وأذرع الاحتلال الأمنية، والدعوات إلى تقسيمه بين المسلمين واليهود على غرار ما حدث في الحرم الإبراهيمي في مدينة الخليل. وأفاد مركز معلومات وادي حلوة أنه رصد اقتحام (١٥٨٧٨) مستوطناً للمسجد خلال العام، وذلك عبر بوابة المغاربة الذي تسيطر سلطات الاحتلال على مفاتيحه منذ احتلال المدينة عام ١٩٦٧.

وفي تطور خطير ولافت، أبلغت قوات الاحتلال الإسرائيلي مؤذني مساجد الرحمن، الطيبة، والجامعة في بلدة أبو ديس، شرقي مدينة القدس المحتلة، بحظر رفع أذان الفجر فيها عبر مكبرات الصوت الخارجية.كما وقامت بمنع أهالي المناطق الغربية من البلدة، من الوصول إلى مسجد صلاح الدين لأداء صلاة الفجر فيه، وذلك بتاريخ ٢٠١٦/١١/٤. وفي تحدٍّ سافر لكافة القوانين والأعراف الدولية، سعت حكومة الاحتلال الإسرائيلي لسنّ قانون في (الكنيست) يقضي بمنع رفع الآذان عبر مكبرات الصوت، وذلك تحت مسمى قانون (منع الإزعاج). وانتهى العام دون سنّ هذا القانون، إلا أنّ محاولات سنّه مازالت قائمة.

وخلال العام، جرى استهداف مدارس المدينة بشكل لافت، وتجسد ذلك باقتحام المدارس، واعتقال طلبتها أثناء توجههم إليها، أو عودتهم منها، وإطلاق قنابل الغاز والقنابل الصوتية داخل أسوارها، واعتقال طلاب من داخل صفوفهم المدرسية. ومن ضمن المدارس التي تعرضت للاعتداء: مدرسة الأيتام الإسلامية في البلدة القديمة، مدرسة راس العمود؛ ومدرسة الطور، وجرى اعتقال حوالي (٣٨) طالباً خلال توجههم إلى مدارسهم، أو عودتهم منها إلى منازلهم، هذا بالإضافة لاعتقال مدير مديرية التعليم في القدس، سمير جبريل، ومدير مدرسة دار الأيتام الإسلامية، محمد الأطرش. كانت قوات الاحتلال تدعي أن طلبة تلك المدارس يشاركون في أعمال رشق الحجارة ضد أفرادها ومستوطنيها.

جرائم المستوطنين ضد المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم

واصل المستوطنون اقتراف اعتداءاتهم ضد المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها مدينة القدس الشرقية.

ففي تاريخ ٢٠١٦/١/١٨، أقدم مستوطن من مستوطنة «أرائيل» على دهس مواطنين شقيقين، أحدهما طفل، من سكان قرية مسحة، غربي مدينة سلفيت، أثناء عودتهما من العمل في قرية كفر قاسم، على دراجة هوائية. تجاوز المستوطن بمركبته الشارع العام (عابر السامرة،) رغم أنه كان فارغاً، واتجه نحو الدراجة الهوائية بشكل عمد، والتي كان يقودها المواطن **خليل عامر، ١٩ عاماً**، وكان برفقته شقيقه الطفل **عدي، ١٧ عاماً**، ما أدى إلى انقلاب الدراجة ومقتل سائقها على الفور، وإصابة شقيقه عدي إصابة بليغة.

وفضلاً عن الجريمة المشار إليها، اقترف المستوطنون العديد من الاعتداءات ضد المدنيين الفلسطينيين، وأصابوهم بجراح. وفي تنفيذ تلك الاعتداءات، استخدم المستوطنون الأسلحة النارية والسكاكين والهراوات والعصي والمواسير في اعتداءاتهم تلك. و لم تسلم الأماكن الدينية من تلك الاعتداءات، ففي تاريخ ٢٠١٦/١/١٧، خط مستوطنون شعارات عنصرية تحريضية على أبواب كنيسة "الدورمتسيون – رقاد السيدة العذراء" في جبل صهيون، في مدينة القدس الشرقية المحتلة، وعلى جدران معهد الكهنوت التابع للبطريركية الأرثوذكسية في جبل صهيون.

وفي جريمة خطيرة تذكّر بجريمة إحراق منزل عائلة المواطن سعد دوابشة، الذي قضى وزوجته وطفلهما علي بعد إضرام النار في المنزل على أيدي المستوطنين بتاريخ ٢٠١٥/٧/٣١، تعرض منزل عائلة المواطن إبراهيم دوابشه، ٢٣ عاماً، في قرية دوما، جنوب شرقي مدينة نابلس، بتاريخ ٢٠١٦/٣/٢٠، لإلقاء زجاجة حارقة في غرفة النوم، وذلك بينما كان نائماً وزوجته يقين دوابشة، ٢٠ عاماً. أسفر ذلك عن اشتعال النيران في كامل المنزل، وإصابة إبراهيم وزوجته بحالة اختناق قبل أن يتمكنا من الفرار من المنزل. تشير أصابع الاتهام إلى أن المستوطنين هم من نفذوا هذا الاعتداء على منزل المواطن المذكور كونه الشاهد الوحيد على جريمة المستوطنين ضد عائلة المواطن سعد دوابشة.

ومن خلال رصد المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان لجرائم المستوطنين في أراضي الضفة الغربية المحتلة، بما فيها مدينة القدس الشرقية، يؤكد المركز على أن تلك الاعتداءات كانت تتم تحت سمع وبصر قوات الاحتلال، حيث تقوم تلك القوات بتوفير الحماية للمستوطنين على مدار الساعة، وبمرافقتهم خلال تنفيذهم العشرات من اعتداءاتهم، فضلا عن قيامها بتأمين الحماية لهم خلال قيامهم باعتداءاتهم ضد المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم، في حال محاولة المواطنين الفلسطينيين التصدي لهم لإبعادهم عن أراضيهم الزراعية، أو منازلهم السكنية التي تتعرض للاعتداءات. ولا تتدخل تلك القوات لوقف هذه الاعتداءات، كما لا تقوم بتوقيف الجناة من المستوطنين لتقديمهم للمحاكمة. ويشكل هذا السلوك عامل تشجيع للمستوطنين للاستمرار في اقتراف جرائمهم واعتداءاتهم، كما ويشكل عامل إحباط لدى الضحايا الفلسطينيين الذين يمتنعون عن تقديم الشكاوى للسلطات الإسرائيلية لعدم قناعتهم بجديتها في التحقيق في الشكاوى، وإنصافهم.

جدار الضم (الفاصل) في عمق أراضي الضفة الغربية

رغم مرور ما يزيد عن اثني عشر عاماً على صدور الرأي الاستشاري الذي أصدرته محكمة العدل الدولية في لاهاي بتاريخ ٢٠٠٤/٧/٩، بناء على طلب تقدمت به الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ٢٠٠٣/١٢/٣، والذي قضى بعدم قانونية إقامة جدار الضم (الفاصل) في أراضي الضفة الغربية، إلا أن دولة الاحتلال الإسرائيلي لم تغير من واقع هذا الجدار شيئاً. وكانت تلك المحكمة قد قضت بأن إقامة الجدار غير قانوني. وجاء في الاستنتاجات الخاصة بالرأي الاستشاري أنه يتوجب على إسرائيل التوقف عن إقامة الجدار، وتفكيك الأجزاء التي تمت إقامتها في الضفة الغربية، وإلغاء الأوامر التي تم إصدارها بخصوص إقامته وتعويض الفلسطينيين الذين تضرروا جراء ذلك. كذلك ناشدت محكمة العدل الدولية المجتمع الدولي بالامتناع عن المساعدة في استمرار الوضع غير القانوني الذي نشأ في أعقاب إقامة جدار الضم (الفاصل)، واتخاذ الوسائل القانونية من أجل إيقاف الخروقات الإسرائيلية وضمان تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة. إلا أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي، وجهازها القضائي استمر في ضرب رأي محكمة العدل الدولية بعرض الحائط، واستمرت حكومة إسرائيل بالتصرف كدولة فوق القانون، كما أنّ المجتمع الدولي لم يتخذ أيّ إجراءات من شأنها أن ترد ع قوات الاحتلال، أو تحاسبها على جرائمها المختلفة، وانتهاكاتها الجسيمة للقانون الدولي الإنساني في الأرض الفلسطينية المحتلة.

تشير الدلائل الواقعية إلى أن إسرائيل، التي تتشبث بادعاءات أمنية لبناء جدار الضم (الفاصل) أنها خلقت حقائق أحادية الجانب على أرض الواقع، وجعلت من الجدار حدوداً للتفاوض عليها مع الفلسطينيين الذين يسعون لإقامة دولتهم في حدود الرابع من حزيران (يونيو) ١٩٦٧. ووفق تقديرات فلسطينية، فإن مساحة الأراضي الفلسطينية المعزولة والمحاصرة بين الجدار وخط الهدنة (الخط الأخضر) بلغت حوالي ٦٨٠ كم٢، أي نحو ١٢,٠٪ من مساحة الضفة، منها حوالي ٤٥٤ كم٢ أراضٍ زراعية ومراعٍ.

العدالة

المنتظرة والعدالة الغائبة

مازال الشعب الفلسطيني، وللسنة الثالثة على التوالي، يترقب قرار المحكمة الجنائية الدولية لفتح تحقيق في الجرائم التي ارتكبت في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ ١٣ يونيو ٢٠١٤، واصدار مذكرات استدعاء واعتقال ضد القادة الاسرائيليين المسؤولين عن هذه الجرائم، سيما جرائم العدوان الاسرائيلي على قطاع غزة في يوليو ٢٠١٤. وكان المركز الفلسطيني لحقوق الانسان، وشركاؤه مركز الميزان لحقوق الانسان، مركز الضمير لحقوق الإنسان، ومركز الحق لحقوق الانسان قد قدموا ثلاث مذكرات قانونية حول جرائم ارتكبت في الارض الفلسطينية منذ يونيو ٢٠١٤، كان أخرها بتاريخ ٢٢ نوفمبر ٢٠١٦ عن الحصار الاسرائيلي على قطاع غزة، وما ينطوي عليه من جرائم ضد الانسانية، دعت المنظمات لفتح تحقيق فيها. كما سبق وان تقدمت المؤسسات بمذكرتين عن عدوان ٢٠١٤، أحدهما عن العدوان الاسرائيلي على قطاع غزة في العام ٢٠١٤، والآخرى عن مذبحة يوم الجمعة الأسود في رفح (عملية هنيبعل) بشكل خاص.

وقد استهل هذا العام باستقالة السيد مكارم وييسونو، مقرر الأمم المتحدة الخاص بالوضع في الأرض الفلسطينية المحتلة، بتاريخ ٥ يناير ٢٠١٦، بعد أن عرقلت إسرائيل عمله بعد تجاهلها عدة طلبات للسماح له بدخول الأرض المحتلة لمباشرة عمله. وكانت اسرائيل لم تسمح للمحكمة الجنائية الدولية ولا للجنة التحقيق الدولية المشكلة للتحقيق في الجرائم المرتكبة خلال عدوان ٢٠١٤، بالدخول لقطاع غزة للوقوف على الحقائق. وهذه التفاصيل تعكس صورة كاملة وواضحة من حالة إخفاء الحقيقة والتنكر لدم الضحايا المدنيين التي تنتهجها اسرائيل لتحصين مجرمي الحرب فيها من أي ملاحقة قضائية.

وقد شهد العام ٢٠١٦ أحد مظاهر الحصانة التي تعطي لمجرمي الحرب الاسرائيليين من دول داومت على الظهور بمظهر حامي العدالة. ففي يوليو ٢٠١٦، أرسلت وحدة جرائم الحرب في مقر الشرطة البريطانية رسالة الى السفارة الاسرائيلية في لندن تستدعي فيها تسيبي ليفني للحضور من أجل إجراء مقابلة مع الشرطة للتحقيق معها فيما يتعلق بدورها في العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة لعام ٢٠٠٨– ٢٠٠٩ (عملية الرصاص المصبوب)، بناء على دعوى قضائية يباشرها المركز أمام القضاء البريطاني. وكانت ليفني تشغل منصب وزير الخارجية وعضو في مجلس الوزراء الأمني في ذلك الوقت. وقد اسعفها كالعادة تدخل الساسة البريطانيين بشكل مفضوح لتحصين متهمة في جرائم حرب من الخضوع للعدالة البريطانية، في صفعة لكل مبادئ العدالة البريطانية والدولية.

وقد أكد المركز في بيان اصدره في حينه أن تصنيف زيارة السيدة ليفني على انها في "بعثة خاصة" تشمل اتصالات دبلوماسية على الرغم من أن ليفني لا تشغل أي منصب رسمي غير كونها عضو في البرلمان الاسرائيلي في حزب المعارضة الرئيسي، هي محاولة مفضوحة لتحصينها من المساءلة، بالرغم من وجود أدلة قوية على تورطها بجرائم حرب في قطاع غزة. ويجب أن لا تصبح المملكة المتحدة ملاذاً آمناً يفلت فيه المشتبه بارتكابهم جرائم حرب من العدالة عن طريق التدخل السياسي في النظام القانوني.

أما فيما يتعلق بمنظومة العدالة الاسرائيلية، فقد استمرت قوات الاحتلال الإسرائيلي في وضع العراقيل أمام ضحايا جرائمها من الفلسطينيين لمنعهم من الحصول على حقهم في الانتصاف والعدالة، مما ساهم بشكل مباشر في تصاعد هذه الجرائم، وتفشي الحصانة والإفلات من العقاب. واستمر نظام العدالة الإسرائيلي في تجاهل الإعدامات الميدانية التي نفذها جنود وشرطة الاحتلال ضد مواطنين فلسطينيين بادعاء محاولة تنفيذ عمليات طعن، للعام الثاني على التوالي. ويضاف إلى ذلك الحالة المستمرة من التجاهل والمماطلة في ملاحقة ومحاكمة الجنود والمستوطنين الإسرائيليين المتهمين بالاعتداء على فلسطينيين. وتعزز هذه الحقائق واستمراها منذ بدء الاحتلال نتيجة واقعية مفادها أن نظام العدالة الإسرائيلي لا يرغب في تقديم العدالة للفلسطينيين، ويصر على اعطاء حصانة للمعتدين من المستوطنين وجنود الاحتلال. وبالتالي، اصبح اللجوء للعدالة الدولية هو الخيار المتاح للفلسطينيين في ظل الانكار الاسرائيلي الواضح لأية عدالة للضحايا الفلسطينيين.

ومازال ضحايا العدوان الإسرائيلي الأخير على قطاع غزة في يونيو ٢٠١٤ (عدوان الجرف الصامد) ينتظرون العدالة والإنصاف، بعد أن انضموا لقائمة طويلة جداً من ضحايا العدوان الإسرائيلي المتكرر على قطاع غزة في ٢٠١٢ (عدوان عامود السحاب)، وفي العام ٢٠٠٨–٢٠٠٩ (عدوان الرصاص المصبوب).[١٥] ويعتبر هذا الوضع تحد خطير لمنظومة العدالة الدولية، والتي يجب أن تتصدى لتنكر الاحتلال الإسرائيلي لكل التزاماته الدولية.

يعمل المركز حاليا على ثلاث جبهات لملاحقة مجرمي الحرب الاسرائيليين وانصاف الضحايا الفلسطينيين. حيث يتابع المركز مئات الشكاوى التي قدمها للنيابة العامة الاسرائيلية لفتح تحقيقات في جرائم حرب ارتكبت من قبل قوات الاحتلال الاسرائيلي. كما ويتابع المركز ملف ملاحقة مجرمي الحرب الاسرائيليين أمام الدول ذات الولاية القضائية الدولية. كما يعطي المركز أهمية خاصة وبالشراكة مع باقي منظمات حقوق الانسان الفلسطينية لمسار المحكمة الجنائية الدولية، من خلال امداد المحكمة بالمعلومات والمذكرات القانونية.

ونعيد التأكيد من خلال نتائج اللجوء لمنظومة العدالة الإسرائيلية أن قضاء الاحتلال الإسرائيلي وجد لتقديم غطاء قانوني لمجرمي الحرب الإسرائيليين، وتجنيبهم الملاحقة الدولية، من خلال إيهام المجتمع الدولي بأن ثمة تحقيقات داخلية تتم. ويأتي عمل المركز أمام القضاء الإسرائيلي كخطوة ضرورية على طريق اللجوء للعدالة الدولية، والتي تتمثل في استنفاد الوسائل الداخلية الذي تتطلبه الوسائل الدولية، لاسيما المحكمة الجنائية الدولية التي اصبحت دولة فلسطين أحد اعضائها في إبريل ٢٠١٥.

فيما يأتي، توضيح بالحقائق والأرقام لإجراءات الاحتلال الإسرائيلي لتحصين مجرمي الحرب الاسرائيليين من الملاحقة، وحرمان الضحايا الفلسطينيين من العدوان الاسرائيلي المتكرر على قطاع غزة من حقهم في التعويض.

٤. شنت اسرائيل ثلاث عمليات عدوانية كبيرة على قطاع غزة منذ نهاية العام ٢٠٠٨ وحتى الآن، كان أولها في العام ٢٠٠٨–٢٠٠٩ وأطلقت عليها "الرصاص المصبوب"، والاخرى في العام ٢٠١٢ وأطلقت عليها "عامود السحاب"، والثالثة في العام ٢٠١٤، واطلقت عليها "الجرف الصامد"

أولاً: تحصين مجرمي الحرب الإسرائيليين من الملاحقة:

دأبت سلطات الاحتلال الإسرائيلي على تجاهل الشكاوى المقدمة للتحقيق في أفعال يرجح بأنها تشكل جرائم حرب ضد المدنيين الفلسطينيين، أو إعطاء ردود سلبية بادعاء عدم وجود أي تجاوز، كوسيلة منها لتحصين مجرمي الحرب الاسرائيليين. وقد قام المركز بتقديم (٢٤٧) شكوى للنيابة العسكرية الإسرائيلية لفتح تحقيق جنائي في هذه الانتهاكات التي ارتكبتها قوات الاحتلال، خلال العدوان على قطاع غزة في العام ٢٠١٤. وقد تلقى المركز حتى تاريخه (٣١) رداً فقط، (٧) ردود منها ادعت النيابة العسكرية بأن الشرطة العسكرية تباشر التحقيق، و(١٠) ردود طالب أرسلت النيابة العسكرية طلب بينات اضافية، و(١٤) رداً الأخيرة افادت فيها بإغلاق الملف بادعاء عدم توافر شبهات جنائية حول الحادث. وكان المركز قد تقدم بـ(١٠) اعتراضات على إغلاق الملفات خلال العام ٢٠١٦ و لم يتلق أي رد من قبل النيابة العسكرية.

وعمل المركز خلال العام ٢٠١٦ على متابعة القيود الاسرائيلية على الوصول للمناطق الحدودية البرية والبحرية، حيث تفرض سلطات الاحتلال قيود على حرية الحركة في هذه المناطق. وقد تقدم المركز بـ١٠ شكاوى للنيابة العسكرية الاسرائيلية تتعلق بانتهاكات في المناطق البحرية المقيدة، تتعلق بمصادرة ٦ قوارب وتدمير أخر. كما ويتابع المركز ٤٩ شكوى أخرى سبق وأن تقدم بها للنيابة العسكرية عن انتهاكات وقعت في المناطق مقيدة الوصول، ومنها ١٩ شكوى في المناطق البحرية المقيدة، تتعلق ٢ منها بإصابة صيادين، و١٦ أخرى بمصادرة قوارب صيد. ويؤكد المركز أن النيابة العسكرية الإسرائيلية تتبع سياسة ممنهجة لإنكار حق الضحايا الفلسطينيين في العدالة، ولتقديم غطاء قانوني لمجرمي الحرب الإسرائيليين، لتحصينهم من الملاحقة الدولية.

ثانياً: إنكار حق الضحايا في التعويض وجبر الضرر:

داوم المركز خلال العام ٢٠١٦ على متابعة البلاغات التي تقدم بها لوزارة الدفاع الإسرائيلية للسماح بتحريك دعاوى تعويض ضد اعتداءات الجيش الإسرائيلي، وذلك وفق ما يتطلبه القانون الإسرائيلي. وكان المركز قد تقدم بـ(١٠٧٨) بلاغاً لوزارة الدفاع الإسرائيلية، في أعقاب العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في العام ٢٠١٤، و لم يتلق إلا رداً عاماً منها يفيد باستلام البلاغات. ولا يعوّل المركز على قدرة القضاء الإسرائيلي على جبر الضرر للضحايا، وذلك بسبب العراقيل التي تضعها سلطات الاحتلال في وجه الضحايا ومحاميهم، بالإضافة إلى عدم نزاهة وحيادية القضاء الإسرائيلي عندما يتعلق الأمر بالفلسطينيين. ويأتي عمل المركز كجزء من عمله المستمر لاستنفاذ الوسائل الداخلية، من أجل تهيئة الظروف لعمل الوسائل الدولية، لاسيما المحكمة الجنائية الدولية.

جدير بالذكر أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي قد وضعت سلسلة من العقبات المادية والقانونية لعرقلة وصول الفلسطينيين لحقهم في جبر الضرر، كان آخرها مصادقة المحكمة العليا الاسرائيلية بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠١٤ على الأنظمة التي تمنع الغزيين المشتكين ضد الجيش الإسرائيلي من دخول البلاد لإتمام الإجراءات القضائية. ويضاف إلى ذلك الرسوم التعجيزية التي فرضتها

سلطات الاحتلال لرفع دعاوى التعويض، مما اوجد استحالة موضوعية لرفع دعاوى تعويض لجميع المتضررين، والذين يقدر عددهم بالآلاف . وقد كان التعديل رقم (٨) لسنة ٢٠١٢ لقانون الأضرار المدنية (مسؤولية الدولة) لسنة الصادر سنة ١٩٥٢، بمثابة إنكار كامل لأي فرص للانتصاف، فقد تم بموجبه إعفاء الجيش الإسرائيلي من أية مسؤولية مدنية بخصوص الأضرار الناشئة عن العمليات العسكرية التي يجريها الجيش في «دولة العدو». وقد طبق هذا التعديل بأثر رجعي من العام ٢٠٠٥، مما يعني أنه أعفى الجيش الإسرائيلي ليس فقط من تعويض ضحايا العدوان الإسرائيلي الأخير على غزة ، بل أيضاً وضحايا كل من العدوان الاسرائيلي على قطاع غزة في العام ٢٠٠٨–٢٠٠٩ (عدوان الرصاص المصبوب)، عدوان العام ٢٠١٢ (عدوان عامود السحاب)، وذلك بالإضافة إلى أي استهداف آخر لمدنيين فلسطينيين منذ العام ٢٠٠٥. وقد قامت المحاكم الإسرائيلية في اعقاب هذا القانون برد العديد من الدعاوى التي سبق أن رفعها المركز للمطالبة بحق ضحايا العدوان الإسرائيلي في التعويض.

منظومة العدالة الإسرائيلية تشجع الاعتداء على الفلسطينيين:

تكرس منظومة العدالة الإسرائيلية الحصانة للجنود الاسرائيليين من أي ملاحقة على الجرائم والتجاوزات التي يرتكبونها بحق المدنيين الفلسطينيين. وتساهم هذه السياسة الاسرائيلية بشكل واضح في تصاعد وتيرة الانتهاكات من قبل جنود ومستوطني الاحتلال ضد المواطنين الفلسطينيين. وتحاول منظومة العدالة الاسرائيلية من خلال الادعاء بوجود آليات رقابة دقيقة على سلوك جيش الاحتلال، ومن خلال توظيف ماكينة اعلامية ضخمة، أن تعكس صورة غير حقيقية بأنها تحقق في كافة الادعاءات التي تقدم لها عن تجاوزات جنودها.

ويؤكد المركز أن الواقع على الارض والارقام تكشف غير ذلك تماما، كما عرضنا سابقا، ففي الوقت الذي يسقط الاف الضحايا المدنيين في كل عدوان على قطاع غزة، وفي الضفة الغربية، تقف منظومة العدالة الاسرائيلية متفرجة، ولا تحقق الا لو كشفت الكاميرات صدفة ما تخفيه من إجرام، أو لوجود ضغوط اعلامية من مؤسسات دولية. ويؤكد موقف المركز حقيقة أنه سبق وتقدم بـ(٥٦٩) شكوى جنائية إلى النيابة العسكرية الإسرائيلية منذ عدوان «الرصاص المصبوب» الإسرائيلي على غزة، وحتى عدوان ٢٠١٤، إلا أنه، لم تتابع إلا (١١٨) شكوى، وفتح تحقيق في (٥١) شكوى فقط، و لم تتمخض التحقيقات عن أي إدانة تتعلق بقتل مدنيين.

وحتى في حالة فتح تحقيقات، فإن هذه التحقيقات لا تلبث أن تغلق لعدم وجود أدلة أو لاقتناع بعدم وجود جريمة، وإن الحادثة كانت مجرد ضرر عرضي غير مقصود. وفي الحالات التي تصل للقضاء، نجد أن القضاء الاسرائيلي والذي يحكم بعشرات بل مئات السنوات ضد المتهمين الفلسطينيين، يمسي رحيما جدا مع الجنود والمستوطنين الاسرائيليين في تقدير العقوبات، بالإضافة إلى ما يقوم به الاعلام الاسرائيلي وأغلب الساسة الاسرائيليين من تمجيد واشادة بالمجرم، لم يخفيها الوزراء الاسرائيليين، وخاصة وزير الجيش الاسرائيلي «ليبرمان». وهذه الحالة تصب مباشرة في زيادة الاعتداءات على المدنيين الفلسطينيين.

وثير تعامل منظومة العدالة الاسرائيلية مع الشكاوى التي تقدم من فلسطينيين ضد اعتداءات المستوطنين والجيش الاسرائيلي في الضفة الغربية حقيقة مهمة، أن منظومة العدالة الاسرائيلية غير راغبة في توفير عدالة للفلسطينيين. ووفق ما ذكرت منظمة يشن دين الإسرائيلية استناداً إلى معلومات من الجيش الإسرائيلي نفسه، فإن النيابة العسكرية الإسرائيلية أغلقت التحقيق في أكثر من ٩٤٠ قضية منذ العام ٢٠٠٥ ضد مستوطنين اسرائيليين اتهموا بالاعتداء على فلسطينيين، من أصل ١١٠٤ قضية فتحت تحقيق فيها، أي ما يعادل ٨٥٪ من القضايا تم إغلاق التحقيق فيها. وتضيف الإحصائيات أن ٩٥،٦٪ من القضايا المتعلقة بأضرار مادية لممتلكات ومزروعات الفلاحين الفلسطينيين قد أغلقت لتقصير جهات التحقيق الاسرائيلية. وتقول المنظمة أن احتمالية الوصول للعدالة للفلسطينيين في الضفة الغربية أمام منظومة العدالة الاسرائيلية ١،٩٪ فقط.[١٦]

أثارت قضية قتل جندي اسرائيلي لجريح فلسطيني، بتاريخ ٢٤ مارس ٢٠١٦، الرأي العام الدولي، حيث أظهر فيديو مصور بالصدفة جندي اسرائيلي وهو يطلق النار مباشرة على رأس المواطن عبد الفتاح الشريف وهو جريح وملقى على الأرض. وتعكس هذه الحالة، والتي كشفت صدفة، وما تلها من مساندة الساسة الاسرائيليين والرأي العام في اسرائيل للمج رم، الصورة الحقيقية لجنود جيش الاحتلال الاسرائيلي الذين، داوموا على اعدام الفلسطينيين على الحواجز الاسرائيلية، وخاصة خلال العامين الماضيين، دون محاسبة، وهو ما اكدته منظمة العفو الدولية في بيان في حينه، طالبت فيه بمحاسبة الجندي، وإنهاء ثقافة الحصانة في الجيش الاسرائيلي.[١٧] وبالرغم من تقديم الجندي للمحاكمة، وتوجيه تهم بالقتل له، الا أن الاعلام وأغلب الساسة الاسرائيليين، بما فيهم وزير الدفاع نفسه، يمارسون ضغوطاً على القضاء لاعتبار الأمر مجرد خطأ، كما يصورون الجندي الاسرائيلي القاتل وكأنه بطل لما قام به من قتل جريح على الأرض، وهذا تشجيع مباشر للجنود لارتكاب مزيداً من الجرائم، ويعزز فرص ارتكاب جرائم مشابهة، ربما لن تجد فرصتها للظهور، ككثير من جرائم أخرى مشابهة لم تجد كاميرات توثقها في الوقت المناسب.

وتكشف عدد الطلقات التي تلقتها اجساد فتيات فلسطينيات صغار لم يتجاوزن سن الطفولة بحجة حملهن لسكين طعام، الطبيعة الاجرامية لجنود الاحتلال، وطبيعة النظام القضائي الذي يحصنهم من أي مساءلة. وتظهر أغلب مقاطع الفيديو المسربة، أنه لحظة إطلاق النار على المدنيين الفلسطينيين المشتبه بهم، بما فيهم أطفال، أنهم لم يمثلوا أي خطر حقيقي، وكانوا محاطين بمجموعة كبيرة من الجنود وأفراد الشرطة، بما يسهل السيطرة عليهم. وفي حالات كثيرة تم اطلاق النار بشكل كثيف بعد أن سقط المشتبه بتنفيذ عملية طعن على الأرض، مما يؤكد تعمد قوات الاحتلال

١٦. يش دين، "ورقة معطيات حول الاعتداء على أشجار الزيتون، تشرين أول ٢٠١٥: تطبيق القانون على مدنيين إسرائيليين يعتدون على مدنيين فلسطينيين وممتلكاتهم بالضفة الغربية"، (٢٠١٥) <http://www.yesh-din.org/ar/>

١٧. Amnesty International,» Israel/OPT: Suspected extrajudicial execution of Palestinian caught on video», published 24 Marsh 2016, <https://www.amnesty.org/en/latest/news/2016/03/israel-suspected-extrajudicial-execution-of-palestinian-caught-on-video/>, accessed in 4 December 2016

والشرطة الإسرائيلية إعدامهم. وقد أدان المركز ومنظمات حقوق الإنسان الفلسطينية والدولية والإسرائيلية هذه الاعدامات الميدانية، وطالبت بوقفها والتحقيق فيها،[١٨] إلا أن منظومة العدالة الإسرائيلية، تجاهلت كل الدعوات لفتح تحقيقات جدية في الأمر.

وقد أكدت منظمة رايتس ووتش في بيان صدر عنها بعنوان «مسؤولون إسرائيليون يدعمون إطلاق النار بقصد القتل» على نفس النتائج التي توصل لها المركز، حيث جاء في البيان «لا تلتزم دعوات المسؤولين (الاسرائيليين) – والسلوك الواضح لبعض جنود الجيش والشرطة – بكل المعايير الدولية والقواعد الإسرائيلية الخاصة بالاشتباك. يدعو كبار المسؤولين الإسرائيليين، بمن فيهم قادة ضباط الأمن مع بعض الاستثناءات الملحوظة، إلى الاستخدام المفرط للقوة في بعض الحالات، وفي حالات أخرى فشلوا في إدانة مثل هذه الدعوات من قبل الآخرين.“[١٩]

آثار التدمير في احدى المؤسسات الفلسطينية

١٨. Amnesty International, Public Statement, «Israel/OPT: Evidence indicates West Bank killing was extrajudicial Execution», September 2015; B›Tselem, «Human Rights Organizations in Israel: Politicians' calls to police and soldiers to shoot rather than arrest endorse the killing of Palestinians», 14 October 2015; Palestinian Center for Human Rights, Press Releases, «Israeli Forces Continue to Kill Palestinians on Grounds of Alleged Stabbing Attempts», 12 October 2015

١٩. هيومن رايتس ووتش، ”مسؤولون إسرائيليون يدعمون ”إطلاق النار بقصد القتل“، نشر بتاريخ ٢ يناير ٢٠١٦ <https://www.hrw.org/ar/news/2017/01/02/297487>

الجزء الثاني:

الانتهاكات الفلسطينية لحقوق الإنسان ومعوقات عملية التحول الديمقراطي

انتهاك

الحق في الحياة والاعتداء على السلامة الشخصية

تواصلت جرائم انتهاك الحق في الحياة والاعتداء على السلامة الشخصية خلال العام ٢٠١٦، جراء استمرار حالة سوء استخدام السلاح والاعتداء على سيادة القانون في الأرض الفلسطينية المحتلة. وشهدت الأراضي الفلسطينية استمراراً في حوادث القتل خلال نزاعات عائلية وشخصية، وحوادث القتل جراء سوء استخدام السلاح أو العبث به خارج إطار القانون، وحوادث قتل النساء على خلفيات مختلفة، من بينها جريمتي قتل على خلفية ما يسمى قضايا الشرف. وبرز خلال العام مقتل عدد من المواطنين على أيدي أفراد الأجهزة الأمنية خلال مهام انفاذ القانون استخدمت في بعضها تلك الأجهزة القوة المفرطة بحق المواطنين.

ووفقاً لتوثيق المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، فقد قتل خلال العام (٥٠) فلسطينياً، في حوادث تتعلق بسوء استخدام السلاح والاعتداء على سيادة القانون، بينهم (٥) أطفال و (٦) نساء، فيما أصيب (٦٣) آخرين. ومن بين اجمالي القتلى، سقط (٢٧) شخصاً في قطاع غزة، بينهم (٥) أطفال، و(٣) نساء، و(٢٢) آخرين في الضفة الغربية، بينهم (٣) نساء. وكانت أبرز جرائم انتهاك الحق في الحياة تندرج ضمن السياقات التالية: استخدام السلاح في نزاعات شخصية وعائلية (٢٦)؛ سوء استخدام السلاح أو العبث به خارج إطار القانون (١١)؛ مقتل مواطنين على أيدي أفراد الأجهزة الأمنية خلال مهام انفاذ القانون استخدمت فيها تلك الأجهزة القوة المفرطة بحق المواطنين (١٠)؛ وجرائم قتل مواطنين على خلفية ما يسمى بـ»قضايا شرف العائلة» (٢). فيما قُتل أحد الأشخاص في حادث فردي يتصل بأعمال المقاومة في قطاع غزة.

استخدام السلاح في نزاعات شخصية وعائلية

شهد العام ٢٠١٦، مقتل (٢٦) شخصاً جراء استخدام السلاح في النزاعات الشخصية والعائلية، من بينهم (١٤) أشخاص سقطوا في قطاع غزة، و(١٢) آخرين سقطوا في الضفة الغربية. ومن بين الضحايا، قتل طفلان، و(٣) نساء. وكانت أبرز الحالات على النحو التالي:

١. بتاريخ ٨ مارس، قتل **المواطن يحي زكريا السلمان، ٤٧ عاماً**، من سكان مخيم عسكر القديم، شمال شرقي مدينة نابلس جراء إصابته بأكثر من عشرة أعيرة نارية في الرجلين أسفل الركبة، أطلقت عليه من قبل مجهولين.
٢. بتاريخ ٧ مايو، قتل **المواطن فيصل محمد زيدات، ٥٣ عاماً**، من سكان بلدة بني نعيم، شرق مدينة الخليل، جراء إصابته بعيار ناري أطلقه أحد الأشخاص خلال شجار وقع بينهما.
٣. بتاريخ ٢٩ يونيو، قتل ثلاثة مواطنين، وأصيب آخرون بجراح متفاوتة، خلال شجار عائلي في بلدة يعبد، استخدمت خلاله الأسلحة النارية والآلات الحادة والعصي والحجارة. والقتلى هم: ١) **مهند حمزة رشيد قبها، ٣٥ عاما** حيث أصيب برصاصتين بالصدر؛ ٢) **محمود ريحان قبها، ٥٢ عاماً**، حيث اصيب برصاصة في الصدر؛ و٣) **أحمد حسين قبها، ٢٤ عاماً**، وأصيب بثلاث رصاصات في الصدر.

٤. **بتاريخ ٢٩ أغسطس، قُتل المواطن محمد جمال إبراهيم النجار، ٢٤ عاماً، جراء اصابته بعيار ناري، خلال شجار عائلي في جباليا، استخدمت خلاله الاسلحة النارية.**
٥. بتاريخ ٢٢ أكتوبر، قتل المواطن **طارق علي العواودة، ٤٨ عاماً**، من مخيم البريج، جراء إصابته بعدة أعيرة نارية في الرأس والأطراف، أطلقها عليه مسلحون في قرية الزوايدة، على خلفية ثأر عائلي.
٦. بتاريخ ٦ نوفمبر، توفي الطفل **عبد الرحمن رائد أبو الخير، ٩ أعوام**، من مخيم الشاطئ، متأثراً باصابته بعيار ناري في الظهر، خلال شجار عائلي، استخدمت فيه الأسلحة النارية، غرب مدينة غزة بتاريخ ٤ نوفمبر.

سوء استخدام السلاح أو العبث به خارج إطار القانون

قتل خلال العام (١١) شخصاً، بينهم (١٠) في قطاع غزة، وواحد في الضفة الغربية. ومن بين مجموع الضحايا سقط طفلين، وامرأة واحدة، جراء سوء استخدام السلاح أو العبث به في الأرض الفلسطينية المحتلة. وكانت أبرز تلك الحالات على النحو التالي:

١. بتاريخ ٢٤ يناير، قتلت المواطنة **(د.ر.ع)، ١٨ عاماً**، من مدينة غزة، وهي طالبة بالثانوية العامة، نتيجة إصابتها بعيار ناري أدى إلى مقتلها على الفور. وأفادت مصادر في الشرطة بأن الفتاة (د. ع) قتلت جراء عبثها بسلاح والدها داخل منزلها حيث أصابها عيار ناري عن طريق الخطأ .
٢. بتاريخ ٣٠ يناير، قتل **الطفل عدي شحدة طه، ١٧ عاماً**، جراء إصابته بعيارين ناريين انطلقا بالخطأ من سلاح شقيقه الذي كان يعبث به في منزلهم ببيت لاهيا، شمال قطاع غزة.
٣. بتاريخ ١٥ أبريل، قتل **المواطن عبد الحميد كحيل، ١٩ عاماً**، من سكان مدينة غزة، جراء إصابته بعيار ناري أطلقه تجاهه أفراد المقاومة داخل موقع تدريب عسكري غرب مدينة رفح. وكان كحيل واثنان آخران قد دخلوا موقع تدريب تابع لكتائب المجاهدين، يقع شمال غرب مدينة رفح، ويحمل أحدهم بندقية صيد، فقام أحد أفراد المقاومة بإطلاق ثلاثة أعيرة تحذيرية، فأصابت إحداها حجراً صخرياً ثم ارتد وأصاب كحيل في رأسه.

جرائم قتل على أيدي أفراد الأجهزة الأمنية خلال مهمات انفاذ القانون

قتل خلال العام (١٠) على أيدي أفراد الأجهزة الأمنية في حوادث استخدمت فيها تلك الأجهزة القوة المفرطة بحق المواطنين. فقد قتل (٣) مواطنين خلال مهام انفاذ القانون، بينهم طفل في غزة، فيما قتل (٧) آخرين، خلال اشتباكات مسلحة بين الاجهزة الامنية ومسلحين فلسطينيين، بينهم (٣) من أفر اد الأمن، و(٣) مسلحين، وامرأة واحدة.

١. بتاريخ ٩ يونيو، **قتل المواطن عادل نصر جرادات، ٢١ عاماً**، من سكان بلدة السيلة الحارثية، شمال غرب مدينة جنين، برصاص قوات الأمن الفلسطينية لدى تنفيذها عملية أمنية في

البلدة، استخدمت خلالها الأسلحة النارية.

٢. بتاريخ ٢٩ يونيو، قتل عنصرا أمن، وأصيب أربعة آخرين، بينهم عنصري أمن، جراء إطلاق مجهولين النار عليهم خلال تواجد مكثف للأجهزة الامنية في محيط منزل أحد ضباط الامن الوقائي في نابلس، بعد اطلاق النار عليه واصابة زوجته. والقتيلان هما: ١) عنان مصطفى الطبوق، ٣١ عاماً، رقيب في جهاز المخابرات العامة، من سكان مدينة نابلس، وأصيب بعيارين ناريين في البطن؛و٢) عدي أشرف الصيفي، ٢٥ عاماً، رقيب أول في قوات الأمن الوطني، من بلدة تل، جنوب نابلس، وأصيب بعيار ناري في الرقبة.

٣. بتاريخ ١٨ أغسطس، قتل عنصرا الأمن، شلبي بني شمسه، ٢٧ عاماً، من الشرطة الخاصة، ومحمود طرايرة، ٢٧عاماً، من الأمن الوطني، خلال اشتباك الاجهزة الامنية مع مسلحين مجهولين في مدينة نابلس. كما أصيب خلال الاشتباك عدد من المواطنين بإصابات مختلفة.

٤. وفي ذات الليلة، حاصرت قوات الأمن الفلسطيني حارة العقبة في البلدة القديمة بنابلس، واشتبكت مع مسلحين، تتهمهم باطلاق النار على أفرادها. أسفرت الاشتباكات عن مقتل اثنين، قالت قوات الأمن أنهما من المطلوبين، وهما المواطنان خالد الأغبر، ٢٢ عاماً، وفارس حلاوة، ٢٤ عاماً، وأصيب مواطن ثالث تم اعتقاله من المستشفى لاحقاً. كما وأدى الاشتباك والذي استمر حتى الساعة الرابعة فجراً إلى إصابة أحد رجال الأمن، وكذلك حرق ديوان آل الخياط، وهو من المعالم الأثرية في البلدة القديمة.

٥. بتاريخ ١٦ نوفمبر، قتلت المواطنة هيلدا بسام الأسطة، ٣٨ عاماً، جراء إصابتها برصاصة في الصدر، وهي داخل منزلها، بمدينة نابلس، خلال اشتباكات وقعت بين مسلحين والأجهزة الأمنية الفلسطينية، اصيب خلالها خمسة من أفراد الشرطة.

٦. بتاريخ ١٣ ديسمبر، قتل الطفل محمد حسن التوم، ١٥ عاماً، من مخيم النصيرات، جراء إصابته بطلقة نارية، من قبل أفراد الشرطة، لدى محاولتهم اعتقال مطلوبين لها.

جرائم قتل نساء

وثق المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان خلال العام ٢٠١٦، مقتل (٦) من النساء ضمن حوادث سوء استخدام السلاح والعبث به، في الضفة الغربية وقطاع غزة، من بينها (٢) قتل على خلفية ما يسمى بـ»قضايا شرف العائلة».

وإذ ينظر المركز بخطورة بالغة لارتكاب مثل تلك الجرائم، فإنه يأمل باتخاذ الإجراءات اللازمة لمواجهتها. كما يشير إلى أن العام ٢٠١١ شهد تطوراً واضحاً في آليات وضع حد للعنف الممارس من قبل المجتمع المحلي وبالأخص جرائم القتل على خلفية ما يسمى بالشرف، فبتاريخ ١٥ مايو ٢٠١١ أصدر الرئيس محمود عباس قراراً بقوة القانون من شأنه إلغاء الأحكام المخففة بحق مرتكبي الجرائم على خلفية ما يسمى بقضايا «شرف العائلة". ويأمل المركز في أن يكون هذا القرار خطوة في إطار مكافحة هذه الجرائم التي يستفيد مرتكبوها من الحصانة الممنوحة لهم من خلال تنفيذ أحكام مخففة بحقهم، بحيث لا تتجاوز العقوبة القصوى لمثل تلك الجرائم ثلاث سنوات، وهو ما ساهم في تفشيها في المجتمع الفلسطيني على مدى العقود الماضية، وفتح الباب أمام أخذ القانون باليد وتقويض مبدأ سيادة القانون. وكانت تلك الجرائم على النحو التالي:

١. بتاريخ ٢٢ أغسطس، قتلت المواطنة (ه.م.غ) ٢٨ عاماً، من مخيم الشاطيء، بعد ما أطلق عليها ابن شقيقها النار من مسدس داخل منزلها، على خلفية ما يسمى بقضايا الشرف.

٢. بتاريخ ٣٠ ديسمبر، قتلت المواطنة (ه.ع.ن)، ٢٤ عاماً، من مخيم جباليا، جراء خنقها بواسطة حبل، على أيدي اشقائها داخل شقتها في منطقة السوادنية، غرب جباليا. وأكد أيمن البطنيجي، المتحدث باسم الشرطة في غزة، بأن الحادثة كانت علي خلفية شرف العائلة، وأن الشرطة قامت بالتوجه لمكان الحادثة فور وقوعها، وقامت بمعاينة المكان، وفتحت تحقيقا في الحادثة، وقد تم توقيف ٣ من أشقائها الذين شاركوا في الجريمة .

تصاعد استخدام عقوبة الاعدام

شهد العام ٢٠١٦ تراجعاً خطيرا في احترام الحق في الحياة من خلال الاستخدام المفرط لعقوبة الاعدام وتنفيذ احكام اعدام خارج اطار القانون. وقد شهد هذا العام زيادة في أحكام الاعدام وعودة تنفيذ احكام اعدام دون مصادقة الرئيس الفلسطيني بل خارج إطار القانون ومؤسسة القضاء.[٢٠] وكانت سلطات السجون في غزة قد نفذت هذا العام ثلاثة احكام بالإعدام على مدانين بجرائم قتل. وقد اصدرت المحاكم في قطاع غزة (٢٣) حكماً بالإعدام خلال هذا العام، منها حكماً بالإعدام على امرأة، في سابقة هي الاولى من نوعها في تاريخ القضاء الفلسطيني، و لم يسجل أي حكم بالإعدام في الضفة الغربية، و لم تنفذ أي حكم بالإعدام في الضفة الغربية منذ العام ٢٠٠٢.

احكام الاعدام الجديدة الصادرة خلال الثلاث اعوام الماضية
وتبيان عدد الاحكام الصادرة من محاكم عسكري

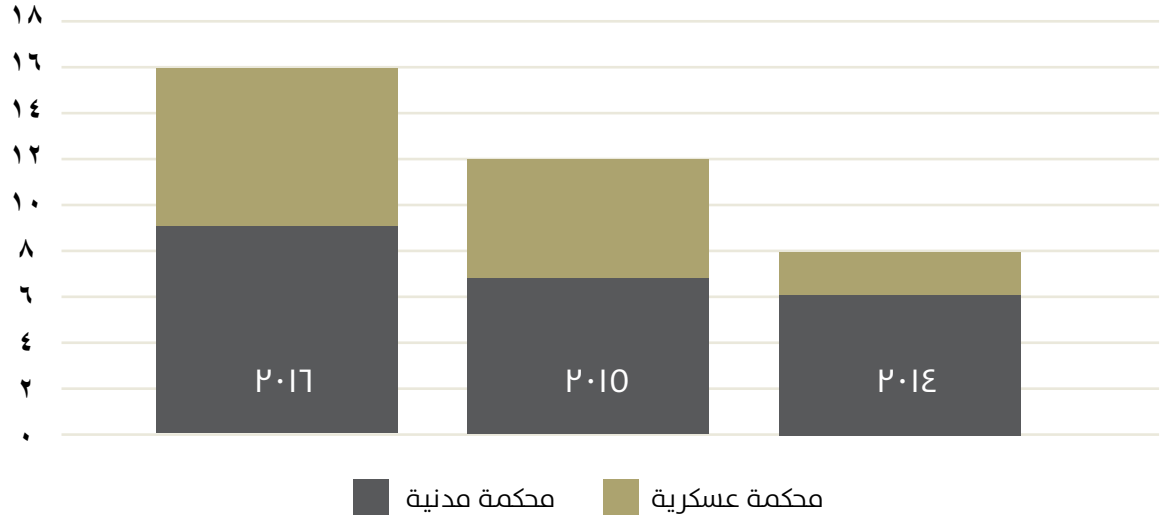

٢٠. نفذت كتائب القسام ما اسمته حكم بإعدام بأحد كوادرها في فبراير ٢٠١٦، بادعاء ارتكابه مخالفات اخلاقية، في تنكر كامل للقانون وللمؤسسات الرسمية.

وقد رصد المركز زيادة كبيرة نسبياً في عدد احكام الاعدام الصادرة في السلطة الفلسطينية هذا العام. ويلاحظ، بصفة عامة، أن أغلب الاحكام الصادرة بالإعدام في قطاع غزة. وهذا ما تؤكده المعلومات هذا العام، حيث جميع احكام الاعدام صدرت في قطاع غزة، و لم يسجل صدور أي أحكام بالإعدام في الضفة الغربية، بالرغم من وجود جرائم ارتكبت هناك، تصل عقوبتها في حدها الاعلى إلى الاعدام وفق القوانين النافذة. ووفق توثيق المركز خلال أكثر من عشرين عاماً، يمكن القول أن القضاء في الضفة الغربية يحجم بالعادة عن اصدار احكام بالإعدام، سيما في العشر سنوات الأخيرة. وبالمقابل، هناك اسراف في استخدام عقوبة الاعدام في قطاع غزة، زادت وتيرته في العشر سنوات الأخيرة، أي بعد الانقسام في السلطة الفلسطينية.

وبلغة الارقام والتي تعكس التحليل السابق، صدر (٢٣) حكماً بالإعدام خلال العام ٢٠١٦ جميعها في قطاع غزة، (١٦) منها حكماً جديداً، صدر عن محاكم البداية، والـ (٧) أحكام الأخرى صدرت تأييداً لأحكام سابقة. وقد صدر (٩) أحكام من مجمل الاحكام الصادرة هذا العام عن محاكم عسكرية.[٢١] وبذلك وصل عدد احكام الاعدام الصادرة منذ قيام السلطة الفلسطينية (١٨٤) حكماً، (١٥٤) منها في قطاع غزة. من بين هذه الاحكام، (٩٦) حكماً صدرت في قطاع غزة بعد الانقسام الفلسطيني في العام ٢٠٠٧. وقد نفذت السلطة الفلسطينية (٣٥) حكماً بالإعدام، نفذ (٢) منها في الضفة الغربية و(٣٣) في قطاع غزة، (٢٢) حكماً منها نفذت في غزة بعد الانقسام في السلطة الفلسطينية دون مصادقة الرئيس الفلسطيني.

احكام الاعدام في الضفة الغربية وقطاع غزة في الثلاث سنوات السابقة

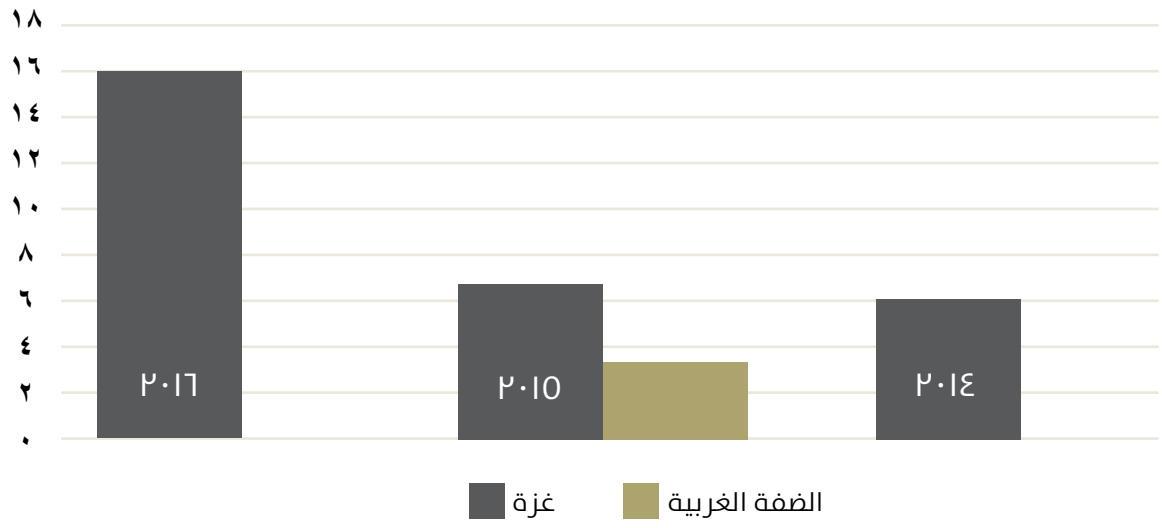

٢١. أثنين من هذه الاحكام التسع صدر عن المحكمة العسكرية العليا تأييد لأحكام سابقة، و٦ احكام منها جديدة صادر عن محكمة أول درجة.

وفي خطوة غير قانونية، اعلنت كتلة التغير والإصلاح، بتاريخ ٢٥ مايو ٢٠١٦، أنها اتخذت قراراً بـ "اعتبار أحكام الإعدام الباتة والصادرة وفقًا لمعايير المحاكمة العادلة والتي استنفذت طرق الطعن كافة مصادقاً عليها وواجبة النفاذ"، في خطوة استباقية مهدت الطريق لتنفيذ ثلاثة أحكام إعدام بتاريخ ٣١ مايو ٢٠١٥ دون مصادقة الرئيس الفلسطيني، في مخالفة واضحة للقانون، سيما المادة ١٠٩ من القانون الأساسي والتي أكدت بشكل واضحاً بشكل لا يقبل التأويل على وجوب مصادقة الرئيس، حيث نصت على: "لا ينفذ حكم الإعدام الصادر من أية محكمة إلا بعد التصديق عليه من رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية."

وقد وجه المركز رسالة في حينه للسيد اسماعيل هنية واصدر بياناً أكد فيهما على المحددات القانونية والموضوعية التي تفرض عدم الاقدام على تنفيذ الاحكام. وشدد المركز في حينه على أن تنفيذ أي حكم بالإعدام دون مصادقة الرئيس الفلسطيني يعد قتلاً خارج إطار القانون، وأن قرارات كتلة التغيير والإصلاح بهذا الخصوص ليس لها أية قيمة قانونية. وأكد ايضاً خلالها أن تنفيذ أي حكم إعدام بهذه الطريقة سيعرض متخذي القرار والمنفذين للمسؤولية القانونية على المستويين المحلي والدولي، وخاصة في ظل انضمام فلسطين للاتفاقيات الدولية، سيما المحكمة الجنائية الدولية.

واستمرت السلطات، سيما في قطاع غزة في تقديم مدنيين للقضاء العسكري، فقد صدر كثير من الاحكام فيها عن محاكم عسكرية، أغلبها صدر ضد مدنيين، حرموا من حقهم في التقاضي امام قاضيهم الطبيعي. وترصد مراكز حقوق الانسان، سيما المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان الكثير من المخالفات الاجرائية أمام القضاء، واستخدام منهجي للتعذيب في السجون ومراكز التحقيق، مما يجعل صدور احكام بالإعدام في ظل غياب ضمانات ووسائل التقاضي أمر مثير للقلق ويتعارض مع ابسط قواعد العدالة.

أحكام الاعدام التي صدرت في السلطة الفلسطينية خلال العام ٢٠١٦					
الرقم	تاريخ الحكم	الاسم	محل السكن	نوع المحكمة	محل الاتهام
١	٢٠١٦/١/١٣	أ.م.ج	غزة	محكمة عسكرية– قطاع غزة	تخابر
٢	٢٠١٦/١/١٣	ح.م.ج	غزة	محكمة عسكرية– قطاع غزة	تخابر
٣	٢٠١٦/١/١٣	م.م.ج	غزة	محكمة عسكرية– قطاع غزة	تخابر
٤	٢٠١٦/١/١٣	ك.م.أ	غزة	محكمة عسكرية– قطاع غزة	تخابر
٥	٢٠١٦/٤/١٣	م.ي.ك	بيت حانون	محكمة بداية قطاع غزة	قتل
٦	٢٠١٦/٤/١٨	أ.ح.ش	غزة	المحكمة العسكرية العليا– قطاع غزة	تخابر
٧	٢٠١٦/٤/١٨	ن.ع.أ	غزة	المحكمة العسكرية العليا– قطاع غزة	تخابر
٨	٢٠١٦/٤/١٨	ع.ح.ق	رفح	محكمة عسكرية– قطاع غزة	تخابر
٩	٢٠١٦/٤/١٨	و.س.أ	غزة	محكمة عسكرية– قطاع غزة	تخابر
١٠	٢٠١٦/٤/١٨	م.ب.د	وسطى	محكمة عسكرية– قطاع غزة	تخابر
١١	٢٠١٦/٧/١٩	ر.ح.ع	خان يونس	المحكمة العليا(استئناف)– قطاع غزة (مدنية)	قتل

أحكام الاعدام التي صدرت في السلطة الفلسطينية خلال العام ٢٠١٦					
الرقم	تاريخ الحكم	الاسم	محل السكن	نوع المحكمة	محل الاتهام
١٢	٢٠١٦/٧/١٩	م.ع.أ	غزة	محكمة البداية – قطاع غزة (مدنية)	قتل
١٣	٢٠١٦/٧/١٩	ن.ع.أ	غزة	المحكمة العليا (استئناف)– قطاع غزة (مدنية)	قتل
١٤	٢٠١٦/٨/١٧	م.م.خ	غزة	محكمة البداية – قطاع غزة (مدنية)	قتل
١٥	٢٠١٦/١٠/٥	ن.غ.أ	خان يونس	محكمة البداية – قطاع غزة (مدنية)	قتل
١٦	٢٠١٦/١٠/٩	ت.م.أ	خان يونس	محكمة البداية – قطاع غزة (مدنية)	قتل
١٧	٢٠١٦/١٠/١٦	م.م.ح	خان يونس	محكمة البداية – قطاع غزة (مدنية)	قتل
١٨	٢٠١٦/١٠/١٧	ص.م.ش	الشمال	محكمة البداية – قطاع غزة (مدنية)	قتل
١٩	٢٠١٦/١٠/١٧	ح.ر.ق	الشمال	محكمة البداية – قطاع غزة (مدنية)	قتل
٢٠	٢٠١٦/١٠/١٧	ع.ع.م	خان يونس	المحكمة العليا – قطاع غزة (مدنية)	قتل
٢١	٢٠١٦/١٠/٢٠	ح.م.ش	الشمال	محكمة البداية – قطاع غزة (مدنية)	قتل
٢٢	٢٠١٦/٤/٢٧ ٢٠١٦/١١/٢٨	ز.ع.م	الشمال	محكمة الاستئناف– قطاع غزة محكمة النقض– قطاع غزة	قتل
٢٣	٢٠١٦/١١/٣٠	م.م.خ	غزة	المحكمة العليا – قطاع غزة (مدنية)	قتل

الاعتقال

غير القانوني وممارسة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللا إنسانية أو المهينة

واصلت الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال العام ٢٠١٦ اعتقال مواطنين بشكل غير قانوني، وممارسة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللا إنسانية والمهينة بحقهم. وقد تعرض عشرات المعتقلين إلى وسائل التعذيب أثناء احتجازهم والتحقيق معهم على أيدي أجهزة الأمن الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، على الرغم من تجريم القانون الفلسطيني للتعذيب، وانضمام فلسطين الى محكمة الجنايات الدولية في العام ٢٠١٤. ووثق المركز ممارسات تعذيب ومعاملة حاطة بالكرامة الإنسانية تتم بصورة واسعة في أقسام التحقيق الجنائية، على وجه الخصوص، فضلاً عن رصده لحالات تعذيب تتم على خلفيات سياسية أو أمنية. ولا يوجد مؤشرات أو دلائل تشير إلى أن الجهات المختصة، في الضفة وغزة، قد باشرت في اتخاذ إجراءات جدية لوقف هذه الممارسة بشكل نهائي وقطعي، رغم تصريحات المسئولين عن مراقبتهم لتلك الأعمال والعمل على وقفها ومحاربتها ومحاسبة المسئولين عنها.

ممارسة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللإنسانية أو المهينة:

تلقى المركز ومنظمات حقوق الانسان الفلسطينية خلال العام مزيداً من الإفادات والشكاوى من مواطنين ادعوا تعرضهم لشكل من اشكال التعذيب والمعاملة القاسية واللا إنسانية والحاطة بالكرامة، في سجون ومراكز توقيف فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة. وأكد هؤلاء المشتكون بأنهم تعرضوا لأشكال من التعذيب، بما في ذلك تعرضهم لأنواع مختلفة من التعذيب الجسدي، منها الشبح؛ العزل الانفرادي؛ الحرمان من النوم؛ الضرب بالفلكة، والتهديدات بالقتل وغيرها من أساليب التعذيب النفسي أثناء احتجازهم أو التحقيق معهم من قبل الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية وقطاع غزة.[٢٢] معظم الشكاوى التي وثقها المركز تتعلق بأشخاص جرى التحقيق معهم على خلفيات جنائية، في أقسام المباحث الجنائية. ولكن تلقى المركز أيضاً إفادات بادعاء التعذيب على خلفيات سياسية أو أمنية. وهذا بالإضافة إلى وضع المحتجزين في ظروف مهينة في زنازين أو غرف ضيقة تفتقر للتهوية ولا تتمتع بظروف صحية ملائمة، الأمر الذي يعد انتهاكاً لأبسط حقوقهم الإنسانية.

ففي قطاع غزة وثق المركز العديد من الحالات التي ادعى خلالها المشتكون تعرضهم للتعذيب أثناء عمليات التحقيق والاستجواب داخل مقرات الأجهزة الأمنية، خاصة الشرطة الجنائية.[٢٣] ورصد المركز عددا من الحالات شكلت نماذج صارخة للتعذيب، حيث تعرض معتقلون لأذى بليغ. وذكر أحد المعتقلين (م.أ.ع)، ٢٩ عاماً، ويعمل صحفيا لدى صحيفة المونيتور، بأنه اعتقل بتاريخ ١ سبتمبر ٢٠١٦، لدى الأمن الداخلي، وبأنه تعرض للتعذيب بما في ذلك

٢٢. من خلال متابعته لما تقوم به تلك الأجهزة من جرائم تعذيب في أراضي السلطة الفلسطينية، فإن ثمة صعوبات يواجهها باحثو المركز في إقناع الضحايا بالإدلاء بإفاداتهم، حيث يطلبون عدم نشرها أو حجب أسمائهم عن النشر، مما يثير الخشية من تعرض هؤلاء الضحايا لتهديد من قبل تلك الأجهزة في حال الإعلان عنها لمنظمات حقوق الإنسان.
٢٣. للمزيد من التفاصيل، انظر تقرير التعذيب الصادر عن المركز خلال الفترة بين يوليو ٢٠١٥–أكتوبر ٢٠١٦.

شبحه، بطريقة تعليقه من يديه في سقف الغرفة، في محاولة لإجباره للكشف عن مصدر وثيقة، قام بنشرها على موقع التواصل الاجتماعي (الفيسبوك). وذكر معتقل آخر (م.م.غ)، بأنه اعتقل بتاريخ ١١ يونيو ٢٠١٦، من قبل أفراد افراد المباحث العامة على خلفية اتهامه بالسرقه، وبأنه جرى تعذيبه وضربه بواسطة خرطوم مياه على أنحاء جسده، وتهديده بالقتل. كما أفاد آخر، بأنه تعرض واثنين آخرين من أقربائه للضرب بالفلكة في قسم الشرطة برفح، بتاريخ ٢٨ فبراير، على خلفية شجارهم مع ضابط شرطة. أسفر ذلك عن كسر في عظمة القدم اليسرى لـ(م.ع.ب) وكدمات و انتفاخ وزرقة على القدمين، وكسر في عظمة مشط القدم اليسرى وكدمات في انحاء الجسم لـ(م.ج.ب) ، بينما تعرض (م.ع.ب) لكدمات وانتفاخ في القدم اليسرى.

وفي الضفة الغربية تلقى المركز مزيداً من الافادات والشكاوى من مواطنين ادعوا خلالها تعرضهم للتعذيب على أيدي الأجهزة الأمنية في مراكز الإعتقال و التوقيف، خاصة جهازي المخابرات العامة والأمن الوقائي. ولم تقتصر حالات التعذيب في الضفة على نشطاء سياسيين بل نفذت بحق معتقلين على خلفيات جنائية أيضاً. وأفاد أحد المعتقلين المفرج عنهم، الطالب الجامعي (ب.ح.ف) ٢٠ عاماً، من رام الله، وهو عضو مجلس طلبة بير زيت، بانه اعتقل بتاريخ ٢٣ أغسطس، لدى الأمن الوقائي، وأنه أخضع للتحقيق تخلله تعذيب، بما في ذلك الشبح. وذكر آخر، (م.م.س) طالب جامعي، بأنه اعتقل بتاريخ ٢٥ سبتمبر، وتعرض للتعذيب في مقر المخابرات بمدينة الخليل لمدة ١٩ يوماً، بما في ذلك تعرضه للشبح بعدة أساليب. وذكر ثالث، وهو الطفل (ت.أ.ق) ١٦ عاماً، بأنه اعتقل اثناء عودته من منزله في جنين بتاريخ ١٤ اكتوبر، وبأنه تعرض للتعذيب، حيث جرى ضربه ضرباً مبرحاً على أنحاء جسمه، أدت لأوجاع في بطنه ورأسه، وخرم في طبلة الاذن

الاعتقالات والإستدعاءات على خلفية سياسية

استمرت الأجهزة الأمنية في الضفة وغزة اعتقال المواطنين واستدعائهم على خلفيات سياسية خلال عام ٢٠١٥، وانتهاك حقوقهم التي كفلها القانون الأساسي الفلسطيني والمعايير الدولية ذات العلاقة، ورغم قرار محكمة العدل العليا الفلسطينية الصادر بتاريخ ٢٠ فبراير ١٩٩٩، والقاضي بعدم مشروعية الاعتقال السياسي، وأن على جميع الجهات التنفيذية احترام قرار المحكمة والامتناع عن ممارسة الاعتقالات السياسية غير المشروعة. وتتم الاعتقالات في أغلب الأحيان دون مذكرة اعتقال قانونية، كما يتعرض المعتقلون خلال ذلك للضرب والإهانة والمعاملة الحاطة بالكرامة.

ففي قطاع غزة، تعرض العشرات من نشطاء حركة (فتح) والعاملين السابقين في الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة في رام الله، للاعتقال على فترات متباعدة خلال العام، وواجهوا في كثير من الأحيان تهم التخابر مع رام الله، والقيام بأعمال مخلة بالأمن العام. وتعرض العديد من هؤلاء النشطاء والموظفين لمعاملة مهينة، . كما وثق المركز تعرض العديد من نشطاء التيار السلفي ونشطاء محسوبون على «حركة الصابرين» التي تنشط بشكل أكبر في شمال غزة، للاعتقال غير القانوني، واشتكى عددا منهم من تعرضه لسوء معاملة في مراكز التوقيف والتحقيق.

وفي الضفة الغربية تعرض العشرات من المواطنين المحسوبين على حركة حماس والجهاد الإسلامي وغيرهم من التيارات الإسلامية للاعتقال والاستدعاء على أيدي الأجهزة الأمنية، خاصة جهاز المخابرات العامة، جهاز الأمن الوقائي، وجهاز الاستخبارات العسكرية. وناهيك عن اعتقال هؤلاء المواطنين

على خلفية سياسية وبشكل تعسفي في كثير من الأحيان، يتعرض هؤلاء المعتقلون لانتهاكات واضحة لحقوقهم، حيث يتم توقيف بعضهم على ذمة المحافظ، فيما يعرض البعض على القضاء العسكري رغم أنهم مدنيون. كما وثق المركز اعتقال عشرات المواطنين بشكل غير قانوني على خلفيات نشاطاتهم النقابية، والطلابية. ووثق المركز بالإضافة إلى ذلك، عددا من الحالات رفضت فيها الأجهزة الأمنية تنفيذ قرارات المحاكم والإفراج عن المعتقلين، أو تأخير الإفراج عنهم بخلاف قرار المحاكم.

وفيات في السجون ومراكز الاعتقال

خلال العام ٢٠١٦، وثق المركز وفاة اثنين من المعتقلين داخل مراكز التوقيف والسجون التابعة للأجهزة الأمنية الفلسطينية، واحد في الضفة الغربية، والآخر في غزة. وتشير المعلومات إلى وجود شبهات بالإهمال أو التقصير من جانب الجهات الرسمية، في توفير الرعاية الطبية اللازمة للسجين الذي توفي في مقر المباحث الجنائية في دير البلح، أو تجاهل المرض الذي يعاني منه المعتقل، والذي من المفترض أن يتم اكتشافه في الكشف الاولي فور وصوله للمعتقل. فيما قتل الموقوف الآخر بعد اعتقاله مباشرة داخل سجن الجنيد بنابلس، بعد الاعتداء عليه من قبل عشرات من عناصر الأمن. وبهذا الصدد، يجدد المركز مطالبته بالتحقيق في ظروف وفاة المعتقلين ونشر نتائج التحقيق على الملأ.

١. بتاريخ ١٧ فبراير ٢٠١٦، توفي **الموقوف أشرف سالم عيد، ٤٠ عاماً**، بعد مرور أقل من ٢٤ ساعة على احتجازه في قسم شرطة دير البلح، والتحقيق معه على خلفية مقتل عمه في اليوم قبل يومين، في شقته بالزوايدة وسط قطاع غزة. وذكر محافظ شرطة الوسطى لطاقم المركز بأن الموقوف عيد كان يعاني من مرض السكري، وأنه حدث معه هبوط في الدورة الدموية لدى مكوثه في مركز الشرطة، فنقل إلى مستشفى الأقصى بدير البلح، بسيارة إسعاف، غير أنه فارق الحياة في الطريق. بدورها، نفت عائلة المتوفى معاناة ابنها من مرض السكري، وأكدت على رفضها استلام الجثة، كما رفضت الموافقة على تشريحها إلا بحضور طبيب محايد. وقد قام اهل المتوفي بتسلم جثمانه بعد يومين ودفنه.

٢. قُتل **المواطن أحمد عزت حلاوة، ٥٠ عاماً**، عقب اعتقاله، وذلك على أيدي أفراد أمن في سجن الجنيد بنابلس، جراء اعتدائهم عليه بالضرب المبرح الذي أفضى إلى موته. ووفق متابعة المركز، فقد قامت وحدة خاصة من قوات الأمن فجر الثلاثاء الموافق ٢٣ أغسطس ٢٠١٦، باعتقال المواطن حلاوة، بعد أن حاصرت منزل في حي نابلس الجديدة كان يتواجد فيه، وذلك على خلفية اتهامه بالضلوع في مقتل رجلي أمن في نابلس قبل أيام. وقامت هذه الوحدة بنقل المعتقل إلى سجن الجنيد بنابلس. وبمجرد وصول المعتقل إلى السجن، حدثت مشادة كلامية بينه وبين بعض افراد الأمن انهالوا عليه ضرباً حتى فارق الحياة، وسط محاولات بعض أفراد أمن آخرين تخليصه من أيدي المعتدين، وذلك وفق رواية محافظ نابلس، اللواء أكرم الرجوب.

وتتهم قوات الأمن المواطن حلاوة بأنه العقل المدبر لمقتل رجلي أمن في نابلس أثناء محاولتهم اعتقال مطلوبين للعدالة بتاريخ ١٨ أغسطس ٢٠١٦، والتي أعقبها قيام قوات الأمن بقتل مواطنين فجر اليوم التالي خلال اشتباك مسلح وقع بعد أن حاولت قوة من الأمن مداهمة المشتبه بهم في قتل رجلي الأمن.

استمرار

تعطيل عمل المجلس التشريعي

برز هذا العام تغول واضح للسلطة التنفيذية على السلطة التشريعية، حيث أعلن المستشار القانوني للرئيس الفلسطيني بتاريخ ١٢ ديسمبر ٢٠١٦ عن اصدار قرار من قبل الرئيس الفلسطيني برفع الحصانة عن ٥ نواب من كتلة فتح البرلمانية. وتأتي هذه الخطوة بعد الرأي الاستشاري للمحكمة الدستورية بتاريخ ٦ نوفمبر ٢٠١٦، والذي اقرت فيه بحق الرئيس الفلسطيني اصدار قرار بقانون برفع الحصانة عن نواب المجلس التشريعي استناداً إلى صلاحياته بموجب المادة ٤٣ من القانون الاساسي الفلسطيني.

وتعيش السلطة الفلسطينية برمتها حالة من فقدان الشرعية السياسية، نتيجة لتعطيل الحق الدستوري في الانتخابات التشريعية والرئاسية منذ العام ٢٠١٠. وبالرغم من وجود اسانيد ومبررات قانونية لاستمرار الرئيس الفلسطيني والمجلس التشريعي في ممارسة مهامهم رغم انتهاء ولايتهم، إلا إن هذا الوضع يعكس تعد خطير على حق المواطنين في سلطات تمثل توجهاتهم الحقيقية، وخاصة إذا وضعنا في الحسبان تغير الكتلة الانتخابية بشكل حاسم في العشر سنوات التي تلت أخر انتخابات. وهذا الوضع يخالف التزامات السلطة الفلسطينية بموجب المادة (٢٥) من العهد الدولي للحقوق المدنية السياسية الملزم لها بعد ان انضمت له في العام ٢٠١٤، والتي أكدت على حق المواطنين في اختيار من يمثلهم في انتخابات حرة ونزيهة ودورية.

استمرت فوضى التشريع في ظل الانقسام في العام ٢٠١٦، في ظل تعطيل المجلس التشريعي الفلسطيني في اعقاب الانقسام الفلسطيني في العام ٢٠٠٧. وما انفكت كتلة التغيير والاصلاح في قطاع غزة عن اصدار تشريعات باسم المجلس التشريعي دون سند قانوني، تسري في قطاع غزة فقط. ومازال الرئيس الفلسطيني وللعام العاشر على التوالي يجمع بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، ويصدر تشريعات تسري في الضفة الغربية فقط.

كما وعملت سلطات الاحتلال الاسرائيلي على فرض إجراءات تعسفية ضد نواب المجلس كدأبها منذ انتخاب المجلس الحالي في العام ٢٠٠٦، حيث تمارس الاعتقال التعسفي بحقهم لمدد متفاوتة قد تستمر لأعوام، وغالباً دون توجيه تهمة أو محاكمة. وتعكس الارقام والاجراءات التعسفية، مثل حظر كتلة التغيير والاصلاح في القدس، واعتقال أكثر من ٥٠ نائباً خلال السنوات العشر الماضية لفترات متفاوتة، حقيقة السياسة الاسرائيلية الرامية إلى تعطيل الحياة الدستورية في السلطة الفلسطينية، لتبرر ادعاءاتها من أن الفلسطينيين غير جاهزين لحكم انفسهم.

وبذلك تكالب الانقسام والاحتلال لتغييب المجلس التشريعي، والذي يمثل الأداة الأساسية للتشريع والرقابة على السلطة التنفيذية وعملها، والوسيلة الأبرز لتأكيد سلطة الشعب كما أقرها القانون الأساسي. وقد انعكس ذلك سلباً على كافة مناحي الحياة للمواطنين الفلسطينيين، وخاصة الحقوق والحريات وجودة الخدمات. وينذر استمرار هذا الوضع بتدهور أكبر على صعيد الحقوق والحريات في المنظور القادم، لاسيما في ظل تعاظم حالة الاستقطاب في المجتمع الفلسطيني، وزيادة وتيرة المناكفات السياسية، واستقرار الممارسات الخاطئة.

وقد كانت الآمال معقودة أن يؤدي توقيع وثيقة تنفيذ اتفاق المصالحة في ابريل ٢٠١٤ إلى تمهيد الطريق لعقد الانتخابات وعودة الحياة الدستورية في السلطة الفلسطينية، إلا أن هذه الآمال ذهبت في ظل التطورات السلبية المتلاحق لعامين ونيف لم تتقدم عملية انهاء الانقسام فيها خطوة واحدة. ويعكس السلوك السياسية لطرفي الانقسام حالة تنكر كامل للقانون والدستور، واستخدامهما وقت الحاجة فقط لشرعنة افعالها. ومن ابرز دلائل هذه الحالة تشكيل حكومة التوافق الحالية في يونيو ٢٠١٤ بعيدا على المجلس، حيث لم تحصل على الثقة منه، في سابقة خطيرة. وتمخضت هذه الحالة عن وجود حكومة لا تخضع للرقابة أو المحاسبة من قبل ممثلي الشعب. وانعكس ذلك على أداء الحكومة وحالة الحقوق والحريات في السلطة الفلسطينية.

وكان المجلس التشريعي الفلسطيني الحالي، المنتخب في العام ٢٠٠٦، قد تم تعطيل عمله وقدرته على اتخاذ القرارات، بعد أشهر من انتخابه، نتيجة للمناكفات السياسية بين أكبر كتلتين في المجلس، كتلة فتح البرلمانية وكتلة التغيير والإصلاح الممثلة لحركة حماس، والتي انتهت بصراع دموي أدى إلى انقسام السلطة الفلسطينية إلى سلطتين واحدة في الضفة الغربية والأخرى في قطاع غزة. ورغم تعطل المجلس التشريعي، إلا أن كتلة التغيير والإصلاح تنعقد في غزة، وتصدر قوانين وقرارات باسم المجلس التشريعي الفلسطيني. كما عمل الرئيس الفلسطيني خلال سنوات الانقسام على إصدار قرارات بقانون استناداً إلى المادة (٤٣) من القانون الأساسي بحجة غياب المجلس التشريعي. وقد أعلن المركز الفلسطيني عن موقف واضح في حينها يؤكد تحفظه على كافة التشريعات التي تصدر في ظل الانقسام، وطالب كتلة التغيير والإصلاح بالتوقف عن إصدار قوانين باسم المجلس التشريعي، كما طالب الرئيس الفلسطيني بالالتزام الصارم بمبدأ الضرورة. وقد ساهمت هذه الحالة من فوضى التشريع في زيادة تشرذم القانون الفلسطيني، وتعقيد واقع سيادة القانون في السلطة الفلسطينية. ومن الجدير بالذكر أن اتفاق المصالحة لم يتضمن أي إشارة إلى كيفية التعامل مع هذه القوانين وما ترتب عليها خلال فترة الانقسام.

ممارسات الاحتلال التعسفية ضد نواب المجلس التشريعي

ما زالت قوات الاحتلال، وحتى نهاية العام ٢٠١٦، تحتجز ستة نواب من المجلس التشريعي الفلسطيني، حيث يقضي النائبان أحمد سعدات ومروان البرغوثي عقوبة السجن بعد صدور أحكام ضدهما، فيما تحتجز ٤ نواب آخرين، ٣ منهم يخضعون للاعتقال الإداري. واعتقلت قوات الاحتلال ٦ نواب خلال العام ٢٠١٦، افرجت عن اثنين منهم قبل نهاية العام. وكانت سلطات الاحتلال قد افرجت عن ثلاث نواب، أثنين منهما كانت قد اعتقلتهما خلال العام الحالي لمدة ٦ شهور ادارياً، وهما عبد الجابر فقهاء وحاتم قفيشة، والثالثة هي النائب خالدة جرار، والتي افرج عنها بعد أن قضت مدة محكوميتها، والتي كانت معتقلة منذ العام ٢٠١٥.

ما تزال قوات الاحتلال تحتجز ٤ نواب فلسطينيين، ثلاثة منهم تم اعتقالهم في العام ٢٠١٦، ونائب آخر اعتقل في العام ٢٠١٥. فقد قامت سلطات الاحتلال بتجديد حبس النائب حسن يوسف ادارياً، حيث اعتقلته بتاريخ ٢٠ أكتوبر ٢٠١٥، بعد أن اقتحمت منزله في بيتونيا. وكان النائب يوسف قد اعتقل عدة مرات في فترات سابقة. كما قامت سلطات الاحتلال باعتقال النائب محمد النتشة وحبسه اداريا للمرة الثامنة، لمدة ٦ شهور. ويشار إلى أن النائب النتشة معتقل لدى سلطات الاحتلال منذ تاريخ ٢٧ مارس ٢٠١٣ ولم يفرج عنه خلالها الا لفترات قليلة. كما قامت قوات الاحتلال باعتقال النائب المقدسي المبعد عن مدينة القدس محمد ابو طير بتاريخ ٢٨ يناير ٢٠١٦. وقد اصدرت محكمة عوفر العسكرية الإسرائيلية بتاريخ ١٣ ديسمبر ٢٠١٦ حكماً بالسجن

الفعلي لمدة ١٧ شهرا، إضافة إلى غرامة مالية قدرها ٨ آلاف شيكل، و ٣٠ شهرا مع وقف التنفيذ ضد النائب ابو طير، ويأتي ذلك بعد أن قضى ١١ شهرا رهن الاعتقال الاداري. كما وقامت قوات الاحتلال مؤخرا باعتقال النائب عزام سلهب بتاريخ ٢٨ نوفمبر ٢٠١٦، وتخضعه حاليا للاعتقال الاداري.

وافرجت سلطات الاحتلال عن النائب خالدة جرار بتاريخ ١ يونيو ٢٠١٦، بعد أن قضت مد محكوميتها، حيث أصدرت محكمة الاحتلال قراراً بتاريخ ٦ ديسمبر ٢٠١٥، بحبسها لمدة ١٥ شهراً، و١٢ شهراً آخر مع وقف التنفيذ لمدة خمس سنوات، فضلاً عن فرض غرامة مالية قدرها ١٠ آلاف شيكل، وذلك بعد أن اعتقلتها اداريا بتاريخ ٢ ابريل ٢٠١٥ على خلفية ممارسة نشاطها السياسي والبرلماني. وقد وجهت لها المحكمة العسكرية الإسرائيلية في عوفر، غرب رام الله، تهماً تتعلق بالانضمام لتنظيم محظور والتحريض ضد الاحتلال، والقيام بنشاطات مناوئة للاحتلال، بما في ذلك نشاطات تعود للعام ٢٠٠٩، وهو ما يؤكد أن دوافع المحاكمة كانت سياسية على خلفية عملها ونضالها السياسي السلمي.

كما وافرجت قوات الاحتلال عن نائبين آخرين، كانا قيد الحجز الاداري، دون تهمة أو محاكمة، وهما: النائب حاتم قفيشة والذي اعتقلته قوات الاحتلال بتاريخ ٢٤ يناير ٢٠١٦، وافرجت عنه بتاريخ ٣ يوليو ٢٠١٦؛ والنائب عبد الجابر فقهاء والذي اعتقلته قوات الاحتلال بتاريخ ١٧مايو ٢٠١٦، وافرجت عنه بتاريخ ١٥ نوفمبر ٢٠١٦.

ومن الجدير بالذكر أن قوات الاحتلال قد أصدرت قراراً بإدراج كتلة التغيير والإصلاح على قائمة الإرهاب منذ تاريخ ٢ ديسمبر ٢٠١٢. كما أصدر قائد قوات جيش الاحتلال في يوليو ٢٠١٢ قراراً باعتبار كتلة النواب الإسلاميين «اتحاد محظور»، استناداً للمادة ٨٤ (١) (ب) لأنظمة الطوارئ الصادرة عام ١٩٤٥. وتأتي هذه القرارات لشرعنة حالة قائمة من القمع لنواب المجلس التشريعي الفلسطيني، منذ رفض سلطات الاحتلال التعامل مع نتائج انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني في العام ٢٠٠٦، والتي حققت فيها كتلة التغيير والإصلاح أغلبية برلمانية كبيرة.

جدول بالنواب المعتقلين أو الذين افرج عنهم في العام ٢٠١٦

	اسم النائب	تاريخ آخر اعتقال	تاريخ الإفراج
١	مروان البرغوثي	١٥ ابريل٢٠٠٢	ما زال معتقلاً (محكوم ٢٦مؤبد)
٢	أحمد سعدات	١٤ ابريل ٢٠٠٦	ما زال معتقلاً (محكوم ٣٠ سنة)
٣	حسن يوسف	٢٠ اكتوبر ٢٠١٥	ما زال معتقلا
٤	محمد النتشة	٢٩ سبتمبر ٢٠١٦	ما زال معتقلا
٥	محمد ابو طير	٢٨ يناير ٢٠١٦	ما زال معتقلا (محكوم ١٧ شهراً)
٦	عزام سلهب	٢٨ فبراير ٢٠١٦	ما زال معتقلا
٧	حاتم قفيشة	٢٤ يناير ٢٠١٦	٣ يوليو ٢٠١٦
٨	عبد الجابر فقهاء	١٧ مايو ٢٠١٦	١٥ نوفمبر ٢٠١٦
٩	خالدة جرار	٢ ابريل ٢٠١٥	١ يونيو ٢٠١٦

ابرز التطورات في قطاع غزة

برز في العام ٢٠١٦ قيام كتلة التغيير والاصلاح بممارسة مهام تدخل في الاختصاص الأصيل للرئيس الفلسطيني والسلطة التنفيذية، بالإضافة إلى ما تقوم به من اصدار تشريعات باسم المجلس التشريعي منذ بداية الانقسام الفلسطيني في ٢٠٠٧. ويحذر المركز من محاولات إقرار «مشروع قانون اللجنة الادارية الحكومية»، والذي تناقشه كتلة التغيير والاصلاح، والقاضي بتشكيل لجنة ادارية حكومية من وكلاء وزراء حكومة اسماعيل هنية، رئيس الوزراء السابقة، تتولى مهام تعادل مهام الحكومة في قطاع غزة. ويعتبر طرح هذا الأمر تجاوزاً لحكومة الوفاق الوطني التي شكلت في يونيو ٢٠١٤، وتعدي على صلاحيات السلطة التنفيذية، وهو أمر لا يتمتع به المجلس التشريعي نفسه، ويتعارض مع مبدأ الفصل بين السلطات المصون بموجب القانوني الاساسي الفلسطيني لسنة ٢٠٠٣.

وفي سياق ذي صلة، أعلنت كتلة التغير بتاريخ ٢٥ مايو ٢٠١٦ أنها اتخذت قراراً بـ "اعتبار أحكام الإعدام الباتة والصادرة وفقًا لمعايير المحاكمة العادلة والتي استنفذت طرق الطعن كافة مصادقا عليها وواجبة النفاذ"، في خطوة هدفت إلى تنفيذ أحكام اعدام في قطاع غزة دون مصادقة الرئيس الفلسطيني. وقد تم تنفيذ ثلاث أحكام بالفعل في اعقاب اصدار هذا القرار، والذي يمثل تنكر للقانون الاساسي الفلسطيني، سيما المادة ١٠٩ والتي جعلت التصديق على احكام الاعدام حق حصري للرئيس، وليس للمجلس التشريعي، أو كتلة حزبية فيه بطبيعة الحال.

وكانت كتلة التغيير والاصلاح قد عاودت الانعقاد باسم المجلس التشريعي في غزة بعد أن توقفت لشهور بعد توقيع اتفاق الشاطئ (وثيقة تنفيذ اتفاق المصالحة الفلسطيني) في إبريل ٢٠١٤. ويأتي ذلك في ظل تراجع عملية المصالحة بعد خلافات على آليات التنفيذ وبعض القضايا ، لاسيما قضية رواتب الموظفين الذين عينتهم حكومة غزة السابقة. ورغم استقالة الحكومة في غزة، إلا أن الوزارات فيها ما زالت تقوم بعمل مستقل عن حكومة التوافق، وتستند هذه الوزارات في بعض الأحيان إلى قرارات تصدرها كتلة التغيير والإصلاح باسم المجلس التشريعي، في محاولة منها لإضفاء شرعية لأعمالها غير المستندة للقانون. ومن الجدير بالذكر أن كتلة التغيير والاصلاح قد اصدرت (٣) قوانين في العام ٢٠١٦، وما زالت تناقش (٤) قوانين أخرى.

ابرز التطورات في الضفة الغربية

أقدمت قوة شرطية بتاريخ ١٩ ديسمبر ٢٠١٦ على فض اعتصام ٤ نواب كانوا قد لجأوا إلى مقر اللجنة الدولية للصليب الأحمر، بعد أن رفعت عنهم الحصانة بقرار من قبل الرئيس الفلسطيني، وذلك بعد توجيه تهم لهم تراوحت بين الفساد وتجارة السلاح والقدح. وقد اصدر الرئيس الفلسطيني في وقت سابق قرارا بتاريخ ١٣ ديسمبر ٢٠١٦ برفع الحصانة عن ٥ نواب من كتلة فتح البرلمانية وهم: محمد دحلان، شامي الشامي، نجاة أبو بكر، ناصر جمعة، وجمال الطيراوي.

وكانت المحكمة الدستورية التي شكلها الرئيس الفلسطيني بتاريخ ٣ ابريل ٢٠١٦، أعطت الحق للرئيس في رفع الحصانة عن نواب المجلس التشريعي بموجب قرار بقانون. وقد اصدرت المحكمة فتوى قانونية على هيئة قرار قضائي بتاريخ ٦ نوفمبر ٢٠١٦، اعطى الرئيس حق رفع الحصانة عن اعضاء المجلس التشريعي. وبالرغم من ايمان المركز بضرورة أن لا تقف الحصانة كعائق أمام تحقيق العدالة ومكافحة الفساد، إلا أن القانون قصر صلاحية رفع الحصانة على المجلس التشريعي وحده، وذلك بموجب المادة (٥٣) من القانون الاساسي، والمادتان (٩٥، ٩٦) من اللائحة التنفيذية للمجلس التشريعي.

وكان الاجدر بالمحكمة أن تحتفظ لنفسها بحق رفع الحصانة في حال غياب المجلس التشريعي أو أن تشترط موافقتها على قرارات رفع الحصانة الصادرة من الرئيس، بدلا من تكريس مزيد من السلطات المطلقة للرئيس الفلسطيني، والذي يطرح مزيداً من الشكوك حول الضغوط التي تتعرض لها المحكمة من قبل السلطة التنفيذية. ويضع هذا القرار اعضاء المجلس التشريعي، في موقف ضعيف أمام السلطة التنفيذية، وخاصة في ظل غياب انعقاد المجلس، وجاء هذا القرار ليقوض ما تبقى إمكانية ممارسة اعضاء المجلس التشريعي لدورهم الفردي في الرقابة على السلطة التنفيذية.

ويمثل رفع الحصانة عن النائبة ابو بكر وتلقيها استدعاءً للمثول أمام النيابة بتاريخ ٢٠ ديسمبر ٢٠١٦، سابقة خطيرة حيث إن التهمة الموجهة لها القدح، بعد أن وجهت تهماً بالفساد إلى احد الوزراء، حتى دون تحديد الاسم. ويأت ذلك بالرغم من أن توجيه التهم والتحقيق مع الوزراء واجب المجلس التشريعي وأعضائه في الرقابة، وهو اسباب منح الحصانة لأعضاء المجلس هو تمكينهم من ذلك. وبالتالي لا يعقل أن يتم رفع الحصانة ومحاسبة نائب لأنها وجهت اتهام لوزير.

وفي هذا السياق، اصدرت محكمة جرائم الفساد الفلسطينية حكماً غيابياً، بتاريخ ١٤ ديسمبر ٢٠١٦، على النائب محمد دحلان بالحبس لمدة ثلاث سنوات، وإعادة ١٦ مليون دولار إلى خزينة السلطة، حيث ادانته المحكمة باختلاس تلك الأموال إبان توليه منصب منسق الشؤون الأمنية للرئاسة الفلسطينية. وجدير بالذكر أن النائب محمد دحلان من ابرز الخصوم السياسيين للرئيس الفلسطيني، وأن محكمة الفساد رفضت الدعوة المقدمة ضده في ابريل ٢٠١٥ لتمتعه بالحصانة البرلمانية، وقالت حينها إن رفع الحصانة ضده لا يكون الا من قبل المجلس التشريعي. وبعد صدور الرأي الاستشاري للمحكمة الدستورية ورفع الرئيس الحصانة عنه، استؤنف الحكم وباشرت المحكمة القضية واصدرت حكمها.

وقد استمر الرئيس الفلسطيني في اصدار تشريعات دون الالتزام بحالة الضرورة القصوى التي اشترطتها المادة (٤٣) من القانون الاساسي، لإصدار قرارات بقانون. وقد كان قانون الضمان الاجتماعي من ابرز القوانين التي اصدرها الرئيس الفلسطيني على هيئة قرار بقانون. وقد واجه هذا القانون احتجاجات من منظمات المجتمع المدني بسبب ما تضمنه من اجحاف بحق موظفي القطاع الأهلي، مما حدى بمجلس الوزراء تعديه مرة أخرى ليصدر بعدها بشكل لم يلق احتجاجات. ويبرز هنا بشكل واضح ما خلفه غياب المجلس التشريعي من اضطرابات، وحالة من التخبط التشريعي، واحساس المجتمع بعدم وجود من يعبر عن مصالحهم.

وقد أصدر الرئيس الفلسطيني عشرات التشريعات منذ الانقسام في السلطة الفلسطينية، جل هذه التشريعات لم يلتزم فيه بشرط الضرورة. وكان الرئيس الفلسطيني قد اصدر خلال العام ٢٠١٦ (٢٤) قراراً بقانون، ليصل العدد الإجمالي لها منذ الانقسام إلى (١٤٩) قانون. وبمتابعة التشريعات التي يصدرها الرئيس على هيئة قرار بقانون، وما يعكسه عددها، نجد أن الرئيس الفلسطيني يمارس سلطة التشريع ليس كاستثناء في حالة الضرورة القصوى كما نصت المادة ٤٣ من القانون الاساسي، وإنما يمارس سلطة تشريعية كاملة، وكأنه المخول بها.

تدهور أوضاع السلطة القضائية

تكشّف العام ٢٠١٦ عن تطورات خطيرة في مساعي السلطة التنفيذية للسيطرة على السلطة القضائية وتقويض ما تبقى من استقلاليتها. وتأتي هذه التطورات لتزيد من خطورة الاوضاع التي يمر بها القضاء الفلسطيني، وخضوعه للكثير من التجاذبات السياسية، في اعقاب الانقسام في السلطة الفلسطينية في العام ٢٠٠٧. وقد كانت الاطاحة برئيس مجلس القضاء الأعلى أبرز مظاهر الاعتداء على السلطة القضائية في العام ٢٠١٦. وتأتي كمؤشر صاعق على الحالة التي وصل إليها القضاء الفلسطيني، وتأكيداً على أن الفصل بين السلطات لم يعد موجودا، ليس فقط بين السلطة التشريعية والتنفيذية، بما يمارسه الرئيس الفلسطيني من اصدار قرارات بقانون، بحجة غياب المجلس التشريعي، المغيب عمداً، بل وايضاً بما تكشفه هذه الحادثة من سيطرة كاملة للسلطة التنفيذية على رأس الهرم في السلطة القضائية.

وفي هذا السياق، يعرب المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان عن بالغ قلقه من أن تكون الاطاحة برئيس مجلس القضاء الأعلى بهذه الطريقة، مقدمة لمزيد من السيطرة على السلطة القضائية، بما اوجدته هذه الحالة من سابقة ردع قد تطارد كل من يعارض تدخل السلطة التنفيذية في عمل القضاء. ويشدد المركز على ضرورة وضع مهمة توحيد الجهاز القضائي على رأس أولويات أي نقاش لإنهاء الانقسام الفلسطيني. ويؤكد المركز على أن استقلال القضاء التزام دستوري وقانوني، لاسيما ما نصت عليه المادة (٩٧) من القانون الاساسي ٢٠٠٣، والتي جاء فيها أن «السلطة القضائية مستقلة»، وكذلك المادة (٢) منه والتي أكدت على مبدأ الفصل بين السلطات. كما ويعتبر القضاء المستقل حاجة مجتمعية، وأداة الرقابة الأساسية في النظم الديمقراطية، وضمانة هامة للسلم الأهلي. ويشدد المركز على أن تجاهل أو تأجيل مسألة توحيد القضاء هو بمثابة إنكار للعدالة وسيادة القانون، ويمثل خطراً حقيقياً على الأمن والسكينة في المجتمع.

دخل الانقسام في السلطة القضائية عامه العاشر، ليكرس مزيداً من الوقائع على الأرض يصبح معها إنهائه الانقسام أكثر صعوبة. كما واستمرت السلطة التنفيذية في تعطيل تنفيذ بعض الأحكام القضائية في مخالفة صريحة للقانون الفلسطيني، سيما القانون الاساسي لسنة ٢٠٠٣. وبالرغم من مرور أكثر من عامين على تشكيل حكومة التوافق الفلسطيني والتي شكلت في يونيو ٢٠١٤، الا أن ذلك لم يساهم في أي تغيير حقيقي في واقع الانقسام في السلطة الفلسطينية، سيما الانقسام في الجهاز القضائي. وما زال ملف توحيد القضاء بالرغم من أهميته والتأكيد الدائم على أولويته من الملفات المهملة في الجهود السياسية المبذولة من أجل انهاء الانقسام في السلطة الفلسطينية.

يخضع القضاء الفلسطيني للكثير من التجاذبات السياسية التي تؤثر على عمله وعلى استقلالية قراراته والثقة فيها. ويفتقد القضاء للبيئة المناسبة التي تؤمن استقلاليته، في ظل استمرار الانقسام في الجهاز القضائي، حيث يعمل القضاء في غزة بشكل مستقل تماما عن القضاء في الضفة الغربية، وكلاهما يخضع لتدخل السلطة التنفيذية في عمله. فيما يلي تبيان لحالة القضاء في كل من قطاع غزة والضفة الغربية:

الضفة الغربية:

كانت أبرز الاحداث في العام ٢٠١٦ الاطاحة برئيس مجلس القضاء الأعلى وتشكيل المحكمة الدستورية. وكان المستشار سامي صرصور، رئيس مجلس القضاء الأعلى، الذي عين بتاريخ ٢٠ يناير ٢٠١٦ بمرسوم رئاسي بصفته رئيس المحكمة العليا، قد تعرض لهجوم كلامي من اللواء توفيق الطيراوي، عضو اللجنة المركزية السابق عن حركة فتح، تحول إلى سجال وتراشق إعلامي بين الطرفين. وبعدها ببضع اسابيع، أُعلن أن الرئيس قبل استقالة رئيس مجلس القضاء الأعلى، ليتبين بعدها، ووفق افادة أدلى بها المستشار صرصور، أن الاستقالة التي تم إبرازها، قد تم توقيعها قبيل أداء الأخير اليمين لتولي منصبه. ويرى المركز أن الاعتراف بالاشتراك في هذه الجريمة، وموافقة شخص بهذا المنصب الرفيع على توقيع استقالته قبل استلام رأس الهرم في أقدس السلطات، يطرح قضية خطيرة جداً، تثير شكوك مبررة، حول الاجراءات الأخرى التي قام ويقوم بها بعض المتنفذين في السلطة التنفيذية للسيطرة على مرفق القضاء وتقويض استقلاليته.

وكان الرئيس قد اصدر قراراً بتاريخ ٣ ابريل ٢٠١٦ بتشكيل المحكمة الدستورية والذي جاء في أوضاع تثير الكثير من الشكوك حول الهدف من تشكيلها في ذلك الوقت، وفي ظل حالة الانقسام والنزاعات الداخلية في حركة فتح. ويعتبر المركز أن هذا التشكيل يأتي في سياق سياسة ممنهجة لاحتواء القضاء، ومد السيطرة من سن القوانين، إلى احتكار تفسيرها. ويرى المركز أن تشكيل محكمة دستورية حقيقية حامية للقانون وسيادته يتطلب توافق وطني لن يكون الا بعد انهاء الانقسام. كما إن المحكمة لم تستكمل إجراءات تشكيلها القانونية، وهذا يطرح جدل قوي حول شرعيتها وصلاحيتها في ممارسة مسؤولياتها، وصحة ما يصدر عنها.

وتأتي هذا التدخلات في هيكلية الجهاز القضائي من قبل السلطة التنفيذية في سياق يدعم الكثير من الشكوك حول مصداقية أحكام القضاء وقدرتها على تحقيق وظيفتها المنوطة بما فيها تحقيق العدالة والاستقرار لكافة اطراف النزاعات. وقد ظهر ذلك جلياً في الحكم الصادر عن المحكمة الدستورية مؤخراً بتاريخ ٦ نوفمبر ٢٠١٦، والذي اعطى الرئيس حق رفع الحصانة عن اعضاء المجلس التشريعي، وما أثاره الحكم من جدل يرتبط بسياق طويل من التدخلات والتجاذبات التي تعرض لها القضاء طوال سنوات الانقسام، يعكس ضآلة ما تبقى من مصداقية للأحكام القضائية في المجتمع الفلسطيني.

وتعليقاً على هذا الحكم، يرى المركز أنه وبالرغم من ضرورة وجود طريقة لمحاسبة اعضاء المجلس التشريعي المتجاوزين للقانون، وأن لا تقف الحصانة كعائق أمام تحقيق العدالة ومكافحة الفساد، إلا أن القانون قصر صلاحية رفع الحصانة على المجلس التشريعي وحده، وذلك بموجب المادة (٥٣) من القانون الأساسي، والمادتين (٩٥، ٩٦) من اللائحة التنفيذية للمجلس التشريعي. ويمكن القول أن هناك حالة من الفراغ القانوني بالنسبة لرفع الحصانة عن اعضاء المجلس التشريعي في ظل التعطيل المتعمد للمجلس التشريعي، كأحد تبعات الانقسام الفلسطيني. ويرى المركز أن المحكمة جانبها الصواب عندما جسرت هذه الثغرة بقرار اعطاء الرئيس الفلسطيني منفرداً حق رفع الحصانة. وكان الأولى بالمحكمة أن تحتفظ لنفسها بحق رفع الحصانة في حال غياب المجلس التشريعي أو أن تشترط موافقتها على قرارات رفع الحصانة الصادرة من الرئيس، بدلا من تكريس مزيد من السلطات المطلقة للرئيس الفلسطيني، والذي يطرح مزيداً من الشكوك حول الضغوط التي تتعرض لها المحكمة من قبل السلطة التنفيذية. وهذا الموقف الذي اعلنه المركز في ورقة موقف بتاريخ ٨ نوفمبر ٢٠١٦ أثبت صوابه بعد ان استغل الرئيس الفلسطيني هذه الصلاحية لرفع الحصانة عن (٥) نواب من المجلس التشريعي بتاريخ ١٣ ديسمبر ٢٠١٦، بحجة توجيه تهم بالفساد وتجارة السلاح والقدح لهم، فيما أكد النواب وكثير من المتابعين، إنه على خلفية صراعات سياسية داخل حركة فتح.

وفي ذات السياق، أثار القرار الصادر عن المحكمة العليا بتاريخ ٣ اكتوبر ٢٠١٦ القاضي بإلغاء إجراء الانتخابات البلدية في قطاع غزة واستكمالها في الضفة الغربية الكثير من الشكوك حول استقلالية القضاء. والحقيقة، إنه وبغض النظر عن الحكم ومسبباته، وتحفظاتنا عليه، إلا أن الأهم

هو التنبه للحالة التي وصلت إليها صورة القضاء في الشارع الفلسطيني، والتي كشف عنها هذا الحكم. وعلى النظام القضائي الفلسطيني أن يعيد حساباته ويدافع عن استقلاليته لكي يصبح عنواناً للحقيقة التي تحقق للجميع السكينة، وليس مبعث للقلق والتشكيك، بسبب تدخل السلطة التنفيذية في عمله وهيكليته.

يجب الاقرار بأن مناقشة الأحكام القضائية، أمر يتطلب الكثير من الحرص ويستلزمه الكثير من الاحترام، غير أن هذا الحرص والاحترام يفترض وجود سلطة قضائية مستقلة، وهذا الأمر في ضوء فضيحة الاستقالة المسبقة لرئيس مجلس القضاء الأعلى أصبحت محل تساؤل، بل محل اتهام. وأصبح، أكثر من أي وقت مضى، مجلس القضاء الأعلى وكافة الهيئات القضائية في محل يستوجب عليهم العمل لإعادة الاعتبار للسلطة القضائية وأن تثبت للشعب الفلسطيني أنها ما زالت جديرة بالثقة والاحترام.

وقد شهد العام ٢٠١٦ تعيين نائب عام جديد في الضفة الغربية. واصدر الرئيس الفلسطيني مرسوماً رئاسيا بتعيين المستشار أحمد البراك في منصب القائم بأعمال النائب العام، لمدة ٣ شهور، بعد ما انتقل النائب العام السابق عبد الغني العويوي للعمل كقاض في المحكمة العليا، وذلك بموجب مرسوم رئاسي رقم (٢٧) لسنة ٢٠١٦، والصادر بتاريخ ٢٤ يناير ٢٠١٦. وقد اصدر الرئيس الفلسطيني في ٤ ابريل٢٠١٤ مرسوماً رئاسياً رقم (٦٠) لسنة ٢٠١٦، بتعيين المستشار براك في منصب النائب العام، وذلك وفق تنسيب صادر من مجلس القضاء الأعلى بتاريخ ٣ ابريل ٢٠١٦، وقد قام بحلف اليمين الدستورية أمام الرئيس الفلسطيني بتاريخ ٥ ابريل ٢٠١٦.

وما زالت ظاهرة المماطلة في تنفيذ الاحكام والامتناع عن تنفيذ بعضها أحد أبرز مظاهر التغول على السلطة التنفيذية، والتي يتم رصد عشرات الحالات منها كل عام. وقد تم رصد عشرات حالات المماطلة في تنفيذ احكام قضائية بالإفراج عن موقوفين من قبل جهازي الأمن الوقائي والمخابرات. وتفيد المعلومات المتوفرة وافادات الضحايا بأن بعض الأجهزة الأمنية تماطل في تنفيذ الاحكام القضائية، وخاصة أحكام الإفراج عن موقوفين بشكل غير مشروع أو بعد أن تبين عدم وجود محل للاتهام، والاحكام المتعلقة بإعادة قيد مفصولين من عملهم أو فتح مؤسسة بعد اغلاقها بشكل غير قانوني.

قطاع غزة:

أثار قرار المحكمة العليا في رام الله بتاريخ ٣ اكتوبر ٢٠١٦ القاضي بوقف الانتخابات في قطاع غزة، لعدم وجود قضاء مشكل وفق القانون فيها، الكثير من الجدل. وترجع اسس هذا الجدل إلى عدم أخذ الحكمة بنظرية المرفق الفعلي، التي تعتبر بموجبها المحاكم في قطاع غزة، المشكلة خلافاً للقانون الفلسطيني، محاكم أمر واقع يمكن أن تمارس مهامها لحين إنهاء الانقسام، واعادة الوحدة والاعتبار للسلطة القضائية، وحينها يمكن مراجعة قراراتها وفق معايير وشروط منطقية يمكن الاتفاق عليها بين طرفي الانقسام، كجزء من المرحلة الانتقالية. والحقيقة أن قرار المحكمة العليا يهدد الحالة القانونية وكافة المعاملات في قطاع غزة، ويضع الحقوق المكتسبة للمواطنين في وضع غير مستقر. وهذا الوضع يلقي مسؤولية على الجميع للإسراع في إنهاء الانقسام الفلسطيني، وأن يكون ملف توحيد السلطة القضائية على رأس الأولويات.

يدخل القضاء في غزة عامه العاشر في ظل الانقسام دون سند قانوني يدعم وجوده أو عمله، وفي ظل ظروف تخضعه للكثير من التجاذبات السياسية التي تؤثر على عمله وعلى استقلالية قراراته والثقة فيها. ويشرف على الجهاز القضائي في قطاع غزة مجلس قضاء أعلى شُكّل من قبل الحكومة السابقة هناك في اعقاب الانقسام، وبشكل مخالف للقانون الأساسي الفلسطيني، ويعمل بشكل مستقل تماماً عن مثيله في الضفة الغربية. ويباشر هذا المجلس كل المهام الإدارية المتعلقة بتعيين قضاة جدد وتنقلاتهم وإصدار تعميمات والقرارات الإدارية الخاصة بعمل القضاء. وهذا الوضع الانقسامي في القضاء يهدد المعاملات المالية بين الضفة الغربية وقطاع غزة ومصالح المواطنين التي تتشعب بين الشقين.

ومن الجدير ذكره، أن المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

ناشد جميع الأطراف حينها من أجل تحييد القضاء باعتباره مرجعية هامة في ظل المنازعات القائمة، وصمام أمان للأمن والاستقرار والسكينة في المجتمع. ورغم ذلك فقد علق مجلس القضاء الاعلى عمل القضاء في نوفمبر ٢٠٠٧ بعد أن تعرضت المحاكم في حينه للاعتداء المباشر والتدخل في عملها من قبل حركة حماس والقوة التنفيذية التابعة لها. وفي أعقاب ذلك، قامت حكومة غزة السابقة بتعيين قضاة جدد بطريقة غير دستورية، وعادت المحاكم إلى مباشرة عملها ولكن بكادر جديد معين بطريقة غير قانونية. وبذلك، أصبح في مناطق السلطة الفلسطينية جهازان قضائيان منفصلان تماماً، أحدهما في الضفة الغربية يخضع له سكان الضفة الغربية فقط، والآخر في قطاع غزة، ويخضع له سكان قطاع غزة فقط.

وقد علقت مؤسسات حقوق الإنسان في حينه عملها أمام القضاء المشكل في غزة باعتباره قضاء غير دستوري، إلا إنها عادت للتعامل مع القضاء في العام ٢٠١١ تحت ضغط الحاجة لحماية الحقوق والحريات من تغول السلطة التنفيذية، باعتبار أنه قضاء أمر واقع. وكان المركز قد قدم في إبريل ٢٠١٢ طعناً أمام المحكمة العليا بغزة بصفتها الدستورية، وذلك في التعديل الذي أجراه مجلس الوزراء في غزة على اللائحة التنفيذية لقانون الجمعيات، كما قدم طعناً في مايو ٢٠١٣ ضد قرار منع طاقم المركز من السفر عبر معبر بيت حانون (إيرز)، وكلا الطعنان رفضا من قبل المحكمة، مما عزز لدى المركز قناعة بضعف فاعلية واستقلال الجهاز القضائي القائم في قطاع غزة.

تعطيل الانتخابات العامة والمحلية

تراجعت الآمال المنعقدة على إعادة الحياة للعملية الديمقراطية في السلطة الفلسطينية خلال العام ٢٠١٦، بعد إعلان تأجيل إجراء الانتخابات المحلية في الضفة الغربية وقطاع غزة لمدة ٤ أشهر، والتي كان من المفترض أن تعقد في الثامن من أكتوبر، بناءً على قرار مجلس وزراء حكومة التوافق الوطني. ويأمل المركز أن تعقد الانتخابات في كافة مجالس الهيئات المحلية بشكل توافقي خلال العام ٢٠١٧، وأن تكون مقدمة لإجراء الانتخابات العامة، تمهيداً لإعادة الاعتبار لمؤسسات السلطة الفلسطينية، ولإنهاء حالة الانقسام.

ومع انتهاء العام ٢٠١٦، لا تزال العملية الديمقراطية فلسطين معطلة، منذ الانقسام الفلسطيني في العام ٢٠٠٧. فمن ناحية، لم تعقد الانتخابات العامة (التشريعية أو الرئاسية) المستحقة منذ العام ٢٠١٠ حتى الآن، فيما لم تجر انتخابات مجالس الهيئات المحلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، منذ العام ٢٠٠٥، باستثناء اجرائها بشكل جزئي في الضفة الغربية في العام ٢٠١٢. ويضاف إلى ذلك تعطيل عمل المجلس التشريعي بشكل كامل، ووجود مجالس غير منتخبة في قطاع غزة تدير البلديات، وبلديات منتخبة في الضفة الغربية وانتهاء ولايتها، ولكن في انتخابات جرت في أجواء غير حرة قاطعتها حركة حماس، والتي كانت تمثل الكتلة الاكبر في انتخابات البلديات التي عقدت في العام ٢٠٠٥.

كان التطور الأبرز على مستوى الانتخابات خلال العام، القرار الذي أصدره مجلس وزراء حكومة التوافق الفلسطينية بتاريخ ٣ مايو ٢٠١٦ بعقد انتخابات الهيئات المحلية (البلديات) في موعدها المقرر بتاريخ ٨ أكتوبر ٢٠١٦. وقد رحب المركز بقرار مجلس الوزراء بإجراء الانتخابات في الضفة وغزة، وأبدى استعداده للرقابة على كافة مراحل العملية الانتخابية. وطالب المركز بتوفير الشروط الموضوعية اللازمة لإجرائها في الضفة الغربية وقطاع غزة، بما يتحقق معه الغرض الحقيقي من الانتخابات، المتمثل في إيجاد ممثلين للإرادة الشعبية، لضمان تقديم الخدمات العامة بأعلى مستوى من الكفاءة والشفافية. ورأى المركز أن عقد الانتخابات يحتاج تنسيق بين طرفي الانقسام، يبدأ بأطلاق الحريات المدنية والسياسية، واعطاء فترة كافية ومعقولة لكافة الاطراف لاستعادة نشاطهم الحزبي والاجتماعي والسياسي في الضفة الغربية وقطاع غزة من أجل خوض الانتخابات على قاعدة تكافؤ الفرص.

وفي أعقاب قرار مجلس الوزراء، أعلنت لجنة الانتخابات المركزية جاهزيتها الفنية لعقد الانتخابات، وأقرت بتاريخ ٢٣ يونيو الجدول الزمني للانتخابات، والذي حدد تاريخ بدء العملية بمرحلة التسجيل والنشر والاعتراض لمدة خمس أيام خلال الفترة من ٢٣ – ٢٧ يوليو ٢٠١٦، على أن يفتح باب الترشح لمدة عشر أيام خلال الفترة من ١٨–٢٧ أغسطس. وحدد بدء الدعاية الانتخابية من صباح يوم ٢٤ سبتمبر، وتستمر لمساء الخميس ٦ أكتوبر، حيث يكون الاقتراع في الثامن من الشهر نفسه، وإعلان النتائج الأولية مساء اليوم التالي ليوم الاقتراع.

وقد انخرطت معظم الاحزاب والقوى السياسية في العملية الانتخابية، بما فيها حركتا فتح وحماس، وأظهروا استعداداتهم لخوض سباق الانتخابات، بما في ذلك اعلان قوائم المرشحين،

وسارت الأمور بشكل هادئ وطبيعي. ومع دخول مرحلة الترشح والطعون قيد الاستحقاق، أخذت العملية الانتخابية منحى آخر، بعد إلغاء قوائم انتخابية لحركة فتح، معظمها في غزة، على خلفية الطعون المقدمة ضد عدد من مرشحي القوائم. فقد أقدمت لجنة الانتخابات المركزية على إلغاء ٥ قوائم انتخابية في بلديات بيت حانون، وأم النصر، والزهراء والنصيرات، بقطاع غزة، ويطا في الضفة الغربية وذلك على إثر طعون قبلتها بحق بعض المرشحين فيها. وقد رأى المركز أن قرار اللجنة لا يتفق مع مضمون وروح قانون انتخاب مجالس الهيئات المحلية رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته، وأنه يتنافى مع جوهر العملية الانتخابية، والتي تتمحور حول التعرف على الإرادة الحقيقية للناخبين، وايجاد ممثلين حقيقيين لهم، وهو ما يحول دونه إلغاء قوائم ربما تمثل شريحة عريضة من الناخبين. وبناءً على ذلك، تقدم محامون بدعوى قضائية لمحكمة العدل برام الله، طالبت بوقف الانتخابات بسبب عدم إجرائها في القدس، وبسبب الموافقة على أن تقوم محاكم غزة بالنظر في الطعون الانتخابية. وعلى إثر ذلك، أصدرت محكمة العدل العليا في رام الله بتاريخ ٨ سبتمبر، قراراً مؤقتاً بوقف إجراء انتخابات مجالس الهيئات المحلية المقرر عقدها في الثامن من شهر أكتوبر القادم.

وبتاريخ ٣ أكتوبر، أصدرت المحكمة العليا في رام الله حكماً يقضي باستكمال تنفيذ قرار مجلس الوزراء بإجراء الانتخابات في كافة أرجاء الوطن، مع استثناء قطاع غزة "بسبب الوضع القضائي القائم حالياً فيها"، في إشارة إلى عدم شرعية المحاكم الموجودة في قطاع غزة لتشكيلها خلافاً للقانون. وقد اعقب ذلك توصية من لجنة الانتخابات المركزية بتأجيل الانتخابات لمدة ٦ اشهر لـ "يتم خلالها ترتيب البيت الداخلي الفلسطيني، ومعالجة الأنظمة والقوانين ذات الصلة بما يخدم المصلحة العليا للشعب الفلسطيني". وبتاريخ ٤ أكتوبر، قرر مجلس الوزراء تأجيل الانتخابات لـ ٤ أشهر، فيما يبدو أنه استجابة للتوصية.

وقد رحب المركز، في حينه، بقرار مجلس الوزراء القاضي بتأجيل الانتخابات لحين تهيئة الظروف لمشاركة قطاع غزة، وأكد على أن إجراء الانتخابات في الضفة الغربية وقطاع غزة بشكل متزامن أمر لا غنى عنه في طريق انهاء الانقسام الفلسطيني، ولتفويت الفرصة على مخططات الاحتلال الرامية إلى عزل قطاع غزة وتكريس الانقسام من أجل تقويض أي فرصة لقيام دولة فلسطينية.

ويؤكد المركز أن المشاركة السياسية حق أساسي من حقوق الإنسان، وتلعب دوراً هاماً في تعزيز النظام الديمقراطي، بما بشمله ذلك من سيادة القانون واحترام وصون حقوق الإنسان وكرامته. وتتيح المشاركة السياسية الفعالة للمواطنين إبداء الرأي في الأمور والقضايا العامة التي تخص الشأن العام. وتمثل الانتخابات الديمقراطية والنزيهة إحدى أشكال المشاركة السياسية، وركناً أساسيا وجوهرياً لإرساء حكم ديمقراطي يستند إلى إرادة شعبية للناخبين وتمنح النظام القائم شرعية قانونية. ويشترط على الانتخابات الديمقراطية لكي تتسم بهذا الوصف أن تجرى بشكل دوري ومنتظم في إطار القانون.

انتهاك

الحق في حرية الرأي والتعبير

استمرت انتهاكات حرية التعبير في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، تؤججها تبعات حالة الانقسام الفلسطيني التي دخلت عامها العاشر.[٢٤] واستمر طرفا الانقسام في الاستخدام السيء للقوانين القائمة لتقويض حرية التعبير وتغييب حرية الوصول للمعلومات. ويمثل الاستدعاء المتكرر والحجز على ذمة التحقيق والمعاملة القاسية واللاإنسانية التي قد تصل لحد التعذيب أبرز الوسائل التي تستخدم لتقويض حرية الرأي والتعبير. وقد كانت مواقع التواصل الاجتماعي المسرح الابرز الذي عملت السلطات على تقويض حرية الرأي فيه، من خلال ملاحقة نشطاء الفيسبوك على خلفية آرائهم السياسية وانتقادهم للسلطات العامة. كما وشهد العام ٢٠١٦ تطورا خطيرا على صعيد حرية الاعتقاد، حيث حدثت اعتداءات لممارسة حرية التعبير ارتكبها المكلفين بإنفاذ القانون في قطاع غزة، أثيرت خلالها اتهامات مذهبية.

كما وشهد العام ٢٠١٦ حادثة هي الأولى من نوعها في ، حيث أجبر كاتب على اتلاف كتبه من قبل محافظ مدينة جنين، لأنها تحدثت عن اصل العائلات في قريته، بشكل لم يعجب أهل القرية. وتمثل هذه الحالات في مجموعها أهدراً كاملاً لحرية التعبير، حيث تساهم مثل هذه الحوادث في أيجاد نوع من الالتزام الذاتي عند الصحفيين والكتاب واصحاب الرأي والمعتقد المختلف بعدم إثارة أي مواضيع قد تعرضهم للاضطهاد من قبل السلطات العامة، او اعتداءات من مواطنين يتم التسامح معها من قبل المواطنين.

وكشف العام الحالي عن تدخل سافر في عمل النقابات، حيث تم التعدي على عدد من المعلمين وتم اعتقال بعضهم على خلفية نشاطهم في المطالبة بحقوقهم النقابية، ومنها حقهم في وجود نقابة تمثلهم، حيث يعتقدون أن النقابة الحالية منحازة للسلطة، وليس لمصالح المعلمين. وقد نجح هؤلاء الناشطين من المعلمين، وتحت اسم "حراك المعلمين" في اقناع أغلب المعلمين بالأضراب لأسابيع إلى حين تحقيق مطالبهم، ومنها الحق في نقابة تمثلهم. وقد ووجه هذا الامر بالكثير من الاجراءات الأمنية التعسفية من قبل السلطة الفلسطينية في رام الله. وقد تعرض عدد من المعلمين للضرب والاعتقال و الاستدعاء المتكرر للتحقيق والتهديد على خلفية هذا النشاط. وما زال المعلمين يحاولون الحصول على حقهم في العمل النقابي، ويتهمون النقابة الحالية بعدم تمثيل المعلمين، إلا أن المؤسسة الرسمية تقف في وجه هذه المحاولات، بالأساليب الأمنية، مثل الاستدعاء للتحقيق والاعتقال. وكان أخر هذه التدخلات قرار وزير التربية والتعليم، الصادر بتاريخ ١ نوفمبر ٢٠١٦، والذي يحظر على حراك المعلمين ممارسة أي عمل نقابي داخل المؤسسات التعليمية. ويرى المركز أن العمل النقابي أمر للمعلمين انفسهم، وليس للسلطة التدخل فيه، ولهم وحدهم حق تحديد ممثليهم، وادارة أزمة التمثيل، الا لو تجاوز المعلمون القانون، ووفق الاجراءات القانونية فقط.

٢٤. انظر تقرير حرية الراي والتعبير الصادر عن المركز خلال الفترة بين أبريل ٢٠١٥–أبريل ٢٠١٦.

واستمرت حرية الوصول للمعلومات دون قانون يحميها وواقع يثبت عدم وجودها. وتعتبر حرية الوصول للمعلومات المكون الأهم لحرية الرأي والتعبير، حيث يصبح الرأي قاصرا طالما لم تتوافر حرية الوصول للمعلومات التي تشكل هذا الرأي. ويفتقر النظام القانوني الفلسطيني إلى قانون يحمي الحق في الوصول للمعلومات. ووفق متابعة المركز وما يتعرض له نفسه من عقبات في طريق الوصول للمعلومات، يؤكد أن غياب هذه الحرية ووسائلها ينعكس بشكل سلبي على عمل المؤسسات وقدرتها في القيام بدورها المنوط بها في المساهمة في متابعة وتطوير وتكميل الأداء الحكومي.

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان يؤكد على أن حرية التعبير والعقيدة والفكر وحرية الابداع هي اساس استقرار في أي دولة، وإن قمع هذه الحريات هو ما يقود للاضطرابات وليس اطلاقها. ويشدد أن التنوع الفكري الحضاري هو أثراء للثقافة والفكر، وإن اطلاق الحريات الثقافية وخاصة حرية البحث والتأليف، أمر لا غنى عنه لتطور أي مجتمع. ويذكر المركز في هذا السياق بالتزامات السلطة الفلسطينية بموجب انضمامها للعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية في العام ٢٠١٤، وما يرتبه هذا انضمام من التزامات تؤكد على احترام حرية التغبير والفكر والعقيدة، وهو ما اكده القانون الاساسي الفلسطيني لعام ٢٠٠٣.

قطاع غزة:

استمر التدهور القائم في حالة حرية الرأي والتعبير في قطاع غزة، وطفا على السطح الكثير من التجاوزات التي اشتملت على اساءة استخدام السلطة ضد صحفيين واصحاب رأي، وصل إلى حد التعذيب. كما سجلت في قطاع غزة أول حالة قتل يرجح إنها حدثت على خلفية اعتقاد ورأي، مما يبرز حالة من الرفض للآخر، والتي انعكست على المساحة الاجتماعية المتوفرة لوجود الآخر في المجتمع، وساهمت في تعزيز حالة الالتزام الذاتي لدى اصحاب الرأي والصحفيين، بعدم تجاوز ما يسمى "مسلمات المجتمع".

كما وبرز خلال العام قيوداً جديدة على حرية الوصول للمعلومات في قطاع غزة، حيث اصدر رئيس قسم العلاقات العامة والإعلام بالإدارة العامة للمستشفيات في قطاع غزة تعميماً، غير مؤرخ، وعلى ورقة رسمية من زارة الصحة، لأقسام العلاقات العامة في المستشفيات جاء فيه: "نحيطكم علماً بأنه تقرر التالي: عدم التعامل مع وسائل الإعلام والمؤسسات في المواضيع ادناه والتواصل مع قسم العلاقات العامة والإعلام الإدارة العامة للمستشفيات: ١- الانتحار ، ٢- الأخطاء الطبية ، ٣- الترامادول. ، ٤- العملاء (الملفات الأمنية) ، ٥- معلومات عن المالية وعن نشاط المستشفيات ، ٦- معلومات عن عمل شؤون الموظفين والهيكلية، ٧- جرائم القتل. فيما يعلق بالمؤسسات الدولية توجيهها للتواصل مع الإدارة العامة للتعاون الدولي وعدم التعامل معها بشكل مباشر. الصحفي محمد عثمان يمنع من دخول مستشفيات وزارة الصحة."

فيما يلي ابرز حالات الاعتداء على حرية التعبير التي رصدها المركز في قطاع غزة خلال العام ٢٠١٦:

- أفاد المواطن **إيهاب فسفوس، صحفي يعمل لصالح مؤسسة عكاظ غزة**، إنه وبتاريخ ١ اكتوبر ٢٠١٦، تم اعتقاله من قبل الشرطة في غزة، وإنه تعرض لمعاملة حاطة بالكرامة على خلفية اعداده لتقرير صحفي عن الفساد في مقاولات تطوير الشوارع.
- بتاريخ ١٨ سبتمبر ٢٠١٦، قام أفراد من جهاز الأمن الداخلي بزي مدني، باعتقال **الشيخ محمود عبد العزيز جودة، ٥٧ عاماً**، على خلفية نشر فيديو تحدث فيه عن الصحابة، ووجه انتقادات إلى بعض الرموز الدينية التاريخية (الصحابة).
- بتاريخ ١ سبتمبر ٢٠١٦، أفاد **المواطن محمد أحمد عثمان**، أنه تعرض للاعتقال من منزله في مدينة غزة، وللتعذيب، من قبل جهاز الأمن الداخلي، على خلفية نشره وثيقة (غير سرية) من ديوان مجلس الوزراء، على صفحته على موقع التواصل الاجتماعي.
- أفاد المواطن **أيمن غازي العالول**، ويعمل مراسلاً صحفياً، أنه وبتاريخ ٧ إبريل ٢٠١٦ وصله استدعاء من محكمة الصلح في غزة، بتهمة إساءة استخدام وسائل التكنولوجيا ، وإنه عليه الحضور بتاريخ ١٢ إبريل ٢٠١٦. وحدث ذلك بعد أن قامت قوة من

الأمن الداخلي بتاريخ ٣ يناير ٢٠١٦ باعتقاله من بيته ونقله لمقر الأمن الداخلي، وإخضاعه للتعذيب، وذلك على خلفية نشاطه الصحفي على مواقع التواصل الاجتماعي.

- أفاد المواطن رمزي صبحي حرز الله، ٢٧ عاماً، يعمل في محل صرافة، أنه وبتاريخ ٣ يناير ٢٠١٦، تم اعتقاله من قبل جهاز الأمن الداخلي في غزة، ونقله إلى مقرها في قصر الحاكم، حيث وجهت له تهم بالتخابر مع رام الله ومصر وتعرض للتعذيب، على خلفية نشاطه على مواقع التواصل الاجتماعي.
- أفاد أحد المواطنين، من مدينة خان يونس، أنه وبتاريخ ١٤ وحتى ٢٤ يناير ٢٠١٦، تعرض للاستدعاء والتحقيق ثلاث مرات من قبل الأمن الداخلي في خان يونس على خلفية منشوراته على موقع التواصل الاجتماعي (الفيسبوك)، وتم الإفراج عنه في آخر مرة بعد التعهد شفوياً بعدم توجيه النقد للسلطة في قطاع غزة.

الضفة الغربية:

استمر التعدي على الصحفيين واصحاب الرأي في الضفة الغربية، والاستخدام التعسفي لوسائل القانون من أجل تكميم الافواه. وقد رصد المركز العديد من الحالات التي اشتملت على اعتداءات جسدية واعتقالات تعسفية واستدعاء متكرر لصحفيين واصحاب رأي. وفي سابقة هي الاولى من نوعها، ولكنها تعكس واقع حرية الفكر والابداع، كأحد تجليات حرية الراي والتعبير، قررت السلطة مصادرة كتاب واتلافه، وتم فعلا حرقه، بعد أن تعرض كاتبه لكثير من الضغوط، فقط لان محتوى الكتاب، والذي كان عبارة عن تاريخ قرية فقوعة بجنين، لا يروق لبعض العائلات في القرية واتهم الكتاب بأنه يوتر العلاقات مع الاردن. فيما يلي ابرز حالات الاعتداء على حرية الرأي والتعبير في الضفة الغربية:

- أفاد المواطن عامر عبد الحليم أبو عرفة، ويعمل مراسلاً صحفياً لدى وكالة شهاب في الضفة الغربية، أنه وبتاريخ ٢٠١٦/٦/٢٥، تعرض للاعتقال أثناء ممارسة عمله الصحفي، بالتصوير في سوق نابلس من قبل جهاز المخابرات.
- أفاد المواطن محمد فريد خبيصة، ويعمل صحفي لدى شاشة نيوز، ووكالة الأناضول ، أنه تعرض للاعتقال من قبل جهاز الأمن الوقائي في رام الله، بتاريخ ٢٧ يوليو ٢٠١٦ على خلفية نشر بيانات متعلقة بميزانية وكالة وفا للأنباء، تدعي السلطة إنها مبالغ فيها.
- أفاد المواطن جهاد قاسم، ويعمل صحفيا في تلفزيون وطن، أنه وبتاريخ ١٥ يونيو ٢٠١٦، تعرض للضرب من قبل أفراد الشرطة في مخيم قلنديا، أثناء تغطيته الحملة الأمنية هناك.
- أفاد المواطن مجاهد محمد السعدي، صحفي في قناة فلسطين اليوم، إنه وبتاريخ ١٦ سبتمبر ٢٠١٦، بأنه تعرض للاعتداء والاعتقال من قبل افراد الأمن في مدينة جنين، بسبب تغطيته المسيرة التي خرجت بدعوه من حركة الجهاد الاسلامي تضامناً مع الاسرى المضربين عن الطعام في سجون الاحتلال.
- أفاد المواطن نضال محمود أشمر، ويعمل مصوراً لدى وكالة رمسات للإنتاج الاعلامي، إنه وبتاريخ ١٣ اكتوبر ٢٠١٦، تعرض للاعتقال من قبل الأمن الوقائي في مدينة الخليل، ومن ثم أخضع للتحقيق، وعرض على النيابة بتهمة إطالة اللسان على مقامات عليا، وذلك على خلفية كتاباته على موقع التواصل الاجتماعي.
- بتاريخ ٤ فبراير ٢٠١٦ أصدرت محكمة صلح نابلس قرارها بتمديد حجز المحاضر في جامعة النجاح عبد الستار قاسم،٦٧عاماً، ١٥ يوماً على ذمة التحقيق، وذلك بعد أن وجهت النيابة له تهماً تتعلق بإطالة اللسان على مقامات عليا والذم وإثارة الفتن، لحوار اجراه على قناة فضائية.
- أفاد المواطن سليم يونس سويدان، رئيس تحرير تلفزيون نابلس، أنه وبتاريخ ٨ يناير ٢٠١٦، تم احتجازه في مقر الأمن الوقائي وعرضه على النيابة، وتوجيه تهم له منها ذم السلطة العامة، ونقل أخبار محرفة وغير دقيقة وتذكي العنف والبغضاء، وتقديمه للمحاكمة، وذلك بخصوص نشره مواداً تتعلق بتحقيق الأمن الوقائي مع أحد المصابين، قبل اعتقاله من قوات الاحتلال.

انتهاك

الحق في التجمع السلمي

استمرت القيود والعراقيل التي وضعتها السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة أمام الحق في حرية التجمع السلمي، خلال العام ٢٠١٦، بما في ذلك القيود القانونية والإجراءات العملية لحرمان المواطنين من التمتع بهذا الحق، كحظر اقامة التجمعات السلمية وفضها بالقوة، والاعتداء والضرب والتهديد للمشاركين فيها. وقد تجاوزت تلك الانتهاكات القيود الرسمية لتطال التجمعات الخاصة التي لا تندرج تحت مظلة قانون الاجتماعات العامة رقم (١٢) لسنة ١٩٩٨، والتي لا تتطلب إشعار الشرطة أو المحافظ، كالندوات، الحفلات، أو المؤتمرات التي تعقد في أماكن مغلقة رغم أن القانون الأساسي الفلسطيني وقانون الاجتماعات العامة يكفل عقدها دون تدخل الشرطة.[٢٥]

وقد ادت تلك القيود والمعيقات إلى التراجع في استخدام الحق في التجمع السلمي، بأشكاله المختلفة، في أراضي السلطة الفلسطينية كأداة من أدوات التعبير أو الاحتجاج السلمي أو السعي للتأثير في السياسات العامة. وفي المجمل، فقد تراجعت المسيرات والاعتصامات التي لا تخدم توجهات، أو ضد مصالح السلطة الحاكمة سواء في قطاع غزة أو في الضفة الغربية بشكل كبير. وفي معظم الحالات التي تم تنظيم مثل تلك الاجتماعات العامة، خصوصاً المسيرات، تعرضت للانتهاك، إما بالحظر، أو بالفض بالقوة، أو بالاعتداءات بالضرب والاستدعاءات والاعتقال لبعض المشاركين.

ففي غزة، وثق المركز قيام الاجهزة الأمنية بفض تجمعات عقدت في عدة مناطق في لأغراض سلمية، كان من بينها:

١. أقدمت الأجهزة الأمنية في قطاع غزة على منع مجموعة من الشخصيات العامة من عقد "المؤتمر التأسيسي الأول لتجمع وطنيون لإنهاء الانقسام واستعادة الوحدة الوطنية"، والذي كان من المقرر عقده بتاريخ ٩ إبريل ٢٠١٦ في قاعة الهلال الأحمر الفلسطيني بمدينة غزة، على الرغم من حصولهم على تصريح من قبل مدير عام الشرطة بغزة. ووفق إفادة السيد جميل المجدلاوي، عضو المجلس التشريعي، وأحد منظمي المؤتمر، للمركز، فقد "تلقت اللجنة التحضيرية للمؤتمر اتصالاً، بتاريخ ٧ إبريل ٢٠١٦، من أحد عناصر الأجهزة الأمنية وأُبلغت شفهيا بسحب الموافقة الخطية التي منحت سابقا لعقد المؤتمر، وهدد المتصل بأنهم لن يسمحوا بعقد المؤتمر وسيمنعونه بشتى الوسائل...»
٢. بتاريخ ١٠ اغسطس ٢٠١٦، فضت قوة امنية اجتماعاً للاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، كان منعقداً في مطعم السلام " أبو حصيرة"، الواقع علي دوار الميناء غرب مدينة غزة، حيث أبلغت إدارة المطعم بضرورة إبلاغ المشاركات في اللقاء بإخلاء المكان فوراً. وبالفعل توجه مدير المطعم للسيدة آمال حمد رئيسة الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، وأبلغها بضرورة إخلاء المكان بعد أن أبلغته بذلك الأجهزة الأمنية. وقد أفادت السيدة مني أبو شعبان مديرة فرع غزة

٢٥. تنظر تقرير الحق في التجمع السلمي في السلطة الفلسطينية خلال الفترة بين نوفمبر ٢٠١٦–اكتوبر ٢٠١٦.

بالاتحاد العام للمرأة الفلسطينية ، بأن عدد المشاركات كان حوالي ١٠٠ سيدة عاملة من جميع فروع الاتحاد، وكان علي أجندة اللقاء التحضيرات للانتخابات البلدية. واضافت أبو شعبان، بأنهن تفاجأن في حوالي الساعة ١٢:٤٥ ظهر نفس اليوم، بحضور مدير المطعم للقاعة وإبلاغهن بضرورة إخلاء المكان بعد أن أبلغته بذلك الأجهزة الأمنية، وبالفعل تم إخلاء المكان.

وفي الضفة الغربية، وثق المركز قيام الاجهزة الأمنية بفض تجمعات عقدت في عدة مناطق لأغراض سلمية، كان من بينها:

- بتاريخ ٢٢ اغسطس ٢٠١٦، قامت مجموعة من أفراد الشرطة بالاعتداء على نشطاء خلال اعتصامهم التضامني مع المعتقل المضرب عن الطعام في سجون الاحتلال، بلال كايد، أمام مقر الأمم المتحدة، في عين منجد، برام الله. ووقعت مشاحنات وتدافع بين أفراد الشرطة وعدد من المشاركين، ادت إلى احتجاز اثنين من المشاركين والاعتداء عليهما بالضرب والإهانة، قبل ان يفرج عنهما بعد ساعات. ووفقا لما أفاد به أحد المحتجزين، **غسان حسام كراحة، ٢٦ عاماً**، فإن أفراد الأمن « ...اقتادونا أنا وربحي الى غرفة الحراسة الخاصة بأمن مقر الامم المتحدة، وقاموا بتفتيشنا والاعتداء علينا بالهراوات والايدي والشتم بالألفاظ النابية. بعد ١٠ دقائق، اقتادونا الى مقر الشرطة في عين منجد، وامرونا بالاستدارة للخلف، ووجوهنا على الحائط ورفع ايدينا لأعلي، وباشروا بضربنا بالعصي والأيدي لمدة نصف ساعة...»
- بتاريخ ٤ أكتوبر ٢٠١٦، فرقت أجهزة الأمن الفلسطينية مسيرة سلمية في مدينة رام الله، دعا اليها "الحراك الشبابي"، واعتدت على المشاركين فيها بالضرب. وكان عشرات المواطنين الفلسطينيين قد تجمعوا في ميدان الساعة، وسط مدينة رام الله، لتنظيم مسيرة سلمية استجابة لدعوة وجهها "الحراك الشبابي" تخليدا لذكرى الشهداء، واحتجاجاً على مشاركة الرئيس الفلسطيني محمود عباس في جنازة الرئيس الإسرائيلي الأسبق، شمعون بيريز، التي جرت في مدينة القدس المحتلة يوم الجمعة الموافق ٣٠ سبتمبر ٢٠١٦. وعرف من بين المصابين **محامي مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان، مهند كراجة، ٣٢ عاماً**، الذي أصيب بجرح أسفل عينه اليسرى، ورضوض في أنحاء مختلفة من جسمه، فضلاً عن تمزيق ملابسه.

في المقابل، سمحت السلطات الحاكمة في الضفة الغربية وقطاع غزة كل في منطقة نفوذه، بإقامة العشرات من اشكال التجمع السلمي، خاصة المسيرات، التي تدعم توجهاتها أو تخدم مصالحها، وشجعتها وهيأت لها كافة السبل من أجل إقامتها بكل سهولة ويسر، بما في ذلك توفير الحماية الأمنية لها، وتنظيم حركة السير في محيطها.

ففي قطاع غزة رصد المركز تنظيم العديد من المسيرات السلمية احتجاجاً على الممارسات الإسرائيلية، نظمت في معظمها من قبل حركة حماس، الجهة المسيطرة على قطاع غزة فعلياً، دون أية قيود. وفي بعض الحالات نظمت مسيرات واعتصامات من قبل حركات سياسية أخرى أو منظمات مجتمع مدني تجاه قضايا معينة، دون أن تواجه أية معيقات، وكان هناك تساهل من قبل الأجهزة الأمنية، و لم تسجل اية انتهاكات بحقها.

وفي الضفة الغربية أيضاً كان هناك تساهل مع التجمعات السلمية التي تعقد من قبل ناشطين أو مؤسسات تخدم مصالح السلطة والتي تنظمها في الأغلب حركة فتح المسيطرة هناك. كما سمح لمسيرات سلمية اخرى لا تتعارض أهدافها مع توجهات السلطة باي شكل من الأشكال.

انتهاك

الحق في تكوين الجمعيات

تصاعدت سياسة التضييق على المجتمع المدني من قبل السلطة الفلسطينية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة في العام ٢٠١٦. وقد فرض مجلس وزراء حكومة التوافق قيودا جديدة على تمويل الجمعيات كما استمرت القيود القانونية التي فرضت على الجمعيات في السنوات السابقة تقوض عمل ونشاط الجمعيات، وتجعل المجتمع المدني في حالة ضعف في مواجهة السلطة السياسية. كما استمرت الوزارات والأجهزة الأمنية في قطاع غزة في استهداف الجمعيات من خلال إجراءات التفتيش التعسفية والتعدي على استقلال الجمعيات والتدخل في عملها ونشاطاتها، وذلك من خلال سلسلة من اللوائح والقرارات التي اصدرتها وزارة الداخلية منذ حدوث الانقسام الفلسطيني.

ومازال الانقسام الفلسطيني هو المحفز الأساسي للسلطة للتضييق على الجمعيات في الضفة الغربية وقطاع غزة. ولم يغير تشكيل حكومة الوفاق في العام ٢٠١٤، والتي لم تبسط سيطرتها على قطاع غزة، واقع الحق في تشكيل الجمعيات، بل ازدادت وتيرة التضييق على الجمعيات في اعقاب تشكيل حكومة التوافق، وخاصة في ظل زيادة وتيرة النزاع الداخلي في حركة فتح. وكانت مؤسسات المجتمع المدني قد شهد العديد من الحملات الأمنية والاجراءات التعسفية في اعقاب الانقسام الفلسطيني، حيث تم اغلاق العديد من الجمعيات والسيطرة على جمعيات أخرى، وفرض سلسلة من القرارات والاجراءات التي في مجموعها جعلت مؤسسات المجتمع المدني إما تحت السيطرة، أو في حالة صراع على استقلالها.

برزت خلال العام الماضي توجهات حكومة التوافق الفلسطيني في السيطرة التامة على الجمعيات، وهو ما كشفت عنه عدة تصريحات لرئيس الوزراء وقرارات الحكومة. وقد تركزت تلك القرارات والتصريحات على تشديد الرقابة على الجمعيات، بدلاً من أن تعمل على تعزيز التعاون والتشبيك معها، بشكل يؤمن تعاون فعال بين الطرفين ينعكس إيجاباً على المواطنين ونوعية الخدمات التي يقدمها الطرفان. ويمثل هذا النهج استمراراً لنهج التعدي على الجمعيات والتدخل في شؤونها، والذي تم في أعقاب الانقسام في السلطة الفلسطينية في العام ٢٠٠٧.

وقد شهد العام ٢٠١٦ تعزيزاً للرقابة على مصادر تمويل الجمعيات بشكل يقوض من حريتها في ممارسة نشاطها، من خلال آلية أقرها مجلس وزراء حكومة التوافق، تتعارض مع ابسط حقوق الجمعيات، بما فيها الشركات غير الربحية، في الاستقلال. ويعد التدخل في عمل الجمعيات مخالفة للمعايير الدولية ذات العلاقة، والتي نصت على ضرورة احترام حق الجمعيات في الخصوصية وحقها في ممارسة نشاطها والحصول على التمويل. كما تمثل إجراءات الرقابة التعسفية المفروضة مخالفة للقوانين الداخلية ذات العلاقة، سيما اللائحة التنفيذية لقانون الجمعيات والتي نصت في الفقرة (٣) من المادة (٤٦) منها «لا يحق لأية جهة رسمية التدخل في عملية تسيير اجتماعات الجمعيات أو انتخاباتها أو نشاطاتها أو التأثير عليها.» ولا شك أن فرض رقابة على التمويل واوجه الصرف يعتبر من أبرز الوسائل للسيطرة على الجمعيات وتقويض استقلالها.

وما تزال دائرتا الجمعيات في الضفة الغربية وقطاع غزة تفرضا قيودا على تشكيل مجلس الادارة. وفي غزة ما زال قرار منع "الموظفين المستنكفين" من عضوية مجالس ادارة الجمعيات معمولا به بالرغم من قرار رئيس الوزراء السابق اسماعيل هنية بإلغائه في العام ٢٠١٤، بالاضافة إلى التدخل في اختيار اسماء مجلس الادارة عند التسجيل. كما تفرض وزارة الداخلية في رام الله اعتماد مجلس الادارة حتى يكون قادراً على إجراء التعاملات باسم الجمعية، بما فيها التعاملات المالية.

وكان المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان قد طالب طرفي الانقسام في أكثر من موضع وسياق بضرورة العمل سريعا لتوحيد النظام القانوني المتعلق بالحق في تشكيل الجمعيات. وطالب بإلغاء كافة القرارات الصادرة بحق الجمعيات في ظل الانقسام، وضرورة مراجعة كافة التشريعات المتعلقة ذات العلاقة، لاسيما تلك الصادرة في ظل الانقسام. وها هو العام ٢٠١٦ ينتهي دون أن يتحقق أي تقدم في احترام الحق في تشكيل الجمعيات، بل على العكس اتخذت العديد من الخطوات من قبل حكومة التوافق للسيطرة الكاملة على الجميعات. فيما يلي موجز عن حالة الحق في تشكيل الجمعيات خلال العام في كل من الضفة الغربي وقطاع غزة.

الضفة الغربية:

أمعنت حكومة التوافق في التضييق على الشركات غير الربحية من خلال اصدار «قرار مجلس الوزراء رقم (١٧/٩٩/١٥/م.و/ر.ح) بشأن منح الشركات غير الربحية الموافقة للحصول على الهبات والتبرعات والمنح والتمويل». وقد عكس هذا القرار من اسمه ومضمونه حجم القيود التي تسعى الحكومة لفرضها على الجمعيات من أجل السيطرة على قرارها وتقويض استقلاليتها. ويأتي هذا القرار في اعقاب معارضة المجتمع المدني لقرار مجلس وزراء حكومة التوافق بالمصادقة على النظام المعدل لنظام الشركات غير الربحية رقم ٣ لسنة ٢٠١٠، والذي تضمن قيوداً خطيرة على عمل الشركات غير الربحية (أحد صور الجمعيات) وحريتها، سيما في الحصول على التمويل. وبدلاً من أن يقوم مجلس الوزراء بالاستجابة لملاحظات المجتمع المدني والذي بعث برسالة لرئيس مجلس الوزراء، أصدر المجلس آليهة لتنفيذه أمعنت في فرض قيود على حق الجمعيات في تلقي التمويل.

وكان رئيس الوزراء الفلسطيني قد اصدر قرار رقم (١٧/٣٠/ر.و/ر.ح) لعام ٢٠١٦، والذي تشكلت بموجبه لجنة حكومية مهمتها «التنسيق والتواصل مع ممثلي المجتمع المدني الذين تم تنسبهم من قبل مجلس تنسيق العمل الأهلي في فلسطين بتاريخ ١٤ يوليو ٢٠١٦.» وكان مجلس تنسيق العمل الأهلي في فلسطين قد حدد لمجلس الوزراء اسماء مجموعة من مسؤولي منظمات مجتمع مدني بارزة في الضفة الغربية، كأعضاء في لجنة «التواصل والشراكة مع الحكومة». ووفق متابعة المركز لم تساهم هذه اللجان المشكلة في تعزيز عمل الجمعيات أو حريتها، وكانت مجرد إطار شكلي لم يجتمع الا مرة واحدة، اقتصرت على تناول توصيات عامة حول ضرورة التعاون. ويرى المركز أن مجلس الوزراء لو كان معنياً حقيقة بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني والتواصل معها، فعليه كخطوة استباقية أن يقوم بإلغاء أو تعديل القرارات التي صدرت عنه والتي مثلت تدخلاً صارخاً في عمل الجمعيات وفي تقويض استقلالها، وأن تلجم ممارسات وزارة الداخلية ضد الجمعيات، حينها يصبح الحديث عن التعاون ذي مصداقية.

وتفرض الحكومة في رام الله قيداً غير مباشر على حق الجمعيات في الاستقلال بشؤونها الداخلية، وذلك من خلال فرض الحصول على اعتماد لمجلس الإدارة الجديدة من وزارة الداخلية لكي يكون قادراً على إجراء معاملات بنكية، وإلا ترفض البنوك التعامل مع مجلس الادارة غير المعتمد من قبل وزارة الداخلية في رام الله. ويعتبر هذا الاجراء تعسفياً وغير مبرر، ويجعل إمكانية استمرار الجمعيات في عملها، مرهون بموافقة وزارة الداخلية على مجلس الادارة المنتخب. وهذا الاجراء ليس له أي سند من القانون الفلسطيني ويخالف بشكل واضح المعايير الدولية الملزمة للسلطة الفلسطينية.

ومن الجدير بالذكر أن الرئيس الفلسطيني قد أصدر خلال فترة الانقسام قانونين تعلقا بالحق في تشكيل الجمعيات، وهما القرار بقانون رقم (٦) لسنة ٢٠٠٨ بشأن تعديل

قانون الشركات، والذي اتاح إنشاء شركات غير ربحية، والقرار بقانون رقم (٦) لسنة ٢٠١١ بشأن تعديل قانون الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية، والذي اصبح بموجبه إحالة أموال الجمعية المصفاة إلى خزينة السلطة أمر ممكن. ويضاف إلى ذلك المرسوم رقم (١١) لسنة ٢٠١٢م والذي اعيد بموجبه إنشاء هيئة شؤون المنظمات الأهلية، وهو ما اعتبره المركز في حينه اعادة انتاج لهيئة قديمة أثبتت فشلها في الماضي، وهدفها هو السيطرة على المجتمع المدني ومصادر تمويله. وكان قد اصدر مجلس الوزراء السابق في رام الله قرارين لهما علاقة بالحق في تشكيل الجمعيات، أبرزهما قرار مجلس الوزراء رقم (٣) لسنة ٢٠١٠ بشأن نظام الشركات غير الربحية، والذي جاء مخيباً للآمال في مضمونه، من حيث عدم احترام تشكيل شركات غير ربحية كحق، واعطاء سلطات تعسفية لوزارة الاقتصاد، تتعلق بمتابعة وحل الشركات غير الربحية. والثاني هو قرار مجلس الوزراء رقم (٨) لسنة ٢٠٠٧ بشأن الجمعيات والهيئات الأهلية التي تمارس نشاطات مخلة بالقانون

قطاع غزة:

استمر التضييق على المجتمع المدني في قطاع غزة من خلال تعزيز حالة الالتزام الذاتي للجمعيات بالامتناع عن كل ما يزعج السلطات. وكان إغلاق جمعية الباقيات الصالحات في مدنية غزة أحد أبرز الاعتداءات على الحق في تشكيل الجمعيات في العام ٢٠١٦. ويضاف إلى ذلك استهداف مؤسسات دولية وممارسة ضغوط عليها، وتصريحات السيد رأفت الأشقر، رئيس قسم المتابعة والتفتيش في الشؤون العامة بوزارة الداخلية، والتي هاجم فيها الجمعيات وعرض بسمعتها من خلال التعميم باتهامات فساد ومحسوبية واختلاسات في الجمعيات. وتأتي هذه الاحداث في ذيل سلسلة طويلة من الاجراءات واللوائح المقيدة لعمل الجمعيات والتي اصدرت تباعاً في قطاع غزة، ومثلت في مجموعها سلطات شبه مطلقة في يد السلطة ضد الجمعيات، تجعل اسقاط أي جمعية أو مؤسسة مجرد قرار في يد السلطة.

وكان من ابرز حالات الاعتداء على مؤسسات دولية، ما قامت به وزارة الداخلية من محاولة إجبار المجلس النرويجي للاجئين على كشف معلومات خاصة بالمركز تتعلق بالمستفيدين من خدماتها، مما يؤثر على خصوصية المستفيدين، وهو ما رفضه المجلس، وتسبب في اغلاقه لعدة ايام من قبل وزارة الداخلية. وتتعرض المؤسسات الدولية لمضايقات من وزارة الداخلية، وعادة ما تلجأ للحلول الودية من خلال تقديم تنازلات تتعلق بعملها.

واستمر تدخل سلطة النقد في عمل الجمعيات وحقها في الوجود، كأحد صور التضييق التي تمارسها السلطة في رام الله على عمل الجمعيات في قطاع غزة، لاسيما المقربة من حركة حماس. وبموجب هذه القيود، ترفض البنوك في قطاع غزة فتح حسابات لأية جمعية جديدة منذ العام ٢٠٠٧، مع بعض الاستثناءات الخاصة. وقد وضعت قيوداً متعددة على قبول الحوالات المالية للمؤسسات العاملة في القطاع. كما وترفض أغلب البنوك بأوامر من سلطة النقد، أن تتعامل لمجالس إدارة لم تعتمد من قبل الداخلية في رام الله. وتقدم البنوك رفضاً شفوياً دون تبرير للمراجعين من الجمعيات الذين يرغبون في فتح حسابات لجمعياتهم. وبغياب ورقة رسمية تبين رفض البنك، يصعب على المراجع حينها اللجوء إلى الجهات الأعلى والقضاء للتظلم من القرار.

ويظهر من خلال تصريحات المسؤولين في دائرة الجمعيات حالة الريبة التي يتعاملون فيها مع الجمعيات، وإمعانهم في فرض إجراءات التدقيق، والتلميحات المصاحبة لذلك من وجود فساد، وخاصة لمن يعترض على تلك الرقابة التعسفية. ومن ضمن القيود المفروضة تعميم وزارة الداخلية القاضي بحظر أي نشاط يتعلق بجمع معلومات من خلال استبيانات أو اجراء دراسات الا بعد أخذ اذن من وزارة الداخلية. وتداوم وزارة الداخلية التدقيق على ملفات الجمعيات دون أي مبرر أو سند قانوني، ففي شهر مارس وفق موقع وزارة الداخلية، قد تم التدقيق على ٢٦ جمعية وإخضاع ٧ جمعيات أخرى للتفتيش.[٢٦] وهذه

٢٦. وزارة الداخلية الفلسطينية (غزة)، «الرقابة والتدقيق المالي للجمعيات.. صمام أمان نحو تفعيل التنمية الوطنية»، آخر الاخبار، ١١ابريل ٢٠١٦، <http://www./moi.gov.ps/news/104598>

الاعداد تبرز العقلية الأمنية التي تتعامل بها وزارة الداخلية مع الجمعيات.

ومن الجدير بالذكر أن كتلة التغيير والاصلاح، والتي تصدر قوانين دون سند قانوني باسم المجلس التشريعي، قد اصدرت ثلاثة قوانين تتعلق بعمل الجمعيات والنقابات منذ الانقسام الفلسطيني، ينحصر تطبيقها في قطاع غزة، وهي قانون الشركات رقم (٧) لسنة ٢٠١٢، والذي أغفل ذكر الحق في تشكيل شركات غير ربحية، وقانون الشباب الفلسطيني رقم (٢) لسنة ٢٠١١، وقانون النقابات رقم (٢) لسنة ٢٠١٣. كما واصدر مجلس الوزراء السابق في غزة (٨) قرارات بلوائح لها علاقة بالحق في تشكيل الجمعيات، جميعها جاءت لإحكام السيطرة على الجمعيات ومصادرة استقلالها، وقد جاءت جميعها بالمخالفة لقانون الجمعيات والمعايير الدولية ذات العلاقة. وقد كان أبرزها التعديل الذي أجراه مجلس الوزراء السابق في غزة على اللائحة التنفيذية لقانون الجمعيات، والذي أعطى صلاحيات لم يقرها القانون لوزارة الداخلية، حيث ساوى التعديل بين الوزارة المختصة ووزارة الداخلية في الصلاحيات.

أثـــر

الانقسام السياسي على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في قطاع غزة

للعام العاشر على التوالي، استمر الانقسام السياسي الفلسطيني، والذي بدأ مع سيطرة حركة حماس على قطاع غزة في حزيران/ يونية من العام ٢٠٠٧. وتميز العام ٢٠١٦ بارتفاع حدة ووتيرة تبادل الاتهامات بين طرفي الانقسام، وذلك عبر قيامهما بالعديد من التدابير والإجراءات، بما في ذلك إصدار القوانين والقرارات والسياسات، التي خلفت آثاراً مريرة على حياة المواطنين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة. فقد بلغ تفاقم أوضاع سكان القطاع وحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مستوى لم تصله من قبل، وباتت توصف بأنها الأسوأ منذ بدء الانقسام السياسي الفلسطيني. وقد استمر الصراع السياسي بين طرفي الانقسام السياسي، وتواصل معه الصراع على الصلاحيات لإدارة قطاع غزة، عبر اتخاذ جملة من الإجراءات والقرارات التي باتت تعيق تحقيق الحد الأدنى من إعادة إعمار القطاع، والذي كان ضحية عملية حربية لقوات الاحتلال واسعة النطاق خلال العام ٢٠١٤، وهو ما أسفر عن دمار واسع وهائل، شمل عشرات آلاف المساكن والممتلكات والأعيان المدنية الأخرى. وفي المقابل ما يزال أكثر من خمسة وستين ألفاً من المهجرين من منازلهم التي دمرتها عمليات قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي، بدون مأوى ينتظرون وعوداً دولية بإعادة إيوائهم، ووسط قيود الحصار غير القانوني الذي تفرضه إسرائيل على دخول مواد البناء، وفقاً للآلية الأممية لإعمار القطاع، والتي أثبتت عدم جدواها حتى هذه اللحظة.

فقد أشارت المؤشرات المختلفة إلى حالة من الكساد الاقتصادي في قطاع غزة، طال كافة القطاعات الاقتصادية الرئيسية، بما فيها قطاع الصناعة، الزراعة، السياحة وقطاع الخدمات. وأصيب قطاع العمالة بحالة من الكساد شبه الكلي، حيث بلغت معدلات البطالة بين القوى البشرية العاملة مستويات لم تشهدها المنطقة منذ قبل. وأشارت تقديرات المؤسسات الدولية إلى ارتفاع معدل البطالة في قطاع غزة إلى ٤٣٪، وهي النسبة الأعلى على المستوى العالمي، فيما بلغت نحو ٦٠٪ بين فئات الشباب والشابات، ولتصل ذروتها إلى نحو ٦٥٪ بين الشابات. كما ارتفع مؤشر الفقر بين سكان القطاع، ليصل إلى مستويات خطيرة، حيث تشير تقديرات المنظمات الإنسانية العاملة في القطاع إلى أن أكثر من ٧٥٪ من سكان القطاع يعتمدون على المساعدات. وترتفع مؤشرات الأمن الغذائي بين سكان القطاع، حيث تشير التقديرات إلى أن نحو ٤٧٪ من سكان القطاع يعانون من انعدام أمن غذائي متوسط أو حاد.

وقد اتخذ طرفا الانقسام السياسي المزيد من الإجراءات العملية والسياسات على المستويين الاقتصادي والاجتماعي في وقت تدهورت فيه كافة المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية لسكان القطاع، وهو ما فاقم من تردي أوضاعهم الاقتصادية والمعيشية، بما في ذلك ارتفاع نسب البطالة والفقر والتهميش الاجتماعي، وزاد من التكلفة المادية للحياة المعيشية، بما في ذلك تكاليف الخدمات الأساسية كالصحة والتعليم وتكاليف الإنفاق على الحياة المعيشية للوصول إلى موارد المياه، بما فيها مياه الشرب النظيفة والمأمونة، الغذاء والدواء. وقد ترافق ذلك التدهور مع استمرار حالة الحصار الشامل غير القانوني الذي تفرضه السلطات الحربية الإسرائيلية المحتلة على القطاع منذ أكثر من ٩ أعوام، كعقاب الجماعي ضد السكان المدنيين، والذي أفرز حالة

من الخنق الاقتصادي والاجتماعي الشامل، أعاق كل المحاولات الهادفة إلى تحسين أوضاع السكان المعيشية واحترام كرامتهم الإنسانية. وظل غياب حكومة التوافق عن المشهد السمة الغالبة خلال العام، وعلى غرار العام ٢٠١٥. وتوجت حركة حماس نهاية العام بالإعلان عن إعادة تدوير المناصب العليا في الوزارات والهيئات الحكومية في أكتوبر من العام ٢٠١٦، وتفعيل مهام اللجنة الإدارية العليا لإدارة غزة، ولتدشن فصلاً جديداً من غياب أية آفاق حقيقية تجاه إنهاء الانقسام السياسي الفلسطيني، ولتمثل المزيد من حالة الإحباط وفقدان الأمل التي باتت تسيطر على عقول السكان، وخاصة فئة الشباب والشابات، والذين باتوا يفكرون بشكل أكبر في الهجرة والبحث عن المستقبل خارج القطاع.

واستمرت حكومة التوافق الوطني في اتهام حركة حماس بعدم تمكينها من أداء مهامها واستحواذها على إيرادات القطاع من الرسوم والضرائب من ناحية، فيما واصلت حركة حماس اتهام الحكومة بتهميش قطاع غزة وحرمانه من كافة النفقات الأساسية في ميادين خدمات الصحة والتعليم والضمان الاجتماعي وغيره من الخدمات الأخرى. وانتهى العام ٢٠١٦ ليرخي مزيداً من الظلام والحرمان من الكهرباء، وسط أجواء قارسة وشديدة البرودة، عانى منها سكان القطاع، وخلفت وفاة طفل رضيع يسكن مع عائلته في أحد الكرفانات التي سلمت لها لإيوائها في منطقة جحر الديك، وسط القطاع، بعد أن كانت قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي قد دمرت منزله خلال الهجوم الحربي على القطاع في العام ٢٠١٤[٢٧].

وخلال العام ٢٠١٦، استمرت الأزمة المالية الخاصة بالرواتب الخاصة بموظفي حكومة غزة السابقة دون التوصل إلى حل لها، رغم الوعود من أحد الأطراف المانحة بتوفير الأموال اللازمة لتسويتها وإنهائها ملفها كلياً. وكانت حركة حماس قد صرفت سلفاً نقدية شهرية لهؤلاء الموظفين، ثم أصدرت كتلة التغيير والإصلاح، التي تنعقد باسم المجلس التشريعي في غزة، بتاريخ ٢٠١٥/١١/٢٩، قرارها بتخصيص أراض حكومية لموظفي حكومة غزة السابقة، وذلك تعويضاً عن مستحقاتهم المالية المتأخرة، في مخالفة واضحة لأحكام القانون الفلسطيني بشأن تخصيص الأراضي الحكومية، وهو ما من شأنه أن يفاقم أزمة هؤلاء الموظفين في ظل تراكم مستحقاتهم المالية بشكل دوري. ومع نهاية العام ٢٠١٦ باشرت الحركة بتسليم عدد من هؤلاء الموظفين قطع أراضي غربي حي تل السلطان في رفح، حيث باشرت الجرافات بتسوية قطعة كبيرة من الأراضي الواقعة بالقرب من مشاريع الإسكان السعودية، غربي محافظة رفح تمهيداً لتسلمها من قبل من وقع عليهم الاختيار من الموظفين.

وفي المقابل عانى موظفي الخدمة المدنية والخدمة العسكرية، من أبناء قطاع غزة، من استمرار حرمانهم من الحصول على حقوقهم في العلاوات والترقيات، أسوة بنظرائهم في الضفة الغربية. كما تعرض العشرات من هؤلاء الموظفين إلى قطع رواتبهم في شهر نيسان/ أبريل من العام، وبقرار من الرئيس الفلسطيني، بحجة مناصرتهم للنائب محمد دحلان، عضو المجلس التشريعي عن حركة فتح.

٢٧. توفي الطفل المولود محمد أحمد السواركة، ١٢ يوماً، من سكان أحد الكرفانات في منطقة جحر الديك وسط القطاع، ورجحت المصادر الطبية أن سبب الوفاة هي قلة الرضاعة والبرد القارس الذي تعرض له الطفل. أنظر الرابط الالكتروني: http://www.palsawa.com/news/2017/01/08/special/98464.html

تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للسكان

ساهم الانقسام السياسي الفلسطيني في تعميق التدهور الخطير الذي سجل خلال العام ٢٠١٦ على كافة المستويات الاقتصادية والاجتماعية. ونتيجة لذلك، ازداد حرمان وتهميش المواطنين في قطاع غزة، بسبب حالة القطاعات الاقتصادية المختلفة في القطاع شبه المشلولة. فقد حرم الانقسام السياسي سكان القطاع من التمتع بحقهم في إدارة الشؤون العامة في البلاد، وبالتالي حرموا من الوظائف الحكومية التي عادة ما تعلن عنها في كل عام لملء الشواغر التي يخليها الموظفين المتقاعدين، أو للاستجابة لتطور الاحتياجات في ميدان الوظيفة العمومية والعسكرية على السواء. وخلت الخطة الوطنية للتنمية الفلسطينية ٢٠١٥-٢٠١٧ من أية آفاق حقيقية للتخفيف من حدة الفقر والبطالة في قطاع غزة. واقتصر دور حكومة التوافق الوطني على طرح برنامج تشغيل لفرص عمل للعاطلين عن العمل، ولمدة محدودة لا تتجاوز ستة أشهر، وبراتب شهري دون الحد الأدنى للأجور، أو حتى لخط الفقر، وهو ما يعمق امتهان الحق في الحياة الكريمة. وقد استمرت حكومة التوافق الوطني بجباية الضرائب والرسوم، بما فيها الضرائب على المشتريات من كافة البضائع، كمواد البناء، المحروقات، السيارات، المواد الغذائية والتبغ وغيرها من السلع والبضائع. وقامت الوزارات والمؤسسات الحكومية، التي تسيطر عليها حركة حماس في القطاع بتحصيل الرسوم والضرائب من قبل المكلفين في قطاع غزة. غير أن المواطن الفلسطيني لم يلمس أي تحسن، ولو طفيف، على مستوى الخدمات المقدمة في ميادين الصحة، التعليم وخدمات الضمان الاجتماعي، بل على العكس شهدت تلك الخدمات تدهوراً كبيراً وتراجعاً خطيراً، وصل حد اضطرار المواطنين إلى تحمل أعباء وتكلفة مادية إضافية للحصول على تلك الخدمات. وقد شهد أسواق القطاع ارتفاعاً خطيراً في أسعار السلع، وفي عدة مواسم من العام ٢٠١٦، كاللحوم والدواجن، وبشكل لم يعد غالبية السكان فيه قادرين على شراء تلك السلع لارتفاع أسعارها بنسب خيالية. فقد ارتفع سعر كيلو الدجاج على أعتاب شهر رمضان(شهر يونية) خلال العام، من ٩ شواكل إلى ١٥ شيكل، وهو ما دفع المواطنين إلى الامتناع عن شراء الدواجن الطازجة لعد مقدرتهم على شرائها.

كما أدت السياسات الفلسطينية، فضلاً عن سياسة مأسسة الحصار غير القانوني الذي تفرضه سلطات الاحتلال الإسرائيلي على القطاع، إلى ارتفاع خطير في معدلات البطالة إلى مستوى باتت هي الأعلى على الصعيد العالمي. ووفقاً للجهاز الفلسطيني للإحصاء المركزي، فقد بلغ عدد المشاركين في القوى العاملة في قطاع غزة خلال الربع الثالث من العام ٢٠١٦، ٥٠٥،٠٠٠، وبنسبة ٤٦,٧٪، في قطاع غزة، ولوحظ فجوة كبيرة في المشاركة في القوى العاملة بين الذكور والإناث، حيث بلغت لنفس الفترة ٧٢,٣٪ للذكور مقابل ١٩,٢٪ للإناث. وبلغ عدد العاطلين عن العمل، وفقاً لتعريف منظمة العمل الدولية، في القطاع ٢١٨،٠٠٠ شخصاً لنفس الفترة، فيما سجل تفاوت كبير بين معدل البطالة في قطاع غزة، مقارنة مع الضفة الغربية، حيث بلغ في قطاع غزة ٤٣,٢٪، مقابل ١٩,٦٪ في الضفة الغربية، ووصل إلى نسبة ٤٧,٣٪ بين الإناث. وتشير أحدث التقديرات إلى ارتفاع نسبة البطالة في القطاع بين فئات الشبان/ات حيث بلغت مع نهاية العام ٦٠٪، فيما وصلت ٦٥/ بين الإناث.

أزمة الكهرباء وتدهور الأوضاع الإنسانية في قطاع غزة

أسدل العام ٢٠١٦ على نهايته لترتفع معه الاتهامات المتبادلة حول المسؤولية عن أزمة انقطاع الكهرباء في قطاع غزة بين طرفي الانقسام السياسي الفلسطيني، ورغم عجز تلك الأطراف عن تحسين تلك الإمدادات والتخفيف من حدة الأزمة. وكالعام الذي سبقه، تزامن ذلك مع أجواء من البرد الشديد والقارس التي ضربت القطاع، وعلى مدار شهرين. وتدهورت أوضاع السكان الحياتية، وتأثرت كافة الخدمات اليومية الحيوية، بما فيها عمل المرافق الصحية، وخدمات صحة البيئة، بما فيها مرافق إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي. وأصبح الهم الشاغل لمواطني القطاع البحث عن وسائل طاقة بديلة. ومع نهاية العام، ازداد تفاقم أزمة الكهرباء في قطاع غزة دون أدنى اكتراث بمعاناة المواطنين الناجمة عن العجز الخطير في الطاقة الكهربائية، ودون أدنى أمل بتحقيق تحسن في إمداداتها. وفي المقابل، استمر تبادل الاتهامات والتراشق الإعلامي بين طرفي الانقسام السياسي وتحميل المسؤولية عن التدهور الحاصل فيها.

ووفقاً لمتابعات المركز، عانى المواطنون في كافة أنحاء القطاع من خفض ساعات وصل الكهرباء إلى ٣-٤ ساعات يومياً فقط، فيما اشتكى العديد من سكان المناطق والأحياء في قطاع غزة بعدم وصول التيار الكهربائي إلى منازلهم ومصالحهم الاقتصادية أكثر من ٤ ساعات على مدار ٤٨ ساعة. وقد أعلنت شركة توزيع كهرباء غزة مع نهاية العام أن العجز في الطاقة ازداد بعد توقف المولد الثاني في محطة التوليد، وبلغ ٧٣٪ من احتياجات القطاع، وأنه لا يوجد جدول ممكن تحديده في عملية التوزيع. وبات واضحاً عجز الجهات المشرفة عن إيجاد حلول للتخفيف م الأزمة، وفشلها في إدارتها،

وبات هم المواطنين البحث عن وسائل طاقة بديلة، ما أدى إلى وقوع ضحايا جراء استخدام المولدات الكهربائية، أو الشموع لتعويض النقص الدائم في إمدادات الكهرباء. وقد تضرر جراء تفاقم أزمة الكهرباء أكثر من نصف مليون طالب/ة في كافة المراحل التعليمية في القطاع، والذين ازدادت معاناتهم مع بدء الامتحانات نهاية الفصل الدراسي للعام ٢٠١٦-٢٠١٧، فيما عانى سكان البنايات متعددة الطبقات تقييد حركتهم، ونقص توصيل المياه لمنازلهم. وأصبح المرضى وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة غير قادرين على الحركة والوصول إلى خدماتهم الصحية في الوقت المناسب.

وكان المركز الفلسطيني لحقوق الانسان قد تقدم بمبادرة في المؤتمر الختامي لحملة «انيروا غزة»، والتي نظمها المركز على مدار ٦ شهور خلال العام، أكد خلالها أن أزمة الكهرباء المستدامة هي أزمة سياسية بامتياز، ودعا الأطراف المسئولة عن إدارة ملف الكهرباء إلى وضع الحلول الاستراتيجية للأزمة، وعلى قاعدة حق كل مواطن فلسطيني في الحصول على الخدمات الأساسية الضرورية، بما في ذلك خدمات توصيل الكهرباء. ودعا المركز في مبادرته الأطراف المسئولة عن إدارة ملف الكهرباء عدم زج المواطنين في أتون الصراع السياسي، وحمل المركز كلاً من حكومة التوافق الوطني وسلطة الطاقة بغزة المسئولية الكاملة عن تفاقم هذه الأزمة. واعتبر المركز أن إخفاق تلك الأطراف لا ينبغي أن يتحمل نتائجه المواطنين الملتزمين بسداد فواتيرهم الشهرية. ودعا المركز سلطة الطاقة بغزة إلى تسليم كافة صلاحياتها في إدارة قطاع الكهرباء إلى حكومة التوافق الوطني، وبما يساهم في تسهيل إدارة هذا القطاع على تحقيق المصالح الفضلى للمواطنين. كما دعا المركز حكومة التوافق الوطني الفلسطيني إلى تولي المسؤولية الرئيسية عن إدارة قطاع الكهرباء في غزة، بما في ذلك اتخاذ كافة الخطوات الإدارية والمالية وغيرها، التي تكفل إدارة نزيهة وشفافة لهذا القطاع، وتعمل على تحسين إمدادات الكهرباء للسكان في ظل هذه الظروف بالغة القسوة. واقترح المركز في مبادرته تشكل لجنة وطنية

مستقلة من شخصيات مهنية ذات خبرة في ميدان الطاقة الكهربائية، ويشارك فيها ممثلون عن القوى السياسية والقطاع الخاص ومنظمات حقوق الإنسان والمجتمع المدني بصفة مراقبين، لتتولى الرقابة على إدارة قطاع الكهرباء.

أوضاع الأشخاص ذوي الإعاقة

عانى الأشخاص ذوي الإعاقة في قطاع غزة خلال العام ٢٠١٦ تدهوراً خطيراً في مستوى تمتعهم بحقوقهم في ظل استمرار حالة الانقسام الداخلي، وفي ظل الصراع على الصلاحيات بين حكومة التوافق الوطني في رام الله والجهات المسؤولة في غزة، وفي ظل غياب أي اهتمام حقيقي لإعمال وتطبيق الالتزامات القانونية الناشئة عن انضمام فلسطين إلى الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في العام ٢٠١٤، وعدم تطبيق نصوص قانون حقوق المعاق الفلسطيني رقم ٤ للعام ١٩٩٩، والذي يمنح الأشخاص ذوي الإعاقة حقوقهم في مجال الخدمات الصحية وخدمات التأهيل والرعاية والتعليم والتشغيل، فضلاً عن حقوقهم في مجال الترفيه والرياضة والمشاركة في الحياة الثقافية للمجتمع. وقد عانى الأشخاص ذوي الإعاقة خلال العام من عدم انتظام صرف مخصصاتهم من وزارة الشؤون الاجتماعية الدورية، رغم تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة وأفراد أسرهم. وبات هؤلاء الأشخاص وأفراد أسرهم يعانون فقراً شديداً، حرموا خلاله من خدمات التأهيل والرعاية، واستمرار نقص الأجهزة الطبية اللازمة للعديد منهم. وعلى الرغم من انضمام دولة فلسطين إلى الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في الثاني من نيسان/ أبريل من العام ٢٠١٤، ودخول الاتفاقية حيز النفاذ، إلا أن السلطة الفلسطينية لم تبادر إلى اتخاذ أي من الاجراءات والتدابير المختلفة لموائمة التشريعات الفلسطينية، أو لإعمال القانون الفلسطيني رقم ٤ لسنة ١٩٩٩ بشأن لحقوق ذوي الإعاقة، وخاصة إصدار بطاقة ذوي الإعاقة، والتي تحتوي على سلة الخدمات الرئيسية في مجال الصحة والتأهيل والتدريب والتعليم، وذلك منذ أكثر من ١٦ عاماً. وقد دعا المركز كافة الوزارات والمؤسسات الحكومية إلى الالتزام بنصوص القانون من أجل كفالة حق الأشخاص ذوي الإعاقة في التأهيل والتشغيل، بما في ذلك تفعيل نسبة ٥٪ كحد أدنى من الأشخاص ذوي الإعاقة في كافة المؤسسات الحكومية، تمهيداً لتعميمها في المؤسسات الأهلية ومؤسسات القطاع الخاص.

واقع التعليم في قطاع غزة

تأثرت خدمات التربية والتعليم، بما فيها قطاع التعليم العالي، خلال العام ٢٠١٦، وشهد العام صراعاً بين كل من وزارة التربية والتعليم العالي في كل من رام الله وغزة. وقد انعكس الصراع السياسي على مسيرة التربية والتعليم في قطاع غزة، وخاصة قطاع التعليم العالي. وكانت أبرز تجليات ذلك الصراع هو ما شهدته جامعة الأقصى في قطاع غزة بكافة فروعها، وذلك بسبب القرارات التي اتخذتها كل من الوزارتين في كل من رام الله وغزة، وهو ما بات يهدد مستقبل نحو ٢٧٠٠٠ طالب/ة في الجامعة. ومن ناحية أخرى، عانى قطاع التربية والتعليم في قطاع غزة من السياسات والتدابير التي لجأت إليها بعض المدارس، وخاصة مدارس البنات الثانوية، والتي كرست مسألة تأنيث التعليم من جهة، وفرضت على الطالبات في المدارس الثانوية ارتداء ما يعرف باللباس الشرعي داخل تلك المدارس، وهو ما عانت منه العديد من الطالبات، واعتبرنه تدخلاً في الحريات الشخصية. وقد تفشت مظاهر عديدة من أشكال العنف المدرسي داخل مدارس القطاع، وفي ظل غياب أي نوع من أنواع الرقابة، حيث عانى العديد من الطلبة من تعرضهم للعنف على أيدي المدرسين/ات عقاباً لهم/ن. وتعرض الطالب محمود وجيه حمودة، الطالب في الصف الحادي عشر في مدرسة زهير العملي الثانوية بغزة، إلى إجراءات بدأت بوقفه عن الدراسة، ومن ثم نقله إلى مدرسة أخرى بعيدة عن منزله، وذلك بسبب قيامه بتصوير مشهد عنيف لمدرس قام بضرب الطلبة بوحشية خلال الحصة الدراسية، بحجة عدم حفظهم سورة الدين، وذلك بتاريخ ٢٠١٦/٩/٢٤. وقد ظل الطالب حمودة محروماً من الالتحاق بفصله الدراسي والعودة إلى مدرسته الأصلي، كونه لا يستطيع تحمل تكاليف المواصلات للمدرسة النائية التي جرى نقله إليها. وقد تدخل المركز لدى وزارة التربية والتعليم في غزة من أجل محاولة إعادته إلى مدرسته ثانية، غير أن جهوده باءت بالفشل بسبب إصرار إدارة المدرسة والوزارة في غزة على تنفيذ قرار ما يسمى بمجلس النظام المدرسي بوقفه عن الدراسة بتاريخ ٢٠١٦/١٠/٣، للنظر في قيامه بتصوير المعلم داخل المدرسة أثناء قيامه بضرب مجموعة من الطلبة. وفي المقابل اتخذت الوزارة في غزة قراراً بنقل المدرس إلى مدرسة أخرى، شرق مدينة غزة، دون أن يتم اتخاذ أية إجراءات عقابية ضده بسبب استخدامه العنف الشديد ضد الطلبة. وفي تطور خطير أفاد الطالب حمودة أن دائرة التربية والتعليم ابلغته بأن وكيل الوزارة اتخذ قراراً بإحالته إلى التعليم الدراسي المنزلي مع بدء امتحانات نهاية الفصل الدراسي، وهو ما أصاب الطالب حمودة بحالة من الإحباط، رغم كونه أحد الطلبة المتفوقين في المدرسة.

تفاقم أزمة جامعة الأقصى

تفاقمت أزمة الجامعة، وهي كبرى الجامعات الفلسطينية في مناطق السلطة الفلسطينية، خلال العام ٢٠١٦، وألقت بظلالها على مستقبل أكثر من ٢٧٠٠٠ من طلبتها، والذين باتوا مهددين بمستقبل مجهول بسبب الصراع السياسي القائم للسيطرة على الجامعة من قبل كل من وزارة التربية والتعليم في رام الله ونظيرتها في غزة. وبلغ الأمر ذروته بعزوف كبير لآلاف الطلبة والطالبات من خريجي الثانوية العامة للعام الدراسي ٢٠١٥-٢٠١٦ عن التوجه للتسجيل والالتحاق بالجامعة، وهو ما مثل تهديداً لمستقبلها ومسيرتها التعليمية. كما انعكست أزمة الجامعة على مستقبل الطلبة الخريجين حديثاً منها، حيث كابدوا العديد من المشاكل أهمها الصعوبات والعراقيل في تصديق واعتماد شهاداتهم الدراسية. وقد تبادلت كل من وزارة التربية والتعليم العالي في كل من رام الله وغزة الاتهامات وتحميل المسؤولية عن تفاقم أزمة الجامعة، حيث ألقى كل طرف بالمسؤولية عن تدهور أوضاع الجامعة على الطرف الآخر.

وقد أصدر المركز ورقة موقف حول أزمة الجامعة[٢٨]، وما جرى فيها من اعتداءات على الحق في التعليم العالي وتداعياتها خلال العام، وأكد المركز خلالها على ضرورة حماية وتعزيز حق كل مواطن في التعليم العالي وكذلك حماية وتعزيز حقوق كافة العاملين والعاملات فيها، وطالب المركز بضرورة رفع يد كل الأطراف المسببة لهذه الأزمة وتفاقمها، بما يساهم في خلق بيئة إيجابية تطور العملية التعليمية الجامعية، وتعزز دور الجامعة العلمي والمهني في خدمة المجتمع وتلبية احتياجاته في مجال إعداد وتخريج القدرات والكفاءات المختلفة في الجامعة. وقد أعاد المركز التأكيد على أن أزمة الجامعة هي أزمة سياسية بامتياز، ودعا طرفي الانقسام السياسي إلى تغليب المصلحة العليا للطلبة، واحترام الأنظمة والقوانين بشأن حق كل فلسطيني في التعليم العالي، بما يساهم في خدمة المجتمع وفقاً لاحتياجاته التنموية.

٢٨. أنظر: " ورقة موقف حول أزمة جامعة الأقصى في قطاع غزة"، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، ٢٦ سبتمبر ٢٠١٦، موجودة على الرابط الالكتروني للمركز http://pchrgaza.org/ar/?p=12688.

القسم الثاني:

تقرير نشاطات المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان للعام ٢٠١٦

مقدمة

واصل المركز الفلسطيني مسيرته في الدفاع عن حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، وذلك في ظل التدهور المستمر في حالة حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، كما سبق وأن تم عرضه مفصلاً في القسم الاول من هذا التقرير. وقد انصب عمل المركز خلال العام ٢٠١٦ على ملاحقة مجرمي الحرب الاسرائيليين، سيما من خلال التواصل مع المحكمة الجنائية الدولية والآليات الدولية الأخرى، ورصد وتوثيق وفضح جرائم الاحتلال وممارساته التعسفية بحق المواطنين. وتتواكب هذه الجهود مع جهود أخرى على المستوى الداخلي لتعزيز الديمقراطية والنهوض بحقوق الانسان، والتي تواجه تحديات صعبة في ظل الانقسام الفلسطيني.

وقد مدد المركز خطة الاستراتيجية، من خطة ثلاثية إلى خطة خمسية، حيث اصبحت خطته الحالية تغطي الأعوام من ٢٠١٥ وحتى العام ٢٠١٩. وقد وضعت هذه الاستراتيجية بعد مشاورات معمقة مع شركاء المركز على المستوى المحلي والدولي، واصحاب المصالح من المجتمع المدني، والقوى السياسية والفئات المستهدفة. وترتكز الخطة على محورين اساسيين هما الحماية القانونية والمناصرة، وقد وضعت ثلاث أولويات لعمل المركز اثنتان منها تتعلقان ببرامج العمل والثالثة تتعلق بتعزيز كفاءة المركز وفعاليته.

الاولويات الاستراتيجية

١. تحدي مناخ الحصانة والإفلات من العقاب لمرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإسرائيليين، وتحسين فرص وصول الضحايا الفلسطينيين للإنصاف القانوني.
٢. دعم التحول الديمقراطي، سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان في السلطة الفلسطينية.
٣. تقوية قدرات المركز ليكون منبراً قوياً ومستداماً بمقدروه أن يدعم العمل بفاعلية وكفاءة لتحقيق قيمه.

ويعمل المركز على تحقيق هذه الاهداف في بيئة مليئة بالتحديات، سيما في ظل احتلال إسرائيلي استعماري من طراز خاص، و سلطة فلسطينية لا تملك السيادة على الأرض والموارد الفلسطينية وتعاني انقساماً داخلياً منذ عشر سنوات، فاقم من معاناة الفلسطينيين، وفي ظل معطيات وأزمات متلاحقة تهدد المشروع الوطني الفلسطيني برمته. ورغم كل تلك التحديات، فإن المركز يسير بخطى ثابته في طريق تعزيز حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية، يدفعه في ذلك إيمانه العميق بحقوق الإنسان، وعدالة القضية الفلسطينية، وشرعية مطالبه بالحرية والاستقلال والتي تستند إلى القانون الدولي. ويكرس المركز لذلك كل خبراته المتراكمة عبر أكثر من عشرين عاماً، ويوظف كل أدوات القانون المتاحة من أجل تحقيق العدل وحفظ كرامة الإنسان الفلسطيني.

اجتماع مجلس الادارة بالمركز

النتائج (Outcomes):

حدد المركز ثلاث نتائج يتوخى أن تكون قد تحققت مع نهاية السنة الثالثة في خطته الاستراتيجية الجديدة ٢٠١٥-٢٠١٩، تتصل كل منها بواحدة من الأولويات الاستراتيجية الثلاث. وهذه النتائج هي:

١. تم تحدي مناخ الحصانة والإفلات من العقاب لمرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإسرائيليين، وتحسنت فرص وصول الضحايا الفلسطينيين للإنصاف القانوني.
٢. تم دعم عملية التحول الديمقراطي، سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان في السلطة الفلسطينية.
٣. تم تحسين القدرات التنظيمية للمركز وقدرات طاقمه.

اجتماع لجنة البرنامج بالمركز

يقدم التقرير التالي عرضاً مفصلاً لكل ما قام به المركز من جهود على مدار العام ٢٠١٦ على المستويين الدولي والمحلي. ويفصل كيفية قيام المركز بتوظيف أدوات القانون والمناصرة بكفاءة وفاعلية في خدمة أولوياته الاستراتيجية، والنتائج المحققة في كل منها، مع عرض مفصل للمؤشرات الدالة، وذلك وفقاً للإطار المنطقي **(logical framework)** الذي تم تصميمه في ضوء الاستراتيجية الجديدة.

النتيجة (١)

تم تحدي مناخ الحصانة والإفلات من العقاب لمرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإسرائيليين، وتحسنت فرص وصول الضحايا الفلسطينيين للإنصاف القانوني.

حققت تدخلات المركز، بالتعاون مع شركائه الوطنيين والدوليين، على امتداد العام ٢٠١٦، خطوات مهمة على طريق تحدي مناخ الحصانة والإفلات من العقاب التي تتمتع بها إسرائيل ومقترفو انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي في الأرض الفلسطينية المحتلة من الإسرائيليين. وساعد المركز الكثير من الضحايا الفلسطينيين في الوصول إلى حقهم في الإنصاف القانوني. وقد شملت تدخلات المركز خلال هذا العام: تقديم المساعدة القانونية لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان من خلال الانخراط في آليات التقاضي الإسرائيلية؛ العمل على وصول الضحايا الفلسطينيين إلى آليات التقاضي الدولية؛ والقيام بجهود مناصرة دولية ومحلية للتأثير في سياسات أصحاب المصلحة الدوليين والوطنيين لحثهم على اتخاذ خطوات في مواجهة الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولية.

مؤشرات

ساهم المركز وشركاؤه في الوصول إلى النتائج التالية:

» استمرار التحقيقات الاولية التي يقوم بها المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية في الجرائم الاسرائيلية المرتكبة في الارض الفلسطينية منذ يونيو ٢٠١٤، والذي تم فتحه بتاريخ ١٦ يناير ٢٠١٥. وفي ضوء ذلك، قدم المركز وشركائه ثلاث تقارير لمكتب المدعي العام، والتي تناولت الجرائم التي ارتكبتها قوات الاحتلال في العدوان الاسرائيلي على قطاع غزة في العام ٢٠١٤، وملف خاص لمذبحة يوم الجمعة الاسود في رفح، وملف جريمة الحصار على قطاع غزة باعتباره جريمة اضطهاد، والمصنفة كأحد الجرائم ضد الانسانية بموجب ميثاق روما. ويترقب المركز قرار المحكمة بفتح تحقيق في العام ٢٠١٧ في هذه الجرائم.

» صدور قرار مجلس الأمن رقم (٢٣٣٤) بتاريخ ٢٣ ديسمبر ٢٠١٦ والذي أدان جريمة الاستيطان، وأكد على عدم اعتراف المجتمع الدولي بأي تغيرات ديمغرافية على الأرض الفلسطينية المحتلة منذ العام ١٩٦٧، كما ألزم المجتمع الدولي بضرورة التفرقة في التعامل بين دولة اسرائيل والمستوطنات المقامة على أرض السكان المدنيين في الضفة الغربية. ويعتبرها المركز خطوة مهمة إذا تم البناء عليها والتزم المجتمع الدولي بها.

» صدور قرار من منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة اليونيسكوا، بتاريخ ١٨ اكتوبر ٢٠١٦، يؤكد على أن المسجد الأقصى تراث اسلامي خالص، ويدين الحفريات الاسرائيلية اسفل المسجد، والاجراءات الاسرائيلية التعسفية والتي تقيد حرية العبادة والوصول للمسجد والاقتحامات المتكررة للمستوطنين الاسرائيليين له. كما ادان القرار محاولات اسرائيل لتغيير

المعالم التاريخية في المدينة من خلال تشييد الابنية والهياكل.

» صدور ٤ قرارات من الدورة (٣١) لمجلس حقوق الانسان التابع للامم المتحدة تدين الممارسات والجرائم الاسرائيلية وتؤكد على حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، وتدين سياسة الترحيل القسري للمدنيين الفلسطينيين، والاعتداءات المستمرة للمستوطنين على المواطنين الفلسطينيين وأملاكهم. كما ادانت العقبات الاسرائيلية على حرية الحركة للأفراد والبضائع، والعراقيل التي تضعها سلطات الاحتلال في طريق التنمية الفلسطينية، وحتى عرقلتها لدخول المساعدات الإنسانية.

» صدور مذكرة استدعاء من قبل وحدة جرائم الحرب في مقر الشرطة البريطانية، في يوليو ٢٠١٦، لوزيرة الخارجية الاسرائيلية السابقة تسيبي ليفني أثناء زيارتها للمملكة المتحدة، وذلك على خلفية ضلوعها في الجرائم المرتكبة ضد الفلسطينيين في العام ٢٠٠٨-٢٠٠٩، بناء على الدعوى التي يباشرها المركز ضدها أمام القضاء البريطاني. وقد رفضت ليفني الاستدعاء، ليصدر بعدها وزير الخارجية البريطاني تصريح يفيد بأن ليفني في بعثة دبلوماسية، وهو ما اعطى ليفني حصانة ضد ملاحقتها كمتهمة بجرائم حرب.

اجتماع الوحدة القانونية بالمركز

المخرجات (outputs)

١,١- تم تقديم المساعدة القانونية للفلسطينيين ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي الإسرائيلية من خلال التدخل مع القضاء الإسرائيلي

قامت وحدة المساعدة القانونية في المركز بتقديم المساعدة لضحايا الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي من خلال تدخلات قانونية مع نظام القضاء والسلطات الإسرائيلية المختصة. وشمل ذلك: تقديم المساعدة القانونية لـ: ضحايا جرائم القتل وتدمير وسلب الممتلكات؛ المعتقلين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية؛ ضحايا الانتهاكات الإسرائيلية في المناطق مقيدة الوصول في قطاع غزة (الصيادين والمزارعين)؛ مواطنين محرومين من حقهم في حرية الحركة؛ مواطنين محرومين من حقهم في الصحة والوصول إلى المرافق الطبية خارج قطاع غزة؛ ومواطنين تحتجز سلطات الاحتلال جثامين ذويهم.

مؤشرات

- قُدمت المساعدة القانونية لـ ٢٩٢٤ شخصاً في قطاع غزة.
- بلغ عدد الردود الإيجابية على تدخلات المركز القانونية ٦٠٠ رداً.

١,١,١ تم تقديم المساعدة القانونية لضحايا جرائم القتل والإصابة، وتدمير وسلب الممتلكات

شملت نشاطات وحدة المساعدة القانونية بناء ملفات قانونية، تقديم الشكاوى والاعتراضات ورفع القضايا أمام المحاكم الإسرائيلية. ويتطلب بناء الملف القانوني جهداً خاصاً من طاقم المحامين يشمل: ١. الحصول على توكيل من الضحايا لتقديم الشكوى نيابة عنهم، والطلب بفتح تحقيق جنائي في الحادث؛ ٢. زيارة مسرح الجريمة للتعرف على الظروف والملابسات والحصول على اكبر قدر من الأدلة، وذلك عبر إجراء الكشف والمعاينة على مكان الجريمة المشتبه بها؛ ٣. الحصول على تصاريح مشفوعة بالقسم من شهود العيان؛ ٤. التقاط الصور وعمل رسم كروكي لمكان وقوع الجريمة، وتحديد الموقع عبر الصور الجوية – جوجل إيرث؛ ٥. أخذ شظايا من مكان الجريمة المشتبه بها لتحديد السلاح المستخدم فيها، وذلك عبر وضعها في محرزات مادية «مظروف» وإعطائها رقماً تسلسلياً خاصاً بها، ومن ثم نقلها من مسرح الجريمة بمعرفة محامي الوحدة القانونية، وحفظها لحين تسليمها لإدارة هندسة المتفجرات في الشرطة؛ ٦. الحصول على تقارير فنية من هندسة المتفجرات موضح بها السلاح المستخدم؛ ٧. الحصول على المستندات والأوراق الثبوتية التي تتعلق بماهية الجريمة المشتبه بها (التقارير الطبية وشهادات الوفاة لحصر عدد القتلى والجرحى)؛ و٨. الحصول على أي مستند أو تصريحات صادرة من قبل جهات إسرائيلية وغيرها عن الجريمة المشتبه بها.

تسليم مبلغ قدرة ٣٠٠ الف شيكل لهند راضي عن وفاة زوجها نتيجة اهمال طبي في مستشفى مار يوسف بالقدس بتاريخ ١٧-٠٨-٢٠١٦

وبعد بناء الملفات القانونية، عملت الوحدة في اتجاهين: الأول، توجيه شكاوى للمطالبة بإجراء تحقيقات جنائية من قبل المدعي العام العسكري؛ والثاني، تقديم بلاغات خطية إلى مكتب التعويضات في وزارة الدفاع الإسرائيلية. وتمت متابعة هذه الشكاوى والمراسلات من خلال إرسال كتب تذكير للجهات المختصة. كما تم تقديم اعتراضات أمام النيابة العامة الإسرائيلية والمستشار القضائي للحكومة الإسرائيلية على ردود النيابة العسكرية السلبية في عدد من الشكاوى، وتمت المطالبة بفتح تحقيقات جنائية وبيان الأسباب لإغلاق ملفات التحقيق من قبل النيابة العسكرية. وقدم محامو الوحدة عدداً من الالتماسات إلى المحكمة العليا في إسرائيل نتيجة ردود سلبية من جانب النيابة العامة.

كما تابعت الوحدة عدداً من الملفات التي جرى التحقيق فيها من قبل الشرطة العسكرية الإسرائيلية، وجميعها تتعلق بالعدوان الأخير على القطاع صيف العام ٢٠١٤. وقدمت الوحدة المزيد من المعلومات، بناء على مداخلات مع الشرطة العسكرية، وتم التنسيق لعدد من شهود العيان لمقابلة محققي الشرطة العسكرية برفقة محامي المركز.

وتابعت الوحدة عدد من الملفات المتصلة بالعدوان على القطاع أمام لجنة التحقيق الإسرائيلية، بما في ذلك الاجتماع مع نائب المدعي العسكري العام ولجنة الخبراء لمناقشة قضايا عرضتها اللجنة بناءً على شكاوى المركز.
وقدمت الوحدة استشارات قانونية للضحايا وذويهم.

مؤشرات

» بلغ عدد الأشخاص الذين قدمت لهم المساعدة القانونية ٢٣٠ شخصاً.

١،١،١،١ بناء ملفات قانونية

مؤشرات

» بلغ عدد الملفات القانونية التي تم إعدادها خلال فترة التقرير، ٣ ملفات تتعلق بـ ٦ ضحايا.

» بلغ عدد الملفات القانونية التي تتابعها الوحدة بشأن العدوان الأخير (عامود السحاب) إلى ٢٤٦ ملفاً، تتعلق ١٠٨٠ ضحية.

١،١،١،٢ توجيه شكاوى للمطالبة بتحقيقات جنائية ومتابعتها أمام الجهات المختصة

مؤشرات

» تم توجيه ٣ شكاوى إلى المدعي العام العسكري.

» بلغ إجمالي الشكاوى المقدمة إلى المدعي العام العسكري بشأن العدوان الأخير على القطاع ٢٤٧ شكوى.

» حتى تاريخه لم يتلقى المركز أي رد يتعلق ب ٢١٤ شكوى بشأن العدوان الأخير على القطاع.

» بلغ عدد الردود التي تلقتها الوحدة بخصوص العدوان الأخير على القطاع ٣٦ رداً، منها ١٧ رداً سلبياً، ٧ ردود تفيد بفتح تحقيق في الحادث، ١٠ ردود تفيد بطلب مزيد من البينات المؤيدة لشكاوى المركز ، وردان (٢) عامان يفيدان باستلام الشكاوى البالغ عددها ٢٤٧ شكوى وتحويلها للجهات المختصة.

» ما تزال الوحدة تتابع ٢٢ ملفاً أمام الشرطة العسكرية الإسرائيلية، تم فتح تحقيق فيها (١٥ ملفاً تم تقديم معلومات ومواد إضافية، بما في ذلك تقارير طبية؛ و٧ ملفات تم إرسال شهود عيان لمقابلة ممثلي الشرطة العسكرية برفقة محامي المركز).

» بلغ عدد الملفات التي تمت مناقشتها مع لجنة تقصي الحقائق التابعة لهيئة الأركان الإسرائيلية "لجنة الخبراء" ١٢٢ ملفات، تتصل جميعها بالعدوان الأخير على القطاع صيف العام ٢٠١٤.

» بلغ عدد الردود التي تلقتها الوحدة من المدعي العام العسكري ٤ ردود سلبية.

١،١،١،٣ تقديم بلاغات خطية إلى مكتب التعويضات بوزارة الدفاع

مؤشرات

» تم تقديم ٦ بلاغاً خطياً عن كل من الضحايا إلى مكتب التعويضات بوزارة الدفاع الإسرائيلية.(٢ اصابه– ٣ قتل – تدمير منزل)

» ارتفع إجمالي البلاغات التي قدمتها الوحدة بشأن العدوان الأخير على القطاع إلى ١٠٨٠ بلاغاً عن كل من الضحايا (٤٩٧ بلاغاً بشأن قتل؛ ٤٤٢ بلاغاً بشأن إصابة؛ و١٤١ بلاغاً بشأن أضرار في الممتلكات).

» تلقت الوحدة ١١ردود من المستشار القانوني لجهاز الأمن – قسم الدعاوى والتعويضات بوزارة الدفاع، ١٠ منها تفيد باستلام البلاغات الخطية، ١ رد سلبي.

١،١،١،٤ رفع قضايا تعويض أمام المحاكم

مؤشرات

» بلغ عدد قضايا التعويض التي تتابعها الوحدة ٢٢ قضية، تم رفعها أمام المحاكم الإسرائيلية نيابة عن الضحايا، وما تزال قيد النظر.

» بلغ عدد الملفات التي شطبت ٧ قضايا.

» رفع ٣ قضايا تعويض أمام المحاكم الإسرائيلية تتعلق بضحايا الجرف الصامد.

١،١،١،٥ تقديم اعتراضات واستئنافات على إغلاق تحقيقات جنائية

مؤشرات

» بلغ عدد الالتماسات التي رفضتها أمام المحكمة العليا الإسرائيلية لعدم الاختصاص في المطالبة بفتح تحقيق جنائي ٦ التماسات، تتعلق جميعها بملفات من عملية عامود السحاب عام ٢٠١٢.

» بلغ عدد الاعتراضات المقدمة للمستشار القضائي بشأن إغلاق ملفات ١٢ اعتراض، وذلك تتعلق بعملية عامود السحاب.

» بلغ عدد الاعتراضات المقدمة للمستشار القضائي بشأن إغلاق ملفات تتعلق بعملية الجرف الصامد ١٠ اعتراضات

١,١,١,٦ تقديم الاستشارات القانونية للضحايا وذويهم

مؤشرات

» بلغ مجموع الاستشارات التي قدمتها وحدة المساعدة القانونية للضحايا وذويهم ٢١٠ استشارة.

١،١،٢ تم تقديم المساعدة القانونية للمعتقلين في السجون الإسرائيلية

قدمت وحدة المساعدة القانونية خدمات متنوعة للمعتقلين الفلسطينيين من قطاع غزة في السجون الإسرائيلية. وشمل ذلك استقبال شكاوى ذوي المعتقلين والحصول على تمثيل قانوني للدفاع عنهم، تحديد الوضع القانوني للمعتقلين وأماكن اعتقالهم وإبلاغ ذويهم بذلك، القيام بزيارات للمعتقلين والوقوف على ظروف اعتقالهم، بما في ذلك التحقق من مدى تعرضهم للتعذيب وسوء المعاملة، متابعة أوضاع المعتقلين المرضى والتنسيق مع مؤسسات إسرائيلية لتوفير أطباء لزيارتهم، والتدخل القانوني مع الجهات مختصة (مصلحة السجون، المستشار القضائي للحكومة، النيابة العامة) من أجل الإفراج عنهم أو نقلهم إلى أماكن ملائمة لتلقي العلاج اللازم، التدخل القانوني للإفراج عن معتقلين، وتقديم الاستشارات القانونية لذوي المعتقلين.

مؤشرات

» تم تقديم المساعدة القانونية لـ ٤٤ معتقلاً من قطاع غزة في السجون الإسرائيلية.

١,١,٢,١ متابعة ملفات معتقلين جدد وتمثيلهم أمام الجهات الإسرائيلية المختصة والتدخل القانوني من أجل الإفراج عنهم

مؤشرات

» قدمت الوحدة المساعدة القانونية لـ ٤٤ معتقلاً فلسطينياً داخل سجون الاحتلال الإسرائيلي، وذلك عبر انتداب محامي المركز من أجل تحديد أماكن اعتقالهم، وتحديد وضعهم القانوني من خلال تمثيلهم أمام المحاكم الإسرائيلية.

١,١,٢,٢ تقديم شكاوى للجهات المختصة تتعلق بظروف الاعتقال والمعتقلين المرضى

مؤشرات

» تم تقديم ٣ شكاوى للجهات المختصة تتعلق بظروف اعتقال ٣ معتقلين مريضاً داخل سجون الاحتلال الإسرائيلي، هذا بالإضافة لمتابعة ٢٥ شكوى من الأعوام السابقة.

١,١,٢,٣ تقديم استشارات قانونية لذوي المعتقلين

مؤشرات

» قدمت الوحدة ١١٦ استشارة قانونية لذوي المعتقلين.

١,١,٣ تم تقديم المساعدة القانونية لضحايا الانتهاكات الإسرائيلية في المناطق مقيدة الوصول

قدمت الوحدة القانونية مساعدة قانونية للفلسطينيين ضحايا الانتهاكات التي اقترفتها قوات الاحتلال الإسرائيلي في المناطق مقيدة الوصول. وتشمل هذه المناطق كل من الأراضي المحاذية للشريط الحدودي بين قطاع غزة وإسرائيل، ومناطق الصيد البحري على امتداد ساحل قطاع غزة. وقد شملت المساعدة المقدمة خلال هذا العام توجيه ومتابعة شكاوى إلى المستشار القانوني لسلاح البحرية الإسرائيلي بشأن اعتداءات من قبل قوات الاحتلال البحرية على الصيادين الفلسطينيين في سواحل قطاع غزة، بما في ذلك إطلاق النار باتجاههم ومصادرة قواربهم ومعداتهم واعتقال عدد منهم.

مؤشرات

- بلغ عدد الأشخاص الذين قدمت لهم المساعدة القانونية ٣٠ شخصاً.
- بلغ عدد الردود من ضابط ركن التعويضات ٥ ردود تتعلق باستلام إشعار بخصوص مصادرة قوارب صيد.

١,١,٣,١ تقديم شكاوى

مؤشرات

- بلغ عدد الشكاوى المتابعة بخصوص الاعتداءات على الصيادين هذا العام ٧ شكاوى (٦ مصادرة – ١ تدمير)، إضافة لاستمرار متابعة ١٩ شكوى سابقة.
- بلغ عدد الشكاوى المقدمة نيابة عن الضحايا من المزارعين ١ شكوى، بالإضافة لمتابعة ٣ شكاوى سابقة.
- ما تزال ٣٠ شكوى قيد المتابعة.

١,١,٤ تم تقديم المساعدة القانونية لتمكين مواطنين من حقهم في حرية الحركة

قامت الوحدة القانونية بالتدخل القانوني من اجل تمكين مواطنين من السفر عبر الأراضي الإسرائيلية، وذلك بعد استنفاذهم الآليات المتبعة للتنسيق بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية. وقام محامو الوحدة بتقديم شكاوى وغيرها من المداخلات والمتابعات لمركز الحالات الإنساني الإسرائيلي في معبر بيت حانون (إيرز)، وذلك في حالات إنسانية خصوصاً للمرضى الذين يقصدون العلاج في الخارج أو في الضفة الغربية أو إسرائيل، أو الطلبة الجامعيين في الخارج، أو لجمع الشمل، وغير ذلك من الأغراض.

مؤشرات

- بلغ عدد المواطنين الذين قدمت لهم المساعدة القانونية ١٠٤٣ مواطناً، تمكن ٣٩٩ منهم من السفر.

١,١,٤,١ تقديم شكاوى

مؤشرات

- قدمت وحدة المساعدة القانونية ١٠٤٣ شكوى إلى مركز الحالات الإنساني الإسرائيلي في معبر بيت حانون (إيرز)، علاوة على إرسال عشرات رسائل التذكير.
- تم الرد إيجابياً على ٣٩٩ شكوى وتمكن أصحابها من السفر، فيما رفضت ٤٥١ شكوى.
- ما تزال ١٩٣ شكوى قيد المتابعة.

جدول يوضح تفاصيل شكاوى حرية الحركة

موضوع الشكوى	عدد الشكاوى	نتيجة المتابعة		
		إيجابي	سلبي	قيد المتابعة
حرمان مرضى من دخول إسرائيل للعلاج	٢٣٩	١٠٤	٩٤	٤١
حرمان مرضى من دخول الضفة الغربية للعلاج	٤٦٢	١٥٢	٢١٤	٩٦
منع مرافقين من السفر لمرافقة المرضى لتلقي العلاج بالضفة وإسرائيل	٤٦	٢١	١٨	٧
منع تجار من السفر لإسرائيل والضفة لأغراض التجارة	٢٤	١	١٩	٤
منع مواطنين من دخول الضفة الغربية وإسرائيل لزيارة أو الالتحاق بأسرهم	١٧	٩	٤	٤
منع مواطنين حمله الهوية المقدسية من دخول غزة و تمديد إقامة أو تنسيق عودة لغزة	١٥	١٣	٢	–
منع مواطنين من السفر للضفة لحضور اجتماعات ولإجراء مقابلة في السفارات	٨٢	٣٣	٣٦	١٣
منع مواطنين من السفر للضفة الغربية والقدس لأداء شعائرهم الدينية	١٥	٥	٦	٤
منع من السفر للخارج للدراسة والعلاج وأسباب أخري	١٤٣	٦١	٥٨	٢٤
المجموع	**١٠٤٣**	**٣٩٩**	**٤٥١**	**١٩٣**

١,١,٤,٢ تقديم الاستشارات القانونية

مؤشرات

- بلغ عدد الاستشارات القانونية التي قدمتها وحدة المساعدة القانونية للمواطنين فيما يتصل بحرية الحركة ٨٥٥ استشارة.

١,١,٥ تم تقديم المساعدة القانونية لحماية الحق في الصحة من خلال تمكين مواطنين من الوصول إلى المرافق الطبية

قدمت الوحدة القانونية المساعدة لحماية الحق في الصحة من خلال تمكين مواطنين من الوصول إلى مرافق طبية خارج قطاع غزة (في الضفة الغربية وإسرائيل). وفي سبيل ذلك، استثمرت الوحدة علاقاتها المهنية مع كل من دائرة العلاج في الخارج في وزارة الصحة الفلسطينية ومع مؤسسات حقوق إنسان إسرائيلية (رابطة أطباء لحقوق الإنسان في إسرائيل) ومؤسسات إنسانية (اللجنة الدولية للصليب الأحمر– قسم الحماية والصحة)، ومستشفيات إسرائيلية. وساهم تدخل الوحدة في ضمان تغطية مالية من قبل السلطة الفلسطينية للعلاج في الضفة الغربية أو في إسرائيل، وفي تحديد مواعيد مع أطباء

اختصاصيين في مستشفيات إسرائيلية. هذا بالإضافة إلى عمل الوحدة – كما سبق ذكره – المتصل بحرية الحركة والمساعدة في ضمان سفر المرضى عبر معبر بيت حانون (إيرز). علماً بأن متابعة كل حالة من الحالات تمر بالعديد من الإجراءات والآليات المعقدة حتى يتم التوصل لنهاية إيجابية لضمان الحق في الصحة. كما قدمت الوحدة استشارات قانونية لمواطنين تتصل بالحق في الصحة.

مؤشرات

» بلغ عدد المرضى الذين تمت مساعدتهم من قبل الوحدة ٢٣٥ مريضاً، وقد تمكن ٢٠٢ مريضاً منهم من السفر لتلقي العلاج.

١,١,٥,١ توجيه رسائل لدائرة العلاج بالخارج والتنسيق مع مؤسسات تعنى بالحق في الصحة

مؤشرات

» بلغ عدد الرسائل الموجهة لكل من دائرة العلاج بالخارج في وزارة الصحة ورابطة أطباء لحقوق الإنسان ومستشفيات في إسرائيل ٢٣٥ رسالة، تم الرد إيجاباً على ٢٠٢ رسالة منها وتلقى أصحابها الخدمات الطبية المطلوبة.

١,١,٥,٢ تقديم الاستشارات القانونية حول الحق في الصحة

مؤشرات

» بلغ عدد الاستشارات القانونية المقدمة ٢٤٦ استشارة.

١,١,٦ تم تقديم المساعدة القانونية لإعادة جثامين محتجزة لدى إسرائيل

قامت الوحدة القانونية بتقديم المساعدة القانونية لذوي القتلى الذين تحتجز قوات الاحتلال جثامينهم، حيث تابعت عدداً من الشكاوى حول رفض قوات الاحتلال تسليم الجثامين إلى ذويها، في انتهاك صارخ للأعراف والتقاليد الإنسانية. وفي ضوء تعنت السلطات الإسرائيلية ومماطلتها في الرد على شكاوى سبق وأن وجهتها الوحدة، تم تقديم اعتراض إلى دائرة الالتماسات التابعة للنيابة العسكرية الإسرائيلية.

مؤشرات

» بلغ عدد المواطنين الذين قدمت لهم المساعدة ١٦ شخصاً.

١,١,٦,١ تقديم شكاوى

مؤشرات

» تم تقديم اعتراض واحد لدائرة الالتماسات التابعة للنيابة العسكرية الإسرائيلية اعتراضاً واحداً يشمل احتجاز ١٦ جثماناً.

» تم عقد لقاء واحد للمتابعة.

١,٢-تمت مساعدة الضحايا الفلسطينيين للوصول إلى آليات التقاضي الدولية من خلال العمل في المحكمة الجنائية الدولية والولاية القضائية الدولية.

واصل المركز عمله الريادي في استخدام أدوات القانون لمكافحة الحصانة والإفلات من العقاب وملاحقة مقترفي الجرائم الدولية وتقديمهم للعدالة، ومساعدة الضحايا الفلسطينيين للوصول إلى آليات التقاضي الدولية. ويعمل المركز في خطين متكاملين: الأول، من خلال المحكمة الجنائية الدولية؛ والثاني من خلال مبدأ الولاية القضائية الدولية. ويسبق ذلك استنفاذ سبل التقاضي المحلية، والمتمثلة في النظام القضائي لدولة إسرائيل، القوة المحتلة الملزمة بموجب القانون الدولي بالتحقيق في شبهات انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي وتقديم مقترفيها للعدالة وإنصاف الضحايا بشكل ملائم. وتقوم وحدة المساعدة القانونية ببناء الملفات القانونية واستنفاذ سبل التقاضي المحلية عبر استخدام جميع أدوات القانون المتاحة في النظام القضائي الإسرائيلي، ومن ثم تحديد وبناء أهم الملفات للاستخدام على مستوى القضاء الدولي، بالتعاون مع شركاء استراتيجيين.

وقد شكل انضمام فلسطين في ديسمبر ٢٠١٤ إلى ميثاق روما، المؤسس للمحكمة الجنائية الدولية، نقطة تحول مفصلية في النضال القانوني لملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين أمام القضاء الدولي ولمكافحة ثقافة الحصانة والإفلات من العقاب التي تتمتع بها دولة الاحتلال. وأمام هذه الفرصة الهامة، سخر المركز كل إمكاناته القانونية وشبكة علاقاته الدولية ولعب دوراً ريادياً في العمل مع المحكمة، وذلك بالشراكة مع منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية.

وخلال العام ٢٠١٦ شملت تدخلات المركز: بناء ملفات قانونية للقضاء الدولية؛ عقد اجتماعات خبراء والتنسيق مع الشركاء لتحديد قضايا للاستخدام أمام القضاء الدولي؛ إجراء الاتصالات مع مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية؛ تقديم المعلومات والمذكرات القانونية لآليات التقاضي الدولية؛ تمكين الضحايا وشهود العيان من المثول أمام آليات تقاضي دولية؛ ومتابعة قضايا أمام محاكم وطنية وفقاً للاختصاص العالمي.

مؤشرات

- تم متابعة المذكرة القانونية للمدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية من قبل المنظمات الأربع الشريكة (المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، مؤسسة الحق، مركز الميزان لحقوق الإنسان، ومؤسسة الضمير لحقوق الإنسان).
- متابعة ملاحقة وزير الدفاع الإسرائيلي السابق شاؤول موفاز أمام القضاء البريطاني بتاريخ ٢٠١٥/٦/٢٢.
- تلقي المركز وشركاؤه تأكيدات واضحة من المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية بأنها مصممة على العمل بمهنية واستقلال والسير خطوات حثيثة باتجاه التحقيق في جرائم الحرب الإسرائيلية ضد المدنيين الفلسطينيين.

١,٢,١ بناء ملفات قانونية للقضاء الدولي

قامت وحدة المساعدة القانونية بتحديد ملفات قانونية للعمل أمام القضاء الدولي. فبعد استنفاذ سبل التقاضي المحلية من خلال نظام العدالة الإسرائيلي وإغلاق التحقيقات وعدم تقديم الجناة المشتبه بهم للعدالة وعدم توفير الإنصاف القانوني للضحايا، قامت الوحدة باختيار عدد من الملفات المتعلقة بجرائم حرب اقترفتها قوات الاحتلال ضد مدنيين فلسطينيين. وتم بناء تلك الملفات وفقاً لمعايير التقاضي الدولية.

مؤشرات

» بلغ عدد الملفات التي تم بناؤها ٤٠ ملفاً، تتعلق جميعها بعدوان ٢٠١٤ على القطاع.

١,٢,٢ عقد اجتماعات خبراء والتنسيق مع شركاء لتحديد قضايا للاستخدام أمام القضاء الدولي

أجرى المركز اتصالات مكثفة خلال هذا العام مع خبراء دوليين، بالتنسيق الكامل مع الشركاء الدوليين والمحليين، حول عمل المنظمات الفلسطينية الشريكة (المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، مؤسسة الحق، مركز الميزان لحقوق الإنسان، ومؤسسة الضمير لحقوق الإنسان)، ومن اجل تحديد والاتفاق على الملفات القانونية للتوجه بها أمام المحكمة الجنائية الدولية. كما عقد المركز عدداً من الاجتماعات مع شركاء لفحص فرص وتحديد قضايا لرفعها أمام محاكم وطنية، أو متابعة قضايا مرفوعة وفقاً للاختصاص العالمي.

مؤتمر خبراء ملقا ٤

على مدى يومي ١٤– ٢٠١٦/٠٥/١٥، عقد المركز "ملقا ٤، وهو اجتماع الخبراء الرابع من نوعه الذي ينظمه المركز الفلسطيني لحقوق الانسان في مدينة ملقا باسباني، بمشاركة منظمات حقوق انسان وخبراء قانون. هدف المؤتمر إلى تعزيز التنسيق وتطوير استراتيجيات فعالة للانخراط مع المحكمة الجنائية الدولية، وكذلك مناقشة المذكرات القانونية التي تم تقديمها للمحكمة من قبل منظمات حقوق الإنسان. كما هدف المؤتمر إلى الوقوف على الجهود المتصلة بتوظيف مبدأ الولاية القضائية الدولية من أجل ملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين، وعلاقة تلك الجهود بالعمل أمام المحكمة الجنائية الدولية.

افتتح أعمال المؤتمر كل من المحامي راجي الصوراني، مدير المركز الفلسطيني لحقوق الانسان، والأستاذ شعوان جبارين، مدير مؤسسة الحق. وشملت المناقشات مراجعة الإستراتيجية الراهنة لعمل منظمات حقوق الإنسان مع المحكمة الجنائية الدولية والعلاقة معها، في ضوء فتح التحقيق الأولي في العدوان الإسرائيلي على القطاع عام ٢٠١٤، من قبل المدعي العام للمحكمة. كما تم تسليط الضوء على المذكرات القانونية المستقبلية التي تعمل منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية على تقديمها للمحكمة الجنائية الدولية. كما تناولت المناقشات أيضاً مبدأ الولاية القضائية الدولية، استعراض الجهود الأخيرة في هذا الشأن، ومناقشة مراحل الاشتباك القادمة.

يشار أن هذا هو المؤتمر الرابع الذي ينظمه المركز في ملقا، حيث سبق وأن نظم ثلاثة مؤتمرات مماثلة، بمشاركة منظمات حقوق إنسان فلسطينية ودولية وخبراء قانون، خلال الأعوام ٢٠٠٦، ٢٠١٠ و٢٠١٣.

مشاركة المركز في مؤتمر ملقا ٤

١,٢,٣ إجراء اتصالات مع مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية وآليات التقاضي الدولي الأخرى

بتاريخ ١٩–٢٢ مارس ٢٠١٦، اجتمع المركز وشركاؤه مع امريك روجييه وفريق التحقيق الأولي في مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية في عمان. شارك في الاجتماع مدير المركز راجي الصوراني ومدير وحدة المساعدة القانونية إياد العلمي، ومدير مؤسسة الحق شعوان جبارين، وفريقها القانوني. وقد تم بحث آليات إرسال معلومات حول الجرائم المشتبه بها لمكتب المدعي العام.

مؤشرات

» بلغ عدد اللقاءات التي عقدها المركز وشركاؤه مع مكتب المدعي العام ١ اجتماع.

١,٢,٤ تقديم معلومات ومذكرات قانونية لآليات التقاضي الدولية (المحكمة الجنائية الدولية، لجان التحقيق الأممية، الأجسام التعاقدية)

تركزت جهود المركز خلال هذا العام على متابعة واستكمال العمل مع المحكمة الجنائية الدولية والمدعي العام للمحكمة وفريق التحقيق الدولي.

تقديم مذكرة قانونية ثالثة للمدعي العام للمحكمة الجنائية

بتاريخ ٢٠١٦/١١/٢٢، سلمت منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية الشريكة (المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، مؤسسة الحق، مركز الميزان لحقوق الإنسان، مؤسسة الضمير لحقوق الانسان) المذكرة القانونية الثالثة للمحكمة الجنائية الدولية، وهي بعنوان: «الحصار غير القانوني لقطاع غزة: أعمال الاضطهاد وغيرها من الأعمال غير الإنسانية المقترفة بحق المدنيين كجريمة ضد الإنسانية. ودعت المنظمات المدعي العام للمحكمة لفحص الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة، والذي يحرم ٢ مليون فلسطيني من حقوقهم الأساسية لما يقارب العقد من الزمن،

باعتباره اضطهاد والذي يعتبر بدوره جريمة ضد الإنسانية بموجب نظام روما الأساسي. المذكرة قانونية مكونة من ١٤٥ صفحة، توضح الأسس القانونية والوقائع المتعلقة بهذه القضية.

لقد فرضت إسرائيل الحصار على قطاع غزة منذ يونيو ٢٠٠٧، ما ترتب عليه حظر حرية حركة الأفراد والبضائع من وإلى قطاع غزة، والذي ارتقى إلى مستوى العقاب الجماعي. يوصف قطاع غزة عادةً، وهو جزء متأصل من دولة فلسطين، على أنه أكبر سجن مفتوح في العالم. وأكدت المنظمات أن الحصار المفروض على قطاع غزة غير متناسب وينطوي على تمييز ولا تبرره أية أغراض أمنية. في الواقع، لقد وضعت القيود المفروض حالياً على حركة البضائع والأفراد من وإلى قطاع غزة كإجراء عقابي واضطهادي. وقد توصلت المنظمات الأربعة إلى وجود أساس معقول للاعتقاد بارتكاب جريمة الاضطهاد كجريمة ضد الإنسانية. ويتطلب وجود جريمة الاضطهاد حرمان جماعة من السكان من حقوقهم الأساسية على أساس الهوية. وفي هذه الحالة، تؤكد المنظمات على حرمان الفلسطينيين من حقهم في الحياة، الأمن الشخصي، العمل، التعليم، الصحة، الغذاء الكافي، الماء والمسكن، تكوين أسرة، السفر، التحرر من التمييز، وأخيراً الحق في الكرامة.

وتقوم المدعي العام في الوقت الراهن بدراسة أولية للوضع في فلسطين من أجل تحديد ما إذا سيتم المضي أم لا في التحقيقات في جرائم مشتبه بارتكابها في دولة فلسطين. أصبحت فلسطين دولة طرف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية بتاريخ ١ إبريل ٢٠١٥ وبذلك أصبح للمحكمة الجنائية الدولية ولاية قضائية للنظر في الجرائم المرتكبة منذ ١٣ يونيو ٢٠١٤، حيث تختص المحكمة الجنائية بالنظر في جرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب.

وتزامناً مع المذكرة المقدمة للمحكمة الجنائية الدولية، أعدت منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية ملخصاً تنفيذياً للمذكرة وفيلماً وثائقياً قصيراً عن تأثير الحصار على الحياة اليومية في قطاع غزة.

المؤتمر الصحفي الذي عقدته منظمات حقوق الانسان للإعلان عن تقديم مذكرة قانونية للمحكمة الجنائية الدولية

١,٢,٥ رفع قضايا أمام محاكم وطنية وفقاً للاختصاص العالمي

واصل المركز جهوده لملاحقة مسؤولين إسرائيليين يشتبه بارتكابهم جرائم حرب ضد مدنيين فلسطينيين. وكانت القضية الأبرز خلال العام ٢٠١٦ تتعلق باستدعاء تسفي ليفني للتحقيق في لندن، وإفلاتها من العقاب مجدداً بعد أن منحتها الحكومة البريطانية الحصانة. فخلال زيارتها للمملكة المتحدة في أواخر يونيو ٢٠١٦، أرسلت وحدة جرائم الحرب في مقر الشرطة البريطانية رسالة الى السفارة الاسرائيلية في لندن تستدعي فيها تسيبي ليفني للحضور من أجل إجراء مقابلة مع الشرطة للتحقيق معها فيما يتعلق بدورها في العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة لعام ٢٠٠٨– ٢٠٠٩ (عملية الرصاص المصبوب). وقد كانت ليفني في ذلك الوقت تشغل منصب وزير الخارجية وعضو في مجلس الوزراء الأمني. ويشتبه بارتكاب ليفني جرائم حرب خلال عملية الرصاص المصبوب. وفي عام ٢٠٠٩ أصدر قاضٍ بريطاني مذكرة لإلقاء القبض عليها فيما يتعلق بتلك الجرائم المشتبه بها.

وأفادت تقارير إعلامية بأنه بعد استلام الاستدعاء، قام مسؤولون اسرائيليون كبار بالتواصل على الفور مع نظرائهم البريطانيين في محاولة لتصنيف زيارة ليفني على أنها في "بعثة خاصة" تشمل اتصالات دبلوماسية على الرغم من أن ليفني لا تشغل أي منصب رسمي غير كونها عضو في البرلمان الاسرائيلي في حزب المعارضة الرئيسي. ويعتبر قرار وزارة الخارجية البريطانية باعتبار زيارة ليفني على أنها "بعثة خاصة" محاولة مزعومة لحمايتها من الاعتقال والمقاضاة. إن منح حصانة "مهمة خاصة" في هذه الحالة هو أمر غير مبرر وغير مناسب، حيث تنص اتفاقية البعثات الخاصة على "انه يقصد بتعبير البعثة الخاصة، بعثة مؤقتة تمثل دولة أخرى برضا الدولة الأخرى لتعالج مسائل معينة ولتؤدي لديها مهمة محددة." ولا يوجد أي دليل على أن زيارة ليفني قد استوفت متطلبات اتفاقية البعثات الخاصة، حيث انها في زيارة خاصة للمملكة المتحدة من أجل حضور مؤتمر نظمته صحيفة، علماً أنه قد تم جدولة لقاء مع مسؤولين حكوميين بعد دعوة الشرطة البريطانية لمقابلتها، الامر الذي يعد تدخلاً محسوباً في إجراءات المحاكمة العادلة من جانب الشرطة، هذا وقد تم ترتيب اللقاء لتسهيل منحها الحصانة خلال زيارتها إلى بريطانيا.

إن منح ليفني غير المناسب لحصانة البعثة الخاصة في الدقيقة الأخيرة ورفضها التعاون مع الشرطة يقوض بشكل مباشر سيادة القانون. للأسف، يبدو أن هذا جزء من توجه أوسع يتم فيه منح الغطاء السياسي لمسؤولين إسرائيليين مشتبه بهم في ارتكاب جرائم حرب من أجل حمايتهم من التحقيق والمساءلة. ولا يجب على المملكة المتحدة أن تصبح ملاذاً آمناً يفلت فيه المشتبه بارتكابهم جرائم حرب من العدالة عن طريق التدخل السياسي في النظام القانوني. ويجب على الشعب البريطاني أن لا يسمح ان يساء استخدام نظامهم القانوني بهذه الطريقة. كممثلين للضحايا، طلبنا بسيط: أن يتم تطبيق القانون بطريقة مستقلة ومحايدة.

يمثل المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ضحايا جرائم الحرب وغيرها من انتهاكات القانون الدولي. ومن بين أسر الضحايا، يعمل المركز بالنيابة عن عبد ربه عاشور أحمد الغفري، وهو شرطي فلسطيني قتل شقيقه نعيم عاشور الغفري مع أكثر من ٦٠ ضابطاً ومتدرباً في الشرطة المدنية عندما استهدفت الطائرات الحربية الإسرائيلية مقر للشرطة في مدينة غزة بتاريخ ٢٧ كانون الأول ٢٠٠٨، بينما كانت تجري مراسم لتخريج متدربين في الشرطة.

مؤشرات

- لم تفلح هذه الجهود في إلقاء القبض على أي من المشتبه بهم بارتكاب جرائم حرب لأسباب سياسية.
- استمرار فرض قيود من قبل السلطات الإسرائيلية على حركة وتنقل المسؤولين الإسرائيليين المشتبه بارتكابهم جرائم حرب خارج البلاد، خوفاً من الملاحقة القضائية.

١,٣-قام المركز بالتأثير على أصحاب المصلحة الدوليين والوطنيين من أجل العمل في مواجهة انتهاكات إسرائيل لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي

وظف المركز جهوداً كبيرة خلال العام ٢٠١٦ في ميدان الحشد والمناصرة، وذلك بالتكامل مع عمله في ميدان الحماية القانونية، للتأثير في أصحاب المصلحة على المستويين الدولي والوطني من أجل الحث على اتخاذ اجراءات فعالة والقيام بأعمال جادة في مواجهة تحدي إسرائيل السافر للقانون الدولي واستمرارها باقتراف انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في الأرض الفلسطينية المحتلة. شملت جهود المركز رصد وتوثيق الانتهاكات الإسرائيلية ونشرها والتعريف بها على نطاق واسع؛ التشبيك على المستويين الوطني والدولي لتطوير استراتيجيات وعمل مناصرة مشتركة؛ رفع الوعي وبناء القدرات الوطنية في مجالات القانون الإنساني والقانون الجنائي الدولي؛ وممارسة الضغط على أصحاب المصلحة الدوليين والوطنيين من أجل القيام بأعمال في مواجهة الحصانة التي تحظى بها إسرائيل. وقد ساهمت جهود المركز والشركاء الوطنيين والدوليين في تحقيق اختراقات ملموسة للحصانة التي تحظى بها إسرائيل.

مؤشرات

- صدور قرار مجلس الأمن رقم (٢٣٣٤) بتاريخ ٢٣ ديسمبر ٢٠١٦ والذي أدان جريمة الاستيطان، وأكد على عدم اعتراف المجتمع الدولي بأي تغيرات ديمغرافية على الأرض الفلسطينية المحتلة منذ العام ١٩٦٧، كما ألزم المجتمع الدولي بضرورة التفرقة في التعامل بين دولة اسرائيل والمستوطنات المقامة على أرض السكان المدنيين في الضفة الغربية. ويعتبرها المركز خطوة مهمة إذا تم البناء عليها والتزم المجتمع الدولي بها.
- صدور قرار من منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة اليونيسكوا، بتاريخ ١٨ اكتوبر ٢٠١٦، يؤكد على أن المسجد الأقصى تراث اسلامي خالص، ويدين الحفريات الاسرائيلية اسفل المسجد، والاجراءات الاسرائيلية التعسفية والتي تقيد حرية العبادة والوصول للمسجد والاقتحامات المتكررة للمستوطنين الاسرائيليين له. كما ادان القرار محاولات اسرائيل لتغيير المعالم التاريخية في المدينة من خلال تشييد الابنية والهياكل.
- صدور ٤ قرارات عن الدورة (٣١) لمجلس حقوق الانسان في الأمم المتحدة تدين الممارسات والجرائم الاسرائيلية وتؤكد على حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، وتدين سياسة الترحيل القسري للمدنيين الفلسطينيين، والاعتداءات المستمرة للمستوطنين على المواطنين الفلسطينيين وأملاكهم. كما ادانت العقبات الاسرائيلية على حرية الحركة للأفراد والبضائع، والعراقيل التي تضعها سلطات الاحتلال في طريق التنمية الفلسطينية، وحتى عرقلتها لدخول المساعدات الإنسانية.

١,٣,١ قام المركز برصد وتوثيق انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في الأرض الفلسطينية المحتلة.

عملت وحدة البحث الميداني في المركز على رصد وتوثيق الانتهاكات التي اقترفتها قوات الاحتلال الإسرائيلي في كافة أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، من خلال فريق ذي خبرة من الباحثين الميدانيين المنتشرين جغرافياً في قطاع غزة والضفة الغربية، بما فيها القدس المحتلة. وقد تمكن باحثو المركز من رصد وتوثيق تلك الانتهاكات، التي شهدت المزيد من التصعيد على امتداد العام، وذلك من خلال القيام بزيارات ميدانية واجراء مقابلات وجمع افادات من ضحايا وشهود عيان وكتابة التقارير الميدانية.

مؤشرات

» بلغ عدد الانتهاكات التي تم توثيقها ٧٢١٥ انتهاكاً.

١,٣,١,١ القيام بالزيارات الميدانية والمشاهدات العينية وتسجيلها:

حرص الباحثون الميدانيون على التوجه لمناطق الأحداث للاطلاع على طبيعة الانتهاك، رغم المخاطر التي يتعرضون لها. ونفذ الباحثون عدة زيارات ميدانية يومياً وفقاً لطبيعة الحدث.

مؤشرات

» نفذ الباحثون الميدانيون ١٤٥٣ زيارة ميدانية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

١,٣,١,٢ أجراء المقابلات الشخصية مع الضحايا و|أو أفراد عائلاتهم، ومع شهود العيان

يتطلب عمل الباحث إجراء العديد من المقابلات في الحدث الواحد لتحديد أكثر الأشخاص إفادة في تقديم المعلومة. ويعتبر شاهد العيان مهماً جداً في رسم صورة واضحة وحقيقية عن الانتهاك وخصوصاً عندما لا يتوفر للباحث زيارة المكان بسرعة بسبب خطورة المكان وتهديد الحياة بشكل مباشر.

مؤشرات

» أجرى الباحثون الميدانيون ١٣٦٦ مقابلة شخصية.

١,٣,١,٣ جمع إفادات

قام الباحثون الميدانيون بجمع إفادات مكتوبة من شهود العيان والضحايا.

مؤشرات

» بلغ عدد الإفادات التي جمعها الباحثون ٣٤١ إفادة.

١,٣,١,٤ تعبئة استمارات خاصة بالانتهاكات

قام الباحثون الميدانيون بتعبية استمارات مصممة من قبل الوحدة لكل نوع من الانتهاكات (قتل/إصابة/ اعتقال/هدم وتدمير ممتلكات) تتضمن تفاصيل وافية عن الانتهاكات.

مؤشرات

» بلغ عدد الاستمارات التي تمت تعبئتها من قبل الباحثين الميدانيين ١١٣٢ استمارة.

١,٣,١,٥ التصوير

تم أخذ صور فوتوغرافية للانتهاكات. ويعد ذلك من الآليات المهمة في توثيق الانتهاكات.

مؤشرات

» تم التقاط ٣٤٦ صورة فوتوغرافية.

١,٣,١,٦ جمع وثائق ومستندات تتعلق بالانتهاك

شملت الوثائق التي قام بجمعها الباحثون الميدانيون تقارير طبية، أوراق ملكية، صور شخصية، مستندات رسمية من الجهات الحكومية، إضافة للخرائط ورسم المكان.

مؤشرات

» تم جمع ٩٥ وثيقة.

١,٣,١,٧ كتابة التقارير الميدانية

قام الباحثون الميدانيون بكتابة تقارير تفصيلية عن الانتهاكات وفقاً لزياراتهم الميدانية لمواقع الأحداث ومشاهداتهم العينية، وإفادات شهود العيان. وشملت التقارير أيضاً ملاحظات الباحثين وتقييماتهم الشخصية. وتضمنت التقارير صورة وافية ومفصلة عن الانتهاكات.

مؤشرات

» تم اعداد ١٧٠٢ تقريراً ميدانياً.

١,٣,١,٨ تغذية قاعدة البيانات

قامت وحدة البحث الميداني بتغذية قاعدة بيانات المركز بكافة المعلومات التي تم توثيقها. وشمل ذلك تحويل جميع المواد الموثقة عن طريق آلية الماسح الضوئي إلى قاعدة البيانات وأرشفتها إلكترونياً لتستفيد منها باقي الوحدات في المركز، وإدخال بيانات الاستمارات الخاصة بأعمال القتل والإصابة والاعتقال وهدم وتدمير الممتلكات.

وقد تم خلال هذا العام أيضاً استكمال عملية التوثيق المشترك لمنظمات حقوق الإنسان (المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، مركز الميزان لحقوق الإنسان، مؤسسة الحق ومؤسسة الضمير لحقوق الإنسان) للانتهاكات التي اقترفتها قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال عدوانها على قطاع غزة صيف ٢٠١٤. وقد تم ادخال كافة البيانات على قاعدة بيانات خاصة، تم دمجها في قاعدة بيانات المركز.

مؤشرات

» بلغ عدد المدخلات على قاعدة البيانات ١١٣٢ مدخلاً.

» بلغ عدد الوثائق التي تمت أرشفتها الكترونياً ٢١٣٨ وثيقة.

١,٣,٢ قام المركز بنشر انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي

استخدم المركز العديد من وسائل النشر لتعريف أصحاب المصلحة الدوليين والمحليين بالانتهاكات التي اقترفتها قوات الاحتلال ضد المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم. وشمل ذلك النشر إصدارات متنوعة، بما فيها البيان الصحفي، التقارير الأسبوعية، التقارير المواضيعية، التقرير السنوي، وأوراق الحقائق. كما قام المركز بتعميم هذه الإصدارات سواء من خلال توزيع نسخ ورقية أو من خلال التوزيع الإلكتروني، ووفرها على موقعه الإلكتروني على الإنترنت. واستخدم المركز وسائل الاعلام الاجتماعي سواء لتنظيم حملات أو نشر المعلومات. وعزز المركز تواصله مع المركز الإعلام في نشر الانتهاكات، بما في ذلك عقد مؤتمرات صحفية وإجراء مقابلات مع وسائل إعلام متنوعة.

١,٣,٢,١ إصدار البيانات الصحفية

أصدر المركز بيانات صحفية تتناول الانتهاكات الصارخة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان التي ترتكبها قوات الاحتلال الاسرائيلي. ويهدف المركز من ذلك كشف هذه الجرائم للرأي العام الدولي والمحلي وتحديد المسؤولية فيها واعطاء التوصيات للمجتمع المدولي للتدخل بشكل فعال من أجل حماية المدنيين الفلسطينيين وتحقيق العدالة. وعلى مدار العام صدرت عن المركز العديد من البيانات الصحفية التي تناولت الانتهاكات الإسرائيلية، خصوصاً جرائم القتل العمد والاعدامات الميدانية، الاعتقال الإداري والتغذية القسرية، اعتداءات المستوطنين، والعديد من البيانات الأخرى.

مؤشرات

» بلغ عدد البيانات التي أصدرها المركز (٢٩) عن الانتهاكات الاسرائيلية.

١,٣,٢,٢ إصدار التقارير الأسبوعية

قامت وحدة البحث الميداني بإصدار تقارير أسبوعية توثق انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي في الأرض الفلسطينية المحتلة. ويعد التقرير الوثيقة الرئيسية والأكثر شمولاً التي تصدر أسبوعياً حول انتهاكات قوات الاحتلال بشكل منتظم ومستمر، وهي مصدر أساسي للمعلومات حول تلك الانتهاكات.

مؤشرات

» بلغ عدد التقارير الأسبوعية التي أصدرها المركز ٥١ تقريراً.

١,٣,٢,٣ إصدار تقرير سنوي حول حالة حقوق الإنسان – الانتهاكات الإسرائيلية

التقرير السنوي للمركز هو الوثيقة الأهم والرئيسة التي تصدر حول حالة حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في الأرض الفلسطينية المحتلة، وقد دأب المركز على إصداره منذ العام ١٩٩٧. ويتضمن التقرير توثيقاً شاملاً بانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي على مدار العام، ويفرد قسماً رئيساً لانتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي، ويتضمن توصيات لأصحاب المصلحة الدوليين. وتشرف على إعداد التقرير وحدة تطوير الديمقراطية بالتعاون مع كافة الوحدات في المركز. وقد صدر عن المركز خلال هذا العام التقرير السنوي التاسع عشر، ويغطي الفترة من ٢٠١٥/١٢/٣١-١/١.

مؤشرات

» صدر التقرير بتاريخ ٢٠١٦/٦/٩، وقد تم توزيعه على نطاق واسع محلياً ودولياً.

اجتماع تشاوري لتقييم التقرير الاسبوعي الذي يصدره المركز

١,٣,٢,٤ إصدار تقارير حول أثر الانتهاكات الإسرائيلية على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

اصدرت وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تقارير تسلط الضوء على أثر الانتهاكات الإسرائيلية على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة. وقد صدر حلال هذا العام التقارير التالية:

» إعداد تقرير حول الانتهاكات التي يتعرض لها الصيادون الفلسطينيون في قطاع غزة. غطى التقرير الفترة من ١ يناير ٢٠١٦ وحتى ٣١ نوفمبر ٢٠١٦.

مؤشرات

» صدر التقرير عن المركز بتاريخ ٢٠١٦/١٢/٣٠.

١,٣,٢,٥ إصدار نشرة شهرية حول حالة المعابر الحدودية

استمرت وحدة الحقوق الاقتصادية في إصدار نشرة شهرية حول حالة المعابر في قطاع غزة. توثق النشرة حرية الحركة على المعابر الحدودية، وتتضمن معلومات محدثة حول حركة الأفراد والمعاملات التجارية من وإلى قطاع غزة.

مؤشرات

» بلغ عدد النشرات التي صدرت عن المركز ١٢ نشرة.

١,٣,٢,٦ إصدار تقرير حول الانتهاكات الإسرائيلية ضد وسائل الإعلام

بتاريخ ٢ مايو، أصدر المركز تقريراً جديداً أعدته وحدة تطوير الديمقراطية حول اعتداءات قوات الاحتلال الإسرائيلي ضد وسائل الإعلام في الأرض الفلسطينية المحتلة. يغطي التقرير، وهو الثامن عشر في سلسلة تقارير بعنوان «إخراس الصحافة، الفترة من ١ أبريل ٢٠١٥ وحتى ٣١ مارس ٢٠١٦

مؤشرات

» تم إصدار تقرير واحد.

١,٣,٢,٧ إصدار أوراق حقائق حول الاعتداءات الإسرائيلية في المناطق مقيدة الوصول

تصدر هذه الأوراق عن المركز بشكل دوري وتتضمن تحديثات ومعلومات مركزة عن اعتداءات قوات الاحتلال الإسرائيلي ضد المدنيين الفلسطينيين والممتلكات المدنية في المناطق مقيدة الوصول، سواء المناطق الممتدة بمحاذاة الشريط الحدودي بين إسرائيل وقطاع غزة (المنطقة العازلة البرية ومحيطها)، أو ساحل قطاع غزة. وقد صدر عن المركز نوعين من هذه الأوراق:

» أوراق حقائق أعدتها وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تسلط الضوء على الاعتداءات الإسرائيلية ضد الصيادين في قطاع غزة، بما في ذلك جرائم القتل أو الإصابة جراء إطلاق قوات البحرية الإسرائيلية النار على الصيادين أثناء إبحارهم في سواحل قطاع غزة، اعتقال صيادين، مصادرة قوارب صيد وتدمير وإتلاف معدات صيد.

» أوراق حقائق حول اعتداءات قوات الاحتلال في المناطق مقيدة الوصول بشكل عام، تتضمن احصائيات حول تلك الاعتداءات ونتائجها، تقوم بإعدادها وحدة البحث الميداني.

مؤشرات

» إصدار ٢ أوراق حقائق حول الاعتداءات الإسرائيلية على الصيادين.

» إصدار ١٢ ورقة حقائق حول الاعتداءات الإسرائيلية في المناطق مقيدة الوصول.

١,٣,٢,٨ إتاحة المعلومات لأصحاب المصلحة من خلال موقع المركز الإلكتروني

يعتمد المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان على تكنولوجيا الاتصالات كوسيلة هامة لنشر المعلومات حول أوضاع حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، لما لها من دور في تسهيل مهمة الاتصالات بين الشعوب والدول. ومنذ إنشاء الموقع الالكتروني على شبكة الانترنت (**www.pchrgaza.org**) يقوم المركز بتغذيته بكل ما يصدر عنه من بيانات وتقارير ودراسات وغير ذلك من نشاطات. كما يتوفر على الموقع معلومات حول أوضاع حقوق الإنسان باللغتين العربية والإنجليزية. ويعتمد المركز أيضاً على شبكة الانترنت الدولية في إرسال إصداراته عبر البريد الالكتروني (قائمة بريدية)، حيث وصل عدد الذين يرسل إليهم المركز إصداراته عبر البريد الالكتروني إلى ما يقارب ١٠٠٠٠ مستقبل. بالإضافة لذلك، يقوم المركز بنشر إصداراته على صفحته على **Facebook** و**Twitter**.

مؤشرات

» بلغ عدد زيارات الموقع ١٤٩٢٣٨٤ زيارة خلال

العام ٢٠١٦ ، بمعدل ١٢٤٣٦٥ زيارة شهرياً، ٤١٤٥ زيارة يومياً.

» سجل المركز زيادة مقدارها ٧٪ في عدد زيارات موقعه خلال العام ٢٠١٦ مقارنة بالعام ٢٠١٥.

» بلغ عدد المعجبون على صفحته Facebook حوالي ٣٧,٤٠٠، وعلى Twitter حوالي ١٠,٦٠٠ متتبع .

جدول تفصيلي يوضح الزيارات للموقع خلال العام ٢٠١٦

الشهر	عدد الزيارات	الوصول	الشهر	عدد الزيارات	الوصول
يناير	١٤٣٣٨٥	٢٩٩٥١٠٨	يوليو	١٢٤٩٧٣	١٧٦٩٦٢٨
فبراير	١٢٢٤٥٠	٢٤٥١٨٨٢	أغسطس	١٢٧٣٤٤	١٨١٠٤٦٤
مارس	١٣٣١٠٨	٢٣٣٥٧٤٤	سبتمبر	١٢٥٤٠٣	١٧٩٩٤٥٧
ابريل	١٠٦٩٦١	٢٢٢٧٣٧٤	أكتوبر	١٢٩٨٢١	٢٠٢٢٤٧٩
مايو	١١٥٩٩٤	٢٢٠٢٧٧٤	نوفمبر	١٢٣١٤٠	٢٠٣٠٣٥٧
يونيو	١١٨٠٢٢	٢١٤٣٩٣٦	ديسمبر	١٢١٧٨٣	٢١٤٢٣٨٨
المجموع	١٤٩٢٣٨٤	٢٥٩٣١٥٩١			

رسم بياني بزيارات موقع المركز الإلكتروني خلال العام ٢٠١٦

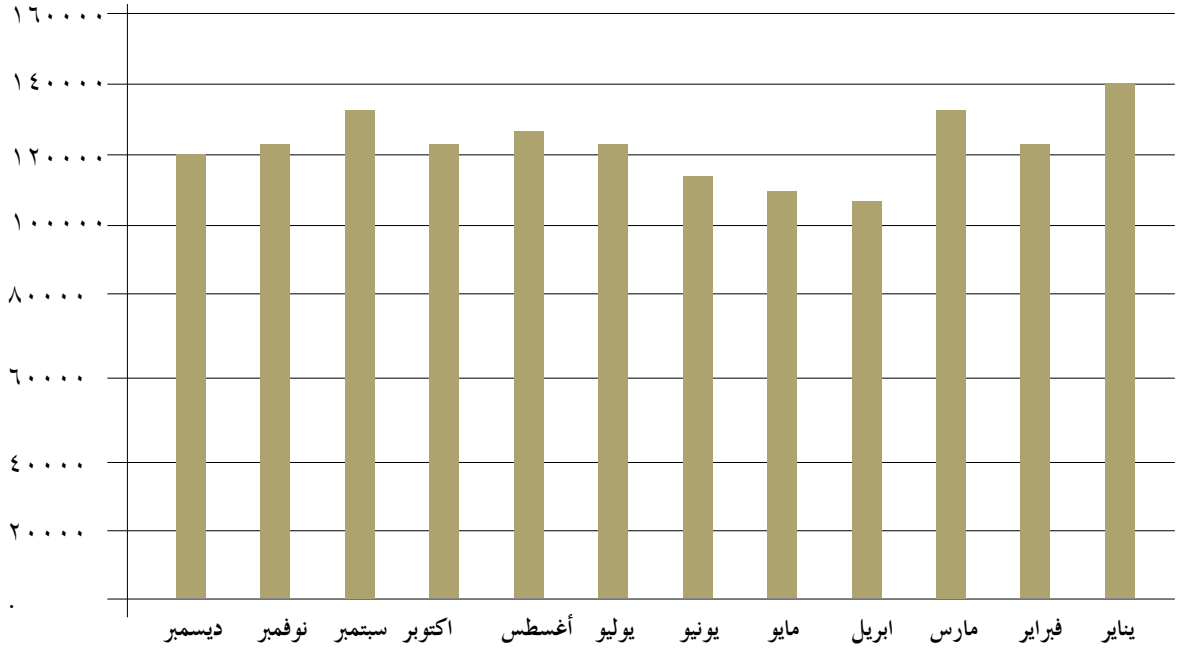

١,٣,٢,٩ توزيع الإصدارات

تم توزيع كافة إصدارات المركز باللغتين العربية والانجليزية، سواء من خلال مواد مطبوعة أو نسخاً إلكترونية.

مؤشرات

» بلغ عدد نسخ اصدارات المركز التي قام بطباعتها وتوزيعها ٢٤٢٩٠ نسخة (تقارير سنوية، تقارير أسبوعية، تقارير مواضيعية، كتيبات توعية، وبوسترات).

» تم توزيع نسخ إلكترونية عن إصدارات المركز بواسطة البريد الإلكتروني على نحو ١٠٠٠ شخص ومؤسسة دولياً ومحلياً.

١,٣,٢,١٠ انتاج مواد مرئية ومسموعة لفضح الانتهاكات

» بتاريخ ١٠/٤، أطلق المركز فيلماً تسجيلياً بعنوان "تجربة ورواية"، يوثق فيه مسيرته على مدى ٢٠ عاماً، وذلك بمناسبة الذكرى العشرين لتأسيسه. ويستعرض الفيلم أهم المحطات التي واكبها المركز، ويشرح قصة نضاله في حماية حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة.

» بتاريخ ٢٠١٦/١١/٢٣، أصدر المركز فيلماً وثائقياً قصيراً يوثق أثر الحصار المفروض على قطاع غزة على حياة المدنيين الفلسطينيين. الفيلم من اعداد المركز وقد صدر بشكل مشترك عن المنظمات الشريكة (المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، مركز الميزان لحقوق الإنسان، مؤسسة الحق، ومؤسسة الضمير لحقوق الإنسان.

» أصدر المركز بوستراً حول الاعتقال الإداري، أعدته وحدة تطوير الديمقراطية خلال فعاليات لدعم الصحفي المضرب عن الطعام محمد القيق، احتجاجاً على اعتقاله إدارياً.

» أصدر المركز مجموعة بوسترات (مراجعة أبو الفدا)

مؤشرات

» تم اصدار فيلمين.

» تم اصدار بوسترين.

١,٣,٢,١١ تنظيم حملات|استخدام وسائل اعلام الاجتماعي (facebook&twitter)

عمل المركز على تعزيز استخدامه لوسائل التواسل الاجتماع خلال العام ٢٠١٦، وذلك بهدف الوصول إلى أكبر شريحة ممكنة من الجمهور على المستوين المحلي والدولي.

حملة «لا لإخراس الصحافة»

أطلقت وحدة تطوير الديمقراطية حملة «لا لإخراس الصحافة» يومي ٢ و٣ مايو ٢٠١٦ على موقعي التواصل الاجتماعي تويتر وفيسبوك، تزامناً مع اليوم العالمي لحرية الصحافة. وهدفت الحملة، إلى فضح جرائم الاحتلال الإسرائيلي ضد الصحفيين في محاولة لإخراس الصحافة ووأد الحقيقة، وكذلك انتهاكات السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة ضد الصحفيين وأصحاب الرأي والمدونين، وإبراز توصيات المركز الفلسطيني بهذا الخصوص.

شارك في الحملة، التي عقدها المركز بالتعاون مع مقهى الإعلام الاجتماعي التابع لشبكة أمين، (١٢٠) مدوناً من داخل قطاع غزة وخارجها، (٧٠) منهم شاركوا في التدوين كمجموعة عمل مكثفة، عقدوا اجتماعهم يوم ٢ مايو من الساعة ١٠:٠٠ صباحاً وحتى الساعة ٢:٠٠ ظهراً، في قاعة الاجتماعات بمطعم السلام– غزة، وأطلقوا تغريداتهم باللغتين العربية والإنجليزية، والتي تناولت أهم المعلومات والإحصاءات والتوصيات التي وردت في التقريرين اللذين أطلقهما المركز في هذه المناسبة وهما:

» تقرير إخراس الصحافة، وهو التقرير الدوري رقم (١٨) ويغطي الفترة ما بين ١ إبريل ٢٠١٥ وحتى ٣١ مارس ٢٠١٦، ويتناول الانتهاكات الاسرائيلية ضد الصحفيين العاملين في الأرض الفلسطينية المحتلة.

» تقرير حول انتهاكات حرية الرأي والتعبير في السلطة الفلسطينية، وهو التقرير الدوري رقم (١٤) ويغطي الفترة ما بين ١ إبريل ٢٠١٥ وحتى ٣١ مارس ٢٠١٦، ويتناول أبرز الانتهاكات بحق الصحفيين وأصحاب الرأي في السلطة

الفلسطينية.

وقد حظيت الحملة وفعالية التدوين بتغطية إعلامية محلية وإقليمية واسعة النطاق، وكذلك باهتمام المدونين في الكثير من الدول العربية الذين استخدموا هشتاجي الحملة #خراس_الصحافة و **#SilencePress** للتدوين عن انتهاكات الصحافة في بلدانهم، ووجدت بعض الفضائيات فيه منصة ملائمة للتدوين عن الانتهاكات والمضايقات التي يتعرض لها الصحفيون، مثل الجزيرة مباشر، وفلسطين اليوم، بالإضافة إلى العديد من الوكالات المحلية.

فعالية اخراس الصحافة التي اقامتها وحدة تطوير الديمقراطية بمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة في ٣ مايو

وتابع الحملة الملايين عبر العالم على موقعي فيسبوك وتويتر، حيث بلغ عدد المتابعين لها خلال اليومين على تويتر أكثر من ٣ ملايين شخصاً، فيما يقدر عدد المتابعين على موقع «فيسبوك» بعشرات الآلاف، وسجل الهشتاق فيها تفاعلاً لافتاً من حيث عدد التدوينات والصور والفيديوهات التي أطلقها.

مؤشرات

» أثمرت أرقام وصول التغريدات التي أطلقها المركز على مدار ساعتين قفزة نوعيّة في طبيعة تعاطي النشطاء مع الهاشتاجين اللذين دشّنهما المركز #اخراس_الصحافة، #SilencePress وتابع الحملة الملايين عبر العالم على موقعي فيسبوك وتويتر، حيث بلغ عدد المتابعين لها خلال اليومين على تويتر أكثر من ٣ ملايين شخصاً، فيما يقدر عدد المتابعين على موقع "فيسبوك" بعشرات الآلاف، وسجل الهشتاق فيها تفاعلاً لافتاً من حيث عدد التدوينات والصور والفيديوهات التي أطلقها.

١,٣,٢,١٢ عقد مؤتمرات صحفية

» ٢٠١٦/١١/٢٢: عقدت منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية الشريكة (المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، مؤسسة الحق، مركز الميزان لحقوق الإنسان، مؤسسة الضمير لحقوق الانسان) مؤتمراً صحفياً للإعلان عن تسليم المذكرة القانونية الثالثة للمحكمة الجنائية الدولية، وهي بعنوان: «الحصار غير القانوني لقطاع غزة: أعمال الاضطهاد وغيرها من الأعمال غير الإنسانية المقترفة بحق المدنيين كجريمة ضد الإنسانية.» عُقد المؤتمر بمقر المركز الفلسطيني

لحقوق الإنسان بمدينة غزة، وحضره عدد كبير من الإعلاميين، وتحدث فيه المحامي راجي الصوراني، مدير المركز الفلسطيني لحقوق الانسان، وأ. عصام يونس، مدير مركز الميزان لحقوق الإنسان. وبالتزامن مع ذلك، عقد أ. شعوان جبارين، مدير مؤسسة الحق، اجتماعاً مع السيدة فاتو بن سودا، المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية في لاهاي، لتقديم المذكرة القانونية نيابة عن مؤسسات حقوق الإنسان الفلسطينية الشريكة، علماً بأن هذه المذكرة هي الثالثة من نوعها التي تقدمها منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية للمحكمة الجنائية الدولية.

» ٢٠١٦/٨/١٤: عقد المجلس مؤتمراً صحافياً حول التهديدات الإسرائيلية التي تتعرض لها منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية في مدينة رام الله.

١,٣,٢,١٣ إجراء مقابلات مع وسائل الإعلام

يشكل الاعلام أداة أساسية للوصول إلى الجمهور المحلي والدولي، ونشر التوعي بحقوق الإنسان ولعمل المناصرة والضغط من أجل التغيير. وقد شهد العام ٢٠١٦ نشاطاً مكثفاً لمركز مع الإعلام من خلال إجراء مقابلات مع وسائل أعلام مقروءة ومسموعة ومرئية. وقد تنوعت تلك المقابلات بين مداخلات في برامج إخبارية وغيرها تعقيباً على أحداث وتطورات محددة، أو لقاءات مواضيعية مطولة، تم فيها استضافة أعضاء المركز.[١]

مؤشرات

» بلغ عدد المقابلات الإعلامية التي نفذها المركز مع وسائل إعلام وطنية ودولية ١٣٦ لقاءً، بزيادة قدرها ٣١٪ عن العام السابق.

» شملت اللقاءات (٢٣ صحيفة ومجلة، ٤٣ إذاعة، ٤٧ محطة تلفزيونية و٣ مواقع إلكترونية)، علماً بأن لأكثر من مقابلة إعلامية تمت مع بعض وسائل الاعلام.

١. ملحق رقم ٩ يتضمن قائمة بالمقابلات الإعلامية التي أجراها طاقم المركز خلال العام ٢٠١٦.

١,٣,٣ قام المركز بالتشبيك على المستويين الوطني والدولي لتطوير استراتيجيات ولعمل مناصرة مشتركة

نظم المركز وشارك في اجتماعات تنسيقية مع شركاء وطنيين ودوليين؛ وعمل على نشر إصدارات وعرائض مشتركة وتقديم مداخلات مشتركة أمام أجسام الأمم المتحدة. كما وقام المركز بتنظيم فعاليات مشتركة والاشتراك في غيرها؛ والمشاركة في تحالفات حقوق إنسان دولية ووطنية.

١,٣,٣,١ تنظيم/المشاركة في اجتماعات تنسيقية مع الشركاء الوطنيين والدوليين

نظم المركز وشارك في اجتماعات تنسيقية عديدة مع شركاء وطنيين ودوليين خلال العام ٢٠١٦. بعض تلك الاجتماعات عقدت خارج البلاد، بما في ذلك بريطانيا، إيرلندا، سويسرا، فرنسا، بلجيكا، هولندا، ألمانيا، فنلندا، لبنان ومصر. وتمت رعاية معظم تلك الاجتماعات من شركاء دوليين، بمن فيهم الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان، الشبكة الاورومتوسطية لحقوق الإنسان، **(Open Society Foundation)**، تروكرا، كرسيتشن إيد وغيرهم. وفي كثير من تلك اللقاءات تمت المشاركة بواسطة وسائل الربط الإلكتروني، بسبب منع مدير وأعضاء المركز من السفر إلى الخارج. وعقدت اجتماعات واتصالات أخرى في فلسطين، سواء في قطاع غزة أو في الضفة الغربية، في إطار المنظمات الشريكة (المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، مؤسسة الحق، مركز الميزان لحقوق الإنسان ومؤسسة الضمير لحقوق الإنسان)، مجلس منظمات حقوق الإنسان، سكرتاريا حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، شبكة المنظمات الأهلية، والعشرات من المنظمات والأطر والمبادرات الوطنية بمستويات مختلفة.

مؤشرات

» بلغ عدد الاجتماعات التي شارك فيها المركز ٨٦ اجتماعاً.

١,٣,٣,٢ نشر إصدارات/عرائض مشتركة

اصدر المركز وشارك في اصدار العديد من الإصدارات/العرائض المشتركة التي سلطت الضوء على انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي، سواء بمبادرة من المركز أو الشركاء الوطنيين والدوليين. وقد تمت العديد من تلك النشاطات في إطار مجلس منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية، أو في إطار عمل مشترك لعدد من تلك المنظمات. وشارك المركز في العديد من البيانات التي بادرت بها منظمات دولية مثل الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان.

مؤشرات

» بلغ عدد الإصدارات/العرائض المشتركة حول انتهاكات اسرائيلية ٣٥ إصداراً.

١,٣,٣,٣ تقديم مداخلات مشتركة أمام أجسام الأمم المتحدة

لم تقدم مداخلات مشتركة خلال العام ٢٠١٦.

١,٣,٣,٤ تنظيم/المشاركة في فعاليات مشتركة (لقاءات، ندوات ومؤتمرات)

شارك المركز من خلال مديره وطاقمه في العديد من الفعاليات، من مؤتمرات وندوات ومحاضرات وغيرها من اللقاءات، على المستويين الدولي والفلسطيني، تناولت مناقشات تتصل بانتهاكات إسرائيل لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. ونظم المركز عدداً من اللقاءات وورش العمل سلطت الضوء على تلك الانتهاكات. وتعد الفعاليات جزءاً أساسياً في جهود التشبيك التي انخرط بها المركز على مدار العام مع منظمات حقوق الإنسان والمجتمع المدني وغيرهم من أصحاب المصلحة، بهدف بلورة استراتيجيات مناصرة موحدة تجاه انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي.

مؤشرات

» بلغ عدد اللقاءات التي عقدها المركز ١٥ لقاءً.

» بلغ عدد مشاركات المركز في فعاليات نظمها شركاء ٢٠ فعالية.

١,٣,٣,٥ المشاركة في تحالفات حقوق إنسان دولية ومحلية

يعمل المركز على نسج التحالفات والشراكات الدولية لإيمانه بأنها عنصراً أساسياً في نشاطات المناصرة وحشد التأييد التي يوظفها المركز على المستويين الدولي والمحلي في مواجهة الحصانة الإسرائيلية. والمركز عضو فاعل في العديد من التحالفات الدولية المعنية بحقوق الإنسان، وهي كل من: لجنة الحقوقيين الدولية؛ الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان؛ الشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان؛ مجموعة المساعدة القانونية الدولية؛ التحالف الدولي لمناهضة عقوبة الإعدام؛ المنظمة العربية لحقوق الإنسان؛ مجلس منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية؛ تحالف أمل. وخلال العام ٢٠١٦، واصل المركز عمله مع هذه التحالفات وشارك في اجتماعاتها وفعالياتها، علاوة على أن عدداً من النشاطات التي نفذها المركز على المستوى الدولي قد تمت بالشراكة مع بعضها.

» **شارك راجي الصوراني، مدير المركز**، في اجتماعات مجموعة المساعدة القانونية الدولية ومقرها ستوكهولم بالسويد علماً بأنه عضو منتخب في اللجنة التنفيذية وأن المركز عضو منتخب في مجلس الإدارة. شمل ذلك:

- ٢٠١٦/٠١/٢٥: المشاركة في اجتماع اللجنة التنفيذية بواسطة الربط الإلكتروني مع غزة.
- ٢٠١٦/٠٥/٢٦: المشاركة في اجتماعات اللجنة التنفيذية والاجتماع السنوي للجمعية العمومية في استوكهولم.
- ٢٠١٦/١١/٢٢: المشاركة في اجتماع مجلس الإدارة بواسطة الربط الالكتروني مع غزة.

» **شارك حمدي شقورة**، نائب مدير المركز لشؤون البرامج، في فعاليات الشبكة الاورومتوسطية لحقوق الإنسان، علماً بأنه عضو منتخب في لجنتها التنفيذية ويمثل المركز في نشاطات مجموعة عمل فلسطين، إسرائيل والفلسطينيون في الشبكة. وبسبب الحصار المفروض على القطاع لم يتمكن شقورة من المشاركة في اجتماعين متتاليين للجنة التنفيذية. كما لم يتمكن شقورة من السفر للمشاركة في الاجتماع نصف السنوي لمجموعة عمل فلسطين، إسرائيل والفلسيطينون، وكذلك ذلك ورشة عمل دولية حول تطوير مقاربات أوروبية للمناصرة بشأن المحاسبة والوصول للعدالة. عقدت هذه الفعاليات في بروكسيل ببلجيكا خلال الفترة بين ١٦-٢٠١٦/١١/١٩. وقد شارك في إحدى الجلسات بواسطة الربط الإلكتروني مع غزة.

» **مجلس منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية**: وهو جسم تنسيقي يضم ١٢ منظمة فلسطينية لحقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة. وقد شارك المركز على مدار العام في الاجتماعات التنسيقية التي عقدها المجلس، والتي ساهمت في توحيد الرؤى والعمل المشترك وتمخض عنها مبادرات مشتركة عديدة، بما في ذلك عقد لقاءات مشتركة مع أصحاب مصلحة دوليين ووطنيين، وتوجيه رسائل لهم وإصدار أوراق موقف وبيانات صحفية مشتركة حول انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي.

» **تحالف أمل**: وهو تحالف يضم ١٢ منظمة أهلية فلسطينية تعنى بحقوق المرأة، بينها منظمات نسوية وحقوقية. وقد تأسس التحالف عام ٢٠٠٩ من قبل ستة منظمات، بينها المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان.

مؤشرات

» بلغ عدد الاجتماعات التي شارك فيها المركز في إطار الهيئات القيادية للتحالفات المذكورة ٢٠ اجتماعاً.

١,٣,٤ قام المركز برفع الوعي وبناء القدرات الفلسطينية في القانون الإنساني الدولي وآليات التقاضي الدولية

تمت المساهمة في ذلك من خلال تنفيذ وحدة المساعدة القانونية لبرنامج تدريبي لخريجين من كليات الحقوق في قطاع غزة لبناء قدرات محامين جدد وتسليحهم بأدوات القانون الإنساني والقانون الجنائي الدوليين. كما تعاونت وحدة المساعدة القانونية مع وحدة التدريب في عقد عدد من جلسات التوعية بالقانون الإنساني الدولية والمحكمة الجنائية الدولية.

مؤشرات

» بلغ عدد المحامين الذين تلقوا التدريب وبناء القدرات ٦ أشخاص، ٥٠٪ منهم إناث.

١,٣,٤,١ تنفيذ مشروع مسابقة المحكمة الصورية الخاصة بالقانون الجنائي الدولي

يهدف هذا المشروع لتطوير المهارات القانونية للمحامين للترافع أمام المحكمة الجنائية الدولية علاوة على زيادة وعيهم ومعرفتهم بالقانون الدولي، لا سيما القانون الجنائي الدولي. وللأسف لم يتوفر التمويل لتنفيذ هذا العمل خلال العام ٢٠١٦.

جولة برشلونة

١,٣,٤,٢ تنفيذ برنامج تدريبي لخريجين من كليات الحقوق بقطاع غزة

انطلاقاً من حرص المركز على بناء قدرات محامين جدد لمواجهة انتهاكات حقوق الإنسان، مسلحين بأدوات القانون الإنساني الدولي والقانون الجنائي الدولي، بدأت وحدة المساعدة القانونية تنفيذ برنامج تدريبي خاص لخريجي كليات الحقوق في قطاع غزة. وأكملت الوحدة خلال هذا العام تدريب ٦ خريجين، وقد تم اختيار المحامين المتدربين من بين المشاركين في مسابقة المحكمة الصورية التي نظمتها الوحدة عام ٢٠١٥.

مؤشرات

» بلغ عدد المحامين الذين أنهوا فترة التدريب ٦ محامين.

» بلغ عدد المحاضرات التي تلقاها المتدربين ٢٣ محاضرة في كيفية بناء الملفات القانونية، وفي المصطلحات القانونية باللغة الانجليزية، وفي مجالات مختلفة من القانون الدولي والمحكمة الجنائية الدولية.

» المشاركة في دورة تدريبه متقدمة في القانون الدولي الإنساني لمدة ١٢ ساعة ، نظمتها اللجنة الدولية للصليب الأحمر بغزة.

» المشاركة في دورة تدريبه متقدمة في آليات توثيق جرائم التعذيب لمدة ٤٨ ساعة، نظمها مركز الميزان لحقوق الإنسان بغزة.

» مشاركة المحامين المتدربين في برنامج الدبلوم المهني المتخصص باللغة العبرية.

» مشاركة المحاميين في دورات متقدمة باللغة الإنجليزية .

١,٣,٤,٣ تنفيذ جلسات توعية بالقانون الإنساني الدولي والمحكمة الجنائية الدولية

نفذت وحدة التدريب ١٣ لقاءً توعوياً تناولت موضوعات القانون الدولي الإنساني والمحكمة الجنائية الدولية، واستهدفت نشطاء من منظمات أهلية وطلاب جامعيين وسياسيين. وقد عقدت اللقاءات بالتنسيق مع منظمات المجتمع المدني وكليات الحقوق في الجامعات الفلسطينية ومجموعات شبابية ناشطة في قطاع غزة.

مؤشرات[٢]

» بلغ عدد المشاركين في الجلسات ٣٠٣ أشخاص، منهم ١٧١ امرأة بنسبة بلغت ٥٧ ٪.

» بلغ عدد الجلسات ١٣ جلسة.

» بلغ عدد المؤسسات التي تم التنسيق معها ١٣ مؤسسة من بينهم ٣ مجموعات شبابية.

١,٣,٤,٤ انتاج مواد توعية مرئية ومسموعة

أصدر المركز فيلماً أعدته وحدة المساعدة القانونية يوثق تجربة مشروع المحكمة الصورة ونقلها للإفادة والتوعية.

مؤشرات

» تم انتاج فيلم واحد.

١,٣,٥ قام المركز بالضغط على اصحاب المصلحة الدوليين والوطنيين من أجل القيام بأعمال في مواجهة الحصانة التي تحظى بها إسرائيل

نفذ المركز مبادرات ونشاطات متنوعة على المستويين الدولي والوطني، بما في ذلك: تنفيذ/المشاركة في بعثات مناصرة واجتماعات دولية؛ تنظيم/المشاركة في مؤتمرات وورش عمل ولقاءات وطنية؛ عقد اجتماعات مع دبلوماسيين ووفود دولية زائرة؛ تنفيذ جولات ميدانية لدبلوماسيين/وفود دولية زائرة؛ وتوجيه رسائل/عرائض لأصحاب الواجب الدوليين والوطنيين.

١,٣,٥,١ تنفيذ/المشاركة في بعثات مناصرة واجتماعات دولية

ما يزال الاحتلال الاسرائيلي يفرض الحصار على قطاع غزة كحالة عقاب جماعي، واستمرار إغلاق معبر رفح البري مع مصر. وقد أثر ذلك بشكل كبير على قدرة أعضاء المركز على السفر خارج البلاد للمشاركة في فعاليات دولية. وما تزال قوات الاحتلال الإسرائيلي تفرض حظراً على تنقل مدير المركز المحامي راجي الصوراني إلى الضفة الغربية أو إسرائيل أو خارج البلاد مروراً بمعبر بيت حانون/إيرز. وفي الحالات القليلة التي تمكن فيها مدير وأعضاء المركز من مغادرة القطاع، عمل المركز على استغلالها بفعالية من خلال الانخراط في عدد من نشاطات المناصرة الدولية، كانت معظمها في إطار جهود جماعية مع شركاء دوليين ووطنيين.

جولة مناصرة في الولايات المتحدة

على امتداد اسبوعين في أبريل ٢٠١٦، نفذ مدير المركز راجي الصوراني ومدير مؤسسة الحق شعوان جبارين جولة في الولايات المتحدة الأميركية. وقد وفرت الزيارة فرصة نادرة للجمهور الأميركي للتعرف على الأوضاع في الأرض الفلسطينية المحتلة من زاوية حقوق الإنسان. وذكر مركز الحقوق الدستورية أن استضافته المدافعيْن الفلسطينييْن البارزيْن عن حقوق الإنسان، لمخاطبة

٢. ملحق رقم ===يتضمن جدولاً بتفاصيل جلسات التوعية وأعداد المشاركين.

الجمهور الأمريكي، هو جزء من «دعمه الدائم وتضامنه مع النضال الفلسطيني من أجل حقوق الإنسان والجهود المبذولة لتحدي الحصانة لانتهاكات الحكومة الإسرائيلية للقانون الدولي المتعلقة باحتلالها غير الشرعي لفلسطين، وتواطؤ الولايات المتحدة الأمريكية مع الاحتلال." وتحدث الصوراني وجبارين في سلسلة من الفعاليات العامة في نيويورك، بوسطن، وواشنطن العاصمة، في كليات حقوق ومراكز بحثية ومنتديات أخرى عامة. وعقد الناشطان الفلسطينيان مؤتمراً صحفياً في في مقر الأمم المتحدة، وأجريا مقابلات مع عديد من الصحفيين الدوليين، كما التقيا بمجموعات طلابية عبر (**webinar**) على امتداد الولايات المتحدة. وعقد الصوراني وجبارين اجتماعات مع بعثات دبلوماسية ومسؤولين أمميين في مقر الأمم المتحدة، والتقيا بعضو مجلس النواب الأميركي جون لويس.

مدير المركز، راجي الصوراني خلال القائه محاضرة في امريكا.

قام بالتنسيق لهذه الجولة مركز الحقوق الدستورية في نيويورك، وهي مؤسسة شريكة لكل من المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ومؤسسة الحق، ولكنها حظيت بدعم العديد من منظمات حقوق الإنسان، وتم تنفيذها بدعم من المنظمة الشريكة «مؤسسة بيرثا». ومن أبرز المنابر التي تحدث فيها الصوراني وجبارين:

» بتاريخ ١١ أبريل، نظم مركز الحقوق الدستورية والطلاب من أجل العدالة في فلسطين بكلية حقوق جامعة مدينة نيويورك لقاءً خاصاً ضم كل من راجي الصوراني وشعوان جبارين والمدير التنفيذي لمركز الحقوق الدستورية، فينس وارين. تناول اللقاء الأوضاع في الأرض الفلسطينية المحتلة، والجهود الراهنة لحماية حقوق الإنسان الأساسية والنضال من أجل المساءلة عن الانتهاكات واسعة النطاق، بما في ذلك الجهود أمام المحكمة الجنائية الدولية.

» بتاريخ ١٢ أبريل، نُظمت أمسية خاصة في كلية الحقوق بجامعة نيويورك تحدث خلالها كل من راجي الصوراني وشعوان جبارين. كما شارك في الأمسية أيضاً الصحفية عميرة هس، الحائزة على جوائز دولية. وقام بإدارة اللقاء جميل دكور، مدير برنامج حقوق الإنسان في الاتحاد الأمريكي للحريات المدنية.

» بتاريخ ١٣ أبريل، نظم مركز الحقوق الدستورية أمسية خاصة تحدث خلالها كل من راجي الصوراني وشعوان جبارين عن الأوضاع في

الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك الحصار غير القانوني وغير الإنساني المفروض على قطاع غزة، والأوضاع في الضفة الغربية، بما فيها القدس المحتلة. كما تحدث في الأمسية البروفيسور رشيد الخالدي، الأستاذ في جامعة كولومبيا، حول دور السياسة الأمريكية تجاه إسرائيل وفلسطين. وقد أدار اللقاء رئيس مجلس إدارة مركز الحقوق الدستورية، الأستاذة بكلية الحقوق في جامعة كولومبيا، كاثرين فرانك. وشارك في رعاية اللقاء كل من المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان؛ مؤسسة الحق؛ مركز الدراسات الفلسطينية في جامعة كولومبيا؛ الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان؛ معهد حقوق الإنسان في كلية حقوق كولومبيا؛ كود بينك؛ واللجنة الدولية لنقابة المحامين الأمريكيين.

» بتاريخ ١٤ أبريل، استضافت جامعة هارفارد لقاءً خاصاً ضم كل من راجي الصوراني وشعوان جبارين، أدارته د. سارة روي، الباحثة الأكاديمية في مركز دراسات الشرق الأوسط بجامعة هارفارد. وقد عقد اللقاء برعاية كل من مركز كارتر لحقوق الانسان ومنتدى الشرق الأوسط، مركز دراسات الشرق الأوسط، ومركز الحقوق الدستورية.

» يتاريخ ١٧ أبريل، عُقد لقاء للصوراني وجبارين في واشنطن العاصمة، أداره الخبير في شؤون الشرق الأوسط، من معهد دراسات السياسة، فيليبس بينس، وقدمته كاثرين غالافر، من مركز الحقوق الدستورية. قام برعاية اللقاء معهد دراسات السياسة، مركز الحقوق الدستورية، ومؤسسة Busboys and Poets، كما شارك في رعايته كل من: حملة الولايات المتحدة لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي؛ وفد كود بينك للسلام؛ لجنة أمريكا لخدمات الأصدقاء؛ المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان؛ مؤسسة حركة السلام؛ الجالية الفلسطينية في الولايات المتحدة الأمريكية؛ مجموعة "Sabeel DC Metro"؛ منظمة الصوت اليهودي للسلام؛ مجموعة " DC Metro"، مركز واشنطن للسلام؛ ومعهد الدراسات العربية وشبكة الجالية الفلسطينية في الولايات المتحدة.

» بتاريخ ٢٠ أبريل، شارك الصوراني وجبارين في لقاء خاص في كلية واشنطن للقانون بالجامعة الأمريكية حول حماية حقوق الإنسان الأساسية والنضال من أجل محاسبة قادة الاحتلال على الجرائم واسعة النطاق في الأرض الفلسطينية المحتلة. كما تحدثت في اللقاء، ماريا لحود، نائب المدير القانوني في مركز الحقوق الدستورية، حول الضغوط لإخراس المدافعين عن حقوق الإنسان في الولايات المتحدة الأمريكية. وأدار اللقاء، دينا هارويتز، المدير المؤقت لعيادة القانون الدولي لحقوق الإنسان في كلية واشنطن بالجامعة الأمريكية.

» كما عُقد لقاء آخر في نفس اليوم، بمشاركة الصوراني وجبارين، في مؤسسة "أمريكا الجديدة"، تناول الفرص والتحديات التي يمكن أن يواجهها الفلسطينيون على المستوى الدولي. أدار اللقاء زها حسان، الباحثة المختصة بشؤون الشرق الأوسط.

بعثة مناصرة برشلونة – اسبانيا

بدعوة من سوديباز الكاتالانية، الشريكة للمركز، زار مدير المركز راجي الصوراني برشلونة في اسبانيا خلال الفترة بين ٨-٢٠١٦/٠٥/١٣. وعقد مدير المركز سلسلة من الاجتماعات مع المنظمة الشريكة، أعضاء في لجان التضامن مع الشعب الفلسطيني، نقابة المحامين، أعضاء المجلس البلدي في برشلونة، وأعضاء من الجالية الفلسطينية. كما عقد اجتماع مع أعضاء لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان الكاتالوني، ولقاءات مع ممثلي أهم وسائل الإعلام. وشارك مدير المركز في لقاء حاشد في جامعة برشلونة، في ذكرى النكبة، تناول فيه الأوضاع في الأرض الفلسطينية المحتلة.

محاضرة للأستاذ راجي الصوراني ببرشلونة –اسبانيا

بعثة مناصرة في استوكهولم – السويد

بدعوة من مؤسسة جائزة رايت لايفليهود (RLA) السويدية، زار مدير المركز راجي الصوراني، العاصمة السويدية ستوكهولم خلال الفترة بين ١٦-٢٠١٦/٠٥/٢٢. وأجرى مدير المركز سلسلة من اللقاءات والفعاليات، بما في ذلك عدة اجتماعات في مقر وكالة التنمية السويدي (سيدا). وألقى مدير المركز محاضرة في المعهد السويدي للعلاقات الدولية، شارك في رعايتها أيضاً الشركاء السويديين للمركز (نساء من أجل نساء KTK، مؤسسة RLA، ومجموعة المساعدة القانونية الدولي ILAC. وأقامت مؤسسة RLA عشاءً تكريمياً على شرف الصوراني، وهو الحائز على جائزتها السنوية المرموقة (نوبل البديلة) لعام ٢٠١٤، شارك فيه نخبة من الشخصيات الدولية الحقوقية والقانونية ومفكرين وكتاب، إضافة لممثلين عن وزارة الخارجية السويدية. كما عقد مدير المركز عدة اجتماعات مع وزارة الخارجية السويدية، تناولت الأوضاع في الأرض الفلسطينية المحتلة، وما يمكن أن تقوم به السويد في مواجهتها.

محاضرة استاذ راجي الصوراني في استوكهولم– السويد

١,٣,٥,٢ تنظيم/المشاركة في مؤتمرات وندوات دولية

شارك مدير وأعضاء المركز في العديد من الانشطة والفعاليات، كان من ضمنها مؤتمرات وندوات ومحاضرات وغيرها من اللقاءات، على المستوى الدولي، تناولت مناقشات تتصل بانتهاكات إسرائيل لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. علماً بأن بعض المشاركات تمت من قطاع غزة بواسطة وسائل الاتصال الإلكتروني بسبب الإغلاق أو الحظر من السفر من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي.

» ٢٠١٦/٠١/٠٣: شارك مدير المركز وعدد من أعضائه في لقاء مع مجموعة من الطالبات والطلاب من كلية سوارثمور في ولاية بنسلفانيا الأميركية. عقد اللقاء بواسطة الربط الإلكتروني مع غزة واستضافته شركة جوال، وتناول أوضاع حقوق الإنسان والحصار المفروض على قطاع غزة. وأشرف على اللقاء مركز سراج لدراسات

الأرض المقدسة في بيت ساحور.

» ٢٠١٦/٠١/٠٤: شارك مدير المركز وعدد من أعضائه في لقاء ثانٍ مع مجموعة من الطالبات والطلاب من كلية بوسطن في ولاية مساتشوستس الأميركية. عقد اللقاء بواسطة الربط الإلكتروني مع غزة واستضافته شركة جوال، وأشرف عليه مركز سراج.

» ٢٠١٦/١٠/٣١: تحدث راجي الصوراني، مدير المركز، في الندوة الدولية التفاعلية التي نظمها كل من: مؤسسة جائزة رايت لايفليهود، الاتحاد اللوثري العالمي ومجلس الكنائس العالمي، وشارك فيها الحائزون على جوائز رايت لايفليهود حول العالم. عقدت الندوة في جنيف بسويسرا تحت عنوان "تعزيز التضامن من أجل حقوق الإنسان، السلام والعدالة." وشارك الصوراني في الندوة عبر الربط الإلكتروني مع غزة.

مدير المركز، راجي الصوراني، خلال القائه محاضرة في مؤسسة رايتلفيلهوود السويدية.

» ٢٠١٦/١١/١٦: تحدث راجي الصوراني، مدير المركز، في اللقاء التفاعلي الذي نظمته أكاديمية جنيف للقانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان. ضم اللقاء طلاب دراسات عليا (ماجستير) في الإكاديمية، وشارك الصوراني في اللقاء عبر الربط الإلكتروني مع غزة.

» ٢٠١٦/١١/٢٦: شارك المركز في اللقاء الذي نظمه "أصدقاء سبيل الكنديين" حول الأوضاع في قطاع غزة، بما فيها أوضاع حقوق الإنسان، بحضور ومشاركة فاعلة مع مئات الحضور في كندا. وعبر الرابط الإلكتروني مع غزة، تحدث في اللقاء كل من: راجي الصوراني، مدير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان؛ سهيلة ترزي، مدير المستشفى الأهلي العربي؛ ود. سامي اليوسف، المدير الإقليمي لجمعية الرفاه الكاثوليكية للشرق الأدنى (CNEWA).

مؤشرات

» بلغ عدد المشاركات ٥ مشاركات

١,٣,٥,٣ تنظيم/المشاركة في مؤتمرات وورش عمل وفعاليات وطنية

تشكل هذه النشاطات جزءاً أساسياً في جهود التشبيك التي عمل عليها المركز على مدار العام مع منظمات حقوق الإنسان والمجتمع المدني وغيرهم من أصحاب المصلحة، بهدف بلورة استراتيجيات مناصرة موحدة للضغط على أصحاب الواجب الدوليين ومطالبتهم للتدخل لوضع حد للحصانة التي تحظى بها إسرائيل. فيما يلي عرض لأبرز الفعاليات التي نظمها/شارك فيها أعضاء من المركز بأوراق عمل.

تنظيم فعالية تضامنية مع المعتقل الصحفي محمد القيق

بتاريخ ٢٠١٦/٢/٣، نظم المركز، بالتعاون مع لجنة الأسرى في القوى الوطنية والإسلامية، فعالية تضامنية مع المعتقل الإداري المضرب عن الطعام في السجون الإسرائيلية، الصحفي محمد القيق. نظمت الفعالية بينما كان الصحفي القيق يواصل إضرابا مفتوحاً عن الطعام لليوم الـ ٧٠ على التوالي. افتتح الفعالية التي عقدت في فندق كومودور بغزة د. رياض الزعنون، رئيس مجلس إدارة المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، وتحدث فيها كل من: أ. ياسر صالح، ممثلاً عن لجنة الأسرى في القوى الوطنية والإسلامية؛ أ. عماد الإفرنجي، رئيس منتدى الإعلاميين الفلسطينيين؛ أ. راجي الصوراني، مدير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان؛ والصحفية فيحاء شلش، زوجة الصحفي القيق.

فعالية تضامنية مع المعتقل المضرب عن الطعام محمد القيق، بالتعاون مع لجنة الاسرى للقوى الوطنية والاسلامية

فعاليات وطنية شارك فيها أعضاء المركز كمتحدثين

- ١٩-٢٠١٦/٤/٢٠: شارك حمدي شقورة، نائب مدير المركز لشؤون البرامج، في المؤتمر السادس لبرنامج غزة للصحة النفسية، وأدار جلسة بعنوان «انتهاكات حقوق الإنسان والصحة النفسية.» عقد المؤتمر في فندق المشتل بغزة.
- ٢٠١٦/١٠/٠٦: قدم المحامي إبراهيم الصوراني مداخلة حول الوضع القانوني واستخدام النظام القضائي الإسرائيلي، وفرص الوصول لعدالة أمام المحكمة الجنائية الدولية، وذلك في حلقة نقاش نظمها المركز الفلسطيني للديمقراطية وحل النزاعات حول تعويض الأطفال ضحايا عدوان ٢٠١٤.
- ٢٠١٦/١١/٠٢: شارك راجي الصوراني، مدير المركز، في ندوة نظمها مركز الدراسات السياسية والتنموية في مقره بغزة حول قرار منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (يونسكو) بشأن المسجد الأقصى، وقدم ورقة عمل حول الأبعاد القانونية للقرار.
- ٢٠١٦/١١/٢٧: قدم خليل شاهين مداخلة بعنوان "الحق في الصحة لمريضات سرطان الثدي في قطاع غزة، حرية التنقل والحركة"، وذلك في اللقاء الموسع الذي نظمته جمعية صحة المرأة في مخيم البريج، وعقدته في ميناء مدينة غزة.
- ٢٠١٦/١٢/٠١، قدم د. فضل المزيني ورقة حول أثر الحصار على الأوضاع الاقتصادية وقطاع الزراعة، وذلك في لقاء نظمه المركز العربي للتطوير الزراعي في غزة، تحت عنوان "دور المجتمع الدولي في تطوير القطاع الزراعي، ودعم الاقتصاد الوطني."

مؤشرات

- نظم المركز فعالية وطنية واحدة حول انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي.
- بلغ عدد مشاركات أعضاء المركز بأوراق عمل في فعاليات على المستوى المحلي ٥ مشاركات.

١,٣,٥,٤ عقد اجتماعات مع دبلوماسيين وفود دولية منظمات دولية

عقد مدير وأعضاء المركز سلسلة من الاجتماعات مع دبلوماسيين ووفود دولية زائرة ومنظمات دولية عاملة في الأرض الفلسطينية المحتلة. فيما يلي أبرز اللقاءات التي تم عقدها خلال العام ٢٠١٦,[٣]

- ٢٠١٦/٠١/١٤: استقبل المركز وفداً من منظمة الصحة العالمية، ضم كل من: ضم د. جيرالد روكنسشوب، مدير مكتب المنظمة في الأرض الفلسطينية المحتلة؛ د. كورينا رينكي، مستسارة صحة عامة؛ و د. محمد ياغي، مسؤول تقني.
- ٢٠١٦/٠١/٢٩-٢٤: استقبال وعقد سلسلة اجتماعات مع وفد حمعية القدس – ملقا للتضامن مع العالم العربي، وهي أحد أهم شركاء المركز في أسبانيا. ضم الوفد الرئيسة الفخرية للجمعية كريستينا رويز، مدير التعاون الدولي والمناصرة خافيير دايز موريانيا، مدير وحدة برامج التنمية والتعاون جبرائيل رويز انسيسو، والسيدة كاثرين جيرمان، متطوعة ومترجمة. وعقد أعضاء الوفد اجتماعاً مع مدير المركز وأعضاء مجلس إدارة المركز ومع نواب المدير ومدراء الدوائر المختلفة في المركز. وقام أعضاء الوفد بزيارات ميدانية للقطاع والتقوا ضحايا العدوان على القطاع صيف العام ٢٠١٤، كما التقوا بفعاليات وطنية وثقافية ومنظمات مجتمع مدني.
- ٢٠١٦/٠١/٢٧: مشاركة مدير المركز في اجتماع عقد في فندق الروتس بغزة مع أعضاء لجنة الشؤون الخارجية والدفاع في البرلمان النرويجي.
- ٢٠١٦/٠١/٢٧: الاجتماع مع السيد ناثان ستوك، مدير مكتب مركز كارتر في القدس، والسيد تحسين علاونة، مدير برامج في مركز كارتر.
- ٢٠١٦/٠١/٢٨: ضمن حوار السياسات، نظمت سكرتاريا حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي اجتماعاً مشتركاً ضم أعضاء مجلس منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية والممثليات الدولية لدى السلطة الفلسطينية. عقد اللقاء في كل من مؤسسة الحق في رام الله ومقر المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان في غزة بواسطة الربط الإلكتروني.
- ٢٠١٦/٠١/٢٩: المشاركة في لقاء تشاوري نظمه الاتحاد الأوروبي مع المجتمع المدني في فندق المشتل بغزة لمناقشة الأولويات في مجال حقوق الإنسان وسيادة القانون، وذلك قبيل اجتماع اللجنة الفرعية الفلسطينية الأوروبية الخاصة بسياسة الجوار الأوروبية.
- ٢٠١٦/٠٢/٠٢: المشاركة في فعالية نظمها مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) بعنوان «اللقاء الختامي لعملية إعادة تسجيل وتقييم أوضاع النازحين،» وذلك في قاعة الروتس بغزة.
- ٢٠١٦/٠٢/٠٣: المشاركة في لقاء تشاوري دعت له مؤسسة التعاون بهدف تطوير برنامج «تحقيق فلسطين،» الذي ستتبناه المؤسسة. عقد اللقاء في مقر مؤسسة التعاون في غزة ورام الله بواسطة الربط الإلكتروني.
- ٢٠١٦/٠٢/١٥: المشاركة في اجتماع ضم ممثلين عن منظمات حقوق الإنسان والمنظمات الأهلية مع رالف طراف، ممثل الاتحاد الأوروبي في القدس.
- ٢٠١٦/٠٢/١٥: المشاركة في لقاء نظمه برنامج سواسية، البرنامج المشترك لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) والأمم المتحدة للمرأة (UNWOEN) ضم ممثلين عن الدول الممولة للبرنامج والشركاء في غزة، وعقد في فندق الديرة بغزة.
- ٢٠١٦/٠٣/٢١: اجتماع مع آن صوفي سيمبير، منسقة الدعم والمناصرة بمكتب منظمة أطباء العالم في القدس، حول العمل على المناطق مقيدة الوصول وفرص التعاون في المناصرة الدولية.

٣. جدول رقم ١٤٩ يتضمن قائمة مفصلة بالوفود الدولية الزائرة التي التقى بها المركز.

- ٢٠١٦/٠٢/٢٩: المشاركة في لقاء تشاروي مع المجتمع المدني دعا له السيد رالف طرّاف، ممثل الاتحاد الاوروبي، وذلك لمناقشة أولويات السياسة في مجال حقوق الإنسان، سيادة القانون، وكذلك الإعلام والثقافة. عقد اللقاء في فندق المشتل بغزة.
- ٢٠١٦/٠٣/٣٠: المشاركة في لقاء جمع القنصل العام الفرنسي ايرفيه ماجرو مع ممثلين عن منظمات حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني، وذلك في فندق الديرة بغزة.
- ٢٠١٦/٠٤/٠٣: استقبال ناشطات من منظمات فرنسية متضامنة مع الشعب الفلسطيني: سارا كاتس، من حركة التضامن الدولية– فرنسا؛ آني فيرا وفيرونيك هوليبيك، من منظمة (Evry Palestine).
- ٢٠١٦/٠٤/٠٤: المشاركة في اجتماع ضم المبعوث الأوروبي لعملية السلام فيرناندو جينتليني مع ممثلين عن منظمات حقوق الإنسان والمجتمع المدني وقطاع الأعمال. عقد الاجتماع في فندق الديرة بغزة.
- ٢٠١٦/٠٤/٠٦: لقاء في مقر المركز بين منظمات حقوق الإنسان وممثلين عن وكالة التنمية البريطانية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
- ٢٠١٦/٠٤/١٦: المشاركة في حفل وداع سيجولين آدم، نائب مدير التعاون في وكالة التنمية السويسرية، بحضور الممثل السويسري لدى السلطة السلطة الفلسطينية.
- ٢٠١٦/٠٤/١٨: استقبل المركز السيد أشرف سليمان، ممثل جنوب أفريقيا الجديد لدى السلطة الفلسطينية، في أول زيارة له لقطاع غزة.

صورة رقم (١٥)

- ٢٠١٦/٠٥/١٠: استقبل المركز السيد لوغي ماتّرولو، نائب القنصل العام الإيطالي في القدس.
- ٢٠١٦/٠٥/١٦: الاجتماع مع د. لاورا دافيس، مستشارة العدالة وصنع السلام، لتقييم فرص العمل على قضايا المساءلة من قبل وكالة التنمية البريطانية.
- ٢٠١٦/٠٥/١٦: استقبل المركز ناثان ستوك، مدير مكتب مركز كارتر في القدس.

المركز يستقبل سفير جنوب افريقيا لدى السلطة.

- ٢٠١٦/٠٥/١٦: استقبل المركز السيد أندريس فرايبورج، الممثل الدنماركي لدى السلطة الفلسطينية، ونائبته السيدة ملينا بوكسفانج.
- ٢٠١٦/٠٥/١٨: المشاركة في اجتماع لمنظمات حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني مع مارشا بيوس، ممثل أستراليا لدى السلطة الفلسطينية، وآمي ويليامز، مسؤولة سياسات في وزارة الخارجية والتجارة الأسترالية. عقد الاجتماع في بيت الصحافة بغزة.
- ٢٠١٦/٠٥/١٨: المشاركة في لقاء تشاوري نظمه مكتب الاتحاد الاوروبي مع منظمات المجتمع المدني في فندق المشتل، حول برنامج العمل السنوي ٢٠١٦.

» ٢٠١٦/٠٥/٢٥: الاجتماع في مقر المركز بغزة مع جائيل ليوبلود، رئيس بعثة مؤسسة (Premiere Urgence) الدولية.

» ٢٠١٦/٠٥/٢٥: اجتمع خليل شاهين، مدير وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مع دونا بارنيسكي، مديرة حملة "أضيئوا مستقبل أطفال غزة" في الولايات المتحدة الأمريكية. تناول الاجتماع أثر الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة، كما قدم شاهين عرضاً حول فعاليات الوحدة الخاصة بـ " حملة أنيروا غزة" للتخفيف من أزمة الكهرباء في القطاع.

» ٢٠١٦/٠٧/١٨: استقبل المركز كلاً من السيدة بيركوليسا كيوستيلا، ممثلة فنلندا لدى السلطة الفلسطينية، والسيدة نيدا دلمنتيتي، ممثلة ليتوانيا لدى السلطة الفلسطينية.

المركز يستقبل سفيري فنلندا وليتوانيا لدى السلطة

» ٢٠١٦/٠٧/٢٦: المشاركة في اجتماع لمنظمات حقوق الإنسان مع الممثل السويسري لدى السلطة الفلسطينية بول غارنييه، عقد في مقر مؤسسة بالثينك بغزة.

» ٢٠١٦/٠٧/٢٧: استقبال والاجتماع مع وفد مؤسسة أوكسفام، برئاسة المدير الإقليمي كريس إيجكيمانز.

» ٢٠١٦/٠٨/٠٣: استقبال والاجتماع مع ممثلة إيرلندة في فلسطين مارتينا فيتي وفود من الممثلية.

» ٢٠١٦/٠٨/١٦: الاجتماع مع ماريسا كونسوليتا كمبر، مدير برنامج سواسية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) وطاقم البرنامج.

» ٢٠١٦/٠٨/٢٢: استقبل المركز السيد بيتر موليما، ممثل هولندا لدى السلطة الفلسطينية، ونائبه ونائبه موريس فير هجين.

» ٢٠١٦/٠٨/٢٣: المشاركة في لقاء مع السيد فين إيرك ثورسون، رئيس برنامج مساعدات الشعب النرويجي، ووفد من المنظمة، في مقر شبكة المنظمات الأهلية.

المركز يستقبل ممثل هولندا لدى السلطة الفلسطينية

» ٢٠١٦/٠٨/٢٤: استقبل المركز السيد هانز جوفيسن، السكرتير العام للحزب الديمقراطي الاجتماعي في السويد.

» ٢٠١٦/٠٩/٠٧: شارك خليل شاهين، مدير وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في اجتماع مع وفد منظمة اليونيسيف، والذي ضم مديرها الإقليمي للشؤون الإنسانية، وذلك في مقر المنظمة بمدينة غزة.

» ٢٠١٦/٠٩/١٩: الاجتماع مع وفد منظمة هيومان رايتس ووتش، ممثلاً بسارة لي واتسون، رئيسة دائرة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في المنظمة، ونائبها اريك غولدستين.

المركز يستقبل وفد منظمة هيومان رايتس ووتش

- ٢٠١٦/٠٩/٢٢: المشاركة في اجتماع مع منظمة اليونيسيف خاص بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الأطفال في أوقات النزاعات المسلحة، وذلك في مقر المنظمة في غزة.
- ٢٠١٦/٠٩/٢٠: نظم المركز لقاءً ضم ممثلين عن منظمات حقوق الانسان ومنظمات المجتمع المدني الفلسطيني مع وفد منظمة هيومان رايتس ووتش.
- ٢٠١٦/٠٩/٢٠: المشاركة في اجتماع تقييم نظمته وكالة التنمية السويسرية مع شركائها لبرنامج "سيادة القانون." عقد الاجتماع في مقر الوكالة بغزة.
- ٢٠١٦/٠٩/٢٦: المشاركة في لقاء تشاوري بينم ممثلين عن مكتب الاتحاد الأوروبي والتعاون الإسباني من جهة ومنظمات المجتمع المدني الفلسطيني، وذلك في فندق المشتل بغزة.
- ٢٠١٦/٠٩/٢٨: استقبل المركز السيدة كاتلين ماس، مديرة مكتب منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في غزة.
- ٢٠١٦/١٠/٠٤: اجتماع راجي الصوراني، مدير المركز، مع بيتر نورلاندر، مدير مبادرة العدالة في مؤسسة بيرثا الألمانية الشريكة للمركز، وذلك بواسطة الربط الإلكتروني.
- ٢٠١٦/١٠/٠٥: الاجتماع في مقر المركز الرئيس بغزة وفداً من مكتب تمثيل وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في نيويورك، ضم كل من: ريتشارد سي رايت، مدير المكتب؛ فرانسوا فاني، مدير العلاقات الخارجية والاتصالات؛ وكريستوفر مكغراف، مسؤول تنسيق.
- ٢٠١٦/١٠/٠٥: مشاركة راجي الصوراني، مدير المركز، في عشاء عمل مع ماريسا كونسوليتا كمبر، مدير برنامج سواسية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) وطاقم البرنامج.
- ٢٠١٦/١٠/١١: المشاركة في لقاء تشاوري نظمه الشركاء برنامج سواسية في برنامج الأمم المتحدة مع منظمات حقوق الإنسان حول المساءلة وقضايا المناصرة. عقد اللقاء في مقر برنامج الأمم المتحدة بغزة.
- ٢٠١٦/١٠/١٣: استقبل المركز وفداً من الممثلية النرويجية، ضم كل من تور إي. جيرد، رئيس التعاون التنموي، وهانز اوسيس لانجاكر، السكرتير الثاني ومسؤول الشؤون السياسية.

المركز يستقبل وفدا من الممثلية النرويجية بتاريخ ١٣ اكتوبر

- ٢٠١٦/١٠/١٩: المشاركة في اجتماع نظمه فريق الأمم المتحدة القطري بشأن الخطة الاستراتيجية ٢٠١٨–٢٠٢٢، في فندق المشتل بغزة.
- ٢٠١٦/١٠/١٩: المشاركة في ورشة عمل نظمها مركز كارتر في فندق المتحف خول مستقبل الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي.
- ٢٠١٦/١٠/١٩: المشاركة في حفل الاستقبال السنوي لاتحاد وكالات التنمية الدولية (AIDA) في جمعية أطفالنا للصم بغزة.
- ٢٠١٦/١٠/٢٣: المشاركة في اجتماع لبرنامج سواسية مع المنظمات الشريكة حول استراتيجية العمل القادمة للبرنامج، وذلك في مقر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من أجل بلورة ورقة مفاهيم حول أولويات منظمات حقوق الإنسان للمرحلة القادمة.

» ٢٠١٦/١٠/٣١: المشاركة في اجتماع مع الشركاء كريستشن إيد في فندق مارنا هاوس، بمشاركة فرانسيس غاي، مديرة منطقة الشرق الأوسط.

» ٢٠١٦/١٠/٣١: اجتماع راجي الصوراني، مدير المركز، مع أولريكا سندبيرغ، سفيرة سويدية، تناول مطالب منظمات حقوق الإنسان من أوروبا، في إطار المبادرة الفرنسية والاستعدادات لعقد مؤتمر باريس للسلام.

» ٢٠١٦/١١/٠١: المشاركة في اجتماع لممثلين عن منظمات حقوق الإنسان مع هيلين ستورم، نائب السفير الدنماركي لدى السلطة الفلسطينية. عقد الاجتماع في مؤسسة بالثينك بغزة.

» ٢٠١٦/١١/٠٦: المشاركة في لقاء نظمته وكالة التنمية السويسرية مع المنظمات الفلسطينية الشريكة في مقر الوكالة بغزة، مع مانيويل ساغر، المدير العام للوكالة، خلال زيارته للقطاع.

» ٢٠١٦/١١/١٠: استقبال والاجتماع مع كريس بيرنيت–كارجيل، المدير الجديد لاتحاد وكالات التنمية الدولية (AIDA).

» ٢٠١٦/١١/١٥: المشاركة في اجتماع ضم السيد روبرت بايير، نائب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الاوسط، المنسق الإنساتي للأرض الفلسطينية المحتلة، مع ممثلين عن هيئات الأمم المتحدة ومنظمات إنسانية دولية وممثلين عن منظمات الجتمع المدني الفلسطيني. تناول اللقاء تصعيد قوات الاحتلال للقيود على حرية الحركة وأثر ذلك على العمل الإنساني.

» ٢٠١٦/١١/١٥: المشاركة في اجتماع ثانٍ مع روبرت بايير عقد في مقر مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان بغزة، شارك فيه ممثلون عن منظمات حقوق الإنسان، وتناول أوضاع حقوق الإنسان.

» ٢٠١٦/١١/١٨: المشاركة في حلقة نقاش بدعوة من مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، مؤسسة دياكونيا (مركز مصادر القانون الإنساني الدولي)، والمجلس النرويجي للاجئين بعنوان "التزام الدولة طرف ثالث تجاه الانتهاكات بموجب القانون الدولي، في ضوء المادة ١ المشتركة في اتفاقيات جنيف."

عقدت الحلقة في فندق أمباسادور بالقدس وشارك فيها أعضاء المركز بواسطة الربط الإلكتروني.

» ٢٠١٦/١١/٢١: استقبال والاجتماع مع وفد من وكالة التعاون الإسبانية، ضم كل من: نايرا ايميديو، مديرة مشاريع؛ وهيسوس توم، مدير البرامج.

» ٢٠١٦/١١/٢٣: شارك حمدي شقورة، نائب مدير المركز لشؤون البرامج، في اللقاء الذي نظمته وكالة التنمية السويسرية في مكتبها بغزة حول برنامج الوكالة في قطاع الحكم المحلي، وآليات إشراك المجتمع المدني.

» ٢٠١٦/١١/٢٩: المشاركة في اجتماع إطار عمل التنمية للأمم المتحدة (UNDAF) حول الأولويات الإستراتيجية للمرحلة القادمة، وذلك في مقر مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة بغزة.

» ٢٠١٦/١١/٣٠: استقبل المركز يوم وفداً دبلوماسياً بريطانياً ضم كل من: القنصل شارلوت وود، من القنصلية البريطانية العامة في القدس؛ بيت أندرسون، من السفارة البريطانية في تل أبيب؛جيسيكا هاند، الينور شبايزكي، وستيفن فيشر، من مكتب وزارة الخارجية وشؤون الكومونويلث في لندن؛ وادوارد بيل، من وزارة التجارة الدولية.

» ٢٠١٦/١١/٣٠: استقبل المركز وفداً من مؤسسة ميزوريور الألمانية، وهي إحدى المؤسسات الشريكة للمركز، ضم كل من لين كراس، مسؤولة قسم الشرق الأوسط وأفريقيا؛ وأوغلين فورتن، المسؤولة المالية.

المركز يستقبل وفد مؤسسة ميزرور الألمانية

» ٢٠١٦/١١/٣٠: استقبل المركز وفداً من وكالة التعاون الكاتالانية، وهي أيضاً إحدى المؤسسات الشريكة للمركز.

» ٢٠١٦/١٢/٠١: استقبل المركز وفداً من منظمة «تروكرا» الإيرلندية، ضم كل من: نيال أوكيفي، المسؤول الإقليمي في آسيا والشرق الأوسط ، وأوين هامل، مدير برنامج الأراضي الفلسطينية المحتلة وإسرائيل. وتربط المركز علاقات مميزة وتاريخية بمنظمة "تروكرا"، وهي إحدى المؤسسات الشريكة للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، وتعتبر واحدة من كبري المؤسسات الايرلندية.

المركز يستقبل وفد مؤسسة تروكيرا الايرلندية

» ٢٠١٦/١٢/٠٣: استقبال والاجتماع مع وليام بيل، مستشار المناصرة بالشرق الأوسط في مؤسسة كريستشن إيد الشريكة.

» ٢٠١٦/١٢/٠٧: المشاركة في لقاء نظمته اللجنة الدولية للصليب الأحمر في فندق روتس بغزة بمناسبة وداع مامادو سو، مدير البعثة السابق في غزة، ولقاء المدير الجديد جيلان دوفورث.

» ٢٠١٦/١٢/١٣: استضافة اجتماع مع السيدة هيلدا هارالدستاد، ممثل حكومة النرويج لدى السلطة الفلسطينية وهانز أوسيز لانغاكير، سكرتير السفارة، مع ممثلين عن منظمات حقوق إنسان. شارك في الاجتماع كل من راجي الصوراني، مدير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان؛ هالة القيشاوي، مدير مؤسسة الضمير لحقوق الإسنان؛ وجميل سرحان، مدير مكتب الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان في غزة.

المركز يستقبل وفد الممثلية النرويجية

» ٢٠١٦/١٢/١٤: المشاركة في لقاء مشترك عقدته شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية واتحاد وكالات التنمية الدولية (AIDA)، وهو جسم تنسيقي لمنظمات تنموية دولية فاعلة في فلسطين. عقد اللقاء في مقر الشبكة، وخصص لمناقشة قضايا المناصرة بمناسبة مرور ٥٠ عاماً على الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية. وقد شارك في اللقاء كل من مدير المركز راجي الصوراني ونائبه لشوؤن البرامج حمدي شقورة.

مؤشرات

» بلغ عدد اللقاءات التي عقدها المركز مع دبلوماسيين ووفود دولية زائرة ومنظمات دولية عاملة في الأرض الفلسطينية المحتلة ٧٥ لقاءً.

١,٣,٥,٥ تنفيذ جولات ميدانية للدبلوماسيين والوفود الدولية الزائرة

نظم المركز جولات ميدانية في قطاع غزة لوفود دولية زائرة، بمن فيهم دبلوماسيون وممثلو منظمات دولية. وقد رافق باحثوا المركز الميدانيون وغيرهم الوفود الزائرة إلى أماكن تعرضت لأعمال تدمير منهجي خلال العدوان الإسرائيلي الأخير على قطاع غزة، وغيرها من الأماكن التي تتعرض لاعتداءات اسرائيلية متكررة. كما تم تنظيم لقاءات مع ضحايا الجرائم الإسرائيلية من المدنيين الفلسطينيين.

جدول يوضح تفاصيل الجولات الميدانية التي نظمها المركز لوفود وشخصيات دولية

تاريخ الجولة	الوفد الزائر	ملاحظات
٢٠١٦/٠٥/٠٥	وفد صحفي إيرلندي	جولة ميدانية بهدف اعداد فيلم وثائقي عن الاوضاع في قطاع غزة
٢٠١٦/٠٦/٠٨	وفد منظمات تضامن فرنسية	ضم الوفد كل: **Annie Vera , Claude Katz ,Veronique Hollebecque,Sarah Katz**
٢٠١٦/٠٨/٠٣	المساعدات الإيرلندية	ضم الوفد، اميل مخلوف، مستشار برامج الممثلية الايرلندية لدى السلطة الوطنية؛ مارتينا فيني، رئيسة البعثة، الممثلية الايرلندية في فلسطين؛ ديدرا بورك، نائب– الممثلية الايرلندية في فلسطين.
٢٠١٦/٠٩/١٩	تروكرا	ضم الوفد، فنتان ماهر، مدير العلاقات العامة؛ سيلينا دونيللي، مديرة السياسات؛ وأوين هامل، مدير البرنامج في الأرض الفلسطينية المحتلة واسرائيل.
١٦/١/٢٩–٢٤	جمعية القدس ملقا للتضامن مع العالم العربي – اسبانيا	ضم الوفد الرئيسة الفخرية للجمعية كريستينا رويز، مدير التعاون الدولي والمناصرة خافيير دايز موريانيا، مدير برامج التنمية والتعاون جبرائيل رويز انسيسو، والسيدة كاثرين جيرمان، متطوعة ومترجمة. وعقد أعضاء الوفد سلسلة اجتماعات مع المركز، وقاموا بزيارات ميدانية التقوا فيها ضحايا العدوان على القطاع صيف العام ٢٠١٤، وفعاليات وطنية وثقافية ومنظمات مجتمع مدني.
١٦/١١/٣٠	مؤسسة ميزوريور الألمانية	إحدى المؤسسات الشريكة للمركز. وقد ضم الوفد كل من لين كراس، مسؤولة قسم الشرق الأوسط وأفريقيا؛ وأوغلين فورتن، المسؤولة المالية.

مؤشرات

» بلغ عدد الجولات التي نظمها المركز لوفود دولية زائرة، ٦ جولات.

١,٣,٥,٦ توجيه رسائل وعرائض لأصحاب الواجب الدوليين

انضم المركز إلى رسائل وعرائض وجهت لفاعلين دوليين من خلال مجلس منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية.

مؤشرات

» وجه المركز ٥ رسائل لمؤسسات الأمم المتحدة وجهات دولية.

١,٣,٦ استخدم المركز آليات حقوق الإنسان في الأمم المتحدة للحث على اتخاذ إجراءات ضد الحصانة الإسرائيلية

قام المركز باستخدام العديد من الآليات الأممية في إطار جهده لمكافحة الحصانة الإسرائيلية. شملت الآليات الإدلاء بالشهادة أمام لجنة تحقيق أممية، استخدام الاجراءات الخاصة، تقديم مداخلات أمام أجسام الأمم المتحدة، عقد اتصالات مع المفوض السامي لحقوق الإنسان والمقررين الخاصين، والمشاركة في فرق ومجموعات عمل خاصة بالحماية.

١,٣,٦,١ المشاركة في مؤتمر لجنة الأمم المتحدة لممارسة الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني

شارك مدير المركز راجي الصوراني في أعمال هذا المؤتمر الذي عقدته اللجنة في العاصمة السويدية ستوكهولم يومي ١٩-٢٠/٠٥/٢٠١٦. هدف المؤتمر إلى مراجعة التحديات والقيود في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة في دولة فلسطين تحت الاحتلال الإسرائيلي. وكان الصوراني أحد المتحدثين في الجلسة الختامية للمؤتمر، كما التقى بأعضاء اللجنة وسفير فلسطين في الأمم المتحدة السيد رياض منصور.

١,٣,٦,٢ الإدلاء بالشهادة أمام اللجنة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تؤثر على حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني والعرب الآخرين في الأراضي المحتلة

أدلى مدير وحدة المساعدة القانونية، المحامي إياد العلمي، بالشهادة أمام هذه اللجنة الأممية التي تحقق في الممارسات الإسرائيلية التي تؤثر على حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني والعرب الآخرين في الأراضي المحتلة. وقد عقدت اللجنة جلساتها في عمان خلال الفترة من ٢-٥ مايو ٢٠١٦، وذلك بسبب منع سلطات الاحتلال اللجنة من الدخول إلى الأرض الفلسطينية المحتلة. واستعرض مدير الوحدة القانونية في شهادته الانتهاكات التي اقترفتها قوات الاحتلال الإسرائيلي المنفذة خلال الفترة الزمنية التي تغطيها تحقيقات اللجنة مشيراً إلى التدهور المستمر في حالة حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

مؤشرات

» تم الإدلاء بالشهادة أمام اللجنة عبر السكايب، وذلك بتاريخ ٤ مايو ٢٠١٦.

١,٣,٦,٣ تقديم شكاوى ومراسلات للإجراءات الخاصة[٤]

وجه المركز عدداً من المذكرات أعدتها وحدة المساعدة القانونية لكل من مقرر الأمم المتحدة الخاص بالأرض الفلسطينية المحتلة ومقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاانسانية أو المهينة.

مؤشرات

» بلغ عدد المذكرات الموجهة ٧ مذكرات: مذكرتان للمقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب بشأن المعتقل محمد القيق الذي أعلن اضراباً عن الطعام احتجاجاً على ظروف اعتقاله غير الإنسانية من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي؛ مذكرتان لمجموعة العمل الخاص بالإعتقال التعسفي؛ مذكرة لمكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان بجنيف؛ ومذكرة لمنظمات حقوقية أخري من اجل الإفراج عن القيق لسوء وضعه الصحي.

١,٣,٦,٤ تقديم مداخلات شفوية وكتابية أمام مجلس حقوق الإنسان والأجسام التعاقدية

لم تقدم مداخلات خلال العام ٢٠١٦

٤. الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان خبراء مستقلون في مجال حقوق الإنسان مكلفون بولايات لتقديم تقارير ومشورة بشأن حقوق الإنسان من منظور مواضيعي أو خاص ببلدان محددة. والمقررون الخاصون والخبراء المستقلون وأعضاء الأفرقة العاملة يعينهم مجلس حقوق الإنسان ويعملون بصفتهم الشخصية. ويتعهدون بالتمسك بالاستقلالية والكفاءة والأهلية والنزاهة من خلال الاستقامة والحياد والصدق وحسن النية.

١,٣,٦,٥ عقد اجتماعات مع مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان والمقررين الخاصين

عقد المركز اجتماعات مع المفوض السامي لحقوق الإنسان وأعضاء مكتبه، فيما تم عقد اجتماع مع المقرر الخاص بالأرض الفلسطينية المحتلة.

عقد المركز اجتماعات مع المفوض السامي لحقوق الإنسان وأعضاء مكتبه، كما عقد اجتماعات مع المقرر الخاص بالأرض الفلسطينية المحتلة.

- ٢٠١٦/٠١/١٢: الاجتماع مع ستيفاني كيس، مديرة مكتب غزة في مكتب المفوض السامي، بمشاركة كل من د. طارق الحنفي وأ. سعيد المدهون، مسؤولَي حقوق إنسان في مكتب المفوض السامي، وذلك في مقر المركز بغزة.
- ٢٠١٦/٠٣/٠٢: المشاركة في اجتماع لمنظمات حقوق الإنسان والمنظمات الإنسانية دعا له مكتب المفوض السامي في غزة لمناقشة آليات المناصرة حول المناطق مقيدة الوصول.
- ٢٠١٦/٠٦/٢٦: المشاركة في اجتماع ضم السيد جيمس هينين، مدير مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، وممثلي منظمات حقوق الإنسان حول الحق في تشكيل الجمعيات.

المركز يستقبل مدير مكتب المفوض السامي لحقوق الانسان بغزة

- ٢٠١٦/٠٧/١٤: لقاء نائب مدير المركز لشؤون البرامج حمدي شقورة مع مقرر الامم المتحدة الخاص بالأرض الفلسطينية المحتلة السيد مايكل لينك، وذلك بواسطة الربط الإلكتروني مع غزة.
- ٢٠١٦/٠٨/٠٩: الاجتماع مع باولا سيماس ماغالهاس، القائم بأعمال مكتب المفوض السامي في غزة.
- ٢٠١٦/٠٩/٢٧: اجتماع مع السيد جيمس هينين، مدير مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان.
- ٢٠١٦/١١/٠٣: الاجتماع مع باولا سيماس ماغالهاس القائم بأعمال مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان في غزة.
- ٢٠١٦/١٢/٠٥: اجتماع مدير المركز راجي الصوراني مع مقرر الامم المتحدة الخاص بالأرض الفلسطينية المحتلة السيد مايكل لينك، وذلك بواسطة الربط الإلكتروني مع غزة.

مؤشرات

- بلغ عدد اللقاءات ٨ لقاءات.

١,٣,٦,٦ المشاركة والمساهمة في عمل مجموعات العمل والوكالات التابعة للأمم المتحدة

شارك المركز وساهم بشكل منتظم في عمل العديد من مجموعات العمل والوكالات التابعة للأمم المتحدة. وشمل ذلك مشاركة محامين من وحدة المساعدة القانونية في الاجتماعات لقطاع الحماية (Protection Cluster) التي يعقدها مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان لمناقشة انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي وسبل تعزيز الحماية. وينبثق عن هذا التجمع عدد من المجموعات الفرعية التي يشارك فيها المركز وهي:

١. مجموعة العمل الخاصة بالاعتقال والاحتجاز (Arrest and Detention Working Group).
٢. مجموعة العمل الخاصة بالعون القانوني (Legal Task Force).
٣. مجموعة العمل الخاصة بآلية الرصد والإبلاغ عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان(Monitoring and Reporting Mechanism) .

مؤشرات

- بلغ عدد الاجتماعات التي شارك فيها محامو المركز ٨ اجتماعات.

النتيجة (٢)

تم دعم عملية التحول الديمقراطي، سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان في السلطة الفلسطينية

واصل المركز عمله في دعم عملية التحول الديمقراطي، سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان من خلال: تقديم المساعدة القانونية لضحايا الانتهاكات الفلسطينية لحقوق الإنسان؛ تقديم المساعدة القانونية للنساء المهمشات في قضايا الأحوال الشخصية والنوع الاجتماعي؛ والضغط على أصحاب الواجب من أجل احترام حقوق الإنسان، سيادة القانون ودفع عملية التحول الديمقراطي (بما في ذلك رصد انتهاكات حقوق الإنسان ونشرها، رفع الوعي المجتمعي بحقوق الإنسان، تعزيز الحوار وقيادة مناقشات حول حقوق الإنسان، التشبيك مع الشركاء الوطنيين والدوليين، وغير ذلك من التدخلات). ويأتي ذلك في ضوء العديد من التحديات التي تعيق عمل المركز والمجتمع المدني ككل، والمتمثلة في استمرار الانقسام في السلطة الفلسطينية وتعطل المجلس التشريعي وانقسام القضاء والتأثيرات السياسية التي يخضع لها. وهذا الوضع يحرم المركز من الكثير من الوسائل الفعالة لدفع عجلة التحول الديمقراطي.

مؤشرات

» **السياسات الفلسطينية التي تم التصدي لها من قبل المركز:**
وضع المركز على اجندته خلال هذا العام ١٧ سياسة فلسطينية من أجل استهدافها لكي تتفق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان. وهذه السياسات هي: استخدام وتنفيذ عقوبة الإعدام؛ القتل خارج إطار القانون؛ الاعتداءات على حرية الرأي والتعبير وتقييد حرية الصحافة؛ انتهاكات الحق في تكوين الجمعيات؛ انتهاكات الحق في التجمع السلمي؛ اصدار تشريعات بطريقة غير دستورية؛ التعدي على استقلالية القضاء؛ الاعتقالات التعسفية؛ المنع من السفر؛ الفلتان الأمني؛ انكار حقوق ذوي الإعاقة؛ انتهاكات الحق في السكن؛ انتهاكات الحق في الصحة؛ العنف على أساس النوع الاجتماعي؛ استخدام التعذيب وسوء المعاملة؛ الظروف السيئة للسجون ومراكز الاحتجاز؛ واعاقة اجراء الانتخابات العامة.

» **سياسات ساهم المركز في تغييرها لتتوافق مع المعايير الدولية:**
وقف تنفيذ أحكام اعدام في قطاع غزة: بالرغم من تنفيذ ثلاثة أحكام بالاعدام الا أن المركز قد ساهم في وقف استمرار التنفيذ حيث كانت السلطات في غزة ترمي إلى تنفيذ أكثر من ١٣ حكماً خلال العام ٢٠١٦، إلا أن تدخل المركز على عدة محاور وباستخدام عدة وسائل ساهم في وقف هذا التجاوز. ومن الجدير بالذكر، بأنه لم تنفذ أحكام اعدام في الضفة الغربية منذ العام ٢٠٠١ وان آخر احكام نفذت في قطاع غزة بمصادقة الرئيس كانت في العام ٢٠٠٥، ولكن استمرت الحكومة في قطاع غزة بتنفيذ أحكام اعدام بدون مصادقة من قبل الرئيس الفلسطيني خلال سنوات الانقسام.

٢,١ تم تقديم المساعدة القانونية للفلسطينيين ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان في السلطة الفلسطينية

يعتبر القضاء أداة القانون الأساسية في مواجهة انتهاكات حقوق الإنسان وتقديم الانصاف القانوني للضحايا وجبر الضرر عنهم وملاحقة مقترفي الانتهاكات وتقديمهم للعدالة. غير أن الانقسام في السلطة الفلسطينية تمخض عنه انقسام في السلطة القضائية وتدخل في عمله التأثير على هيكليته وقراراته بشكل واضح. وعلى مدى سنوات امتنعت منظمات حقوق الإنسان عن التوجه للقضاء في غزة، في ضوء الخطوات غير الدستورية التي اتخذتها الحكومة في غزة منذ العام ٢٠٠٧. وكان على المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان استخدام آليات للحماية بديلة عن أداة القضاء، من خلال تكثيف الاتصالات مع مستويات سياسية وأمنية وبرلمانية مختلفة لوقف انتهاكات محددة. ولكن مع استمرار حالة الانقسام دون ان تلوح في الأفق أية فرص حقيقية لاعادة الاعتبار للسلطة القضائية، قررت منظمات حقوق الإنسان إعادة النظر في موقفها خلال السنوات الأخيرة. واستأنف المركز عمله أمام القضاء في قطاع غزة، وتحديداً أمام المحكمة العليا، في قضايا نوعية محددة ذات مصلحة عامة.

وقد واصلت وحدة المساعدة القانونية في المركز تقديم المساعدة القانونية لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان في السلطة الفلسطينية بوسائل عديدة. وخلال هذا العام، تم تقديم المساعدة القانونية لمعتقلين في السجون ومراكز التوقيف الفلسطينية، ولضحايا التعسف في استخدام السلطة، بما في ذلك الاعتداء على الحريات العامة، وكذلك تم مساعدة حالات يشتبه فيها بوجود إهمال طبي.

مؤشرات

» بلغ عدد المواطنين الذين قدمت لهم المساعدة القانونية على خلفية انتهاكات فلسطينية ٣٠٤ أشخاص.

٢,١,١ تم تقديم المساعدة القانونية للمعتقلين في السجون ومراكز الاعتقال الفلسطينية

قامت وحدة المساعدة القانونية باستقبال ومتابعة شكاوى بشأن اعتقال مواطنين من قبل الأجهزة الأمنية، والحصول على توكيلات قانونية من ذويهم لتمثيلهم أمام السلطة الفلسطينية، والتدخل لمعرفة أماكن احتجازهم. وقد قام محامو الوحدة بعمل زيارات لعدد من المعتقلين وفحص ظروف اعتقالهم، بما في ذلك التأكد من عدم تعرضهم للتعذيب وللاطمئنان على أوضاعهم الصحية. كما قامت الوحدة بتوجيه عدد من الشكاوى إلى الجهات المختصة بما فيها وزارة العدل، النائب العام، ومراقب عام الأجهزة الأمنية.

مؤشرات

» قدمت المساعدة القانونية لـ ٢٧ معتقلاً في سجون ومراكز اعتقال بقطاع غزة.

٢,١,١,١ زيارة السجناء وفحص ظروف الاعتقال
قام المحامون بعمل زيارات دورية للسجون لفحص ظروف الاعتقال.

مؤشرات
» بلغ عدد زيارات محامي الوحدة للسجون ومراكز الاعتقال ٦ زيارات، تم خلالها زيارة ٧ معتقلين.

٢,١,١,٢ تقديم الشكاوى للسلطات المختصة بشأن سوء المعاملة في السجون
قدم وحدة المساعدة القانونية عدداً من الشكاوى للسلطات المختصة، بما فيها النائب العام في غزة، وزارة العدل، مراقب عام الأجهزة الأمنية في وزارة الداخلية، مدير عام مراكز الإصلاح والتأهيل. تعلقت الشكاوى باحتجاز مواطنين خلافاً للقانون وإخضاعهم للتعذيب وسوء المعاملة والأوضاع الصحية للمعتقلين.

مؤشرات
» بلغ عدد الشكاوى والكتب المقدمة ١٠ شكوى، معظمها حول احتجاز مواطنين خلافاً للقانون والتعذيب وسوء المعاملة.
» بلغ عدد اللقاءات مع الجهات المختصة من اجل الاطمئنان على الوضع القانوني للمحتجزين ٢ لقاء.

٢,١,١,٣ رفع قضايا أمام المحاكم ضد الاعتقال غير القانوني والتعذيب
لم يتم رفع قضايا خلال العام ٢٠١٦.

٢,١,١,٤ تقديم الاستشارات القانونية لذوي المعتقلين
قدمت وحدة المساعدة القانونية استشارات قانونية لذوي المعتقلين.

مؤشرات
» بلغ عدد الاستشارات التي قدمتها وحدة المساعدة القانونية لذوي المعتقلين ١٥٠ استشارة.

٢,١,٢ تم تقديم المساعدة القانونية لضحايا التعسف في استخدام السلطة

قدمت الوحدة القانونية المساعدة لمواطنين تعرضوا لانتهاكات ناتجة عن التعسف في استخدام السلطة والاعتداء على الحريات العامة أو عدم وفاء السلطات العامة في القيام بمسؤولياتها وفقاً للقانون.

مؤشرات
» بلغ عدد المواطنين الذين قدمت لهم المساعدة القانونية على خلفية تعسف أو ادعاء تعسف في استخدام السلطة ١١٧ مواطناً.

٢,١,٢,١ تقديم شكاوى للنائب العام، الوزارات والسلطات المختصة الأخرى
تم توجيه شكاوى نيابة عن الضحايا للجهات المختصة في السلطة الفلسطينية، وبعض المداخلات مع جهات حقوقية أخرى.

مؤشرات
» بلغ عدد الشكاوى التي وجهتها الوحدة للجهات المختصة ٢٣ شكوى.
» تلقت الوحدة ردوداً على ٦ شكاوى، بينها ٢ ردود إيجابي لصالح الضحايا و٤ ردود سلبية.

جدول يوضح توزيع الشكاوى حسب الجهة المقدمة لها

الجهة المقدم لها الشكوى	عدد الشكاوى	الجهة المقدمة لها الشكوى	عدد الشكاوى
الخدمات الطبية العسكرية	١	مداخلة مباشرة مع بنك فلسطين	١
السفارة المصرية برام الله	١	وزارة الصحة	٢
النائب العام	٣	وزارة المالية	٧
سلطة الأراضي	١	وزارة الداخلية	١
وزارة التربية والتعليم	١	وزارة الإسكان	١
المجموع	١٩		

٢,١,٢,٢ رفع قضايا أمام القضاء

تم رفع قضية واحدة أمام المحكمة العليا بغزة من أجل الطعن في قرار إداري صادر من بلدية غزة بحق جمعية الإغاثة الطبية، حيث كانت النتيجة ايجابية بالوصول إلى تسوية والمصادقة عليها من قبل المحكمة.

٢,١,٢,٣ تقديم الاستشارات القانونية

قدمت وحدة المساعدة القانونية استشارات لضحايا التعسف في استخدام السلطة.

مؤشرات

» بلغ عدد الاستشارات المقدمة من وحدة المساعدة القانونية ٧٩ استشارة.

٢,١,٣ تم تقديم المساعدة القانونية لضحايا الإهمال الطبي

واصلت وحدة القانونية تقديم خدماتها لمواطنين في قضايا تتصل بشبهات إهمال طبي من جانب مزودي الخدمات الطبية.

مؤشرات

» قدمت المساعدة لـ ٤ مواطنين على خلفية شبهات إهمال طبي.

٢,١,٣,١ تقديم شكاوى للنائب العام ووزارة الصحة

استقبلت وحدة المساعدة القانونية ٤ حالات بشبهة الإهمال الطبي.

مؤشرات

» تم تقديم ٥ شكاوى، منهم شكويان إلى وزارة الصحة.

٢,١,٣,٢ تقديم استشارات قانونية

» بلغ عدد الاستشارات المقدمة ١٥ استشارة.

٢,٢ تم تقديم المساعدة القانونية للنساء المهمشات في قضايا الأحوال الشخصية والنوع الاجتماعي

واصلت وحدة المرأة خلال هذا العام عملها على زيادة وصول النساء للعدالة، خصوصاً المهمشات، من خلال تقديم المساعدة القانونية لهن، حيث مثلت الوحدة مئات النساء في المحاكم الشرعية وحصلت على احكام لصالحن، وقدمت الوحدة مئات الاستشارات القانونية للنساء. وعززت الوحدة تعاونها مع المحاكم الشرعية، ومع مؤسسات أهلية لتعزيز وصول النساء للقضاء. كما اهتمت الوحدة خلال العام بتعزيز التعاون مع بيت الأمان الخاص برعاية النساء المعنفات و سجن انصار المركزي الخاص بالنساء من خلال تنظيم زيارات دورية بمعدل ٤ الى ٥ شهرياً زيارات لبيت الامان وبمعدل زيارة شهرياً لسجن النساء وتقديم خدمات قانونية للنزيلات.

مؤشرات

- بلغ عدد النساء اللواتي تلقين مساعدة قانونية من وحدة المرأة في قضايا الأحوال الشخصية والنوع الاجتماعي ٦٩١ امرأة.
- بلغ عدد الأطفال الذين استفادوا من المساعدة القانونية المقدمة للنساء ٣٨٧ طفلاً.

٢,٢,١ رفع قضايا أمام المحاكم الشرعية

واصلت الوحدة استقبال شكاوى النساء في قضايا الأحوال الشخصية وتمثيلهن أمام المحاكم الشرعية في قطاع غزة. وتوفر الوحدة خدمات قانونية من خلال طاقم من المحاميات والمحامين المختصين في المحاكم الشرعية. وخلافاً للقضاء المدني الذي شهد تدهوراً خطيراً على مدى سنوات الانقسام، مما اضطر المركز إلى الامتناع عن التوجه للمحاكم لعدة سنوات، استمر المركز في العمل أمام القضاء الشرعي. وقد تنوعت القضايا التي تابعتها الوحدة على مدار العام، كان أبرزها قضايا نفقة، عفش بيت، مهر مؤجل، حضانة أطفال، ورؤية أبناء، تفريق.

ولتعزيز الحماية القانونية للنساء ووصولهن للعدالة، واصلت الوحدة تعاونها مع المحاكم الشرعية حيث تقوم المحاكم الشرعية بتحويل النساء اللواتي يحتجن الى المساعدة للوحدة ليتولى محاموها الترافع عنهن مجاناً وتقديم المساعدة القانونية لهن.

كما جرى العمل على تعزيز العلاقة مع مؤسسات أهلية، نسوية ومجتمعية وحقوقية، حيث تقوم تلك المؤسسات بإحالة قضايا لمتابعتها من قبل الوحدة. وقد أحيلت العديد من القضايا خلال هذا العام من مركز صحة المرأة – جباليا ، البريج ، المركز الفلسطيني للديمقراطية وحل النزاعات، الهيئة المستقلة لحقوق الانسان ، اتحاد لجان العمل الصحي و جمعية عايشة للمرأة والطفل.
و من ابرز المعيقات التي واجهتها الوحدة خلال هذا العام ٢٠١٦ تكدس عدد القضايا امام المحاكم الشرعية نظراً لان اغلب المحاكم ينظر فيها قاضي واحد و ينظر مختلف القضايا من قضايا التنفيذ ومعاملات الارث و مختلف القضايا الاخرى مما يؤدي الى اطالة امد التقاضي امام

الحاكم وله تأثير على عمل الوحدة وعدد القضايا التي من الممكن رفعها خلال الشهر الواحد مما يضطرنا الى ترحيل عدد من القضايا الى شهر اخر.

مؤشرات

- بلغ عدد القضايا التي تابعتها الوحدة أمام المحاكم الشرعية خلال هذا العام ١١٤٦ قضية، منها ١٠٦٢ قضية وردت للوحدة خلال العام ٢٠١٦.
- بلغ عدد الاحكام التي حصلت عليها الوحدة لصالح النساء ٦١٥ حكماً.
- توضح الجداول التالية القضايا التي تابعتها الوحدة أمام المحاكم الشرعية والنتائج المحصلة:

جدول يوضح تنوع القضايا الشرعية التي تابعتها الوحدة خلال العام ٢٠١٦

موضوع القضية	العدد	موضوع القضية	العدد
نفقة	٧١٤	عفش بيت	١٥٦
استضافة	٤٩	حضانة	٣٤
رؤية أبناء	١٧	مصاريف ولادة	٢١
مهر مؤجل	٣٧	تفريق	٦٦
أجرةحضانة ورضاعة	٣١	أجرة مسكن	–
اثبات زوجية	–	طاعة	–
اثبات نسب	١	اثبات طلاق	٣
قضايا أخرى منوعة	١٧		
المجموع ١١٤٦			

جدول بنتائج القضايا التي تابعتها وحدة المرأة أمام المحاكم الشرعية خلال العام ٢٠١٦

قضايا أخذت أحكام	قضايا مازالت قيد النظر	قضايا أسقطت بسبب التصالح	قضايا اوقفت لعدم متابعة المدعية	المجموع
٦١٥	٨١	٣٦١	٨٩	١١٤٦

جدول يوضح عدد القضايا الواردة الى فروع المركز

الفرع الرئيسي	فرع جباليا	فرع خانيونس	المجموع
٤٨٦	٢٦٧	٣٠٩	١٠٦٢

- بلغ عدد النساء المستفيدات من المساعدة القانونية ٦٩١ امرأة، علماً بأنه كثيراً ما تم رفع أكثر من قضية للمرأة الواحدة،

وهو ما يفسر ارتفاع عدد القضايا مقارنة بعدد المستفيدات.

- بلغ عدد القضايا التي وردت الى وحدة المرأة خلال العام ١٠٦٢ قضية.
- بلغ عدد الأطفال المستفيدين من المساعدة القانونية ٣٨٧ طفلاً.
- بلغ عدد القضايا التي حولتها المحاكم الشرعية للوحدة لمتابعتها ٤٦٧ قضية.
- بلغ عدد القضايا التي تم تحويلها من مستفدين من خدمات الوحدة ٤٢٧ قضية.
- بلغ عدد القضايا التي تم تحويلها من قبل مؤسسات نسوية ومجتمعية ١١٢ قضية.
- بلغ عدد القضايا التي تم تحويلها من محامين ٥٥ قضية

٢,٢,١,٢ التدخل القانوني لتنفيذ قرارات المحاكم الشرعية

قامت الوحدة بالتدخل القانوني لتنفيذ بعض الأحكام الصادرة عن المحاكم الشرعية لصالح نساء فقيرات. وبعد الحصول على الأحكام الشرعية، قامت الوحدة بفتح قضايا تنفيذية أمام دوائر التنفيذ التابعة للمحاكم الشرعية لمساعدة النساء في الحصول على حقوقهن الماليية المحكوم بها.

مؤشرات

- بلغ عدد النساء اللواتي استفدن من تنفيذ الأحكام ٣٠ امرأة.
- بلغ عدد الأحكام الصادرة عن المحاكم الشرعية وتم تفيذها بتدخل من الوحدة ٤٩ حكماً.

جدول يوضح عدد القضايا التنفيذ الواردة الى فروع غزة للعام ٢٠١٦

الفرع الرئيسي غزة	فرع جباليا	خانيونس	المجموع
٢٩	٨	١٢	٤٩

٢,٢,١,١ تقديم الاستشارات القانونية للنساء

يشكل تقديم الاستشارة القانونية محوراً أساسياً في عمل الوحدة لتعزيز فرص وصول النساء للعدالة. وقد واصلت الوحدة تقديم هذه الخدمة للنساء بأشكال متنوعة، إما من خلال استقبال النساء في كل من مقر المركز بغزة وفرعيه في خان يونس وجباليا، أو من خلال الاتصالات الهاتفية، أو خلال لقاءات التوعية القانونية التي تنظمها الوحدة.

مؤشرات

- بلغ عدد الاستشارات التي قدمتها الوحدة للنساء ٦٦٠ استشارة.

٢,٢,٢ تقديم المساعدة القانونية للنساء السجينات

قدمت وحدة المرأة مساعدة قانونية للنساء السجينات. وقامت المحاميات في الوحدة بعمل زيارات لسجن النساء، وهو قسم خاص بالسجينات في السجن المركزي بمدينة غزة، ويبلغ عدد السجينات فيه نحو ٤٠ امرأة. كما قدمت المحاميات استشارات قانونية للسجينات.

مؤشرات

- بلغ عدد السجينات اللواتي تلقين مساعدة قانونية ١٥ سجينة.

٢,٢,٢,١ زيارة سجن النساء لفحص ظروف الاعتقال

خلال العام ٢٠١٦ قامت محاميات وحدة المرأة بعمل زيارات لسجن النساء للاطلاع على أوضاع السجينات وظروف حبسهن و في اطار التعاون المستمر بين وحدة المرأة و بين سجن

النساء زادت الوحدة معدل زياراتها للسجن وذلك لتقديم اكبر عدد ممكن من المساعدة القانونية للسجينات اللواتي يحتجن اليها و الاستشارات القانونية ،و خلال العام قامت الوحدة بتقديم تدريب حول الرعاية الذاتية وحسن الحال والأمن الشخصي للنزيلات والشرطيات بالسجن.

مؤشرات

» بلغ عدد الزيارات لسجن النساء ٦ زيارات.

٢,٢,٢,٢ تقديم الاستشارات القانونية للنساء السجينات

قدمت المحاميات في وحدة المراة استشارات قانونية للسجينات خلال زيارات السجن.

مؤشرات

» بلغ عدد الاستشارات المقدمة ٥٠ استشارة، علماً بأن الاستشارة قدمت عدة مرات لبعض السجينات.

وحدة المرأة تنظم يوماً ترفيهياً للنزيلات في غزة بتاريخ ١٠ نوفمبر

٢,٢,٣ تم تقديم المساعدة القانونية للنزيلات في بيت الأمان

واصلت وحدة المرأة تعاونها مع بيت الأمان الخاص برعاية النساء المعنفات التابع لوزارة الشؤون الاجتماعية في غزة وتقديم المساعدة القانونية للنساء النزيلات فيه من خلال تقديم الاستشارات القانونية للنزيلات و تحويل بعض الحالات منهن مما يستدعي وضعهن للتدخل برفع قضايا لهن. والوحدة هي الجهة الوحيدة التي تقدم خدمات قانونية لبيت الأمان، وهو مركز الإيواء الوحيد في قطاع غزة الذي يسمح فيه للنساء المعنفات بالمبيت، ويتراوح عدد النزيلات فيه ما بين ١٥– ٢٠ نزيلة.

بدأت وحدة المرأة تعاونها مع بيت الامان منذ العام ٢٠١٢، وقد تميز العام ٢٠١٦ بتعزيز التعاون معه من خلال الزيارات الدائمة لطاقم الوحدة وتقديم الاستشارة القانونية للنزيلات بالإضافة الى رفع بعض القضايا في المحاكم الشرعية.

مؤشرات

» بلغ عدد النزيلات اللواتي تلقين مساعدة قانونية من الوحدة ٢٠ نزيلة.

٢,٢,٣,١ زيارة بيت الأمان وفحص الظروف المعيشية للنزيلات

نفذت الوحدة زيارات دورية لبيت الأمان لمتابعة أوضاع النزيلات الى جانب تقديم استشارات قانونية لهن والمتابعة مع المحاكم الشرعية في بعض الحالات. إلى جانب ذلك، نظمت الوحدة زيارتين مشتركتين مع مكتب المفوض السامي لحقوق الانسان لبيت الامان لتوثيق الحالات الموجوددة في بيت الامان وللاطلاع على اليات عملهم شارك في الزيارة حنان مطر وماجدة شحادة من وحدة المرأة.

مؤشرات

» بلغ عدد الزيارات التي نفذتها الوحدة لبيت الأمان ٣٦ زيارة، بمعدل ٣ زيارات شهرياً.

٢,٢,٣,٢ تمثيل النزيلات أمام المحاكم الشرعية
قامت الوحدة بتمثيل النزيلات ورفع قضايا أمام المحاكم الشرعية

مؤشرات
» رفعت الوحدة ١٥ قضية لصالح عدد من النزيلات في بيت الامان.

٢,٢,٣,٣ تقديم الاستشارات القانونية للنزيلات
قدمت وحدة المرأة استشارات قانونية للنزيلات في بيت الأمان خلال الزيارات التي نفذتها للبيت على مدار العام.

مؤشرات
» بلغ عدد الاستشارات التي قدمتها الوحدة للنزيلات ١٥٠ استشارة.

٢,٣ تم الضغط من قبل المركز على أصحاب الواجب من أجل حماية حقوق الإنسان، سيادة القانون والتحول الديمقراطي

كثف المركز جهود الحشد والمناصرة للتأثير في السياسات الوطنية التي تمس حقوق الإنسان، وعمل على أكثر من مستوى للضغط على أصحاب الواجب من أجل حماية حقوق الإنسان، سيادة القانون والتحول الديمقراطي. شمل ذلك: رصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان؛ التدخل لوقف تشريعات وقرارات تمس حقوق الإنسان؛ الكشف عن الانتهاكات من خلال النشر؛ رفع الوعي لدى الفلسطينيين بحقوق الإنسان والديمقراطية، بما في ذلك حقوق المرأة؛ بناء قدرات المدافعين عن حقوق الإنسان؛ تعزيز الحوار وقيادة مناقشات حول قضايا حقوق الإنسان، بما فيها حقوق المرأة؛ والتشبيك مع الشركاء من منظمات حقوق الإنسان والمجتمع المدني، وعقد اجتماعات مع أصحاب الواجب الفلسطينيين من أجل احترام حقوق الإنسان.

٢,٣,١ قام المركز برصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها السلطة الفلسطينية

عملت وحدة البحث الميداني في المركز على رصد انتهاكات السلطة الفلسطينية في كل من قطاع غزة والضفة الغربية من خلال فريق ذي خبرة من الباحثين الميدانيين. وقد اتسم هذا العام باستمرار تلك الانتهاكات، خصوصاً في ظل تعمق حالة الانقسام وتداعياتها على كافة مناحي الحياة للفلسطينيين.

مؤشرات
» بلغ عدد الانتهاكات التي تم توثيقها ٥٨٠ انتهاكاً.

٢,٣,١,١ القيام بالزيارات الميدانية والمشاهدات العينية وتسجيلها
حرص الباحث الميداني على التوجه لمناطق الأحداث للاطلاع على طبيعة الانتهاك، رغم المخاطر التي يتعرض لها. ونفذ الباحث عدة زيارات ميدانية يومياً وفقاً لطبيعة الحدث.

مؤشرات

» نفذ الباحثون الميدانيون ٣٩٥ زيارة ميدانية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

٢,٣,١,٢ أجراء المقابلات الشخصية مع الضحايا و/أو أفراد عائلاتهم، ومع شهود العيان

يتطلب عمل الباحث إجراء العديد من المقابلات في الحدث الواحد لتحديد أكثر الأشخاص إفادة في تقديم المعلومة. ويعتبر شاهد العيان مهماً جداً في رسم صورة واضحة وحقيقية عن الانتهاك وخصوصاً عندما لا يتوفر للباحث زيارة المكان بسرعة بسبب خطورة المكان وتهديد الحياة بشكل مباشر.

مؤشرات

» أجرى الباحثون الميدانيون ٣٨٠ مقابلة شخصية.

٢,٣,١,٣ جمع إفادات

قام الباحثون الميدانيون بجمع إفادات مكتوبة من شهود العيان والضحايا.

مؤشرات

» بلغ عدد الإفادات التي أخذها الباحثون ١٣٠ إفادة.

٢,٣,١,٤ تعبئة استمارات خاصة بالانتهاكات

قام الباحثون الميدانيون بتعبئة استمارات مصممة من قبل الوحدة لكل نوع من الانتهاكات (قتل/إصابة/اعتقال/هدم وتدمير ممتلكات) تتضمن تفاصيل وافية عن الانتهاكات.

مؤشرات

» بلغ عدد الاستمارات التي تمت تعبئتها من قبل الباحثين الميدانيين ٣٣٠ استمارة

٢,٣,١,٥ التصوير

تم أخذ صور فوتوغرافية للانتهاكات. ويعد ذلك من الآليات المهمة في توثيق الانتهاكات.

صورة لصياد أصيب بطلق ناري من قبل البحرية الاسرائيلية

مؤشرات

» تم التقاط ٤٥ صورة فوتوغرافية.

٢,٣,١,٦ جمع وثائق ومستندات تتعلق بالانتهاك

شملت الوثائق التي قام بجمعها الباحثون الميدانيون تقارير طبية، أوراق ملكية، صور شخصية، مستندات رسمية من الجهات الحكومية، إضافة للخرائط والرسم المكاني.

مؤشرات

» تم جمع ٤٧ وثيقة.

٢,٣,١,٧ كتابة التقارير الميدانية

قام الباحثون الميدانيون بكتابة تقارير تفصيلية عن الانتهاكات وفقاً لزياراتهم الميدانية لمواقع الأحداث ومشاهداتهم العينية، وإفادات شهود العيان. وشملت

التقارير أيضاً ملاحظات الباحثين وتقييماتهم الشخصية. وتضمنت التقارير صورة وافية ومفصلة عن الانتهاكات.

مؤشرات

» تم اعداد ٢٢٥ تقريراً ميدانياً.

٢,٣,١,٨ تغذية قاعدة البيانات

قامت وحدة البحث الميداني بتغذية قاعدة بيانات المركز بكافة المعلومات التي تم توثيقها. وشمل ذلك تحويل جميع المواد الموثقة عن طريق آلية الماسح الضوئي إلى قاعدة البيانات وأرشفتها إلكترونياً لتستفيد منها باقي الوحدات في المركز، وإدخال بيانات الاستمارات الخاصة بأعمال القتل بأعمال القتل والإصابة والاعتقال وهدم وتدمير الممتلكات.

مؤشرات

» بلغ عدد المدخلات على قاعدة البيانات ٣٣٠ مدخلاً.

» بلغ عدد الوثائق التي تمت أرشفتها الكترونياً ٤٠٠ وثيقة.

٢,٣,٢ قام المركز بمراقبة الانتخابات العامة والمحلية في السلطة الفلسطينية

دعم المركز خلال هذا العام إجراء انتخابات محلية في الضفة وغزة، تمهيداً لعقد الانتخابات الرئاسية والتشريعية لتجديد الشرعيات في مؤسسات السلطة الفلسطينية، وإنهاء حالة الانقسام المستمرة منذ نحو عشر سنوات. وفي هذا الصدد، أبدى المركز تأييده لقرار مجلس الوزراء بإجراء الانتخابات في الضفة وغزة، في ٨ أكتوبر، واستعداده للرقابة على كافة مراحل العملية الانتخابية. وقام المركز بمتابعة مراحل العملية الانتخابية منذ مرحلة تسجيل الناخبين وفتح باب الترشح وباب الطعون وقرارات المحاكم في هذه الطعون، حتى قرار مجلس الوزراء بتأجيل الانتخابات في ٤ أكتوبر ٢٠١٦.

٢,٣,٢,١ تجنيد مراقبين

فور تسلم المركز قرار اعتماده كهيئة رقابة محلية من قبل لجنة الانتخابات المركزية، شرع في تجنيد عشرات المراقبين، ممن لديهم خبرات سابقة مع المركز في الرقابة على الانتخابات التشريعية والمحلية، وممن تلقوا دورات تدريبية في مجال حقوق الإنسان لدى المركز.

مؤشرات

» تمكن المركز من تجنيد (٣٥٠) مراقب، بالإضافة الى طاقم المركز

٢,٣,٢,٢ تدريب مراقبين

نظم المركز (٩) دورات تدريبية، استمرت كل منها لثلاثة أيام، بواقع (١٥) ساعات تدريبية. وشملت الدورات موضوعات متنوعة هي: (مبدأ الانتخابات وأنواع النظم الانتخابية، القوانين والتشريعات المنظمة للعملية الانتخابية، أسس ومعايير عملية الرقابة، مدونة سلوك المراقبين، مؤشرات الرقابة على الانتخابات). بلغ عدد المشاركين في الدورات (٢٦٨) مشاركاً ومشاركة، منهم (١٤١) امرأة، بنسبة ٥٣٪ من المشاركين.[٥]

٢,٣,٢,٣ اعداد نماذج للرقابة

أعد المركز استمارة خاصة بمراقبي المركز لاستخدامها للرقابة على إجراءات الاقتراع والفرز للرقابة على كافة مراحل عملية الاقتراع، بدءاً من فتح لجنة الاقتراع، ومروراً بعملية التصويت وإغلاق باب الاقتراع، وعمليات الفرز، وانتهاءً بإعلان النتائج الأولية. وقد قام المركز بتدريب مراقبيه على هذا الدليل، وكان من المفترض أن يتم توزيعه

٥. انظر ص ٢٠٣ جدول رقم (٨)

عليهم قبيل يوم الاقتراع لاستخدامه كمؤشر لسير العملية الانتخابية. كما أعد المركز مؤشرات للرقابة على الدعاية الانتخابية، لتمكين المراقبين من الرقابة على مدى التزام القوائم والمرشحين بقواعد الدعاية الانتخابية الواردة في القانون، وكيفية رصد وتوثيق الانتهاكات.

٢,٣,٢,٤ توزيع المراقبين على مراكز الاقتراع

جند المركز ٣٥٠ مراقب ومراقبة، بالإضافة الى موظفي المركز الذين حصلوا على بطاقات اعتماد كمراقبين من قبل لجنة الانتخابات المركزية. وشرع المركز في التحضير لتوزيع المراقبين على مراكز الاقتراع في جميع البلديات في قطاع غزة، غير أن الاجراءات توقفت بسبب تأجيل الانتخابات.

٢,٣,٢,٥ إصدار تحديثات وبيانات وأوراق موقف حول العمليات الانتخابية

أصدر المركز بيانات وأوراق موقف ونشرات انتخابية تبعاً لتطورات العملية الانتخابية منذ بدايتها وحتى الإعلان عن تأجيلها.

مؤشرات

» تم إصدار ما يلي: بيانات صحفية (٤)؛ أوراق موقف (٢)؛ نشرة انتخابية (٢)

٢,٣,٢,٦ إصدار تقارير

لم تصدر أية تقارير حول العملية الانتخابية بسبب تأجيلها وعدم إجرائها.

٢,٣,٢,٧ الاتصال مع لجنة الانتخابات المركزية

كان المركز على تواصل مباشر ودائم مع لجنة الانتخابات المركزية، فيما يتعلق بالعملية الانتخابية، منذ بدئها، وحتى اعلان تأجيلها. وشرع المركز في استعداداته للرقابة على تلك الانتخابات، حيث تقدم بطلب اعتماده كهيئة رقابة محلية من أجل الرقابة على كافة مراحل العملية الانتخابية، بدءاً بمرحلة التسجيل للانتخابات، مروراً بفتح باب الترشح، والدعاية الانتخابية ويوم الاقتراع، وانتهاءً بإعلان نتائج الاقتراع النهائية. كما تقدم المركز بطلبات اعتماد المراقبين للجنة الانتخابات المركزية، وحصل على اعتماد أكثر من ٣٥٠ مراقب، بمن فيهم أعضاء المركز.

٢,٣,٢,٨ ورش توعية حول الانتخابات

نظم المركز (٥) ورش عمل تثقيفية حول المشاركة السياسية والعملية الانتخابية، مع مؤسسات المجتمع المدني، شملت نحو ١٠٠ مشارك ومشاركة.

محاضرة حول الانتخابات المحلية ١٨ أغسطس.

٢,٣,٣ راقب المركز التشريعات الفلسطينية لضمان توافقها مع معايير حقوق الإنسان الدولية

عمل المركز على متابعة حالة الفوضى التي تعتري التشريع الفلسطيني، والتي تمخضت عنها حالة الانقسام في السلطة الفلسطينية وتعطل المجلس التشريعي وعمله منذ العام ٢٠٠٧. وقد لجأت كتلة حماس البرلمانية إلى عقد جلسات لها في غزة باسم المجلس التشريعي منذ العام ٢٠٠٧، قاطعتها الكتل البرلمانية الأخرى، وأصدار تشريعات ينحصر تطبيقها في قطاع غزة. وعمل الرئيس على استغلال المادة (٤٣) من القانون الاساسي ليحل محل السلطة التشريعية وبشكل كامل، حيث اصدر عشرات القوانين النافذة في الضفة الغربية، الكثير منها لا ينطبق عليها شرط الضرورة، بل واعطته المحكمة الدستورية صلاحية رفع الحصانة عن اعضاء المجلس التشريعي. وعلى مدى الاعوام العشرة الأخيرة، شهدت السلطة الفلسطينية حالة انقسام تشريعية. وقد تعزز ذلك بإصدار قرارات حكومية عديدة من طرفي الانقسام، يطبقها كل طرف في مناطق سيطرته في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وقد تابع المركز هذه التطورات الخطيرة على النظام القانوني الفلسطيني، وانخرط في مواجهتها عبر سلسلة من التدخلات مع أصحاب المصلحة، مطالباً بوقف التشريع في ظل الانقسام، وإعادة الاعتبار للسلطة التشريعية، ممثلة بالمجلس التشريعي. كما تدخل المركز، بالتعاون مع شركائه من منظمات حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني، لوقف وإحباط تشريعات أو قرارات رئاسية وحكومية، تضيق الخناق على الحريات العامة والمجتمع المدني وتنتهك حقوق الإنسان.

مؤشرات

- ساهم المركز في وقف اصدار ومن ثم تعديل قانون الضمان الاجتماعي.
- تضمن التقرير السنوي للمركز جزئية كاملة رصدت التطورات التشريعية في السلطة الفلسطينية.

٢,٣,٣,١ مراقبة التشريعات والقرارات الرئاسية والحكومية

قام المركز بمراقبة التشريعات الصادرة عن كتلة التغيير والإصلاح في المجلس التشريعي بغزة، وكذلك القرارات الرئاسية والحكومية.

مؤشرات

- رصد التطورات التشريعية في التقرير السنوي المتعلق باوضاع التشريعات في السلطة الفلسطينية، تحت عنوان «استمرار فوضى التشريع»

٢,٣,٣,٢ إصدار تقارير | ملاحظات نقدية وغيرها من المواد حول التشريعات والقرارات

صدر عن المركز بيانات صحفية تتناول تشريعات وقرارات حكومية فلسطينية تمس حقوق الإنسان. كما انضم المركز إلى بيانات صادرة عن شركاء وطنيين.

- بتاريخ ٨ نوفمبر ٢٠١٦، اصدر المركز بياناً تناول فيه القرارات التي صدرت عن الرئيس الفلسطيني بخصوص القضاء، ومنها قبول استقالة رئيس مجلس القضاء الاعلى والتي تبين

إنها وقعت قبل استلامه المنصب، وقرار تشكيل المحكمة الدستورية في ظل الانقسام، والتي تحوم الكثير من الشكوك حول مصداقيتها وجدل حول قانونية تشكيلها في ظل غياب المجلس التشريعي.

» بتاريخ ٢١ ديسمبر ٢٠١٦، اصدر المركز بياناً ادان فيه قرار الرئيس الفلسطيني رفع الحصانة عن ٥ نواب من المجلس التشريعي، وجاء البيان تحت عنوان "ملاحقة خمسة نواب بعد رفع الحصانة عنهم: المركز يرفض التستر خلف "القانون" لقمع الخصوم السياسيين".

» بتاريخ ١٤ ديسمبر ٢٠١٦، اصدر مجلس منظمات حقوق الإنسان بياناً يرفض قرار المحكمة الدستورية والتي اعطت الرئيس صلاحية رفع الحصانة عن اعضاء المجلس التشريعي، وهو ما اعتبره المجلس مخالفة للقانون ولمبدأ الفصل بين السلطات، مشككاً في قانونية تشكيل المحكمة نفسها.

مؤشرات

» بلغ عدد التدخلات للمطالبة بوقف/تعديل تشريعات وقرارات ٣ تدخلات.

٢,٣,٤ قام المركز بكشف انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها السلطة الفلسطينية

تم ذلك من خلال إصدار بيانات صحفية وتحديثات حول حوادث الفلتان الأمني، وإصدار التقرير السنوي للمركز وكذلك إصدار تقارير دورية مواضيعية تتناول انتهاكات لحقوق محددة مثل الحق في حرية التعبير والحق في التجمع السلمي.

مؤشرات

» توفر معلومات وافية عن الانتهاكات الفلسطينية على موقع المركز الإلكتروني.

٢,٣,٤,١ إصدار بيانات صحفية

يعتبر البيان الصحفي من أهم أدوات المركز في الكشف عن انتهاكات حقوق الإنسان، وحشد التأييد والضغط على أصحاب المصلحة لوقف الانتهاكات ومحاسبة مقترفيها. وتنوعت مواضيع البيانات التي أصدرها المركز خلال العام ٢٠١٦، لتشمل انتهاكات الحق في حرية التعبير، الحق في التجمع السلمي، عقوبة الإعدام، الاعتقال التعسفي، الحق في التعليم، الحق في الصحة، وأزمة الكهرباء.

مؤشرات

» بلغ عدد البيانات الصحفية الصادرة عن المركز بشأن انتهاكات فلسطينية ٢٧ بياناً.

٢,٣,٤,٢ إصدار تحديثات حول حوادث الفلتان الأمني

قامت وحدة تطوير الديمقراطية في المركز بإعداد تحديثات حول حوادث الفلتان الأمني في السلطة الفلسطينية، تسلط الضوء على اعتداءات يقوم بها أشخاص أو مجموعات على حياة أفراد أو ممتلكات، أو ناجمة عن العبث باستخدام السلام.

مؤشرات

» صدر عن المركز ٢٤ تحديثاً خلال العام ٢٠١٦.

٢,٣,٤,٣ إصدار تقارير دورية مواضيعية

أصدر المركز خلال العام ٢٠١٦ عدداً من التقارير الدورية المواضيعية تسلط الضوء على انتهاكات السلطة الفلسطينية لحقوق الإنسان. تناولت التقارير مواضيع الحق في حرية التعبير، التعذيب والحق في التجمع السلمي، وهي:

» تقرير أعدته وحدة تطوير الديمقراطية بعنوان «**انتهاكات حرية الرأي والتعبير في السلطة الفلسطينية**،» وهو واحد من سلسلة تقارير دورية تعدها الوحدة حول حرية التعبير، وقد غطى الفترة من ١ أبريل ٢٠١٥ وحتى ٣١ مارس ٢٠١٦. وقد صدر عن المركز بتاريخ ٢٠١٦/٠٥/٠٢.

» تقرير أعدته وحدة تطوير الديمقراطية بعنوان «الحق في التجمع السلمي في السلطة الفلسطينية.» التقرير هو واحد من سلسلة تقارير دورية دأب المركز على إصدارها منذ العام ١٩٩٨، ويغطي الفترة من نوفمبر ٢٠١٥ وحتى أكتوبر ٢٠١٦. وقد صدر عن المركز بتاريخ ٢٠١٦/١٢/٢٩.

» تقرير أعدته وحدة تطوير الديمقراطية بعنوان «جرائم التعذيب في السجون ومراكو التوقيف الفلسطينية.» وهذا هو التقرير السادس من نوعه الذي يصدره المركز، ويغطي الفترة من يوليو ٢٠١٥ وحتى أكتوبر ٢٠١٦. وقد صدر عن المركز بتاريخ ٢٠١٦/١٢/٣١.

مؤشرات

» بلغ عدد التقاربر المواضيعية الصادرة عن المركز عام ٢٠١٦ بشأن انتهاكات فلسطينية ٣ تقارير.

» حظيت التقارير بتغطية إعلامية واسعة.

٢,٣,٤,٤ إصدار تقرير سنوي بحالة حقوق الإنسان – الانتهاكات الفلسطينية

التقرير السنوي للمركز هو الوثيقة الأهم والرئيسة التي تصدر حول حالة حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في الأرض الفلسطينية المحتلة، وقد دأب المركز على إصداره منذ العام ١٩٩٧. ويتضمن التقرير توثيقاً شاملاً بانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي على مدار العام، ويفرد قسماً رئيساً للانتهاك الفلسطينية لحقوق الإنسان ويتضمن توصيات لصناع القرار وأصحاب المصلحة. وتشرف على إعداد التقرير وحدة تطوير الديمقراطية بالتعاون مع كافة الوحدات في المركز. وقد صدر عن المركز خلال هذا العام التقرير السنوي التاسع عشر، عن الفترة من ١/١–٢٠١٥/١٢/٣١.

مؤشرات

» صدر التقرير السنوي بتاريخ ٢٠١٦/٠٦/٠٩، وقد توزيعه على نطاق واسع إلكترونياً.

٢,٣,٥ قام المركز برفع الوعي لدى الفلسطينيين بحقوق الإنسان والديمقراطية، بما في ذلك حقوق المرأة

والعنف على أساس النوع الاجتماعي

قدم المركز تدخلات متنوعة على مدار العام بهدف زيادة وعي الفلسطينيين بحقوق الإنسان، وتعزيز قدرتهم على المطالبة بحقوقهم وحمايتها. وقادت وحدة التدريب في المركز العمل في ميدان التوعية وتعزيز القدرات، من خلال تنظيم دورات تدريبية حول حقوق الإنسان والديمقراطية استهدفت فئات وشرائح مجتمعية عديدة. كما عقدت الوحدة جلسات توعية خاصة في مواضيع متنوعة تتعلق بحقوق الإنسان.

وحظيت المرأة باهتمام كبير من قبل المركز في مجال التوعية. وعلاوة على التأكيد على مشاركة النساء وكذلك تناول حقوق المرأة في برامج وحدة التدريب، شكلت التوعية محوراً أساسياً لعمل وحدة المرأة، من خلال عقد جلسات توعية خاصة استهدفت النساء والرجال على السواء. وركز برنامج التوعية القانونية في وحدة المرأة على قضايا الأحوال الشخصية وحقوق المرأة ومكافحة العنف ضد النساء وقضايا النوع الاجتماعي.

وساهمت وحدة تطوير الديمقراطية في نشاطات التوعية من خلال تنظيم جلسات تناولت الحقوق التي تشكل روافع أساسية للديمقراطية، خصوصاً حرية التعبير، تكوين الجمعيات، التجمع السلمي، المشاركة السياسية. كما عقدت الوحدة جلسات توعية خاصة لرفع الوعي وتشكيل رأي عام مناهض لعقوبة الإعدام في السلطة الفلسطينية.

وساهمت وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في التوعية من خلال جلسات خاصة تسلط الضوء على تلك الحقوق، خصوصاً الحق في الصحة وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

وتم تنفيذ تلك النشاطات بالتنسيق والتعاون الكامل مع منظمات مجتمع مدني ومنظمات قاعدية ومبادرات شبابية على امتداد قطاع غزة.

مؤشرات

- بلغ عدد المشاركين في كافة نشاطات التدريب والتوعية ٥٨٥٤ شخصاً، ٤١٧٥ منهم نساء وفتيات، أي بنسبة ٧١,٣٪ من مجموع المشاركين.
- بلغ عدد المؤسسات المشاركة ١٥٨ مؤسسة.

ورشة عمل نظمتها وحدة المرأة حول قانون الاحوال الشخصية بمقر المركز بمدينة خان يونس

جميع أشكال التمييز ضد المرأة، الإعلان العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة، النوع الاجتماعي (الجندر) ، اتفاقية حقوق الطفل، استقلال القضاء وسيادة القانون، المشاركة السياسية، اليات الرقابة على الانتخابات، اليات رصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان، الديمقراطية وسبل تعزيزها داخل المجتمع الفلسطيني، وأدار الجلسات التدريبية طاقم من المدربين المتخصصين من المركز، إضافة إلى مدربين من خارج المركز، بينهم عدد من المدربين سبق وأن تلقوا دورات تدريب مدربين نفذتها الوحدة خلال العام المنصرم.

وقد نفذت الوحدة نشاطاتها بالشراكة مع مؤسسات محلية، أهمها: الجمعية الوطنية لتأهيل المعاقين ، جمعية الأدهم للتنمية والتطوير ، جمعية التطوير التربوى، مجموعة

دورة تدريبية للتجمع الشبابي ٢١ ديسمبر.

مدونين حقوق الإنسان، مركز الإعلام المجتمعي، مقهى الإعلام المجتمعي، فريق سمو الشابي.

مؤشرات

- تم تنفيذ ١٤ دورة تدريبية، شارك فيها ٣٩٠ شخصاً، منهم ١٩٤ امرأة بنسبة بلغت ٤٩٪ للنساء.
- بلغ عدد ساعات التدريب في جميع الدورات ٢٣٠ ساعة تدريبية.

٢,٣,٥,١ تنفيذ دورات تدريبية حول حقوق الإنسان والديمقراطية

واصلت وحدة التدريب عملها في تنظيم دورات تدريبية في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية. استهدفت الدورات نشطاء ومدافعين عن حقوق الإنسان، واعضاء ومتطوعين في مؤسسات المجتمع المدني في قطاع غزة والمشاركين بحملة الرقابة على الانتخابات المحلية وأعضاء المجموعات الشبابية، وتتوزع كل دورة على مدار خمسة أيام، بواقع ٢٠ ساعة تدريبية. تشمل الدورات على موضوعات منها: الشرعة الدولية لحقوق الإنسان، اتفاقية القضاء على

جدول يوضح عدد الدورات التي نفذتها وحدة التدريب خلال العام ٢٠١٦[٦]

عدد الدورات	الفئة المستهدفة / موضوع الدورة	عدد المشاركين	ساعات التدريب	مشاركة النساء
٢	طلاب وطالبات جامعيين / مفاهيم حقوق الإنسان والشرعة الدولية لحقوق الإنسان وحقوق المرأة والطفل.	٥٦	٤٠	٣٨٪
١	أعضاء الجمعية الوطنية لتأهيل المعاقين ومجموعة مدوني حقوق الإنسان	٢٨	٢٠	٦٤٪
١	نشطاء حقوق إنسان ومتطوعي ومتطوعات جمعية التطوير التربوي	٢٤	٢٠	٣٠٪
٩	المشاركة السياسية والرقابة على الانتخابات والنظم الانتخابية للمشاركين بحملة الرقابة على الانتخابات المحلية	٢٦٨	١٣٥	٥٣٪
١	دورة متخصص للإعلاميين الشبان بالتعاون مع مركز الإعلام المجتمعي ومقهى الإعلام	١٤	١٥	٥٠٪

٢,٣,٥,٢ عقد جلسات توعية بحقوق الإنسان والديمقراطية

نفذت هذا النشاط كل من وحدة التدريب، وحدة تطوير الديمقراطية ووحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

تناولت اللقاءات التي نظمتها وحدة التدريب عناوين، أهمها: مدخل إلى حقوق الإنسان، الشرعة الدولية لحقوق الإنسان، الديمقراطية، حقوق الطفل، العنف ضد المرأة، مفهوم التمييز ضد المرأة، الحق في تشكيل الجمعيات، المشاركة السياسية، ودور مؤسسات حقوق الإنسان في رصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان. حقوق العمال في القانون الفلسطيني، المواطنة والمشاركة المجتمعية وحقوق الانسان. عقدت اللقاءات بالتعاون مع مؤسسات مجتمعية ومجموعات شبابية تنشط في مختلف محافظات قطاع غزة.[٧]

وساهمت وحدة تطوير الديمقراطية بتنفيذ جلسات توعية تناول بعضها مواضيع المشاركة السياسية، حرية الرأي والتعبير، والقيود المشروعة على حرية العمل الصحفي. وخصص الجانب الاكبر من اللقاءات التي نفذتها الوحدة لموضوع عقوبة الاعدام.[٨]

كما عقدت وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عدداً من جلسات التوعية، خصصت لمواضيع الحق في الصحة وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.[٩]

مؤشرات

- بلغ عدد الأشخاص الذين شاركوا في جلسات التوعية ١٨٤٠ شخصاً، بينهم ١٠٨٣ إمرأة، بنسبة ٥٩٪ من مجموع المشاركين.
- بلغ عدد جلسات التوعية التي تم تنفيذها ٧٢ جلسة.
- بلغ عدد المؤسسات والمحموعات التي تم التنسيق معها ٦٧مؤسسة ومجموعة من مختلف أنحاء قطاع غزة.

٦. ملحق رقم ٢ يتضمن بيانات مفصلة حول الدورات التدريبية والمؤسسات الشريكة.
٧. ملحق رقم ١يتضمن تفاصيل جلسات التوعية التي نفذتها وحدة التدريب.
٨. ملحق رقم ٤ يتضمن تفاصيل جلسات التوعية التي نظمتها وحدة تطوير الديمقراطية.
٩. ملحق رقم ٥ يتضمن تفاصيل جلسات التوعية التي نظمتها وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

الباحث القانوني، محمد ابو هاشم، خلال احدى المحاضرات

٢,٣,٥,٣ استقبال وفود طلابية وتعريفهم بعمل المركز

استقبلت وحدة التدريب ٤٥ وفداً من أعضاء وعضوات البرلمانات الطلابية في المدارس الابتدائية والاعدادية. علماً بأن هذه الزيارات يجرى الاتفاق عليها في مواعيد معدة مسبقاً، وعادة ما تستغرق كل زيارة بين ساعة وساعة ونصف، يتم خلالها تقديم شرح مبسط حول المركز ودوره وآليات عمله وأهم قضايا حقوق الإنسان التي يعمل عليها، يتخلله نقاش مع المشاركين وإجابة عن استفساراتهم المتعلقة بحقوق الإنسان.

مؤشرات

- بلغ عدد زيارات الوفود الطلابية ٤٥ زيارة.
- بلغ عدد الطلاب والطالبات الذين شملتهم الوفود ١١١٨ شخصاً، بينهم ٦٣٥ طالبة، بنسبة ٥٧٪.[١٠]

استقبال وفود طلابية لدى المركز

٢,٣,٥,٤ تنظيم جلسات توعية حول حقوق المرأة وقانون الأحوال الشخصية والعنف على أساس النوع الاجتماعي

واصلت وحدة المرأة تنفيذ محاضرات لنشر الوعي القانوني بحقوق المرأة في المجتمع الفلسطيني. وفيما يتم التركيز على استهداف النساء في هذه المحاضرات، شهدت السنوات الأخيرة زيادة تدريجية في استهداف الرجال أيضاً، خصوصاً في قضايا العنف ضد المرأة. وقد نظمت هذه المحاضرات في جميع أنحاء قطاع غزة، مع استهداف مميز للمناطق المهمشة، وذلك بالتنسيق مع مؤسسات أهلية ومنظمات قاعدية، بالإضافة إلى وزارة الشؤون الاجتماعية ومدارس. وتنوعت مواضيع المحاضرات لتشمل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، العنف ضد المرأة، الأحوال الشخصية، تأثير الحرب على النساء و تطلعات النساء خلال العام وحقوق النساء الأرامل، حقوق الطفل، الرعاية الذاتية والأمن المتكامل، وغير ذلك من المواضيع.

وحدة المرأة تنظم ورشة عمل حول الطلاق قبل الدخول اسبابه وآثاره.

وقد استثمرت الوحدة خلال هذا العام الفترة من ٢٥ نوفمبر وحتى ١٠ ديسمبر، وهي فترة حملة ١٦ يوماً من النشاط العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة، لتعزيز التوعية بالعنف من خلال محاضرات التوعية.

١٠. ملحق رقم ٦ يتضمن تفاصيل عن زيارات الوفود المدرسية لمقر المركز وفروعه.

مؤشرات

- بلغ عدد المشاركات والمشاركين في المحاضرات ٢٥٠٦ أشخاص، بينهم ٢٢٦٣ امرأة وفتاة، و٢٣٨ رجلاً.
- بلغ عدد المحاضرات التي نفذتها وحدة المرأة ١٠١ محاضرة، عقدت بالتعاون مع ٢٥ مؤسسة، بالإضافة إلى ٧ مدارس.
- بلغ عدد المحاضرات الخاصة بالعنف ضد المرأة خلال حملة ١٦ يوماً من النشاط العالمي لمناهضة العنف ضد المراة ٤ محاضرة، شاركت فيها امرأة ٨٦ ، وتمت بالتنسيق مع ١ مؤسسة و ١ مدرسة.

٢,٣,٥,٥ اعداد وإصدار أدلة تدريبية ومواد توعية بحقوق الإنسان

قام المركز خلال هذا العام بإعداد وإصدار عدد من الأدلة التدريبية ومواد التوعية بحقوق الإنسان. وتم استخدام المواد الصادرة وتوزيعها على المشاركين في دورات التدريب وجلسات التوعية بحقوق الإنسان.

مؤشرات

- أصدرت وحدة التدريب ٤ كتيبات تدريبية خلال العام ٢٠١٦، مكتوبة بلغة بسيطة، تعتمد طريقة الأسئلة والأجوبة، وتستخدم من قبل المدربين والمشاركين على حد سواء، وتشتمل على معلومات أساسية حول مفاهيم حقوق الإنسان والشرعة الدولية لحقوق الإنسان وهي على النحو الأتي:
- دليل إرشادي رقم (١) حول مفاهيم أساسية في حقوق الإنسان.
- دليل إرشادي رقم (٢) حول الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.
- دليل إرشادي رقم (٣) حول العهد الدولي الخاص بالحقوق السياسية والمدنية.
- دليل إرشادي رقم (٣) حول العهد الدولي الخاص بالحقوق السياسية والمدنية.
- أصدرت وحدة التدريب كُتيب (حقوقي) وهو عبارة عن دليل حقوقي للحقوق التي يحظى بها الأطفال كسائر البشر. يعتمد هذا الدليل على تعريف الأطفال بحقوقهم من خلال الرسومات والصورة الملونة بطريقة سهلة وبسيطة، ويشتمل على معلومات أساسية حول حقوق الأطفال .
- أصدرت وحدة التدريب مطوية تحتوي على لواحات فنية تحاكي العنف الموجه ضد المرأة وسبل مكافحته، بمناسبة الحملة العالمية لمناهضة العنف ضد المرأة .
- أصدرت وحدة حقوق المرأة الطفل دليلاً خاصاً بحقوق النساء الأرامل.
- أعدت واصدرت وحدة حقوق المرأة والطفل ٦ مواد قانونية في المواضيع الاتية: قانون الاحوال الشخصية ،الميراث، حقوق العائلة، اصول المحاكمات الشرعية ،قانون التنفيذ ،مدونة سلوك المحامي"

٢,٣,٥,٦ اعداد مواد توعية مرئية ومسموعة (بوسترات، أفلام)

- إصدار بوستر حول العنف ضد النساء، أعدته وحدة المرأة بمناسبة يوم المرأة العالمي الذي يصادف ٨ أذار.

جدارية يوم المرأة بمناسبة الثامن من آذار.

- إصدار بوستر بمناسبة اليوم العالمي للإعاقة والذي يصادف الثالث من كانون الأول/ ديسمبر.

٢,٣,٦ قام المركز ببناء قدرات المدافعين عن حقوق الإنسان

نفذ المركز عدداً من النشاطات لبناء قدرات مدافعين عن حقوق الإنسان. تم ذلك من خلال تنفيذ دورات تدريب في حقوق الإنسان قامت بها وحدة التدريب ودورات تدريب وتأهيل للمحامين والمحاميات في مجال القضاء الشرعي.

مؤشرات

» بلغ عدد المستفيدين من بناء قدرات المدافعين عن حقوق الإنسان ١٣١ شخصاً، بينهم ٥٠ إمرأة.

٢,٣,٦,١ تنفيذ دورات تدريب مدربين في حقوق الإنسان

لم تنفذ نشاطات تدريب مدربين خلال العام ٢٠١٦

٢,٣,٦,٢ تدريب محامين وإعدادهم لامتحان المزاولة أمام القضاء الشرعي

نفذت وحدتا التدريب وحقوق المرأة دورات تدريبية استهدفت محاميين شبان لإعدادهم لامتحان المزاولة أمام القضاء الشرعي وتمكينهم من الحصول على إجارة المحاماة الشرعية. استهدفت الدورات محاميات ومحامين شبان متقدمين لامتحان المزاولة الشرعية على مستوى قطاع غزة. واستمرت كل دورة على مدار خمسة أيام، بواقع ٣٠ ساعة تدريبية. واشتمل التدريب مواضيع متعددة منها: قانون الأحوال الشخصية وقانون العائلة وقانون أصول المحاكمات الشرعية وأصول الوقف وقانون التنفيذ وأحكام الميراث ومجلة الأحكام العدلية ونماذج القضايا الشرعية. وقد أشرف على تنفيذ هذه الدورات طاقم من القضاة الشرعيين المتخصصين، بالإضافة إلى طاقم من المحاميين الشرعيين العاملين داخل المركز.

مؤشرات

» تم تنفيذ ٤ دورات تدريبية ، شارك فيها ١٢٥ محامياً، ٣٧٪ منهم نساء.

» بلغ عدد ساعات التدريب في جميع الدورات ١٢٠ ساعة تدريبية.

جدول يوضح الدورات التدريبية الخاصة بالمحامين الشرعيين التي نفذها المركز خلال العام ٢٠١٦

الرقم	الفئة المستهدفة	المكان	عدد المشاركين	عدد الساعات	الفترة الزمنية	مشاركة الإناث
١	محامين ومحاميات شبان	مقر فرع المركز – جباليا	٢٩	٣٠	٧–٢٠١٦/٨/١١	٤٠٪
٢	محامين ومحاميات شبان	مقر فرع المركز – خان يونس	٤٦	٣٠	٨/٢٨ –٢٠١٦/٩/١	٣٧٪
٣	محامين ومحاميات شبان	قاعة تدريب مطعم لاروزا	٢٦	٣٠	٢–٢٠١٦/١٠/٦	٣٩٪
٤	محامين ومحاميات شبان	قاعة تدريب مطعم لاروزا	٢٤	٣٠	٩–٢٠١٦/١٠/١٣	٣٣٪

٢,٣,٦,٣ تدريب محاميات على العمل أمام المحاكم الشرعية

قامت وحدة المرأة بتدريب محاميات ومحامين شبان بهدف نقل تجربة عملها الغنية إلى الجيل الشاب من اجل تمكينهم كمدافعات ومدافعين عن حقوق المراة في المحاكم الشرعية ومساعدة النساء في الوصول للعدالة. وخلال العام ٢٠١٦، استكملت الوحدة تدريب ٤ محاميات حديثات التخرج، وذلك ضمن مشروع مشترك مع UN WOMEN، كان قد بدأ بتاريخ ٢٠١٥/١١/١. وقد انتهت فترة تدريبهن في اكتوبر ٢٠١٦. كما قامت الوحدة بتدريب محامٍ حديث التخرج لمدة ثلاثة أشهر.

مؤشرات

» بلغ عدد المحاميات والمحامين المتدربين في وحدة المرأة ٥ محاميات ومحامين.

٢,٣,٧ قام المركز بتعزيز الحوار وقاد مناقشات حول قضايا حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق المرأة

نظم المركز مؤتمرات وورش عمل حول قضايا حقوق إنسان وطنية، وشارك في مؤتمرات وورش عمل عقدتها منظمات المجتمع المدني وغيرها من أصحاب المصلحة. كما واجرى المركز مقابلات مع وسائل اعلام، ونفذ برامج اذاعية وتلفزيونية حول قضايا حقوق إنسان، بالاضافة إلى حملات الكترونية في مواضيع حقوق الإنسان.

٢,٣,٧,١ تنظيم مؤتمرات وورش عمل حول قضايا حقوق الإنسان

قام المركز بعقد مؤتمرات وورش عمل ولقاءات تناولت مواضيع مختلفة.

حلقة نقاش بعنوان: «البحث عن آلية لتحسين خدمة الكهرباء والحد من الأزمة المتفاقمة»

نظمت هذه الحلقة وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المركز بتاريخ ٢٧ يناير ٢٠١٦، مناقشة التطورات المتعلقة بتفاقم أزمة الكهرباء الراهنة في قطاع غزة، والبحث عن آلية مناسبة لتحسين خدمات الكهرباء، والحد من تفاقمها. وشارك في حلقة النقاش، مجموعة من المتخصصين، يمثلون سلطة الطاقة الفلسطينية، محطة توليد الكهرباء، شركة توزيع الكهرباء في محافظات غزة، ومجموعة من الخبراء والمختصين والفنيين في مجال الكهرباء وممثلي مؤسسات المجتمع المدني ووسائل الإعلام. وتناولت جلسة النقاش الأولى (أسباب تفاقم الأزمة الكهرباء الحالية، وسبل تحسين خدمة الكهرباء)، وتحدث فيها المهندس فتحي الشيخ خليل، نائب رئيس سلطة الطاقة بغزة، والمهندس معتصم أبو شهلا، ممثل محطة توليد الكهرباء، والمهندس عادل الهباش، مدير النقل الكهربائي في سلطة الطاقة. وتناولت جلسة النقاش الثانية (البحث في آلية مناسبة لتحسين خدمة الكهرباء)، وتحدث فيها خبراء ومختصون وفنيون في مجال الكهرباء، وممثلون عن منظمات المجتمع الأهلي.

وجاءت حلقة النقاش في إطار حملة مناصرة وضغط بعنوان " أنيروا غزة"، نفذها المركز بالتنسيق والتعاون مع عدد من المؤسسات الأهلية ، للضغط على الأطراف المشرفة على إدارة قطاع الكهرباء من أجل تحسين جودة خدمات الكهرباء للحد من الأزمة المتفاقمة.

حلقة نقاش، حول البحث في آليات تحسين خدمة الكهرباء في قطاع غزة

حلقة نقاش لصياغة التوصيات الخاصة بحملة «انيروا غزة»

في إطار حملة " أنيروا غزة "، نظمت وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المركز بتاريخ ١٥ مارس ٢٠١٦، حلقة نقاش خاصة لصياغة توصيات بشأن الحملة، وذلك استمراراً لحلقات النقاش والفعاليات المختلفة التي بدأها المركز منذ مطلع العام الحالي. وقد شارك في حلقة النقاش، وهي الثالثة من نوعها، مجموعة من المختصين، يمثلون الأطراف المشرفة على إدارة قطاع الكهرباء، والخبراء المختصين، وممثلون عن مؤسسات المجتمع المدني ووسائل الإعلام. افتتح حلقة النقاش خليل شاهين، مدير وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وتحدث فيها المهندس فتحي الشيخ خليل، نائب رئيس سلطة الطاقة ورئيس مجلس إدارة شركة توزيع كهرباء غزة. وعرض د. فضل المزيني، الباحث في وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، مجموعة من التوصيات التي تم التوصل إليها في حلقات النقاش والفعاليات المختلفة التي نفذها المركز في إطار الحملة، حيث سيتم صياغتها في عريضة تعرض للتوقيع عليها من قبل المؤسسات والشخصيات على مستوى قطاع غزة.

حلقة نقاش لصياغة التوصيات الخاصة بحملة انيروا غزة بتاريخ ١٥ مارس ٢٠١٦

مؤتمر اختتام فعاليات حملة «أنيروا غزة»

نظمت المؤتمر وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المركز بتاريخ ١٤ أبريل ٢٠١٦، وشارك فيه مجموعة من الخبراء والمختصون، يمثلون الأطراف المشرفة على إدارة قطاع الكهرباء، وممثلون عن مؤسسات المجتمع المدني ووسائل الإعلام. وتحدث في المؤتمر كل من خليل شاهين، مدير وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية؛ فتحي الشيخ خليل، نائب رئيس سلطة الطاقة في غزة؛ د. رفيق مليحة، مدير عام محطة توليد الكهرباء في قطاع غزة. وعرض د. فضل المزيني، الباحث في وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، مراحل حملة "أنيروا غزة،" ومجموعة الفعاليات التي نفذها فريق العمل، والعريضة التي قد شملت مجموعة من التوصيات تم التوصل إليها في حلقات النقاش والفعاليات المختلفة التي نفذها المركز في إطار الحملة، والتي لاقت تجاوباً عريضاً من مئات المؤسسات ومنظمات المجتمع المدني والشخصيات الاعتبارية في قطاع غزة. وطالب د. المزيني حكومة التوافق الوطني والأطراف المسئولة عن إدارة الكهرباء في قطاع غزة بالعمل على تبني التوصيات الواردة في العريضة، آملاً أن يساهم ذلك في تخفيف الأزمة المتفاقمة، وتحسين ساعات الوصل للتيار الكهربائي ونقص ساعات القطع يومياً.

مؤتمر اختتام حملة أنيروا غزة– ١٤ أبريل ٢٠١٦.

تنفيذ حملة «لا لإخراس الصحافة»

أطلقت وحدة تطوير الديمقراطية حملة «لا لإخراس الصحافة» يومي ٢ و٣ مايو ٢٠١٦ على موقعي التواصل الاجتماعي تويتر وفيسبوك، تزامناً مع اليوم العالمي لحرية الصحافة. وهدفت الحملة، إلى فضح جرائم الاحتلال الإسرائيلي ضد الصحفيين في محاولة لإخراس الصحافة ووأد الحقيقة، وكذلك انتهاكات السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة ضد الصحفيين وأصحاب الرأي والمدونين، وإبراز توصيات المركز الفلسطيني بهذا الخصوص.

شارك في الحملة، التي عقدها المركز بالتعاون مع مقهى الإعلام الاجتماعي التابع لشبكة أمين، (١٢٠) مدوناً من داخل قطاع غزة وخارجها، (٧٠) منهم شاركوا في التدوين كمجموعة عمل مكثفة، عقدوا اجتماعهم بتاريخ ٢ مايو، في قاعة الاجتماعات بمطعم السلام– غزة، وأطلقوا تغريداتهم باللغتين العربية والإنجليزية، والتي تناولت أهم المعلومات والإحصاءات والتوصيات التي وردت في التقريين اللذين أطلقهما المركز في هذه المناسبة وهما:

- تقرير إخراس الصحافة، وهو التقرير الدوري رقم (١٨) ويغطي الفترة ما بين ١ إبريل ٢٠١٥ وحتى ٣١ مارس ٢٠١٦، ويتناول الانتهاكات الاسرائيلية ضد الصحفيين العاملين في الأرض الفلسطينية المحتلة.
- تقرير حول انتهاكات حرية الرأي والتعبير في السلطة الفلسطينية، وهو التقرير الدوري رقم (١٤) ويغطي الفترة ما بين ١ إبريل ٢٠١٥ وحتى٣١ مارس ٢٠١٦، ويتناول أبرز الانتهاكات بحق الصحفيين وأصحاب الرأي في السلطة الفلسطينية.

وقد حظيت الحملة وفعالية التدوين بتغطية إعلامية محلية وإقليمية واسعة النطاق، وكذلك باهتمام المدونين في الكثير من الدول العربية الذين استخدموا هشتاجي الحملة #خراس_الصحافة و #SilencePress للتدوين عن انتهاكات الصحافة في بلدانهم، ووجدت بعض الفضائيات فيه منصة ملائمة للتدوين عن الانتهاكات والمضايقات التي يتعرض لها الصحفيون، مثل الجزيرة مباشر، وفلسطين اليوم، بالإضافة إلى العديد من الوكالات المحلية.

وتابع الحملة الملايين عبر العالم على موقعي فيسبوك وتويتر، حيث بلغ عدد المتابعين لها خلال اليومين على تويتر أكثر من ٣ ملايين شخصاً، فيما يقدر عدد المتابعين على موقع "فيسبوك" بعشرات الآلاف، وسجل الهشتاق فيها تفاعلاً لافتاً من حيث عدد التدوينات والصور والفيديوهات التي أطلقها.

فعالية اخراس الصحافة في اليوم العالمي لحرية الصحافة ٢ مايو

يوم دراسي بعنوان: «حق المرأة والعنف المبني على النوع الاجتماعي»

نظمت وحدة المرأة في المركز هذا اليوم الدراسي بتاريخ ١٩ يوليو ٢٠١٦، بالشراكة مع مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، وذلك في مقر فرع المركز بمدينة خان يونس، شاركت فيه ١٥مديرة ومسؤولة لمؤسسات تعنى بحقوق المرأة والطفل بالإضافة إلى مختارات يعملن في المنطقة الجنوبية. وقدمت المحامية حنان مطر، القائمة بأعمال مديرة وحدة المرأة بالمركز، عرضاً لعمل الوحدة والقضايا التي تتولاها في المحاكم الشرعية، كما استعرضت القوانين التي أقرت في قطاع غزة خلال السنوات الأخيرة، ذات العلاقة بقضايا حقوق المرأة. وقدمت مديرة مكتب المفوض السامي في قطاع غزة، باولا سيمازماغليس، عرضاً حول "**آلية عمل مكتب المفوض السامي في رصد وتوثيق الانتهاكات الخاصة بالنساء وتعزيز حقوق المرأة**" قدمتها.

وقدك أ. صابر النيرب، مسؤول حقوق إنسان في مطتب المفوض السامي بغزة مداخلة بعنوان "**حقوق الإنسان واتفاقية مناهضة التمييز ضد المرأة.**» وقدم د. طارق مخيمر، مسؤول حقوق إنسان في مكتب المفوض السامي، بعنوان "**حالات ذات علاقة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي وطرق التدخل والمساعدة**""

رئيس التجمع الديمقراطي للعاملين في جامعة الأقصى، مداخلة بعنوان «آلية الخروج من الأزمة.» وقدم خليل شاهين، مدير وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في المركز، ورقة موقف أعدها المركز بعنوان: «أزمة جامعة الأقصى في قطاع غزة.»

ورشة نظمتها وحدة المرأة بالمركز بالتعاون مع مكتب المفوض السامي لحقوق الانسان بغزة

ندوة نظمتها وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية حول أزمة جامعة الأقصى بتاريخ -أكتوبر

ورشة عمل بعنوان: «أزمة جامعة الأقصى في قطاع غزة وآليات حلها»

نظمت الورشة وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المركز بتاريخ ٦ أكتوبر ٢٠١٦، لمناقشة التطورات المتصلة بأزمة جامعة الأقصى وتفاقمها والبحث عن آلية مناسبة لحل الأزمة وعودة الحياة الطبيعية للجامعة.

شارك في الورشة مجموعة من المتخصصين في التعليم العالي، موظفي الجامعة الأكاديميين والاداريين، ومجموعة من الخبراء والمختصين والفنيين في مجال التعليم، وممثلو مؤسسات المجتمع المدني والعمل الأهلي، والأحزاب السياسية والفعاليات الوطنية، وممثون عن الأجسام الطلابية. وقدم د. كمال الشرافي، رئيس مجلس أمناء جامعة الأقصى في قطاع غزة، مداخلة بعنوان «أزمة جامعة الأقصى ورؤية وزارة التربية والتعليم للحل.» وقدم د. أيمن اليازوري، وكيل الوزارة المساعد لشؤون التعليم العالي بغزة، مداخلة بعنوان «رؤية وزارة التربية والتعليم في غزة لأزمة جامعة الأقصى.» وقدم د. محمد العمور، منسق اتحاد الجامعات الحكومية الفلسطينية، مداخلة بعنوان "رؤية اتحاد الجامعات الحكومية الفلسطينية لأزمة جامعة الأقصى.» وقدم د. بسام أبو حشيش،

ورشة عمل بعنوان «الطلاق قبل الدخول والخلوة: أسبابه آثاره»

نفذت الورشة وحدة حقوق المرأة والطفل بتاريخ ٢٠١٦/١٢/١م، ضمن فعاليات ١٦ يوم من مناهضة العنف ضد المرأة، وهي واحدة من انشطة عديدة قامت بها الوحدة. افتتحت الورشة المحامية حنان مطر، مديرة الوحدة، وتحدثت عن عمل وحدة حقوق المرأة والطفل وبرامجها في إطار خدمة المرأة ومحاولة المركز المستمرة لإنصافها، كما استعرضت تجربة المركز في توثيق انتهاكات حقوق المرأة بشكل عام. وتحدث د. سعيد أبو الجبين، عضو المحكمة العليا الشرعية، عن انواع الطلاق والحالات التي يحق للمرأة فيها طلب التفريق امام المحاكم الشرعية، منوهاً الى أسباب الطلاق مسلطاً الضوء على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الصعبة التي يمر بها الشباب في قطاع غزة والانقسام السياسي والحصار الذي يحمل الدور الاكبر في انتشار الطلاق قبل الدخول.

ورشة عمل بعنوان «قانون الاحوال الشخصية: إشكاليات وحلول»

نفذت وحدة حقوق المرأة والطفل هذه الورشة بتاريخ ٢٠١٦/١٢/٨ في فرع المركز بخان يونس، وذلك ضمن

فعاليات تحالف أكل بمناسبة حملة الـ ١٦ يوماً لمناهضة العنف ضد النساء. افتتحت الورشة المحامية حنان مطر، مديرة الوحدة، مستعرضة تجربة المركز في توثيق انتهاكات حقوق المرأة. كما اكدت مطر على أن على القوانين الوضعية لم تكن منصفة للمرأة بشكل تتمتع فيه بكافة حقوقها. وتحدث القاضي زياد ابو الحاج، القاضي بمحكمة بني سهيلا الشرعية، عن قانون الاحوال الشخصية وما يتضمنه من اشكاليات تؤثر على الصالح العام للأسرة الفلسطينية.

مؤشرات

» تم تنظيم ٨ مؤتمرات وورش عمل.

٢,٧,٣,٢ المشاركة في مؤتمرات وورش عمل تنظمها مؤسسات مجتمع مدني وغيرها من أصحاب المصلحة

حرص المركز على المشاركة في فعاليات نظمها الشركاء من منظمات حقوق الإنسان ومؤسسات المجتمع المدني وغيرهم من أصحاب المصلحة. وفي عديد من تلك الفعاليات، قدم أعضاء المركز اوراق عمل ومداخلات، وشاركوا بفعالية في عرض مواقف المركز من قضايا حقوق إنسان، وساهموا في إثارة جدل وبناء رؤى مشتركة حول تلك القضايا. فيما يلي أبرز مشاركات أعضاء المركز خلال العام ٢٠١٦:

» ٢٠١٦/١/١٥: شارك خليل شاهين، مدير وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، في لقاء جماهيري بعنوان «المواطن والمسؤول» حول أزمة الكهرباء في قطاع غزة، وبمشاركة كل من المهندس فتحي الشيخ خليل، نائب رئيس سلطة الطاقة في غزة، والأستاذ جميل مزهر، ممثل فصائل العمل الوطني، وذلك بدعوة من مركز نوار التربوي التابع لجمعية الثقافة والفكر الحر في مدينة خان يونس. وقدم شاهين مداخلة أشار فيها إلى بدء تنفيذ المركز لحملة « أنيروا غزة «، وعرض تداعيات أزمة انقطاع الكهرباء واقترح عدد من التوصيات والاقتراحات للتخفيف من آثارها على حياة مواطني القطاع وعمل المرافق الحيوية.

» ٢٠١٦/١/١٩: شاركت ماجدة شحادة، الباحثة في وحدة حقوق المرأة والطفل، بورقة عمل حول " الحرب المنصرمة واثرها على المرأة" وذلك في ورشة العمل التي نظمها صوت المجتمع في مقر مركز النشاط النسائي في حي الدرج بغزة.

» ٢٠١٦/٣/٨: قدم خليل شاهين ورقة عمل بعنوان: "١٠ أعوام على أزمة الكهرباء المستدامة... من فشل إلى فشل"، وذلك خلال جلسة النقاش التي نظمها الائتلاف من أجل النزاهة والشفافية(أمان)، بعنوان: "أزمة الكهرباء في غزة ..حلول مقترحة"، وذلك في قاعة جمعية الهلال الأحمر في قطاع غزة.

» ٢٠١٦/٤/٦ شاركت المحامية حنان مطر، مديرة وحدة حقوق المرأة والطفل، وماجدة شحادة، الباحثة في الوحدة، بورقة عمل حول "مفهوم العنف ضد المرأة" بورشة عمل بعنوان "مناهضة العنف ضد المرأة" نظمها مركز الاعلام المجتمعي في غزة.

» ٢٠١٦/٦/٥: شارك حمدي شقورة، نائب مدير المركز لشؤون البرامج ومدير وحدة تطوير الديمقراطية، في حلقة نقاش بعنوان "حرية الإعلام طريق الوصول إلى العدالة،" نظمها المعهد الفلسطيني للاتصال والتنمية، ضمن مشروع ينفذه بعنوان "تعزيز دور الإعلام في دعم الوصول للعدالة في قطاع غزة." عقدت الحلقة في مقر المعهد، وقدم شقورة مداخلة بعنوان "قراءة حقوقية لواقع حرية الإعلام في فلسطين."

» ٢٠١٦/٧/٢١: شارك حمدي شقورة متحدثاً في ندوة نظمها اتحاد لجان المرأة الفلسطينية في قاعة مطعم السلام بغزة حول تعزيز مشاركة النساء في الانتخابات المحلية.

» ٢٠١٦/٧/٢٧: شارك حمدي شقورة متحدثاً في جلسة بعنوان "ضمانات أوسع مشاركة ممكنة للشباب في الانتخابات المحلية الفلسطينية،" نظمها المعهد الفلسطيني للتنمية والاتصال في مقره بغزة، ضمن مشروع ينفذه بعنوان "حقي في أن أنتخب."

» ٢٠١٦/٨/٧: شاركت ماجدة شحادة بورقة عمل وإدارة جلسة في ورشة عمل حول تعزيز حقوق النساء، نظمها مركز صحة المرأة بجباليا واستهدفت الصيادين.

» ٢٠١٦/٨/١٥: شاركت ماجدة شحاة بورشة عمل خاصة بالعنف المبني على الجندر والتي عقدت في مقر وكالة غوث وتشغيل اللاجئين بغزة.

» ٢٠١٦/٠٨/١٨: شاركت ماجدة شحادة بورقة عمل في ورشة عمل نظمتها جمعية وفاق لمناقشة حقوق المرأة في قانون الأحوال الشخصية.

» ٢٠١٦/٠٨/١٨: شارك حمدي شقورة متحدثاً في ندوة حول المشاركة السياسية للأشخاص ذوي الإعاقة في الانتخابات المحلية، نظمتها الجمعية الوطنية للتأهيل، وذلك في مقر الجمعية بمدينة غزة.

» ٢٠١٦/٠٩/١: شاركت ماجدة شحادة بورقة عمل حول دليل المؤسسات للعمل على العنف المبني على الجندر نظمها في غزة المجلس النرويجي للاجئين.

» ٢٠١٦/١٠/١٢: قدم خليل شاهين مداخلة بعنوان: " الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بين التمكين للفئات الهشة والنهج الحقوقي الشامل "، وذلك في المؤتمر الذي نظمه مؤسسة EDU CADE الإيطالية، في مدينة غزة حول تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وذلك بحضور عدد كبير من ممثلي المنظمات الأهلية والعاملين في ميدان الإعاقة، وممثلي المنظمات الدولية في القطاع.

» ٢٠١٦/١٠/٢٠ شاركت ماجدة شحادة بورقة عمل حول العدالة الجندرية في ورشة عمل نظمها الاتحاد العام للمرأة بخان يونس.

» ٢٠١٦/١١/١٤: قدم خليل شاهين ورقة عمل بعنوان: "واقع المشاركة السياسية للأشخاص ذوي الإعاقة"، وذلك في المؤتمر الذي نظمه مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان، وذلك في مطعم لا روزا في مدينة غزة، وذلك بحضور ممثلي المنظمات الأهلية، العاملين في ميدان الإعاقة، ممثلي الأحزاب السياسية وممثلي وسائل الإعلام.

» ٢٠١٦/١١/١٦: شاركت ماجدة شحادة بورقة عمل حول آلية العمل ضمن حملة الـ ١٦ يوماً لمناهضة العنف ضد المرأة ضمن لقاء نظمته وزارة شؤون المرأة في مقرها بغزة.

» ٢٠١٦/١٢/١: قدم خليل شاهين ورقة عمل بعنوان: «حق العمل والحق في الوصول للأشخاص ذوي الإعاقة من منظور حقوقي»، وذلك في المؤتمر الذي نظمه المنتدى الاجتماعي التنموي في فندق المتحف في مدينة غزة.

» ٢٠١٦/١٢/٥: قدم خليل شاهين مداخلة بعنوان: «حق الأشخاص ذوي الإعاقة في المشاركة في الحياة العامة والسياسية»، وذلك في المؤتمر الذي نظمه جمعية رابطة الخريجين المعاقين بصرياً، في مقر هيئة التنمية البشرية في مدينة غزة.

» ٢٠١٦/١٢/١٧: ٢٠١٦/١٢/١٧: قدم المحامي خليل الوزير ورقة عمل حول رؤية منظمات حقوق الإنسان لجرائم القتل وعقوباتها، وذلك ضمن فعالية نظمتها الكلية الجامعية للعلوم التطبيقية في مدينة غزة.

» ٢٠١٦/١٢/٢٠: شارك حمدي شقورة في مؤتمر شبكة المنظمات الأهلية السنوي «حالة المجتمع المدني للعام ٢٠١٦: منظمات المجتمع المدني بين التقويض والتمكين.» عقد المؤتمر في قاعة الرووتس بغزة، وقدم شقورة ورقة عمل بعنوان «منظمات المجتمع المدني وتداعيات الانقسام وانتهاكات الاحتلال.»

» ٢٠١٦/١٢/٢٢: شارك حمدي شقورة في لقاء دعا له معهد الحقوق في جامعة بيرزيت تناول مناقشة مشروع المعهد بشأن انسجام التشريعات. عقد اللقاء في مكتب المعهد بمدينة غزة، بمشاركة ممثلين عن منظمات حقوق الإنسان وكليات الحقوق ونقابة المحامين.

مؤشرات

» بلغ عدد مشاركات المركز بأوراق عمل في فعاليات محلية ٢١ مشاركة.

٢,٣,٧,٣ إجراء مقابلات مع وسائل الإعلام

أجرى مدير وأعضاء المركز مقابلات عديدة مع وسائل اعلام متنوعة حول قضايا حقوق الإنسان الوطنية.

مؤشرات

» بلغ عدد المقابلات الإعلامية التي تناولت قضايا وانتهاكات فلسطينية ٥٨ مقابلة.

٢,٣,٧,٤ تنفيذ برامج إذاعية وتلفزيونية حول قضايا حقوق الإنسان

نفذ المركز خلال العام ٢٠١٦ عدداً من الحلقات الإذاعية والتلفزيونية، تناولت خصوصاً حقوق المرأة وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

جدول يوضح تفاصيل الحلقات الإذاعية والتلفزيونية التي نفذها المركز

التاريخ	الإذاعة/التلفزيون	موضوع الحلقة
٢٠١٦/٠٢/٢٣	صوت الشعب	وصول النساء للعدالة
٢٠١٦/٠٣/١٤	قناة الكوفية	وضع المرأة الفلسطينية في قانون الاحوال الشخصية
٢٠١٦/٠٣/٠٨	صوت الشعب	قانون الاحوال الشخصية
٢٠١٦/٠٤/١١	إذاعة الفرسان	جقوق الأشخاص ذوي الإعاقة
٢٠١٦/٦/٥	اذاعة صوت الشعب	حقوق النساء الارامل
٢٠١٦/٨/١٤	اذاعة الوان	اجبار الفتيات على الزواج
٢٠١٦/٨/١٧	اذاعة صوت الشعب	العنف ضد المرأة
٢٠١٦/١٠/٣٠	غزة اف ام	حول سبل دعم النساء المطلقات في المجتمع الفلسطيني
٢٠١٦/١١/٢٧	غزة اف ام	حول حقوق النساء الارامل

مؤشرات

- تم تنفيذ ٨ حلقات إذاعية
- تم تنفيذ حلقة تلفزيونية واحدة

٢,٣,٨ قام المركز بالتشبيك مع الشركاء حول قضايا حقوق الإنسان الوطنية، بما فيها حقوق المرأة

عزز المركز من جهود التشبيك مع الشركاء حول قضايا حقوق الإنسان الوطنية، بما فيها حقوق المرأة. وقد عمل المركز على ذلك من خلال عدة قنوات، تضمنت المشاركة في اجتماعات مجلس منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية؛ المشاركة في اجتماعات وفعاليات تحالف أمل لمناهضة العنف ضد المرأة؛ إصدار بيانات وأوراق موقف مشتركة؛ المشاركة في فعاليات مشتركة مع الشركاء؛ المشاركة في فعاليات ينظمها الشركاء؛ وتعزيز العلاقة مع الأعضاء في نادي أصدقاء المركز.

مؤشرات

- بلغ عدد المنظمات التي قام المركز بالعمل والتنسيق معها خلال هذا العام ٢٣٢ مؤسسة، بما فيها منظمات حقوق إنسان، منظمات المجتمع المدني، مؤسسات قاعدية ومجموعات شبابية.

٢,٣,٨,١ المشاركة في اجتماعات مجلس منظمات حقوق الإنسان

شارك المركز في اجتماعات مجلس منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية خلال العام ٢٠١٦، لتنسيق الجهود وتوحيد الرؤى تجاه قضايا حقوق الإنسان الوطنية.

مؤشرات

- بلغ عدد الاجتماعات التي عقدها المجلس ٩ اجتماعات.

٢,٣,٨,٢ المشاركة في اجتماعات وفعاليات تحالف أمل لمناهضة العنف ضد المرأة

شاركت وحدة حقوق المرأة والطفل في اجتماعات تحالف أمل لمناهضة العنف ضد المرأة والذي تم استضافته خلال العام ٢٠١٦ في مركز شؤون المرأة. كما شاركت محاميات الوحدة في المهرجان المركزي الذي نظمه التحالف في ختام حملة الـ ١٦ يوماً لمناهضة العنف ضد المراة الذي نظمه التحالف بتاريخ ٢٠١٦/١٢/١٢ في مركز رشاد الشوا الثقافي.

مؤشرات

- شاركت وحدة المرأة في المركز في ١٠ اجتماعات للتحالف.
- أثمرت جهود التنسيق بين الأعضاء عن وضع خطة فعاليات مفصلة تم تنفيذها من قبل الأعضاء ضمن حملة الـ ١٦ يوماً لمناهضة العنف.

٢,٣,٨,٣ إصدار بيانات| أوراق موقف مشتركة

تم إصدار العديد من البيانات وأوراق الموقف المشتركة بمبادرة من المركز وشركائه الوطنيين، تناولت قضايا حقوق إنسان الوطنية.

مؤشرات

- بلغ عدد البيانات المشتركة ٢٦ بيانات .

٢,٣,٨,٤ المشاركة في فعاليات مشتركة مع الشركاء

نظم المركز فعاليات مشتركة مع شركاء وطنيين، تمثلت في برامج التدريب والتوعية وبناء القدرات التي نفذتها وحدات المركز المختلفة، بالتعاون مع منظمات أهلية ومجموعات شبابية على امتداد قطاع غزة. وقد نظم المركز فعاليات مشتركة مع مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان في غزة، تناولت وضع حققوق الانسان في السلطة الفلسطينية.

مؤشرات

- بلغ عدد الفعاليات التي عقدها المركز مع شركاء محليين ١٦٣ فعالية.
- بلغ عدد المنظمات والمجموعات التي تم العمل معها ٣٢٦ منظمة ومجموعة.

٢,٣,٨,٥ المشاركة في فعاليات مشتركة مع الشركاء المشاركة في نشاطات ينظمها الشركاء

شارك المركز في العديد من النشاطات التي نظمها الشركاء الوطنيون حول قضايا حقوق إنسان وطنية، وحضر ممثلون عن المركز اللقاءات وورش العمل والمؤتمرات ولقاءات حوارية نظمتها مؤسسات مجتمع مدني وغيرهم من الشركاء وأصحاب المصلحة. وقد ساهم أعضاء المركز كمتحدثين في بعض هذه الندوات، من خلال تقديم أوراق عمل أو من خلال إدارة الحوار. كما ونفذ المركز جلسات تدريبية في برامج خاصة بالشركاء، وعير ذللك من النشاطات.

مؤشرات

- بلغ عدد اللقاءات والندوات التي شارك فيها ممثلون عن المركز كمتحدثين ٢١ لقاءً وندوة.

٢,٣,٨,٦ المشاركة في فعاليات مشتركة مع الشركاء إقامة علاقات مع المتدربين من خلال نادي أصدقاء المركز

تمكنت وحدة التدريب من بناء تجمع من الشباب والشابات الذين تلقوا دورات تدريبية في وحدة التدريب، وحافظت على التواصل معهم واستدامة علاقتهم بالمركز في إطار نادي أصدقاء المركز، بهدف دفعهم للانخراط في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان والديمقراطية. وهم يشكلون حلقة اتصال مهمة للمركز مع المجتمع المحلي، ويكون لهم أولوية خاصة عند تجنيد طواقم عمل مؤقتة، كالرقابة على الانتخابات والرقابة الميدانية في أوقات الحرب، وغير ذلك، بعد تسليحهم بمعرفة نظرية وتطبيقية متخصصة في المجال المقصود. وتحتفظ وحدة التدريب بقاعدة بيانات مفصلة حول المتدربين يتم تغذيتها باستمرار.

مؤشرات

- تم الاستعانة بـ ٧ أشخاص ممن تلقوا تدريب المدربين لإعطاء محاضرات ولقاءات توعوية ضمن أنشطة الوحدة في مجال حقوق الإنسان.
- تطوع ٥ أشخاص من الذين تلقوا تدريباً في المركز للعمل في المركز لمساعدته في تنفيذ استطلاع رأي حول حالة حقوق الإنسان في قطاع غزة.
- المساهمة في نشاطات المركز والتواصل معه،

ومشاركتهم في أنشطة المركز، بحيث يتم إعلامهم بكل ما يصدر عن المركز.

» تغذية قاعدة المعلومات التي تمتلكها الوحدة عن جميع الأشخاص الذين تلقوا تدريباً في المركز خلال العام، حيث أضافت إلى القائمة ٥١٢ ملفاً للمتدربين . تحتوى هذه الملفات على المعلومات التالية: الاسم، مكان الإقامة، مكان العمل، رقم الهاتف، والبريد الإلكتروني، إذا وجد ، الجهة المرشحة للمشاركة في التدريب، والجهة التي تم التنسيق معها لعقد التدريب، إضافة إلى مكان وتاريخ انعقاد التدريب. وتستفيد الوحدة والمركز من هذه الشبكة المميزة من العلاقات مع المتدربين.

» اضافة نحو ٤٠٠ بريداً إلكترونياً للمتدربين إلى القائمة البريدية للمركز، بحث يتم إعلامهم بكل ما يصدر عن المركز من الأنشطة والتقارير.

» الزيارات المتواصلة التي يقوم بها الأشخاص الذين تلقوا تدريباً للمركز، وإلحاحهم للتطوع في المركز، واستقبال مدير الوحدة لهم وتوجيههم.

» استضافة أفراد من طاقم المركز كمتحدثين في ورش عمل ومحاضرات ولقاءات تنظمها المؤسسات التي ينشط فيها المتدربون.

» حضور ورش العمل والمؤتمرات التي نظمها المركز.

» التبليغ عن الانتهاكات سواء بالاتصال الهاتفي أو الحضور إلى المركز برفقة الضحايا.

» تلقت الوحدة العديد من الدروع وشهادات شكر وتقدير من عدد من الجمعيات اعترافاً بدورها في نشر ثقافة حقوق الإنسان في أوساط أعضائها والمتطوعين فيها، ومشاركتها في تنفيذ الأنشطة المشتركة معها.

٢,٣,٩ قام المركز بالضغط على أصحاب الواجب الفلسطينيين من أجل احترام حقوق الإنسان

عمل المركز من خلال وسائل الضغط والمناصرة والتي وظفها المركز وشركاؤه على حشد التأييد للتأثر على المسؤولين وصناع القرار الوطنيون من أجل احترام حقوق الإنسان. وقد قام المركز بعقد اجتماعات وإجرى اتصالات مع المسؤولين وصناع القرار، ناقش خلالها العديد من القضايا المتعلقة بحقوق المواطنين، وقد وجه رسائل وشارك في عرائض وجهها الشركاء لأصحاب المصلحة.

٢,٣,٩,١ عقد اجتماعات مع أصحاب الواجب

عقد مدير وطاقم المركز العديد من الاجتماعات واللقاءات مع مسؤولين في السلطة الفلسطينية، بمن فيهم وزراء وأعضاء مجلس تشريعي ومسؤولين في الأجهزة الأمنية والإدارات الحكومية. كما شارك ممثلون عن المركز في اجتماعات دعت لها تلك الجهات. تم خلال تلك اللقاءات تناول قضايا حقوق الإنسان، الانتخابات، المصالحة الوطنية وغير ذلك من موضوعات.

مؤشرات

» بلغ عدد الاجتماعات مع أصحاب واجب فلسطينيين ١٢ اجتماعاً.

٢,٣,٩,٢ توجيه رسائل وعرائض

بتاريخ ٢٠١٦/٠٥/٢٣، وجه المركز رسالة إلى نائب رئيس المكتب السياسي لحركة حماس اسماعيل هنية في ضوء تصريحات تناقلتها وسائل الاعلام على لسانه بشأن التوجه من قبل السلطات في غزة لتنفيذ أحكام اعدام. وطالبت الرسالة بوقف هذا التوجه ووقف تنفيذ أحكام اعدام جديدة.

النتيجة (٣)

تم تحسين القدرات التنظيمية للمركز وقدرات طاقمه

عمل المركز خلال العام ٢٠١٦ على تعزيز قدراته التنظيمية وقدرات طاقمه وأمنه من أجل تعزيز وسائله وقدراته الإدارية والمالية ومهارات وحافزية طاقمه، بما يضمن إنجاز أهدافه الاستراتيجية بكفاءة وفاعلية.

٣,١ تم توسيع قاعدة التمويل للمركز

بذل المركز جهوداً حثيثة على مدار العام ٢٠١٦ من أجل توسيع قاعدة التمويل وضمان تجنيد الأموال اللازمة لتنفيذ نشاطاته وبرامجه المتنوعة، بما في ذلك العمل على مراجعة وتحديث استراتيجية التمويل، والعمل على تعزيز الشراكات القائمة والبحث عن شراكات جديدة.

مؤشرات[١١]

- تم تجديد عقود منتهية مع شركاء قائمين.
- تم توقيع عقود مع شركاء جدد.

٣,١,١ مراجعة وتحديث استراتيجية التمويل

قام المركز بإعداد مسودة استراتيجية تمويل جديدة (Resources Mobilization Strategy)، يجري العمل على اقرارها نهائياً خلال الفترة القادمة. من المتوقع أن تساهم في توضيح أطر العمل والمهام لفريق العمل، بما يخدم تعزيز العلاقة مع الشركاء.

٣,١,٢ تعزيز الشراكات القائمة والبحث عن شراكات جديدة

عمل المركز خلال العام ٢٠١٦ على تعزيز الشراكات القائمة والمستقرة منذ سنوات، كما قام ببناء شراكات جديدة مع شركاء جدد، مثل (UNWOMEN)، فيما تم توسيع نطاق شراكات قائمة، مما يساهم في تحقيق الاستقرار المالي للمركز.

١١. يتم نشر التقرير المالي في وثيقة منفصلة، وهو يتضمن كافة البيانات المالية للمركز على مدار العام.

٣,٢ تم تطوير أنظمة المركز

٣,٢,١ تطوير دليل إداري ومالي، وتدريب العاملين عليه

» أتم المركز مع نهاية عام ٢٠١٦ مراجعة سيناريوهات الهيكل التنظيمي المحدث للمركز وفقا للمقترحات المقدمة من قبل الشركة الاستشارية وذلك ضمن لقاءات شملت عدة مستويات تمثلت بمجلس الادارة، نواب المدير العام ومدراء الوحدات ومن المقرر أن يتم البدء في تطبيق الهيكل التنظيمي الجديد في الربع الأول من عام ٢٠١٧.

» تمكن المركز مع نهاية عام ٢٠١٦ المناقشة والتعديل على مسودات دليل السياسات والاجراءات المالية ودليل الموارد البشرية ودليل سياسات واجراءات المشتريات المقدمة من قبل الشركة الاستشارية المعينة من قبل المركز لانجاز هذه المهام، سيتم المصادقة والبدء بتنفيذ الأدلة النهائية بدءا من العام ٢٠١٧.

٣,٢,٢ تدريب طاقم المركز ذات الصلة على الدليل الجديد

من المتوقع الشروع فيه خلال الربع الأول من العام ٢٠١٧.

٣,٣ تم تطويرنظام رقابة ومتابعة ومحاسبة وتعلم (MEAL System) للمؤسسة

٣,٣,١ إعداد الإطار المنطقي

تم تمديد خطة المركز المرحلية الثلاثية، لتصبح خطة خماسية تبناها المركز للأعوام ٢٠١٥–٢٠١٩.

الجمعية العمومية للمركز خلال مناقشة الخطة الاستراتيجية للمركز ٢٠١٥–٢٠١٩

٣,٣,٢ إجراء دراسة خط أساس لنشاطات التوعية التي يقوم بها المركز

أتم المركز تنفيذ دراسة «خط أساس» لنشاطاته المتعلقة بالتوعية في مجال حقوق الإنسان، بهدف تطوير قدراته على المتابعة والتقييم، وقياس الأثر في المجتمع. وقد أنجز المركز أربعة مراحل من الدراسة في الفترة ما بين ١٠ إبريل إلى ١٤ ديسمبر ٢٠١٥. وقد أجريت الدراسة على ٢٠ شخص من أصل ٤٠ شخص تلقوا تدريبات قام بها المركز، بمشاركة ٨٠٪ من النساء.

مؤشرات

» تعيين خط الأساس لحالة الوعي بحقوق الإنسان في شرائح المجتمع التي يستهدفها المركز.

٣,٤ زادت الكفاءة والحافزية لطاقم المركز

نفذ المركز تدريبات لبناء قدرات طاقم المركز، انتداب أعضاء من المركز للمشاركة في تدريبات نظمها الشركاء، وكذلك من خلال تنظيم نشاط ترفيهي للعاملات والعاملين.

٣,٤,١ تنفيذ تدريبات لبناء قدرات طاقم المركز

خصص هذا المخرج لتطوير قدرات العاملين في المركز، بما يخدم تحسين أداءهم في مختلف وحدات المركز. وقد تضمن هذا المخرج نشطات متعددة من خلال عقد دورات تدريبية، وورش عمل داخلية خاصة بالعاملين في المركز، ومشاركة العاملين في المركز في نشاطات تنظمها مؤسسات دولية أو إقليمية، أو محلية.

وتخضع النشاطات الواردة في هذا المخرج إلى رؤية إدارة المركز في اختيار المشاركين ونوعية النشاطات بما يتلاءم مع خطة تطوير القدرات التي وضعتها الإدارة، وتقوم وحدة التدريب بتقديم كل الترتيبات والخدمات اللوجستية والتنفيذية لهذه النشاطات، حيث نفذت وحدة التدريب لقاءات تدريبية حول موضوعات متعددة، شملت موضوعات الضغط والمناصرة، الرقابة والتقييم، وكيفية عمل دراسة خط الأساس واستطلاعات الرأي، واستخدام الإعلام في المناصرة وكان النشاطات على النحو الأتي :-

١. دورة تدريبية تنظيم الحملات والمناصرة Campaigning and Advocacy (C&A)، بمشاركة (١٠) أشخاص من أعضاء المركز، والتي عقت في فندق بلو بيتش في الفترة ما بين ١٠الى ١١ فبراير ٢٠١٦ .
٢. دورة حول المراقبة والتقييم والمحاسبة والتعليم (MEAL)، عقدت في فندق البلوبيتش، بمشاركة (١٦) شخصاً من اعضاء المركز، على مدار ٣ أيام متواصلة، في الفترة من ١٤ –١٦ مارس ٢٠١٦.
٣. تنظيم لقاء تدريبياً حول مهارات الضغط والمناصرة وتنظيم الحملات، بمشاركة (٢٨) شخص من أعضاء المركز والمشاركين بحملة أنيرو غزة، والذي عقد في مطعم اللاتيرنا

بتاريخ ٢٠١٦/٤/٢١.

٤. تنفيذ المرحلة الخامسة من الاستطلاع الذي يجريه المركز عبر الهاتف حول حالة حقوق الإنسان في قطاع غزة، والتي استغرقت ٤ أيام عمل.
٥. تنفيذ المرحلة السادسة من الاستطلاع الذي يجريه المركز عبر الهاتف حول حالة حقوق الإنسان في قطاع غزة، والتي استغرقت ٤ أيام عمل.
٦. الانتهاء من دراسة خط النهاية لمشروع الاتحاد الأوروبي الخاص بالأفراد اللذين شاركوا في الدورات التدريبية التي نظمها المركز، لرصد زيادة الوعي لديهم في مجال حقوق الإنسان، وقدرتهم على التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان وفقاً لمعرفتهم النظرية في حقوق الإنسان.
٧. الانتهاء من دراسة خط النهاية لمشروع الاتحاد الأوروبي الخاص بالمؤسسات الشريكة، ورصد التغيرات التي طرأت على عملها كنتائج لتدخل المركز معها.

مؤشرات

» توفر تقرير يرصد نتائج الإستطلاع الذي أجراه المركز عبر الهاتف حول حالة حقوق الإنسان في قطاع غزة.
» توفر نتائج تقرير من المركز حول دراسة خط النهاية لمشروع الاتحاد الأوروبي الخاص بالأفراد.
» توفر نتائج تقرير من المركز حول دراسة خط النهاية لمشروع الاتحاد الأوروبي الخاص بالمؤسسات.

٣,٤,٢ انتداب أعضاء من طاقم المركز للمشاركة في دورات تدريبية نفذها الشركاء

شارك طاقم المركز في نشاطات بناء قدرات نفذتها مؤسسات دولية ومحلية، في مجالات مختلفة، وفقا للجدول التالي:

جدول يوضح الدورات التدريبية التي شارك بها طاقم المركز خلال العام ٢٠١٦

تاريخ/مدة الدورة	الموضوع	الجهة المنظمة	المكان	عدد المشاركين من المركز	ملاحظات
٢٠١٦/٠٣/٠٢-٠٢/٢٨	الاضطرابات النفسية: اكتشاف وإحالة	برنامج غزة للصحة النفسية	غزة	١١	الباحثون الميدانيون: ياسر عبد الغفور؛ محمد غنام؛ صابرين الطرطور؛ يوسف ابراهيم؛ ووليد زقوت، وطاقم وحدة المرأة: ندوة بدارو؛ هنادي عكيلة؛ آية الوكيل؛ منال مقاط؛ سماح عاشور؛ وماجدة شحادة.
٢٠١٦/٠٤/١٢-٠٩	حسن الحال	كفينا تل كفينا	رام الله	٤	أعضاء من طاقم وحدة حقوق المرأة والطفل:منى الشوا، حنان مطر وغادة النزلي
٢٠١٦/٠٥/٠٩-٠٨	كتابة تقارير الظل	---	غزة	١	الباحث الميداني ياسر عبد الغفور
٢٠١٦/٠٧/١٩-١٨	إدارة الطوارئ/المجموعات الإنسانية الفعالة	مركز معاً التنموي	غزة	١	ياسر عبد الغفور، باحث ميداني
٢٠١٦/٠٨/١٠	آليات التصوير بالهاتف المحمول	مؤسسة الحق	رام الله	٢	الباحثين الميدانيين منتصر جبارين وعماد هواش

تاريخ/مدة الدورة	الموضوع	الجهة المنظمة	المكان	عدد المشاركين من المركز	ملاحظات
٢٠١٦/٩/٣	اتفاقية مناهضة التعذيب وبروتوكول اسطنبول	مؤسسة الحق	رام الله	١	منتصر جبارين
٢٣-٢٠١٦/٩/٢٥	أدوات التقييم	مؤسسة سيدا	رام الله	١	المحامية حنان مطر
٢٠-٢٠١٦/١٠/٢٢	أدوات التقييم والقياس	كفينا تل كفينا	غزة	٢	المحامية ندوة بدارو والباحثة ماجدة شحادة من وحدة حقوق المرأة والطفل
٢٠١٦/١٠/٢٦	الجندر	مركز الاعلام المجتمعي	غزة	١	الباحثة بوحدة المرأة، ماجدة شحادة
٢٣-٢٠١٦/١١/٢٥	آليات رصد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية	مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان	غزة	٢	الباحثين الميدانيين محمد غنام ويوسف ابراهيم

مؤشرات

» مشاركة ٢٠ عضواً من طاقم المركز، ١١ منهم نساء، في دورات متخصصة نظمها شركاء المركز.

٣ . ٤,٣ تنفيذ نشاط ترفيهي سنوي

بالتعاون مع مؤسسة نساء من أجل النساء السويدية Kvinna Till Kvinna، نفذ المركز رحلة ترفيهية في رام الله للنساء العاملات في المركز بمناسبة يوم المرأة العالمي، شارك فيها الأعضاء في طاقم الوحدة: منى الشوا، حنان مطر، ماجدة شحادة، وغادة النزلي.

مؤشرات

» مشاركة (٤) امرأه من طاقم وحدة المرأة في النشاط الترفيهي

٣,٥ تم تعزيز النوع الاجتماعي في المؤسسة وبرامجها

٣,٥,١ تنفيذ توصيات من سياسة النوع الاجتماعي وتقييم المركز عام ٢٠١٢

واصل المركز عمله خلال العام ٢٠١٦ على إدماج النوع الاجتماعي في سياساته وبرامجه. وقد تم خلال هذا العام تبني سياسة خاصة بالنوع الاجتماعي والتي سيعمل المركز على تطبيقها بشكل حثيث في غضون السنوات القادمة على مستوى الإدارة والحكم وعلى مستوى البرامج والإنشطة. وقد التزم المركز خلال العام ٢٠١٦ بتمثيل عادل للنساء في معظم النشاطات التي يقوم بها، بما في ذلك التمثيل العادل للمرأة في جميع الدورات التدريبية ونشاطات التوعية، فضلاً عن تنظيم نشاطات متخصصة بحقوق المرأة. كما عمل المركز على تعزيز أصوات النساء وشهاداتهن والتركيز على انتهاكات حقوق النساء. والتزم المركز بسياسة توظيف متوازنة لتعزيز دور النساء في المركز.

٣,٦ تم تعزيز إجراءات الأمان في المؤسسة

مؤشرات

- تم تثبيت نظام كاميرات مراقبة في مقرات المركز.
- تم توفير نظام إنذار حريق في المركز.
- تم تحديق أنظمة حماية إلكترونية.

راجي الصوراني، مدير المركز خلال لقائه بالمدير العام لمؤسسة Chris Burnet

جدول رقم ١: جلسات التوعية بالقانون الدولي الإنساني والمحكمة الجنائية الدولية التي نظمتها وحدة التدريب خلال العام ٢٠١٦

رقم	تاريخ اللقاء	عنوان اللقاء	المؤسسة الشريكة	مدة اللقاء	مكان اللقاء	عدد المشاركين	نسبة مشاركة المرأة
١	٢٠١٦/٢/١٦	القانون الدولي الإنساني	جمعية العائلة الفلسطينية	ساعتان ونصف	قاعة جمعية العائلة الفلسطينية	٢٤	٦٢٪
٢	٢٠١٦/٣/٣١	المحكمة الجنائية الدولية	تجمع الشخصيات المستقلة	ساعتان ونصف	تجمع الشخصيات المستقلة	١٥	٦٪
٣	٢٠١٦/٤/٢٦	النازحين في القانون الدولي الإنساني	جمعية شرق غزة	ساعتان ونصف	مقر جمعية شرق غزة	٤٨	١٠٠٪
٤	٢٠١٦/٦/٩	المحكمة الجنائية الدولية	جمعية مركز شباب حكر الجامع	ساعتان ونصف	جمعية مركز شباب حكر الجامع – النصيرات	٢١	٨٥٪
٥	٢٠١٦/٦/١٥	مفاهيم عامة في القانون الدولي الإنساني	مركز دير البلح الثقافي الاجتماعي	ساعتان ونصف	مقر مركز دير البلح الثقافي الاجتماعي	٢٢	٤٥٪
٦	٢٠١٦/٦/١٩	القانون الدولي الإنساني والبناء القانوني للقضايا الدولية	نشطاء حقوق الإنسان في كلية حقوق جامعة الأزهر	ساعتان ونصف	مقر المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان بغزة	١٦	٦٢٪
٧	٢٠١٦/٦/٢٠	تشكيل المحكمة الجنائية الدولية	جمعية أفاق الجديدة	ساعتان ونصف	مقر جمعية أفاق – النصيرات	١٥	١٠٠٪
٨	٢٠١٦/٧/١٤	مفاهيم أساسية في القانون الدولي الإنساني	جمعية الشباب والبيئة	ساعتان ونصف	جمعية الشباب والبيئة – الزوايدة	٢٨	٤٦٪
٩	٢٠١٦/٧/٢٤	توثيق ورصد انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني	الائتلافات الشبابية العاملة في مجال حقوق الإنسان	ساعتان ونصف	قاعة المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان	٢٢	٥٩٪
١٠	٢٠١٦/١٠/٢٠	المحكمة الجنائية الدولية	كلية الدبلوم المتوسط	ساعتان ونصف	قاعة المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان – غزة	٢٥	٢٤٪
١١	٢٠١٦/١٠/٢٣	القانون الدولي الإنساني وبناء الملفات الدولية لجرائم الحرب	نشطاء حقوق إنسان	ساعتان ونصف	قاعة المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان – غزة	٢٠	٥٠٪
١٢	٢٠١٦/١٢/٨	المحكمة الجنائية الدولية	كلية القانون جامعة فلسطين	ساعتان ونصف	قاعة المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان – غزة	٢٦	٧٪
١٣	٢٠١٦/١٢/٢١	مفاهيم أساسية في القانون الدولي الإنساني	جمعية العنود للأدب والثقافة	ساعتان ونصف	قاعة المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان – غزة	٢١	٤٨٪

جدول رقم ٢: الدورات التدريبية التي نفذتها وحدة التدريب في المركز خلال العام ٢٠١٦

الرقم	الفئة المستهدفة	المكان	عدد المشاركين	عدد الساعات	الفترة الزمنية	مشاركة الإناث
١	جمعية الأدهم للتنمية والتطوير	قاعة جمعية الأدهم – بيت حانون	٢٦	٢٠	٢٠١٦/١/٢٨-٢٤	٥٠٪
٢	الجمعية الوطنية لتأهيل المعاقين	قاعة مطعم اللاتيرنا – بغزة	٢٨	٢٠	٢٠١٦/٣/٢-٢/٢٢	٦٤٪
٣	جمعية التطوير التربوي	قاعة جمعية التطوير التربوي	٢٤	٢٠	٢٠١٦/٥/٤-٤/٢٧	٣٠٪
٤	حملة الرقابة على الانتخابات المحلية	قاعة مطعم فياستا – رفح	٣٣	١٥	٢٠١٦/٩/٥-٩/٤	٥٦٪
٥	حملة الرقابة على الانتخابات المحلية	قاعة المركز الفلسطيني – خان يونس	٢٣	١٥	٩/٥- ٢٠١٦/٩/٦	٥٧٪
٦	حملة الرقابة على الانتخابات المحلية	قاعة المركز الفلسطيني – خان يونس	٢٥	١٥	٩/٧- ٢٠١٦/٩/٨	٦٠٪
٧	حملة الرقابة على الانتخابات المحلية	قاعة صالة مونتانا – البريج	٣٧	١٥	٩/٦- ٢٠١٦/٩/٧	٥٦٪
٨	حملة الرقابة على الانتخابات المحلية	قاعة مطعم اللاتيرنا – بغزة	٢٩	١٥	٢٠١٦/٩/٢٠-٩/١٩	٤١٪
٩	حملة الرقابة على الانتخابات المحلية	قاعة المركز الفلسطيني – جباليا	٢٧	١٥	٢٠١٦/٩/٢١-٩/٢٠	٦٠٪
١٠	حملة الرقابة على الانتخابات المحلية	قاعة مطعم اللاتيرنا – بغزة	٣١	١٥	٢٠١٦/٩/٢٢-٩/٢١	٥١٪
١١	حملة الرقابة على الانتخابات المحلية	قاعة المركز الفلسطيني – جباليا	٢١	١٥	٢٠١٦/٩/٢٧-٩/٢٦	٣٣٪
١٢	حملة الرقابة على الانتخابات المحلية	قاعة مطعم اللاتيرنا – بغزة	٤٢	١٥	٢٠١٦/٩/٢٩-٩/٢٨	٥٧٪
١٣	مركز الإعلام المجتمعي	قاعة مركز الإعلام المجتمعي – بغزة	١٤	١٥	٢٠١٦/١٠/٢٦ – ١٠/٢٤	٥٠٪
١٤	فريق سمو الشبابي	قاعة المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان	٣٠	٢٠	٢٠١٦/١١/٢٣ – ١١/٢٠	٢٦٪

جدول رقم ٣: محاضرات التوعية التي نفذتها وحدة التدريب خلال العام ٢٠١٦

رقم	المؤسسة الشريكة	الفئة المستهدفة	الموضوع	المجموع	المكان	التاريخ	المدة الزمنية	نسبة مشاركة المرأة
١	جمعية بادر للتنمية والتطوير	متطوعين بالجمعية	الحق في تشكيل الجمعيات من منظور دولي	٢٤	جمعية بادر للتنمية والتطوير	٢٠١٦/١/١٢	ساعتان	٤٥٪
٢	جمعية زاخر لتنمية قدرات المرأة	متطوعين وشبان وشابات ونازحين	دور المؤسسات الحقوقية في رصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان	٢١	جمعية زاخر لتنمية قدرات المرأة	٢٠١٦/١/١٤	ساعتان	٢٣٪
٣	جمعية بادر للتنمية والتطوير	متطوعين بالجمعية	الحق في تشكيل الجمعيات وفق القانون الفلسطيني	٢٤	جمعية بادر للتنمية والتطوير غزة	٢٠١٦/١/١٢	ساعتان	٤٥٪
٤	جمعية العائلة الفلسطينية	خريجين وخريجات	مفاهيم أساسية في حقوق الإنسان	٣٥	قاعة جمعية العائلة الفلسطينية	٢٠١٦/٢/٧	ساعتان	٦٥٪
٥	جمعية المنتدى الثقافي الشبابي	خريجين وخريجات	دور المؤسسات الحقوقية والشبابية في تعزيز العمل التطوعي	٢٤	قاعة جمعية المنتدى الثقافي الشبابي	٢٠١٥/٢/٨	ساعتان	٢٩٪
٦	جمعية العائلة الفلسطينية	سيدات	العنف ضد المرأة	٣٤	قاعة جمعية العائلة الفلسطينية	٢٠١٦/٢/١١	ساعتان	١٠٠٪
٧	مؤسسة ميديا سبيس للإنتاج المجتمعي	خريجين وخريجات واعلاميين	المواطنة والمشاركة المجتمعية وحرية الرأي والتعبير	١٦	المتحف	٢٠١٦/٢/٢٦	ساعتان	٥٦٪
٨	مدرسة الهاشم الابتدائية	أولياء الأمور	العنف ضد الأطفال	٢١	مدرسة ذكور الهاشم الابتدائية	٢٠١٦/٣/٢٣	ساعتان	٦٧٪
٩	مدرسة بنات البريج (أ)	معلمات المدرسة	العنف المدرسي والیات الحد منه	٣٤	البريج	٢٠١٦/٤/٣	ساعتان	١٠٠٪
١٠	فريق بادر الشبابي	طلاب كليات القانون	قانون العمل الفلسطيني وحقوق العاملين	٤١	قاعة المركز الفلسطيني– غزة	٢٠١٦/٤/٦	ساعتان	٥٢٪
١١	فريق بادر الشبابي	طلاب كليات القانون	الشرعة الدولية لحقوق الإنسان	٤١	قاعة المركز الفلسطيني– غزة	٢٠١٦/٤/١٠	ساعتان	٥٢٪
١٢	مقر الكلية العربية للعلوم التطبيقية	طلاب الكلية	الحق في تشكيل الجمعيات	٦٥	مقر الكلية العربية للعلوم التطبيقية – رفح	٢٠١٦/٤/٩	ساعتان	٤٣٪

رقم	المؤسسة الشريكة	الفئة المستهدفة	الموضوع	المجموع	المكان	التاريخ	المدة الزمنية	نسبة مشاركة المرأة
١٣	نشطاء حقوق الإنسان	نشطاء حقوق الإنسان	مهارات حملة الضغط والمناصرة	٢٨	مطعم اللاتيرنا	٢٠١٦/٤/٢١	ساعتان	٣٩٪
١٤	مركز د. حيدر عبد الشافي	نشطاء من المجتمع المدني	مشاركة المرأة في مجالات إعمار غزة	٣٦	مركز د. حيدر عبد الشافي	٢٠١٦/٥/٩	ساعتان	٢٢٪
١٥	مؤسسة ميديا سبيس للإنتاج	نشطاء من مختلف مؤسسات المجتمع المحلى	تحليل واستكشاف المجتمعات المحلية والية معالجة المشكلات التى تواجهها	١٥	مطعم لاروزا	٢١- ٢٠١٦/٥/٢٣	ساعتان	٥٦٪
١٦	مؤسسة ريادة للتنمية المجتمعية	طلاب وطالبات مدارس	حقوق الطفل	٢٥	بلدية الفخاري	٢٠١٦/٤/١٩	ساعتان	٩٢٪
١٧	مركز النشاط النسائي	سيدات	حقوق المرأة	٢٨	مقر مركز النشاط النسائي – دير البلح	٢٠١٦/٦/١٣	ساعتان	١٠٠٪
١٨	جمعية أفاق الجديدة	سيدات وطالبات	حقوق المرأة والعنف الموجه ضدها	٢٣	مقر جمعية أفاق الجديدة – النصيرات	٢٠١٦/٦/٢٠	ساعتان	١٠٠٪
١٩	جمعية الزنة للزراعة والتنمية	طالبات وسيدات	مفاهيم أساسية في حقوق الإنسان	٢٥	مقر جمعية الزنة – خان يونس	٢٠١٦/٦/٢٣	ساعتان	١٠٠٪
٢٠	جمعية العائلة الفلسطينية	سيدات	حقوق المرأة (اتفاقية سيداو)	٢٧	جمعية العائلة الفلسطينية	٢٠١٦/٧/٢١	ساعتان	١٠٠٪
٢١	الائتلافات الشبابية العاملة في مجال حقوق الإنسان	نشطاء حقوق الإنسان	توثيق ورصد انتهاكات حقوق الإنسان	٢٢	قاعة المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان – غزة	٢٠١٦/٧/٢٤	ساعتان	٥٩٪
٢٢	شبكة المدافعين عن حقوق الإنسان	طلاب وطالبات جامعيين	الشرعة الدولية لحقوق الإنسان	٢٦	قاعة الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان – غزة	٢٠١٦/٧/٣١	ساعتان	٥٨٪
٢٣	شبكة المدافعين عن حقوق الإنسان	طلاب وطالبات جامعيين	اتفاقية حقوق الطفل	٣٠	قاعة المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان – غزة	٢٠١٦/٧/٢٥	ساعتان	٥٠٪
٢٤	مجموعة من الائتلافات الشبابية	نشطاء حقوق الإنسان	المشاركة السياسية وفق النهج القائم على حقوق الإنسان	٢٦	قاعة المركز الفلسطيني– غزة	٢٠١٦/٧/٣١	ساعتان	٥٩٪

رقم	المؤسسة الشريكة	الفئة المستهدفة	الموضوع	المجموع	المكان	التاريخ	المدة الزمنية	نسبة مشاركة المرأة
٢٥	جمعية الثقافة والفكر الحر	طلاب المخيم الصيفي	مفاهيم أساسية في حقوق الإنسان	١٨	قاعة المركز الفلسطيني غزة	٢٠١٦/٨/٢	ساعتان	٤٥٪
٢٦	نشطاء حقوق إنسان	محاميين وباحثين	مفاهيم أساسية في الشرعة الدولية لحقوق الإنسان	٢٠	قاعة المركز الفلسطيني غزة	٢٠١٦/١٠/٢٣	ساعتان	٥٠٪
٢٧	مركز أفاق النسائي	طالبات وسيدات	مفاهيم أساسية في حقوق المرأة	٢٠	قاعة مركز أفاق النسائي	٢٠١٦/١١/٨	ساعتان	١٠٠٪
٢٨	جمعية شباب حكر الجامع	سيدات	حق المرأة في الميراث	٢٠	قاعة جمعية شباب حكر الجامع	٢٠١٦/١١/٩	ساعتان	١٠٠٪
٢٩	جمعية تواصل للشباب والثقافة	خريجين وخريجات	الحق في تشكيل الجمعيات	٢٥	قاعة جمعية تواصل برفح	٢٠١٦/١١/١٠	ساعتان	٦٤٪
٣٠	جمعية تواصل للشباب والثقافة	خريجين وخريجات	الحق في المشاركة السياسية	٢٥	قاعة جمعية تواصل برفح	٢٠١٦/١١/١٧	ساعتان	٦٤٪
٣١	فريق سمو الشبابي	طلاب وطالبات جامعيين	حقوق المرأة في ظل اتفاقية سيداو	٣٠	قاعة المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان	٢٠١٦/١١/٢٢	ساعتان	٤٠٪
٣٢	جمعية تواصل للشباب والثقافة	سيدات	اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)	٢١	قاعة جمعية تواصل برفح	٢٠١٦/١١/٢٤	ساعتان	١٠٠٪
٣٣	جمعية التضامن الخيرية – رفح	سيدات	حقوق المرأة في ظل اتفاقية سيداو	٢٠	قاعة جمعية التضامن	٢٠١٦/١١/٢٧	ساعتان	١٠٠٪
٣٤	جمعية الأصدقاء للمعاقين	الأشخاص ذوى الإعاقة	حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة	٣٠	قاعة جمعية الأصدقاء برفح	٢٠١٦/١٢/١	ساعتان	٧٣٪
٣٥	جمعية تواصل للشباب والثقافة	أعضاء الجمعية	الشرعة الدولية لحقوق الإنسان	٣٠	قاعة جمعية تواصل – رفح	٢٠١٦/١٢/١	ساعتان	٧٣٪
٣٦	جمعية التضامن الخيرية	طالبات جامعيين	الشرعة الدولية لحقوق الإنسان	٢٠	قاعة جمعية التضامن الخيرية	٢٠١٦/١٢/٧	ساعتان	٩٨٪
٣٧	كلية القانون جامعة فلسطين	طلاب وطالبات الكلية	الشرعة الدولية لحقوق الإنسان	٢٦	قاعة المركز الفلسطيني – في غزة	٢٠١٦/١٢/٨	ساعتان	٧٪

رقم	المؤسسة الشريكة	الفئة المستهدفة	الموضوع	المجموع	المكان	التاريخ	المدة الزمنية	نسبة مشاركة المرأة
٣٨	جمعية الهلال الأبيض الفلسطيني	سيدات	اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة	٢٧	قاعة جمعية الهلال الأبيض – رفح	٢٠١٦/١٢/١٢	ساعتان	١٠٠٪
٣٩	فريق غراس الشبابي	أعضاء وعضوات الفريق	الشرعة الدولية لحقوق الإنسان	٣٠	قاعة المركز الفلسطيني – غزة	٢٠١٦/١٢/١٣	ساعتان	٣٣٪
٤٠	جمعية العنود للأدب والثقافة	أعضاء الجمعية وسفراء السلام العالمي	مدخل في مفاهيم حقوق الإنسان	٢٠	قاعة المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان – غزة	٢٠١٦/١٢/١٤	ساعتان	٥٠٪
٤١	جمعية العنود للأدب والثقافة	أعضاء الجمعية	الشرعة الدولية لحقوق الإنسان	٢٠	قاعة المركز الفلسطيني غزة	٢٠١٦/١٢/١٤	ساعتان	٥٠٪
٤٢	جمعية الهلال الأبيض – رفح	أمهات الأطفال وسيدات	اتفاقية حقوق الطفل	٢٧	قاعة جمعية الهلال الأبيض	٢٠١٦/١٢/١٩	ساعتان	١٠٠٪
٤٣	جمعية ريادة للتنمية المجتمعية	سيدات منطقة الفخاري	اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة	٢٦	قاعة جمعية ريادة– خان يونس	٢٠١٦/١٢/٢٠	ساعتان	١٠٠٪
٤٤	جمعية ريادة للتنمية المجتمعية	طلاب المدارس	مفاهيم أساسية في اتفاقية حقوق الطفل	٣٠	قاعة جمعية ريادة– خان يونس	٢٠١٦/١٢/٢٢	ساعتان	١٠٠٪

جدول رقم ٤ : جلسات التوعية التي نظمتها وحدة تطوير الديمقراطية خلال العام ٢٠١٦

رقم	موضوع الورشة	المؤسسة الشريكة	مكان التنفيذ	عدد الحضور			تاريخ التنفيذ
				ذكور	إناث	أجمالي	
١	المشاركة السياسية	جمعية رؤية	جمعية رؤية– غزة	٨	١٠	١٨	١٦ فبراير ٢٠١٦
٢	حرية الرأي والتعبير	جمعية رؤية	جمعية رؤية– غزة	١٢	٤	١٦	١ مارس ٢٠١٦
٣	المشاركة السياسية	مجموعة شبابية	المركز الفلسطيني– غزة	١٤	٧	٢١	٢ مارس ٢٠١٦
٤	المشاركة السياسية	جامعة الإسراء	جامعة الإسراء– غزة	٢٦	٠	٢٦	٢١مارس ٢٠١٦
٥	حرية الرأي والتعبير	معهد الاتصالات ببرزيت	معهد الاتصالات ببرزيت– غزة	٩	١٥	٢٤	١٠ مايو ٢٠١٦
٦	حرية الرأي والتعبير	جمعية الشباب والبيئة	جمعية الشباب والبيئة– الزوايدة	١٢	١٢	٢٤	١٥ مايو ٢٠١٦
٧	المشاركة السياسية	جمعية الحق والعدالة	جمعية الحق والعدالة– خانيونس	٩	١٤	٢٤	١٦ مايو ٢٠١٦
٨	المشاركة السياسية	مركز بحوث ودراسات لأرض والإنسان	مركز بحوث ودراسات لأرض والإنسان – غزة	١٠	٤	١٤	٢٦ مايو ٢٠١٦
٩	حرية الرأي والتعبير	جمعية الحق والعدالة	جمعية الحق والعدالة– خانيونس	١٢	١٦	٢٨	٢٩ مايو ٢٠١٦
١٠	المشاركة السياسية	نادي الزهراء الرياضي	نادي الزهراء الرياضي – مدينة الزهراء جنوب غزة	١٧	٤	٢١	٢١ يوليو ٢٠١٦
١١	الديمقراطية والانتخابات	نادي الزهراء الرياضي	نادي الزهراء الرياضي – مدينة الزهراء جنوب غزة	٢٣	٠	٢٣	٢٨ يوليو ٢٠١٦
١٢	المشاركة السياسية	جمعية رواسي	جمعية رواسي غزة	٧	١٦	٢٣	٨أغسطس ٢٠١٦
١٣	جلسة نقاش للانتخابات	الهيئة المستقلة لحقوق اللاجئين	الهيئة المستقلة لحقوق اللاجئين– النصر	٥	٣	٨	١١أغسطس ٢٠١٦
١٤	المشاركة السياسية	جمعية الوفاء للبيئة والانسان	مركز بيت المقدس– تل الهوا	٦	٩	١٥	١٥ اغسطس

رقم	موضوع الورشة	المؤسسة الشريكة	مكان التنفيذ	عدد الحضور			تاريخ التنفيذ
				ذكور	إناث	أجمالي	
١٥	المشاركة السياسية	المركز الفلسطيني لاستقلال المحاماة والقضاء "مساواة"	المركز الفلسطيني لاستقلال المحاماة والقضاء "مساواة"	١٠	٣	١٣	١٦ اغسطس
١٦	المشاركة السياسية	المركز الفلسطيني لحقوق الانسان	المركز الفلسطيني لحقوق الانسان	٧	٧	١٤	١٨ اغسطس
١٧	الانتخابات والديمقراطية	مؤسسة فضل شناعة	مؤسسة فضل شناعة	١٠	٧	١٧	١سبتمبر٢٠١٦
١٨	المشاركة السياسية اسلوب حياة	جامعة الاسراء	جامعة الاسراء	٢٩	١	٣٠	١١ اكتوبر٢٠١٦
١٩	المشاركة السياسية اسلوب حياة	جمعية رواسي	جمعية رواسي	١٢	٢٢	٣٤	٢ نوفمبر ٢٠١٦
٢٠	حرية الرأي والتعبير	شبكة الاجسام الممثلة للأشخاص زوي الأعاق	جمعية المعاقين حركيا	٨	١٢	٢٠	٨ نوفمبر٢٠١٦
٢١	القيود المشروعة لحرية العمل الصحفي	مؤسسة زوون للاعلام والتدريب	مؤسسة زوون للاعلام والتدريب	٣	١٥	١٨	٢٣نوفمبر٢٠١٦
٢٢	معا ضد عقوبة الاعدام	جمعية الحياة والامل	مركزبيت المقدس	١٣	٧	٢٠	٧ ديسمبر ٢٠١٦
	المجموع			٢٦٢	١٨٨	٤٥١	

جدول رقم ٥: جلسات التوعية التي نفذتها وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية خلال العام ٢٠١٦

التاريخ	العنوان	عدد المشاركات	عدد المشاركين	العدد الإجمالي
٢٠١٦/٢/٣	الحق في التنمية	١٦	٨	٢٤
٢٠١٦/٢/٤	الحق في التنمية	١٤	٤	١٨
٢٠١٦/٤/٢٨	الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة	١٥	٥	٢٠
٢٠١٦/٥/٢٣	النظام العالمي لحقوق الإنسان	١٩	٨	٢٧
٢٠١٦/٥/٢٣	العهدين الدولين	١٩	٨	٢٧
٢٠١٦/٥/٢٥	الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة	١٨	٧	٢٥
٢٠١٦/٥/٢٥	رصد وتوثيق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لذوي الإعاقة	١٨	٧	٢٥
المجموع		١١٩	٤٧	١٦٦

جدول رقم ٦: زيارات الوفود المدرسية للمركز خلال العام ٢٠١٦

رقم	الجهة الزائرة	الفئة الزائرة	سبب الزيارة	مكان اللقاء	العدد	تاريخ الزيارة	مدة الزيارة
١	مدرسة ذكور خان يونس الابتدائية	خان يونس	التعرف على المركز الفلسطيني لحقوق الانسان ومدخل في حقوق الانسان	قاعة المكتبة للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان خان يونس	١٢	٢٠١٦/٢/٨	ساعة ونصف
٢	مدرسة القرارة الاعدادية	خان يونس	التعرف على المركز الفلسطيني لحقوق الانسان ومدخل في حقوق الانسان	قاعة المكتبة للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان خان يونس	٢٠	٢٠١٦/٢/١٧	ساعة ونصف
٣	مدرسة الأمل الجديدة	رفح	التعرف على المركز الفلسطيني لحقوق الانسان ومدخل في حقوق الانسان	قاعة المكتبة للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان خان يونس	٢٠	٢٠١٦/٢/٢٤	ساعة ونصف
٤	مدرسة ذكور رفح الابتدائية	رفح	التعرف على المركز الفلسطيني لحقوق الانسان ومدخل في حقوق الانسان	قاعة المكتبة لمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان خان يونس	٢٠	٢٠١٦/٣/٣	ساعة ونصف
٥	مدرسة ذكور خان يونس الابتدائية (هـ) للاجئين	خان يونس	التعرف على المركز الفلسطيني لحقوق الانسان ومدخل في حقوق الانسان	قاعة المكتبة للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان – خان يونس	٢٨	٢٠١٦/٣/١٠	ساعة ونصف
٦	مدرسة ذكور الفاخورة الاعدادية (ب) للبنين	جباليا	التعرف على المركز الفلسطيني لحقوق الانسان ومدخل في حقوق الانسان	قاعة المكتبة للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان بغزة	٢٦	٢٠١٦/٣/١٠	ساعة ونصف

رقم	الجهة الزائرة	الفئة الزائرة	سبب الزيارة	مكان اللقاء	العدد	تاريخ الزيارة	مدة الزيارة
٧	مدرسة الخنساء الابتدائية المشتركة	رفح	التعرف على المركز الفلسطيني لحقوق الانسان ومدخل في حقوق الانسان	قاعة المكتبة للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان بغزة	٣٦	٢٠١٦/٣/١٧	ساعة ونصف
٨	مدرسة ذكور الزيتون الاعدادية أ للاجئين	غزة	التعرف على المركز الفلسطيني لحقوق الانسان ومدخل في حقوق الانسان	قاعة المكتبة للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان بغزة	٢٨	٢٠١٦/٣/١٧	ساعة ونصف
٩	مدرسة بنات خان يونس الابتدائية	خان يونس	التعرف على المركز الفلسطيني ومدخل في حقوق الانسان	قاعة المركز الفلسطيني– غزة	١١	٢٠١٦/٣/١٧	ساعة ونصف
١٠	مدرسة القاهرة (ب) للبنات	غزة	التعرف على المركز الفلسطيني لحقوق الانسان ومدخل في حقوق الانسان	قاعة المكتبة للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان بغزة	٢٩	٢٠١٦/٣/١٦	ساعة ونصف
١١	مدرسة خولة المشتركة (أ)	رفح	التعرف على المركز الفلسطيني لحقوق الانسان ومدخل في حقوق الانسان	قاعة المكتبة للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان بغزة	٣٧	٢٠١٦/٣/٢٢	ساعة ونصف
١٢	مدرسة الأمل الجديدة	رفح	التعرف على المركز الفلسطيني لحقوق الانسان ومدخل في حقوق الانسان	قاعة المكتبة للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان خان يونس	١٠	٢٠١٦/٣/٢٢	ساعة ونصف
١٣	مدرسة القدس الابتدائية	جباليا	التعرف على المركز الفلسطيني لحقوق الانسان ومدخل في حقوق الانسان	قاعة المكتبة للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان بغزة	٢١	٢٠١٦/٣/٢٣	ساعة ونصف
١٤	مدرسة نادى الشروق	رفح	التعرف على المركز الفلسطيني لحقوق الانسان ومدخل في حقوق الانسان	قاعة المكتبة للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان خان يونس	١٥	٢٠١٦/٣/٢٣	ساعة ونصف
١٥	مدرسة بنات جباليا الابتدائية (أ)	جباليا	التعرف على المركز الفلسطيني لحقوق الانسان ومدخل في حقوق الانسان	قاعة المكتبة للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان بغزة	٢١	٢٠١٦/٣/٢٣	ساعة ونصف
١٦	مدرسة بنات البريج الاعدادية (أ)	البريج	التعرف على المركز الفلسطيني لحقوق الانسان ومدخل في حقوق الانسان	قاعة المكتبة للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان بغزة	٣٩	٢٠١٦/٣/٢٤	ساعة ونصف
١٧	مدرسة ذكور يونس الاعدادية (ج)	خان يونس	التعرف على المركز الفلسطيني لحقوق الانسان ومدخل في حقوق الانسان	قاعة المكتبة للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان خان يونس	٢٣	٢٠١٦/٣/٢٤	ساعة ونصف
١٨	مدرسة تل السلطان الابتدائية المشتركة رفح للاجئين	رفح	التعرف على المركز الفلسطيني لحقوق الانسان ومدخل في حقوق الانسان	قاعة المكتبة للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان بغزة	١٣	٢٠١٦/٣/٣١	ساعة ونصف
١٩	مدرسة بنات جباليا الابتدائية (أ)	جباليا	التعرف على المركز الفلسطيني لحقوق الانسان ومدخل في مفاهيم حقوق الانسان	قاعة المكتبة للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان – جباليا	٢٢	٢٠١٦/٣/٢٨	ساعة ونصف

رقم	الجهة الزائرة	الفئة الزائرة	سبب الزيارة	مكان اللقاء	العدد	تاريخ الزيارة	مدة الزيارة
٢٠	مدرسة المدينة المنورة الاعدادية	رفح	التعرف على المركز الفلسطيني لحقوق الانسان ومدخل في حقوق الانسان	قاعة المكتبة للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان بغزة	٣٦	٢٠١٦/٤/٤	ساعة ونصف
٢١	مدرسة أبو طعيمة الابتدائية المشتركة	رفح	التعرف على المركز الفلسطيني لحقوق الانسان ومدخل في حقوق الانسان	قاعة المكتبة للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان خان يونس	١٧	٢٠١٦/٤/٦	ساعة ونصف
٢٢	اللجنة الاعلامية للبرلمان الطلابى لمدرسة بنات الأمل	رفح	التعرف على المركز الفلسطيني لحقوق الانسان ومدخل في حقوق الانسان	قاعة المكتبة للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان – خان يونس	٤	٢٠١٦/٤/١١	ساعة ونصف
٢٣	مدرسة البريج الابتدائية المشتركة (هـ)	البريج	التعرف على المركز الفلسطيني لحقوق الانسان ومدخل في حقوق الانسان	قاعة المكتبة للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان بغزة	١٧	٢٠١٦/٤/١٧	ساعة ونصف
٢٤	مدرسة بيت لاهيا الابتدائية المشتركة	بيت لاهيا	التعرف على المركز الفلسطيني لحقوق الانسان ومدخل في حقوق الانسان	قاعة المكتبة للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان جباليا	٢٠	٢٠١٦/٤/١٧	ساعة ونصف
٢٥	مدرسة بنات المغازي الاعدادية (أ)	المغازي	التعرف على المركز الفلسطيني لحقوق الانسان ومدخل في حقوق الانسان	قاعة المكتبة للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان بغزة	٣٥	٢٠١٦/٤/١٨	ساعة ونصف
٢٦	مدرسة البريج المشتركة الابتدائية (د)	البريج	التعرف على المركز الفلسطيني لحقوق الانسان ومدخل في حقوق الانسان	قاعة المكتبة للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان بغزة	١٥	٢٠١٦/٤/١٨	ساعة ونصف
٢٧	مدرسة بنات جباليا الابتدائية (ج)	غزة	التعرف على المركز الفلسطيني لحقوق الانسان ومدخل في حقوق الانسان	قاعة المكتبة للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان – جباليا	١٧	٢٠١٦/٤/٢٠	ساعة ونصف
٢٨	مدرسة الرمال الاعدادية (ب)	غزة	التعرف على المركز الفلسطيني لحقوق الانسان ومدخل في حقوق الانسان	قاعة المكتبة للمركز الفلسطيني بغزة	١٩	٢٠١٦/٤/٢٠	ساعة ونصف
٢٩	مدرسة جدة الابتدائية المشتركة	رفح	التعرف على المركز الفلسطيني لحقوق الانسان ومدخل في مفاهيم حقوق الانسان	قاعة المكتبة للمركز الفلسطيني بغزة	٥٠	٢٠١٦/١١/١٠	ساعة ونصف
٣٠	مدرسة حيفا الأساسية (أ)	خانيونس	التعرف على المركز ومدخل في حقوق الانسان	قاعة المركز الفلسطيني خانيونس	١١	٢٠١٦/١١/١٠	ساعة ونصف
٣١	مدرسة ذكور الأمل الابتدائية	خان يونس	التعرف على المركز الفلسطيني لحقوق الانسان ومدخل في حقوق الانسان	قاعة المكتبة للمركز الفلسطيني بغزة	٢٩	٢٠١٦/١١/١٤	ساعة ونصف
٣٢	البرلمان الطلابي لمدرسة ذكور رفح الابتدائية	رفح	التعرف على المركز الفلسطيني لحقوق الانسان ومدخل في حقوق الانسان	قاعة المكتبة للمركز الفلسطيني بغزة	٢٧	٢٠١٦/١١/١٧	ساعة ونصف
٣٣	مدرسة ذكور الزيتون الإعدادية (أ)	غزة	التعرف على المركز الفلسطيني لحقوق الانسان ومدخل في حقوق الانسان	قاعة المكتبة للمركز الفلسطيني بغزة	٢٧	٢٠١٦/١١/٢٤	ساعة ونصف
٣٤	مدرسة خان يونس الإعدادية (أ)	خان يونس	التعرف على المركز الفلسطيني لحقوق الانسان ومدخل في حقوق الانسان	قاعة المكتبة للمركز الفلسطيني بغزة	٢٨	٢٠١٦/١١/٢٧	ساعة ونصف

رقم	الجهة الزائرة	الفئة الزائرة	سبب الزيارة	مكان اللقاء	العدد	تاريخ الزيارة	مدة الزيارة
٣٥	مدرسة فهمي الجرجاوي الأساسية	غزة	التعرف على المركز الفلسطيني لحقوق الانسان ومدخل في حقوق الانسان	قاعة المكتبة للمركز الفلسطيني بغزة	٢٥	٢٠١٦/١١/٢٨	ساعة ونصف
٣٦	مدرسة بيت لاهيا المشتركة	بيت لاهيا	التعرف على المركز الفلسطيني لحقوق الانسان ومدخل في حقوق الانسان	قاعة المكتبة للمركز الفلسطيني – جباليا	٢٥	٢٠١٦/١١/٢٧	ساعة ونصف
٣٧	مدرسة معن الابتدائية	خان يونس	التعرف على المركز الفلسطيني لحقوق الانسان ومدخل في حقوق الانسان	قاعة المكتبة للمركز الفلسطيني – خان يونس	٢٦	٢٠١٦/١١/٢٤	ساعة ونصف
٣٨	مدرسة ذكور جباليا الابتدائية للاجئين	جباليا	التعرف على المركز الفلسطيني لحقوق الانسان ومدخل في حقوق الانسان	قاعة المكتبة للمركز الفلسطيني – جباليا	٢٨	٢٠١٦/١١/٢٩	ساعة ونصف
٣٩	مدرسة ذكور غزة هاشم الابتدائية	غزة	التعرف على المركز الفلسطيني لحقوق الانسان ومدخل في حقوق الانسان	قاعة المكتبة للمركز الفلسطيني – غزة	٣٠	٢٠١٦/١١/٣٠	ساعة ونصف
٤٠	مدرسة ذكور جباليا الابتدائية (هـ)	جباليا	التعرف على المركز الفلسطيني لحقوق الانسان ومدخل في حقوق الانسان	قاعة المكتبة للمركز الفلسطيني – جباليا	٢٠	٢٠١٦/١١/٣٠	ساعة ونصف
٤١	مدرسة ذكور خان يونس الابتدائية	خان يونس	التعرف على المركز الفلسطيني لحقوق الانسان ومدخل في حقوق الانسان	قاعة المكتبة للمركز الفلسطيني – خانيونس	٥٧	٢٠١٦/١١/٣٠	ساعة ونصف
٤٢	مدرسة غزة الابتدائية (أ)	غزة	التعرف على المركز الفلسطيني لحقوق الانسان ومدخل في حقوق الانسان	قاعة المكتبة للمركز الفلسطيني – غزة	٣٠	٢٠١٦/١٢/٧	ساعة ونصف
٤٣	مدرسة الناقورة الثانوية	رام الله	التعرف على المركز ومحاضرة حول حرية الرأي والتعبير	قاعة المكتبة للمركز الفلسطيني – رام الله	٣٥	–	ساعة ونصف
٤٤	مدرسة الناقورة الثانوية	رام الله	التعرف على المركز ومحاضرة حول العولمة وحقوق الإنسان	قاعة المكتبة للمركز الفلسطيني – رام الله	٣٠	–	ساعة ونصف
٤٥	المدرسة التركية	رام الله	التعرف على المركز ومفاهيم لحقوق الانسان	قاعة المكتبة للمركز الفلسطيني – رام الله	٥٠	–	ساعة ونصف

جدول رقم ٧: محاضرات التوعية القانونية التي نفذتها وحدة حقوق المرأة والطفل خلال العام ٢٠١٦

رقم	التاريخ	عنوان المحاضرة	المنطقة	المكان	العدد	
					ذكور	إناث
١	٢٠١٦/١/١١	العنف ضد المرأة بالمجتمع الفلسطيني	قاع القرين	جمعية زمزم الخيرية	–	٢٢
٢	/٢٠١٦/١/١٢	لقاء مفتوح حول حقوق المرأة و تطلعاتها للعام ٢٠١٦	بيت لاهيا	دائرة العمل النسائي	–	٣٥
٣	٢٠١٦/١/١٤	حقوق النساء الأرامل في قانون الاحوال الشخصية	غزة	مديرية الشؤون الاجتماعية	–	١٨
٤	٢٠١٦/١/١٧	محاضرة حول تطلعات النساء خلال العام	خانيونس	جمعية الحنين الخيرية	–	٢٢
٥	٢٠١٦/١/١٨	محاضرة حول حقوق المرأة	غزة – الدرج	جمعية النشاط النسائي	–	٣٢
٦	٢٠١٦/١/٢٠	محاضرة حول تطلعات النساء لأجندة العمل في العام القادم	غزة	مركز بيت الامان	–	١١
٧	٢٠١٦/١/٣١	محاضرة حول تطلعات النساء خلال العام	غزة	الملاحي	–	٢٢
٨	٢٠١٦/٢/١	العنف ضد المرأة بالمجتمع الفلسطيني	خانيونس	مقر مبادرون من اجل التغيير	٧	٣٢
٩	٢٠١٦/٢/٣	لقاء مفتوح حول العنف ضد المرأة بالمجتمع الفلسطيني	رفح	مقر مبادرون من اجل التغيير	١٢	٣٥
١٠	٢٠١٦/٢/٣	لقاء حول حقوق الطفل التعليمية	خانيونس	مدرسة الامل الاعدادية	١٢	١٢
١١	٢٠١٦/٢/٧	محاضرة حول تطلعات النساء خلال العام	خانيونس	تجمع الحي الياباني	–	١٨
١٢	٢٠١٦/٢/١٠	حقوق المرأة	خانيونس	تجمع نسوي في منطقة الشعوت	–	٢٨
١٣	٢٠١٦/٢/١١	محاضرة حول تطلعات النساء لأجندة العمل في العام القادم	خزاعة	جمعية الغد المشرق	٨	٤٥
١٤	٢٠١٦/٢/١٤	حقوق النساء و تطلعاتها بالعام القادم ٢٠١٦	دير البلح	مركز النشاط النسائي	–	١٦
١٥	٢٠١٦/٢/١٨	محاضرة حول حقوق النساء الارامل	النصيرات	مركز تمكين	–	١٤
١٦	٢٠١٦/٢/٢١	حقوق المرأة	قاع القرين	جمعية زمزم	–	٢٨
١٧	٢٠٦/٣/٣	محاضرة حول العنف ضد المرأة	خانيونس	مدرسة خانيونس الاعدادية للبنات «ب»	–	١٦
١٨	٢٠١٦/٣/٦	لقاء مفتوح حول العنف ضد المرأة بالمجتمع الفلسطيني	غزة	بيت الامان	–	١٥

١٩	٢٠١٦/٣/٧	لقاء حول قانون الاحوال الشخصية	خانيونس	مدرسة خالد ابو ستة الابتدائية	١٦	١٦
٢٠	٢٠١٦/٣/٩	حقوق النساء في التشريع الاسلامي	خانيونس	مدرسة خانيونس الاعدادية للبنات «أ»	–	٢٢
٢١	٢٠١٦/٣/٢١	محاضرة حول حقوق المرأة	رفح	مقر تجمع الشباب الفلسطيني	٧	٢٤
٢٢	٢٠١٦/٣/٢٢	محاضرة حول حقوق النساء وتطلعاتها	خانيونس	مدرسة خانيونس الاعدادية للبنات «ب»	٩	١٠
٢٣	٢٠١٦/٣/٢٨	قانون الاحوال الشخصية	حي الدرج	مركز النشاط النسائي	–	٣٧
٢٤	٢٠١٦/٣/٣٠	محاضرة حول حقوق النساء ما بين الواقع والتطلعات	بيت لاهيا	دائرة العمل النسائي	–	٣٢
٢٥	٢٠١٦/٤/٣	العنف ضد المرأة	النصيرات	مدرسة النصيرات الاعدادية للبنات	١٧	١٨
٢٦	٢٠١٦/٤/٥	لقاء مفتوح حول حقوق المرأة في المواثيق الدولية	خانيونس	مدرسة عبدالله ابو ستة للذكور	١٢	١٣
٢٧	٢٠١٦/٤/٧	لقاء مفتوح حول قانون الاحوال الشخصية	خزاعة	جمعية الغد المشرق	–	٢٧
٢٨	٢٠١٦/٤/١٧	محاضرة حول حقوق المرأة	رفح	مقر تجمع الشباب الفلسطيني	٩	٢٢
٢٩	٢٠١٦/٩/١٩	محاضرة حول قانون الاحوال الشخصية	خانيونس	تجمع الحي الياباني	–	١٨
٣٠	٢٠١٦/٤/٢٠	حقوق النساء الارامل	دير البلح	مركز الشؤون الاجتماعية	–	١٦
٣١	٢٠١٦/٤/٢١	حقوق المرأة ما بين الواقع والتطلعات	حي الدرج	مركز النشاط النسائي	–	٢٨
٣٢	٢٠١٦/٤/٢٤	محاضرة حول قانون الاحوال الشخصية	بيت لاهيا	دائرة العمل النسائي	–	١٨
٣٣	٢٠١٦/٤/٢٥	محاضرة حول القتل على خلفية الشرف	قاع القرين – خانيونس	جمعية زمزم	–	٢٤
٣٤	٢٠١٦/٤/٢٦	محاضرة حول حقوق النساء في قانون الاحوال الشخصية	خانيونس	مدرسة عبدالله ابو ستة	٣٠	٣١
٣٥	٢٠١٦/٥/٢	العنف ضد المرأة بالمجتمع الفلسطيني	خانيونس	مقر تجمع الحي الياباني	–	١٢
٣٦	٢٠١٦/٥/٤	قانون الاحوال الشخصية	غزة	مدرسة حسن سلامة الاعدادية للبنات	–	١٨
٣٧	٢٠١٥/٥/١٠	العنف ضد المرأة بالمجتمع الفلسطيني	دير البلح	جمعية حكر الجامع	–	٦٦
٣٨	٢٠١٦/٥/١١	محاضرة حول العنف ضد المرأة بالمجتمع الفلسطيني	النصيرات	اتحاد لجان العمل النسائي	–	٢٩

رقم	التاريخ	عنوان المحاضرة	المنطقة	المكان	العدد	
					ذكور	إناث
٣٩	٢٠١٦/٥/١٦	محاضرة حول العنف ضد المرأة بالمجتمع الفلسطيني	حي الدرج	مركز النشاط النسائي	–	٢٥
٤٠	٢٠١٦/٦/٢	محاضرة حول العنف ضد المرأة بالمجتمع الفلسطيني	خزاعة	جمعية الوليد	–	٢٢
٤١	٢٠١٦/٧/١٤	محاضرة حول اشكاليات خاصة بالنساء الارامل بالمجتمع الفلسطيني	خانيونس	تجمع الحي الياباني	–	١٦
٤٢	٢٠١٦/٧/١٧	القتل على خلفية الشرف	غزة	مقر كتلة نضال المرأة	–	٢٢
٤٣	٢٠١٦/٧/١٨	لقاء حول قانون الاحوال الشخصية	خانيونس	تجمع حي نسوي الملاحي	–	٢٥
٤٤	٢٠١٦/٧/٢٧	محاضرة حول العنف ضد المرأة بالمجتمع الفلسطيني	خزاعة	جمعية الغد المشرق	–	١٩
٤٥	٢٠١٦/٧/٢١	قانون الاحوال الشخصية	بيت لاهيا	دائرة العمل النسائي	–	٣٠
٤٦	٢٠١٦/٧/٢٤	محاضرة حول القتل على خلفية الشرف	قاع القرين	جمعية زمزم	–	٣٦
٤٧	٢٠١٦/٧/٢٥	العنف ضد المرأة بالمجتمع الفلسطيني	غزة	مركز الدراسات النسوية	–	٤٥
٤٨	٢٠١٦/٧/٢٧	العنف ضد المرأة	خزاعة	جمعية الغد المشرق	–	١٩
٤٩	٢٠١٦/٨/١	محاضرة حول قانون الاحوال الشخصية	غزة	اتحاد الكنائس	–	٢٥
٥٠	٢٠١٦/٨/٢	قانون الاحوال الشخصية	غزة	اتحاد الكنائس	–	٢٥
٥١	٢٠١٦/٨/٨	العنف ضد المرأة بالمجتمع الفلسطيني	غزة	اتحاد الكنائس	–	٢٥
٥٢	٢٠١٦/٨/٩	قانون الاحوال الشخصية	قاع القرين	جمعية زمزم الخيرية	–	٢٥
٥٣	٢٠١٦/٨/١٠	قانون الاحوال الشخصية	غزة	اتحاد الكنائس	–	٢٥
٥٤	٢٠١٦/٨/١١	العنف ضد المرأة	دير البلح	مركز النشاط النسائي	–	١٦
٥٥	٢٠١٦/٨/١٤	حقوق النساء الارامل في قانون الاحوال الشخصية	حي الدرج	مركز النشاط النسائي	–	١٤
٥٦	٢٠١٦/٨/١٨	قانون الاحوال الشخصية	بيت لاهيا	دائرة العمل النسائي	–	٢٠
٥٧	٢٠١٦/٨/٢١	قانون الاحوال الشخصية	خزاعة	جمعية الغد المشرق	–	١٩

رقم	التاريخ	عنوان المحاضرة	المنطقة	المكان	العدد	
					ذكور	إناث
٥٨	٢٠١٦/٨/٢٩	محاضرة حول المشاركة السياسية للنساء	بيت لاهيا	دائرة العمل النسائي	–	١٨
٥٩	٢٠١٦/٩/٥	محاضرة حول قانون الاحوال الشخصية	البريج	مركز صحة المرأة	–	١٦
٦٠	٢٠١٦/٩/٦	قانون الاحوال الشخصية	خانيونس	جمعية الحق والعدالة	–	٣٢
٦١	٢٠١٦/٩/٧	حقوق المرأة	النصيرات	كتلة نضال المراة	–	١٧
٦٢	٢٠١٦/٩/٨	قانون الاحوال الشخصية	قاع القرين	جمعية زمزم	–	٣٤
٦٣	٢٠١٦/٩/١٩	حقوق الارامل	رفح	مديرية الشؤون الاجتماعية	–	٣٢
٦٤	٢٠١٦/٩/٢٠	قانون الاحوال الشخصية	خانيونس	تجمع مبادرون من اجل التغيير	–	١٤
٦٥	٢٠١٦/٩/٢٥	قانون الاحوال الشخصية	غزة	جمعية نجد	–	٢٨
٦٦	٢٠١٦/٩/٢٦	قانون الاحوال الشخصية	خانيونس	مركز نبضة الشبابي	٦	٦
٦٧	٢٠١٦/٩/٢٧	حقوق المرأة	غزة	مقر اتحاد العمل النسائي	–	٢٦
٦٨	٢٠١٦/١٠/١٠	العنف ضد المرأة بالمجتمع الفلسطيني	غزة	مقر اتحاد الكنائس	–	٢٥
٦٩	٢٠١٦/١٠/١١	قانون الاحوال الشخصية	خزاعة – خانيونس	جمعية الغد المشرق	–	١٧
٧٠	٢٠١٦/١٠/١٢	حقوق المرأة الارملة	مديرية الشئون الاجتماعية	رفح	–	٢٨
٧١	٢٠١٦/١٠/١٢	قانون الاحوال الشخصية	غزة	مقر اتحاد الكنائس		٢٥
٧٢	٢٠١٦/١٠/١٦	قانون الاحوال الشخصية	خانيونس	مقر جبهة التحرير العربية	٥	١٢
٧٣	٢٠١٦/١٠/١٧	العنف ضد المرأة	البريج	مركز صحة المرأة	–	٢٨
٧٤	٢٠١٦/١٠/١٧	قانون الاحوال الشخصية	غزة	اتحاد الكنائس	–	٢٥
٧٥	٢٠١٦/١٠/١٨	حقوق المرأة	خانيونس	روضة خزاعة النموذجية	–	٢٥
٧٦	٢٠١٦/١٠/١٩	حقوق المرأة	غزة	مقر جمعية نجد الخيرية	–	١٦

رقم	التاريخ	عنوان المحاضرة	المنطقة	المكان	العدد	
					ذكور	إناث
٧٧	٢٠١٦/١٠/٢٠	قانون الاحوال الشخصية	خانيونس	مقر تجمع مبادرون من اجل التغيير	–	١٤
٧٨	٢٠١٦/١٠/٢٣	حقوق المرأة	خانيونس	مقر تجمع مبادرون من اجل التغيير	١٠	١٣
٧٩	٢٠١٦/١٠/٢٤	حقوق المرأة	خانيونس	جمعية الحق والعدالة	–	٢٠
٨٠	٢٠١٦/١٠/٢٥	حقوق المرأة	دير البلح	جمعية دير البلح للتأهيل	٦	٨
٨١	٢٠١٦/١٠/٢٦	حقوق المراة	غزة	جمعية نجد الخيرية	–	٢٢
٨٢	٢٠١٦/١٠/٢٦	قانون الاحوال الشخصية	غزة	اتحاد الكنائس	–	٢٥
٨٣	٢٠١٦/١٠/٣١	حقوق المرأة	رفح	مقر الجمعية الوطنية	–	١٨
٨٤	٢٠١٦/١١/٧	العنف ضد المرأة	خانيونس	مقر نبضة الشبابي	٧	١٠
٨٥	٢٠١٦/١١/١٣	اتفاقية حقوق الطفل	خانيونس	مدرسة حيفا الاعدادية	–	٣٥
٨٦	٢٠١٦/١١/١٤	قانون الاحوال الشخصية	البريج	مقر صحة المرأة	–	٢٥
٨٧	٢٠١٦/١١/١٦	قانون الاحوال الشخصية	دير البلح	مقر دير البلح للتأهيل المجتمعي	–	٢٨
٨٨	٢٠١٦/١١/٢٠	العنف ضد المرأة	رفح	الجمعية الوطنية للديموقراطية والقانون	١٢	٣٢
٨٩	٢٠١٦/١١/٢١	العنف ضد المراة	غزة	جمعية النجد الخيرية	١١	١١
٩٠	٢٠١٦/١١/٢٤	العنف ضد المرأة بالمجتمع الفلسطيني	غزة	مقر بيت الأمان	–	١٦
٩١	٢٠١٦/١١/٢٨	العنف ضد المرأة	قاع القرين– خانيونس	جمعية زمزم الخيرية	–	٢٥
٩٢	٢٠١٦/١١/٢٩	حقوق المرأة	خانيونس	مديرية الشئون الاجتماعية	–	١٦
٩٣	٢٠١٦/١١/٣٠	حقوق المراة	خانيونس	مدرسة خانيونس الابتدائية للاجئات	–	٢٦
٩٤	٢٠١٦/١٢/٦	حول العنف الأسري	خانيونس	مقر لجنة حي المعسكر وبالتنسيق مع وكالة الغوث «خاصة بالنساء».	–	١٩
٩٥	٢٠١٦/١٢/١٥	القتل على خلفية الشرف	المغازي	مقر مركز النشاط النسائي	–	٢٥

٩٦	٢٠١٦/١٢/١٨	لقاء حول اتفاقية حقوق المرأة	خانيونس	جمعية الحنين الخيرية	–	١٢
٩٧	٢٠١٦/١٢/١٨	قانون الأحوال الشخصية	خانيونس	بمقر جبهة التحرير العربية	٥	١٨
٩٨	٢٠ /٢٠١٦/١٢	حول العنف ضد المرأة بالمجتمع الفلسطيني	خانيونس	بمقر لجنة حي المعسكر «ذكور».	٤٢	–
٩٩	٢٠١٦/١٢/٢١	العنف ضد المرأة في المجتمع	الدرج	مقر النشاط النسائي.	–	٢٣
١٠٠	٢٠١٦/١٢/٢٨	حقوق المرأة	غزة	جمعية نجد الخيرية	–	١٨
١٠١	٢٠١٦/١٢/٢٩	قانون الأحوال الشخصية	غزة	مركز بيت الأمان	–	٢٥
المجموع الكلي						٢٥٠٦

جدول رقم ٨: الدورات التدريبية التي نظمها المركز للرقابة على الانتخابات المحلية

الرقم	الفئة المستهدفة	المكان	عدد المشاركين	عدد الساعات	الفترة الزمنية	مشاركة الإناث
١	جمعية الأدهم للتنمية والتطوير	قاعة جمعية الأدهم – بيت حانون	٢٦	٢٠	٢٠١٦/١/٢٨–٢٤	٥٠٪
٢	الجمعية الوطنية لتأهيل المعاقين	قاعة مطعم اللاتيرنا – بغزة	٢٨	٢٠	٢٠١٦/٣/٢–٢/٢٢	٦٤٪
٣	جمعية التطوير التربوي	قاعة جمعية التطوير التربوي	٢٤	٢٠	٢٠١٦/٥/٤–٤/٢٧	٣٠٪
٤	حملة الرقابة على الانتخابات المحلية	قاعة مطعم فياستا – رفح	٣٣	١٥	٢٠١٦/٩/٥–٩/٤	٥٦٪
٥	حملة الرقابة على الانتخابات المحلية	قاعة المركز الفلسطيني – خان يونس	٢٣	١٥	٩/٥ ٢٠١٦/٩/٦	٥٧٪
٦	حملة الرقابة على الانتخابات المحلية	قاعة المركز الفلسطيني – خان يونس	٢٥	١٥	٩/٧ ٢٠١٦/٩/٨	٦٠٪
٧	حملة الرقابة على الانتخابات المحلية	قاعة صالة مونتانا – البريج	٣٧	١٥	٩/٦ ٢٠١٦/٩/٧	٥٦٪
٨	حملة الرقابة على الانتخابات المحلية	قاعة مطعم اللاتيرنا – بغزة	٢٩	١٥	٢٠١٦/٩/٢٠–٩/١٩	٤١٪
٩	حملة الرقابة على الانتخابات المحلية	قاعة المركز الفلسطيني – جباليا	٢٧	١٥	٢٠١٦/٩/٢١–٩/٢٠	٦٠٪
١٠	حملة الرقابة على الانتخابات المحلية	قاعة مطعم اللاتيرنا – بغزة	٣١	١٥	٢٠١٦/٩/٢٢–٩/٢١	٥١٪
١١	حملة الرقابة على الانتخابات المحلية	قاعة المركز الفلسطيني – جباليا	٢١	١٥	٢٠١٦/٩/٢٧–٩/٢٦	٣٣٪

الرقم	الفئة المستهدفة	المكان	عدد المشاركين	عدد الساعات	الفترة الزمنية	مشاركة الإناث
١٢	حملة الرقابة على الانتخابات المحلية	قاعة مطعم اللاتيرنا – بغزة	٤٢	١٥	٢٠١٦/٩/٢٩-٩/٢٨	٥٧٪
١٣	مركز الإعلام المجتمعي	قاعة مركز الإعلام المجتمعي – بغزة	١٤	١٥	١٠/٢٤ – ٢٠١٦/١٠/٢٦	٥٠٪
١٤	فريق سمو الشبابي	قاعة المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان	٣٠	٢٠	١١/٢٠ – ٢٠١٦/١١/٢٣	٢٦٪

جدول يوضح تفاصيل اللقاءات الإعلامية التي نفذها المركز مع وسائل إعلام خلال العام ٢٠١٦

التاريخ	الجهة الصحفية	العنوان
٣ يناير	جريدة فلسطين	اعتقال ومحاكمة قتلة عائلة دوابشة
٥ يناير	صحيفة العربي الجديد	موقف القانون الدولي من حفر ممر مائي يحاذي خط فلدلفيا
٨ يناير	فضائية الكوفية	ضرورة تشريح جثامين الشهداء
٩ يناير	فلسطين اليوم	الاستخدام المفرط للقوة ضد الفلسطينيين
١٧ يناير	إذاعة صوت الوطن	تدهور الأوضاع الاقتصادية في قطاع غزة
١٩ يناير	اذاعة القدس	تشريع الكنيست لقانون تفتيش المواطنين الفلسطينيين
١٩ يناير	راديو ألوان	دور الشباب في المشاركة بإعمار قطاع غزة
٢٠يناير	فيلم وثائقي يعده احد الصحفيين	الفلتان الامني في قطع غزة
٢١ يناير	IMEU	مقابلة صحفية مع جهاد الصفطاوي
٢٣ يناير	قناة هنا القدس	الجوانب القانونية والاعلامية للهبة الجماهرية
٢٥ يناير	فضائية القدس	١٠ سنوات على حصار غزة
٢٧ يناير	وكالة معاً الاخبارية	أزمة الكهرباء في قطاع غزة
٢٧ يناير	فضائية فلسطين اليوم	أزمة الكهرباء في قطاع غزة
٢٧ يناير	فضائية الكتاب	أزمة الكهرباء في قطاع غزة
٢٨ يناير	فضائية الكوفية	تزايد وتيرة جرائم الاحتلال
٣ فبراير	صحيفة العربي الجديد	الاعتداء على الحريات الصحفية من قبل الاحتلال الاسرائيلي والسلطة الفلسطينية

التاريخ	الجهة الصحفية	العنوان
٩ فبراير	فضائية الكوفية	سياسة هدم المنازل
١٢ فبراير	فضائية القدس	تقرير المقرر الخاص للأمم المتحدة حول استخدام القوة المفرطة
١٧ فبراير	صحيفة الرسالة	الاعدام الميداني
٢١ فبراير	فضائية الكوفية	قضية الاسير الصحفي محمد القيق
٢١ فبراير	راديو ألوان	الحصار المفروض على قطاع غزة
٢٢ فبراير	فضائية الجزيرة انجليزي	انتهاكات حقوق الإنسان
٢٢ فبراير	فضائية الكوفية	موقف المركز من إضراب المعلمين، وإجراءات السلطة المتخذة ضدهم
٢٣ فبراير	إذاعة الوان	دور الشباب في المشاركة المجتمعية (إعمار قطاع غزة)
٢٣ فبراير	صوت الشعب	وصول النساء للعدالة
٣ مارس	صحيفة الايام	حول الموقف من اصدار تشريعات جديدة في ظل الانقسام
٦ مارس	فضائية الكوفية	المعتقلين الفلسطينيين من الأطفال وما يتعرضون له في السجون الإسرائيلية
٦ مارس	راديو الكوفية	تفاقم أزمة الكهرباء في قطاع غزة وأثرها على حياة المواطنين
٨ مارس	صوت الشعب	قانون الاحوال الشخصية
١٣ مارس	فضائية فلسطين	فتوى حاخام اسرائيلي لقتل الفلسطينين بكل مكان
١٤ مارس	قناة الكوفية	وضع المرأة الفلسطينية في قانون الاحوال الشخصية
١٥ مارس	فضائية فلسطين	استهداف الاطفال بشكل عمد من قبل قوات الاحتلال في المظاهرات
١٥ مارس	قناة فلسطين الفضائية	أزمة الكهرباء في قطاع غزة
١٦ مارس	قناة الكتاب الفضائية	القيود التي تفرضها السلطات الاسرائيلية على ادخال مواد البناء الى قطاع غزة
١٧ مارس	قناة الكوفية الفضائية	حول منع السلطات الاسرائيلية المسنين من سكان قطاع غزة من الصلاة في المسجد الأقصى
٢٠ مارس	راديو صوت الوطن	الحصار المفروض على قطاع غزة ومنع المواطنين من السفر
٢٠ مارس	فضائية فلسطين	سن عقوبة للاعدام بالقانون الاسرائيلي ضد السجناء الفلسطينيين

التاريخ	الجهة الصحفية	العنوان
٢١ مارس	فلسطين اليوم	احراق عائلة دوابشة في قرية دوما ومنزل شاهد العيان الوحيد على القضية
٢٢ مارس	صحيفة الحياة اللندنية	العقاب الجماعي
٢٣ مارس	جريدة الحال	مسودة قانون مكافحة الجرائم الالكترونية
٢٣ مارس	فضائية الكوفية	سياسة ابعاد المقدسيين الى مناطق C في الضفة الغربية
٢٣ مارس	إذاعة الوان	دور المؤسسات الحقوقية في رصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان
٢٧ مارس	فضائية الكوفية	العزل الانفرادي للأسرى في السجون الإسرائيلية
٢٨ مارس	قناة الكوفية الفضائية	اعتقال التجار على معبر بيت حانون «ايريز»
٢٩ مارس	قناة الكوفية الفضائية	تفاقم أزمة الكهرباء في قطاع غزة وأثرها على حياة المواطنين
٢ ابريل	صحيفة الحياة الجديدة	المشاركة السياسية للشباب، ضمن تحقيق صحفي.
٣ ابريل	الموقع الالكتروني لفضائية القدس	تداعيات تقرير تشريح جثمان الشهيد عبد الفتاح الشريف
٤ ابريل	فضائية الكوفية	هدم المنازل في القدس
٤ ابريل	راديو طريق المحبة	تداعيات تقرير تشريح جثمان الشهيد عبد الفتاح الشريف
٥ ابريل	جريدة الاستقلال	انتهاكات اسرائيل ضد الاطفال الفلسطينيين
٥ ابريل	راديو الشعب	مفهوم وواقع حقوق الإنسان، ودور مؤسسات المجتمع المدني لتعزيز حقوق الإنسان
٦ ابريل	راديو صوت الوطن	واقع الطفولة في فلسطين
٩ ابريل	جريدة الحياة	التكييف القانوني للتنسيقات المدفوعة للخروج من معبر رفح
١١ ابريل	فضائية القدس	تعقيب على تقرير حول تعذيب الاطفال
٩١ ابريل	وزارة العمل و مقر بلدية الفخاري	حلقة اعلامية مسجلة حول موضوع حقوق الطفل الفلسطيني وواقع عمالة الأطفال
١٩ ابريل	قناة الكوفية الفضائية	حول الحصار الاسرائيلي المستمر لقطاع غزة وتأخير اعادة اعمار قطاع غزة
٢٠ ابريل	راديو صوت الوطن	أوضاع معابر قطاع غزة في ظل الحصار الاسرائيلي
٢٤ ابريل	صحيفة «هوكايدو» اليابانية	الحصار الاسرائيلي المفروض على قطاع غزة للعام التاسع على التوالي

التاريخ	الجهة الصحفية	العنوان
٢٧ ابريل	موقع اصداء الالكتروني	تعذيب الاطفال
٠٩ مايو	فضائية فلسطين	حول مبعدي كنيسة المهد
٢٢ مايو	اذاعة صوت الوطن	الانتهاكات الاسرائيلية بحق الصيادين الفلسطينيين في بحر غزة
٢٤ مايو	قناة فلسطين الفضائية	الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في قطاع غزة
٢٥ مايو	صحيفة مونيتر الامريكية	الاعتقال على خلفية النشر على مواقع التواصل الاجتماعي
٣١ مايو	تلفزيون فلسطين	تنفيذ عقوبة الاعدام في قطاع غزة صباح هذا اليوم
٥ يونيو	اذاعة صوت الشعب	حقوق النساء الارامل
١٠ يونيو	فضائية الكوفية	استشهاد المواطنة انتصار هرشة على حاجز عناب
١٢ يونيو	راديو انغام	
١١ يونيو	راديو الشعب	عقوبة الإعدام في القانون الفلسطيني
٨ يوليو	مجلة الكرامة	الانتهاكات الإسرائيلية ضد الصيادين
٢٣ يوليو	وكالة المنارة للإعلام	الوضع القانوني للاعتقال الصيادين الفلسطينيين
٤ اغسطس	صحيفة الرواد	حرية الصحافة و الأعلام
٩ اغسطس	المركز الإعلامي الشبابي	الوضع القانوني للأسرى الفلسطينيين
١٤ اغسطس	اذاعة الوان	اجبار الفتيات على الزواج
١٧ اغسطس	اذاعة صوت الشعب	العنف ضد المرأة
٢٣ اغسطس	شبكة قدس الاخبارية	مقتل المواطن أبو حلاوة بانفلات امني في مدينة نابلس
٢٤ اغسطس	اذاعة الاقصى	احداث نابلس الاخيرة (انفلات امنى)
٢٨ اغسطس	إيسبان تي في	حول العدوان
٢٨ اغسطس	برس تي في	المساءلة الجنائية الدولية
٣١ اغسطس	فضائية فلسطين	الاستيطان

التاريخ	الجهة الصحفية	العنوان
٧ ستبمبر	قناة الكوفية	تفاقم أزمة الكهرباء في قطاع غزة
١٨ ستبمبر	اذاعة اجيال	احداث نابلس(الانفلات الامني)
١٨ ستبمبر	راديو صوت الوطن	تدهور الأوضاع الانسانية في قطاع غزة وارتفاع نسبة البطالة وزيادة معدل الفقر في القطاع
١٩ ستبمبر	قناة الكوفية الفضائية	تدهور الاوضاع الانسانية في قطاع غزة جراء سياسية الحصار والاغلاق لمعابر قطاع غزة.
٢٠ ستبمبر	قناة الكويت الفضائية	استهداف المواطنين في المناطق الحدودية
٢٢ ستبمبر	إذاعة وطن	حول الانتخابات المحلية وقرار الطعن في قرار إجراء الانتخابات
٢٧ ستبمبر	إذاعة راية FM	انتهاكات حقوق الإنسان
٢٩ ستبمبر	موقع عرب ٢١	حرية الحركة و المرضى الممنوعين من السفر
٣ اكتوبر	راية اف ام	قرار المحكمة حول الانتخابات
١١ اكتوبر	وكالة الأناضول التركية	حرية الحركة و المرضى الممنوعين من السفر
١٢ اكتوبر	راية اف ام	الاعدام
١٥ اكتوبر	فضائية المسيرة	حول زيارة وفد من المحكمة الجنائية للأرض المحتلة
١٥ اكتوبر	جريدة فلسطين	الاعتداءات التي يتعرض لها الصيادين الفلسطينيين في بحر غزة
١٧اكتوبر	راديو الأزهر	الحريات والحقوق الإعلامية
١٩ اكتوبر	صحيفة العين الاماراتية	حول تزايد نسبة البطالة وانتشار الفقر في قطاع غزة
٢٠ اكتوبر	قناة الجزيرة	حول الاوضاع الانسانية
٢٤ اكتوبر	قناة الكتاب الفضائية	تشديد الحصار على قطاع غزة
٣٠اكتوبر	غزة اف ام	حول سبل دعم النساء المطلقات في المجتمع الفلسطيني
٣ نوفمبر	فلسطين اليوم	مقتل الشاب معن أبو القرع على مفرق مستوطنة عوفرا
٣ نوفمبر	وكالة المونيتور	عقوبة الإعدام في القانون الفلسطيني
٩ نوفمبر	قناة القدس الفضائية	التقرير الاسبوعي الصادر عن المركز

التاريخ	الجهة الصحفية	العنوان
١٠ نوفمبر	ART الألماني	الجمعة السوداء في رفح
١٨ نوفمبر	صحيفة الرسالة	حقوق الطفل الفلسطيني تحت لاحتلال
٢٧ نوفمبر	غزة اف ام	حول حقوق النساء الارامل
٣٠ نوفمبر	اذاعة الوان	العدالة وسيادة القانون، ودور الاعلام الاجتماعي في نشر الوعي بحقوق الانسان
٥ ديسمبر	اذاعة غزة اف أم	وضع حقوق الانسان في الارض الفلسطينية
١٣ ديسمبر	تلفزيون فلسطين	تقرير النيابة العامة الاسرائيلة باخفاء الادلة في مواقع ارتكاب جرائم القتل
١٣ ديسمبر	فلسطين اليوم	تقرير النيابة العامة الإسرائيلية بإخفاء الادلة في مواقع ارتكاب جرائم القتل
١٧ ديسمبر	قناة الكوفية الفضائية	تراجع عدد الاشخاص «من الفئات المحدودة» المسموح لها بمغادرة القطاع عبر معبر بيت حانون.
١٧ ديسمبر	قناة الغد الفضائية	المعيقات الاسرائيلية بخصوص اصدار التصاريح للمرضى المحولين من غزة بهدف العلاج
١٩ ديسمبر	قناة القدس الاذاعية	المعيقات الاسرائيلية بخصوص اصدار التصاريح للمرضى المحولين من غزة بهدف العلاج
٢٩ ديسمبر	إذاعة وطن	قرار ٢٣٣٤